



جامعة العلوم الإسلامية العالمية

كلية الدراسات العليا

قسم أصول الدين

"الأبواب التي قيل إنه لم يصحّ فيها حديث"

(دراسة نقدية)

"Sections that did not pretend that something is true
where" (Acritical study)

إعداد

حيدر رشيد حسن الشمري

إشراف

الدكتور عمار أحمد الحريري

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الدكتوراه

في الحديث النبوي الشريف وعلومه في جامعة العلوم الإسلامية العالمية

عمان: 5 / 5 / 2015م



جامعة العلوم الإسلامية العالمية

كلية الدراسات العليا

قسم أصول الدين

"الأبواب التي قيل إنه لم يصحّ فيها حديث"

(دراسة نقدية)

إعداد

حيدر رشيد حسن الشمري

إشراف

الدكتور عمار أحمد الحريري

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الدكتوراه
في الحديث النبوي الشريف وعلومه في جامعة العلوم الإسلامية العالمية

عمان: 5 / 5 / 2015م

The World Islamic Sciences & Education University (W.I.S.E)

Faculty of Graduate Studies

Dept of Hadeeth Department



**"Sections that did not pretend that something is true
where"(Acritical study)**

By

Haider Rashid Hassan Shammari

Supervisor

Dr. Ammar Al-Hariri

**" A Dissertation Submtted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of
Hadeeth at The World Islamic Sciences and Education University**

Amman: 5 /5/ 2015

قرار لجنة المناقشة
الأبواب التي قيل إنه لم يصح فيها حديث"
(دراسة نقدية)

"Sections that did not pretend that something is
true where"(Acritical study)

(إعداد)

حيدر رشيد حسن الشمري

(إشراف)

الدكتور عمار الحريري

نوقشت هذه الأطروحة وأجيزت بتاريخ 2015/ 5 / 5 م

أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتور	الجامعة	التوقيع
1- د. عمار الحريري	(رئيساً ومشرفاً) جامعة العلوم الإسلامية العالمية	
2- أ.د. زياد أبو حماد	(عضواً) جامعة العلوم الإسلامية العالمية	
3- أ.د. عبد الكريم الوريكات	(عضواً) الجامعة الأردنية	
4- أ.د. محمد الشريفين	(عضواً) جامعة آل البيت	

تفويض

جامعة العلوم الإسلامية العالمية

أقرّ أنا الموقع أدناه (حيدر رشيد حسن محمد الشمري) بتفويض جامعة العلوم الإسلامية العالمية بنشر هذه الرسالة الكترونياً على منصات البحث العلمي والوسائط الإلكترونية المتعددة المستخدمة للتوزيع الإلكتروني، وامتلاكها الحق والصلاحيات والسلطة الكاملة للدخول في اتفاقيات تراها الجامعة مناسبة مع شركات النشر بالإضافة إلى تزويد نسخ منها للمكتبات الجامعية، وأحتفظ بجميع حقوق الملكية الفكرية للمحتوى، ويحق لي نشر أطروحتي منها على شكل كتاب إذا رغبت في ذلك.

الاسم : حيدر رشيد حسن محمد الشمري

التوقيع : 

التاريخ : ٢٠١٥ / ٩ /

الإهداء

أهدي هذا العمل أولاً إلى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم خدمة لسنته الشريفة، لعلني أكون قد قدمت شيئاً بسيطاً للدفاع عن هذه السُّنة الجليلة .

وإلى من لهما الفضل عليّ بعد الله عزّوجلّ في وجودي، وهم والدي رحمه الله تعالى، ووالدتي متّعني الله ببقائها.

وإلى زوجتي الغالية التي رافقتني منذ لحظة طلبي للعلم وصبرت عليّ كثيراً في إتمام هذه الأطروحة العلمية، وتحملت الكثير من المتاعب من أجل سنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وكذا أهدي هذا العمل إلى جميع أولادي الأحباء إلى قلبي، مع تمنياتي لهم إكمال مسيرتي في طلب العلم الشرعي.

وإلى كل أحبائي وأخوتي وأصدقائي الذين أبدوا لي النصيح والمساعدة طيلة الدراسة، داعياً لهم الله تبارك وتعالى أن يوفقهم لما يحبه ويرضاه.

إلى كل هؤلاء أهدي هذه الأطروحة المتواضعة.

شكر وتقدير

(وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ
الصَّالِحِينَ) النمل: ١٩

أحمد الله وأشكره أولاً وآخراً، فهو المستحقُّ للحمد والشكر والثناء وحده لا شريك له.

وأثني بعظيم الشكر والامتنان لصاحب الجلالة : عبد الله الثاني بن الحسين حفظه الله ورعاه.

وإلى سمو الأمير : غازي بن محمد حفظه الله ورعاه.

وإلى جامعة العلوم الإسلامية عمان - الأردن.

كما أشكر خالصاً مخلصاً أساتذة كلية أصول الدين وجميع منتسبيها، وخصوصاً أستاذي الدكتور زياد أبو حماد الذي ساعدني ووقف إلى جانبي لما مرّ بي من ظروف عصيبة، وأشكر أستاذي الجليل الدكتور أحمد عبد الله أحمد لوقوفه إلى جانبي منذ لحظة كتابة هذه الأطروحة والذي أسدل لي النصح دائماً؛ وكذا أشكر شيعي العزيز الدكتور زياد العبادي إمام مسجد التقوى في جبل النصر الذي وقف إلى جانبي.

وأقدم بخالص الشكر والامتنان لأستاذي المشرف والغالي على نفسي.

فضيلة الدكتور : عمار الحريري

الذي استفدت منه كثيراً بالرغم من قصر المدة، والذي لولاه ما أتممت هذه الأطروحة، ومن فضل الله تعالى عليّ أن هياً لي مشرفاً فاضلاً، والذي لمست منه الحرص، وسعة الصدر وحُسن المتابعة ودقة الإشراف فلا أنسى له جميلَ صنعه هذا.

قائمة المحتويات

الموضوع
الإهداء
شكر وتقدير
قائمة المحتويات
الملخص باللغة العربية
الملخص باللغة الإنجليزية
المقدمة .
التمهيد .
الفصل الأول : أحاديث الأبواب التي لا يصح منها شيء في أبواب الطهارة :
المبحث الأول : أحاديث الوضوء والتيمم التي لم يصح منها شيء .
المطلب الأول : في باب ما جاء في التمدل بعد الوضوء .
المطلب الثاني : في باب كراهية الإسراف في الوضوء بالماء .
المطلب الثالث : في باب تحليل اللحية .
المطلب الرابع : في باب الأدعية على أعضاء الوضوء .
المطلب الخامس : في باب أن لمس النساء لا ينقض الوضوء .
المطلب السادس : في باب التسمية على الوضوء .
المطلب السابع: في باب كراهية التطهير بالماء المشمس .
المطلب الثامن : في باب الوضوء بنبذ التمر .
المطلب التاسع: في باب التيمم بضربتين .
المبحث الثاني : أحاديث الغسل التي لم يصح منها شيء .
المطلب الأول : في باب الغسل من غسل الميت .
المطلب الثاني: في باب من روى أن المستحاضة تغتسل لكل صلاة

المطلب الثالث : في باب النهي عن دخول الحمام .
المطلب الرابع : في باب الأغتسال للعيدين .
الفصل الثاني : أحاديث الأبواب التي لا يصح منها شيء في أبواب الأذان والصلاة، والجمعة.
المبحث الأول : أحاديث الأذان التي لم يصح منها شيء .
المطلب الأول : في باب الرجل يؤذن ويقيم غيره .
المطلب الثاني : في باب تعيين الإصبع في الأذن عند الأذان .
المطلب الثالث : في باب تحويل الصدر عن القبلة في الأذان .
المطلب الرابع : في باب مسح العينين بالإبهامين عند تشهد المؤذن .
المبحث الثاني : أحاديث الصلاة التي لم يصح منها شيء .
المطلب الأول : في باب من يسلم تسليمًا واحدة .
المطلب الثاني : في باب حذف السلام سنة .
المطلب الثالث : في باب لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد .
المطلب الرابع : في باب المنع من رفع اليدين في الصلاة .
المطلب الخامس : في باب أن " بسم الله الرحمن الرحيم " آية من كل سورة .
المطلب السادس : في باب ما جاء في صلاة التسبيح .
المطلب السابع : في باب الصلاة المقيدة بأيام الأسبوع ولياليه .
المطلب الثامن : في باب القنوت في الوتر في رمضان .
المطلب التاسع : في باب صلاة الرغائب والنصف من شعبان .
المطلب العاشر : في باب لا صلاة لمن عليه صلاة .
المطلب الحادي عشر : في باب الجهر بالبسملة .
المطلب الثاني عشر : في باب أن الصلاة لا يقطعها شيء .
المطلب الثالث عشر : في باب النهي عن الصلاة على الجنازة في المسجد .
المطلب الرابع عشر : في باب الصلاة خلف كل برّ وفاجر .
المطلب الخامس عشر : في باب إثم إتمام الصلاة في السفر .
المطلب السادس عشر : في باب المنع من رفع اليدين في صلاة الجنازة .

المبحث الثالث : أحاديث الجمعة التي لم يصح منها شيء .
المطلب الأول : في باب إنعقاد عدد الجمعة .
المطلب الثاني : في باب الجمعة حجُّ المساكين .
المطلب الثالث : في باب شهود الجمعة من قباء .
المطلب الرابع : في باب تؤكِّد الخطيب على السيف .
الفصل الثالث : أحاديث الأبواب التي لا يصح منها شيء في أبواب الزكاة
المبحث الأول : في باب زكاة الحلي .
المبحث الثاني : في باب زكاة العسل .
المبحث الثالث : في باب النهي عن قطع الصدر .
الفصل الرابع : أحاديث الأبواب التي لا يصح منها شيء في أبواب الصيام
المبحث الأول : في باب صيام رجب وفضله .
المبحث الثاني : في باب إثم إتمام الصلاة، وإثم الصيام في السفر .
المبحث الثالث : في باب لا صيام لمن لم يعزم الصيام من الليل .
المبحث الرابع : في باب فضل عاشوراء .
الفصل الخامس : أحاديث الأبواب التي لا يصح منها شيء في أبواب الحج والعمرة
المبحث الأول : في باب حجوا قبل أن لا تحجوا .
المبحث الثاني : في باب " من حجَّ البيت ولم يزرني فقد جفاني " .
المبحث الثالث : في باب رفع اليدين عند رؤية البيت .
المبحث الرابع : في باب تقبيل الركن اليماني .
المبحث الخامس : في باب ميقات ذات عرق لأهل العراق .
المبحث السادس : في باب فضل العمل في أيام التشريق .
الفصل السادس : أحاديث الأبواب التي لا يصح منها شيء في المعاملات
المبحث الأول : في باب ذمَّ الكسب وفتنة المال .
المطلب الثاني : في باب النهي عن بيع الكالئ بالكالئ .
المطلب الثالث : " أقبلوا ذوي الهيئات عثراتهم إلا في الحدود " .

الفصل السابع : أحاديث الأبواب التي لا يصح منها شيء في فضائل الأمكنة والأزمنة والأشخاص .
المبحث الأول : أحاديث الأمكنة التي لم يصح منها شيء .
المطلب الأول : في باب فضائل الصخرة وعسقلان وقزوين .
المطلب الثاني : في باب ما جاء في فضائل العرب .
المبحث الثاني : أحاديث الأشخاص التي لم يصح منها شيء .
المطلب الأول : في باب فضل معاوية رضي الله عنه .
المطلب الثاني : في باب فضل قريش .
المطلب الثالث : في باب فضل العقل .
المطلب الرابع : في باب التحذير من التبرم من حوائج الخلق .
المطلب الخامس : في باب فضل الديك .
الفصل الثامن : أحاديث الأبواب التي لا يصح منها شيء في الأطعمة والأشربة
المبحث الأول : في باب الأكل في السوق .
المبحث الثاني : في باب ما جاء في " فضائل البطيخ " .
المبحث الثالث : في باب ترك الأكل والشرب من المباحات .
المبحث الرابع : في باب " فيمن أهديت إليه هدية وعنده جماعة فهم شركاؤه " .
المبحث الخامس : في باب الهريسة .
المبحث السادس : في باب النهي عن أكل الطين .
المبحث السابع : في باب أفضل طعام الدنيا والآخرة : اللحم .
المبحث الثامن : في باب النهي عن قطع الخبز بالسكين .
المبحث التاسع : في باب " الدجاج غنم فقراء أمتي " .
الفصل التاسع : أحاديث الأبواب التي لا يصح منها شيء في أبواب العلم
المبحث الأول : في باب الحث على طلب العلم .
المبحث الثاني : في باب من سئل عن علم فكتمه .
المبحث الثالث : في باب بركة المعيشة لطالب العلم .

المبحث الأول :	باب مدح العزوبة نحو : "عزابها نجابها " وأشباه ذلك.
المبحث الثاني :	باب اتخذوا السراري فإنهنَّ مُباركات الأرحام .
المبحث الثالث :	باب الطلب من الرحماء وحسان الوجوه .
المبحث الرابع :	باب إياكم وأبناء الملوك ؛ فإنَّ لهم شهوة كشهوة العذاري .
المبحث الخامس :	باب " إنَّ السخي قريب من الله ، والبخيل بعيد من الله " .
المبحث السادس :	باب " موت الفجاءة راحة للمؤمن ، وأخذة أسف على الفاجر " .
المبحث السابع :	باب حديث " أنَّ موت الغريب شهادة " .
المبحث الثامن :	باب لولا كذب السائل ما أفلح من ردّه .
المبحث التاسع :	باب النهي عن سبِّ البراغيث .
المبحث العاشر :	باب تحريم اللعب بالشطرنج .
المبحث الحادي عشر :	باب ذمَّ السماع .
المبحث الثاني عشر :	باب إذا وجد القتل بين قرينتين ضمّن أقربهما .
الخاتمة .	
فهرس الآيات القرآنية حسب السور	
المصادر والمراجع	

الملخص

الأبواب التي قيل إنه لم يصح فيها حديث (دراسة نقدية)

إعداد

حيدر رشيد حسن الشمري

إشراف

الدكتور عمار الحريري

عمان: 2015/5/5م

تتناول هذه الدراسة أهم الأبواب التي قيل إنه لم يصح فيها شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكذلك للوقوف على رأي النقاد المحدثين ومعرفة الاصطلاحات التي أطلقوها على الأبواب سواء كان بنفي الباب كله، أو قصدوا بنفي حديثا واحدا فقط دون الباب.

وقد قسمت الدراسة إلى مقدمة وتمهيد وعشرة فصول مقسمة على الأبواب الفقهية:

أما التمهيد فكان الحديث عن تنوع عبارات وبيان مصطلحات العلماء، وبيان الفرق بين الباب والحديث، وأما الفصل الأول فموضوعه عن أبواب الطهارة التي لم يصح فيها حديث، وقد بينت فيها أحاديث الوضوء والتيمم والغسل؛ حيث قمت بجمع أقوال العلماء الذين قالوا لا يصح في هذا الباب شيء، ومن ثم دراستها وتخريجها حسب الضوابط الحديثية.

وتحدثت في الفصل الثاني عن أحاديث الأبواب التي لا يصح منها شيء في الآذان والصلاة والجمعة؛ حيث قمت بجمع طرق الحديث وتراجم بعض رواه إن استلزم الأمر؛ ومن ثم الوصول إلى النتيجة النهائية.

وكان الفصل الثالث قد تناول أحاديث الأبواب التي لا يصح منها شيء في أبواب الزكاة، وكان الفصل الرابع في الأبواب التي لا يصح منها شيء في أبواب الصيام.

وكان الفصل الخامس في الأبواب التي لا يصح منها شيء في أبواب الحج والعمرة، وكان الفصل السادس في أحاديث المعاملات، بينما كان الفصل السابع في فضائل الأمانة والأشخاص، وكان الفصل الثامن في الأطعمة والأشربة، وكان الفصل التاسع في أبواب العلم، وجاء الفصل العاشر في أبواب متفرقة؛ حيث جمعتها من كتب قد تناولت قبل ذلك هذا الموضوع، وقمت بتخريجها من جديد للوقوف على صحة الأمر، وبيان أهم الملاحظات على بعض النقاد الذين لم يكونوا مصيبين في بعضها، وختمت الدراسة بأهم النتائج التي توصلت إليها.

Abstract

Door that were told that it was not true the interview (critical study)

By

Haider Rashid Hassan Shammari

Supervisor

Dr. Ammar Al-Hariri

Amman: 5 /5/ 2015

The topic of conversations in which talk of the hottest topics of interest to the recent studies is not valid, in terms of discrimination true modern Messenger of Allah, peace be Upon him , said of the weak or placed, particularly the subject of a researcher marked doors that were told it was not true the interview, which was not Knocking before an examination Haddithih in this regard, and in order that this study was to determine the opinon of modern critics who have denied conversations in Addis Ababa specific in their own words "not true" and "not proven ", and Aelloukouk when what they meant by that , and whether their opinion correct in these releases , were General releases or wanted Something else.

Thesis was divided as follows: consited letter of introduction and a conclusion and to pave the nine chapters; and these chapters have divided on the way jurisprudence doors .

In the first chapter the researcher talk to him a bout: Purity doors Where talk is not valid, in terms of modern collection contained in door ways, standing over the modern translation narrators, write a summary of each study.

And researcher in the second chapter Prayer doors where talk is not valid otnaol researcher in the Zakat , and in the fourth quarter: the doors of fasting, and in Chapter V :Doors Hajj and umrah, and in Chapter VI: the virtues of places and times , People and transactions, in Chapter VII: talk of foods and drinks, and in Chapter VIII: conversations that are not true in the doors of science, and in Chapter VII: the researcher conversations doors that are not true in scattered sections.

In conclusion, the researcher suggested several things mentioned in, recommending science students and the university as dictated by a researcher at the recommendations.

المقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلّل فلا هاديّ له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، فبلغ الرسالة، وأدّى الأمانة، ونصح الأمة، اللهم صلّ وسلّم وبارك على عبدك ورسولك نبينا محمد وعلى آله وأصحابه، ومن سلك سبيله واهتدى بهداه إلى يوم الدين.

أما بعد:

إنّ جهود علماء الحديث من الجهود العظيمة، وكتبهم زاخرة في المكتاب العلمية إذ كانوا أمناء على السنة النبوية، بما ألفوا كتباً دقيقة لفحص الأخبار ونقد المرويات، وكان غرضهم من ذلك تمييز ما صح من الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ليقدموه إلى الأمة الإسلامية، وإلى الباحثين والمجتهدين من أبناء هذه الأمة خاصة، حتى يتم بناء الأحكام الشرعية على الصحيح دون غيره.

فمن أعظم النعم على المرء بعد نعمة الهداية العون والتوفيق من الله تعالى لسلوك الطرق الموصلة إلى مرضاته، ومن أسمى تلك الطرق منزلة وأعلىها رفعة طلب العلم الشرعي، وخاصة ما كان منه متصلاً بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، فبه حياة القلوب، ودلالة للبشر إلى مرضاة علام الغيوب .

ولما كان من شروط إكمال أطروحة الدكتوراه لتقديم رسالة علمية متخصصة فقد وقع إختياري على موضوع: "الأبواب التي قيل إنه لم يصح فيها حديث".

ولهذا فقد جاءت فكرة هذا الموضوع إضافة جديدة في أن أضيف شيئاً جديداً لما سبقوني في الفضل والتأليف، ويكون عملي مرجعاً لا بأس به لطلبة العلم الشرعي، إذ تدخل فكرة البحث في ظروف الحديث وملابساته لفائدتها في الفهم الصحيح، وبيان بعض مصطلحات علماء هذا الفن الذين بذلوا الغالي والنفيس في الدفاع عن ثاني مصدر من مصادر التشريع الإسلامي، ولذا كان سبب إختياري للموضوع، هو على النحو الآتي :

أسباب اختيار الموضوع :

إنَّ من أبرز أسباب اختياري لهذا الموضوع، ما يلي :

1- إكمال لجهود العلماء السابقين الذين برعوا في جمع شتات كل نوع خاص من العلوم وحده، وقد برع بذلك الخطيب البغدادي وغيره من العلماء، وإكمالاً لجهودهم ونظراً لعدم التأليف وجمع مادة هذا العلم في مجلد خاص، كان حافزاً لي لاختياره.

2- أهمية هذه الأبواب أو الأحاديث التي يتوقف عليها الأخذ بالحكم الفقهي أو تصنيفه كشرع، ومما له الأثر البالغ في حياة الإنسان، وهو مما يتعبد فيه إلى الله تعالى.

3- معرفة نسبة الأبواب أو الأحاديث التي لم تصح عند بعض العلماء، ومعرفة مراد ذلك من حيث جمع طرق تلك الأحاديث.

4- معرفة منهجية العلماء المحدثين في إطلاق مصطلحات: " لم يصح " أو " لم يثبت "، وما عنوا به من تلك الأبواب التي لم يصح فيها حديث.

5- التنبيه على بعض ما وقع فيه النقاد من إطلاق العبارات والمصطلحات، وتعقب ما ذكره مستعينا بنقولات عن أئمة الحديث.

مشكلة الدراسة وأسئلة البحث:

تعدّ مشكلة دراسة هذا الموضوع في الإطلاقات العامة من حيث التضعيف في باب من الأبواب الحديثية فهناك بعض الأبواب الحديثية لا يصحّ منها شيء على الإطلاق، ولكن هناك أيضاً أبواب حديثية صحّ منها بعض الأحاديث، ويمكن من خلال هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية :

1- ما منهج المحدثين في نفي أحاديث مطلقاً قد تصح في مثل هذه الأبواب؟

2- هل كل من ادّعى أنه ليس في هذا الباب حديث صحيح يسلم له ؟

3- ما نسبة الصواب من إطلاقات النفي في الأبواب من غيرها؟

4- ما أثر هذه الإطلاقات عند المحدثين من حيث الضوابط النقدية في دراسة السنة النبوية؟

5- ما بيان إطلاقات طريقة بعض النقاد من خلال تعميم الحكم على الأبواب الحديثية؟

أهمية البحث:

- 1- تكمن أهمية البحث بأنه استقرأ جميع الأبواب التي لم يصح منها شيء ما عدا أبواب العقيدة.
- 2- يقوم البحث على دراسة نقدية وجمع أقوال العلماء في هذه الأبواب ومناقشتها.
- 3- بيان ومعرفة الأحكام الشرعية التي تهم الفرد المسلم، والوقوف على طرق الحديث لمعرفة ما إذا كان الحديث صحيحاً أم ضعيفاً.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى الأمور الآتية :

- 1- جمع الأبواب والأحاديث التي لم يصح منها شيء، ومعرفة المصطلحات التي أطلقوها العلماء في ردّ تلك الأبواب من خلال جمع طرق الحديث.
- 2- إبراز جهود الحفاظ والنقد في نقدهم وردّهم للمرويات الضعيفة في الأبواب الحديثية .
- 3- نقد وتمحيص الأبواب التي لم يصح فيها حديث من خلال جمع الروايات، وخاصة روايات العبادات والأحكام الشرعية التي لها أثر عملي ظاهر، وهو مبني على السنة النبوية.
- 4- جمع هذا العلم في مصنف خاص يكون مرجعاً لطلبة العلم الشرعي في هذه المسألة، وبيان الحقائق العلمية مما يشوبها من أكاذيب وأحاديث موضوعة لا تصح عن النبي ﷺ.

الدراسات والجهود السابقة :

بعد البحث والسؤال، ومن خلال المكتبات العامة، لم أجد دراسات أكاديمية مختصة في هذا الموضوع أو قريبه منه سوى عبارات لعلماء يطلقون هذه المصطلحات في إطلاقات عامة.

وأما الجهود السابقة في كتب العلماء قديماً، فهناك من ألف في هذه الجزئية منهم:

- 1- كتاب " المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم لا يصح شيء في هذا الباب"، لأبي حفص بن بدر بن سعيد الموصلي الورياني، طبع دار الكتاب العربي - بيروت، 1307هـ .

وكان عمل الموصلي أنه جمع فقط الأبواب التي لم يصح فيها شيء دون دراسة علمية أو التعقيب عليها، وقد وضع العناوين على شكل أبواب، وقد استفدت منه رحمه الله.

وقد قام الشيخ أبو إسحاق الحويني في التعليق على هذا الكتاب وتخريج أحاديثه، والتعقب في كثير من المسائل على ما كتبه ابن بدر الموصلي.

وقد قام الباحث في الاستفادة من تعليقات الشيخ الحويني للوقوف على أهم المصادر التي اعتمده الحويني في تعليقاته، وكانت ترتيب الأبواب في الرسالة موافقه لما صنفه ابن بدر الموصلبي.

2- كتاب " المنار المنيف في الصحيح والضعيف"، للإمام العلامة شمس الدين محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية الحنبلي الدمشقي، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ط2، 1403هـ - 1983م ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة .

وقد اشتمل كتاب ابن قيم الجوزية بعض ما لم يصح في الباب شيء فقد تناولها على سبيل البيان فقط ولم يعقب هو الآخر، وذكرها كضوابط للحديث الموضوع.

3- " رسالة في بيان ما لم يثبت فيه حديث من الأبواب"، للإمام أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق : وتعليق أبي عبد الرحمن يحيى بن علي الحجوري .

وقد ذهب الفيروزآبادي بجمع ما لم يصح في الباب شيء، ولم يعقب كسابقه على الأحاديث التي لم يصح في الباب شيء. ويعتبر كتاب "رسالة ما لم يثبت فيه حديث من الأبواب"، هي خاتمة سفر السعادة، ويبدو أن أكثر ما في الرسالة أخذه المؤلف من كتاب المغني عن الحفظ والكتاب .

4- وهناك من المعاصرين قد ألفوا في هذا المجال، فكتاب " التحديث بما قيل لا يصح فيه حديث"، للشيخ بكر أبو زيد، وقد استفدت من هذا الكتاب لموضوع رسالتي من حيث ترتيبه للأبواب، والكتاب قد تناول شيء من الأمور الفقهية التي تهمّ العبد المسلم.

5- ومن المعاصرين من انتقد كتب قد ألفت في هذا المجال، وإليك ذلك:

أ- كتاب "جنة المرتاب بنقد المغني عن الحفظ والكتاب للشيخ العلامة أبي حفص عمر بن بدر الموصلبي"، تأليف: أبو إسحاق الحويني، وقد استفدت منه كثيرا من حيث الوقوف على منهجية الشيخ في نقده لهذا الكتاب وكذا ترتيب عبارات الأبواب، وقد تتبعت فكرة تخريج الشيخ حيث استفدت منه كثيرا في ترتيب هذه الرسالة.

ب- كتاب " فصل الخطاب بنقد كتاب المغني عن الحفظ والكتاب"، للشيخ أبي إسحاق الحويني.

ج- كتاب " انتقاد المغني عن الحفظ والكتاب"، للشيخ حسام الدين القدسي الكوثري.

د- كتاب " تحصيل ما فات التحديث بما لا يصح فيه حديث"، للشيخ عمرو عبد المنعم سليم.

ومع ذلك فجاءت هذه الدراسة إكمالاً لجهود العلماء الأفاضل، وقد جمعت الأبواب من أقوال بعض العلماء في كتب قد ألفوها كالدارقطني في العلل، وابن الجوزي في الموضوعات وغيرها.

هذا ما توصلت إليه والله أعلم .

منهجية الدراسة :

إنَّ منهجية البحث تنسجم وتتوافق دائماً مع طبيعة البحث وأهدافه، فالفكرة الرئيسة التي يقوم عليها هذا البحث: هي الكشف عن معرفة إطلاق بعض العلماء لعبارات لم تصح أو لم تثبت، من خلال معرفة طرق الحديث وتراجم الرواة للوصول إلى صحة الحديث أو ضعفه .

ولذا قامت الدراسة على المناهج التالية :

1- المنهج الاستقرائي : وذلك من خلال استقراء وتتبع الأبواب التي لم يصح منها شيء والتي حكم عليها العلماء والنقاد، ولا بدّ من التنبيه والتأكيد على أن مدار البحث والاستقراء في كتب الحديث، يقوم على تتبع كل من قال من العلماء أنه لا يصح أو مرادفه في أصل الباب من أبواب الدين، فلو خالف أحد العلماء الجمهور بدعوى عدم صحة أي حديث في باب ما، فهو مشمول عندي في البحث، وأذكر قوله ومن ثمّ أناقش ذلك من خلال جمعي لطرق الحديث، ومعرفة مدار الحديث.

ومن الأهمية أن أشير إلى أنني اختصرتُ في مادة البحث على الأحاديث الفقهية والفضائل والمعاملات دون أحاديث العقائد لأنها كثيرة، ويطول البحث ولا متسع لها، وتحتاج إلى أطروحة خاصة بها.

2- المنهج النقدي المقارن :

وذلك بتتبع أقوال الأئمة والنقاد الذين تناولوا هذه الأبواب تضعيفاً وردّاً.

3- المنهج الاستنباطي أو العقلي: ويظهر ذلك من خلال المنهجين السابقين وبيان الثمرات التي تظهر من دراسة الموضوع .

توثيق المادة العلمية في البحث على النحو الآتي :

أ - نقل الآيات من مصحف المدينة، لموافقته للرسم العثماني، مع ذكر اسم السورة ورقم الآية.

ب- تخريج الأحاديث الواردة في البحث من مصادر السنة المعتمدة، وذكر تراجم الرواة إذا اقتضى الأمر من الكتب التي ألفت في تراجم رواة الحديث.

ج- بيان مدلولات الحديث من خلال شروحاته التي اختصت بذلك.

د- اعتمدت في العزو على النحو الآتي:

1- رمزت بحرف بـ (ر) دلالة على رقم الحديث .

2- ورمزت بـ (رت) دلالة على رقم ترجمة الراوي .

3- ورمز بـ (ج) دلالة على جزء الكتاب .

4- ورمزت بـ (ص) دلالة على صفحة الكتاب .

هـ- الرجوع إلى المصادر الأصلية، والكتب التي تناولت موضوعات البحث.

و- قمت بعمل فهرس للآيات القرآنية حسب ترتيب السور في الرسم العثماني، وفهارس للأحاديث النبوية مع ذكر الصفحة التي وجد الحديث فيها في الأطروحة، وعملت أيضا فهرس للأبواب التي لم يصح منها شيء؛ وإضافة إلى ذلك عملت ملاحق هامة بينت خلاصة كل باب الذي جاء في الأطروحة.

خطة البحث

اشتملت الأطروحة على مقدمة وتهييد وخاتمة وتسعة فصول، وكانت على النحو الآتي :

تناول **الفصل الأول**: أحاديث الأبواب التي لا يصح منها شيء في أبواب الطهارة، وفيه بحثان. **والفصل الثاني**: أحاديث الأبواب التي لا يصح منها شيء في أبواب الآذان والصلاة والجمعة، وفيه ثلاثة مباحث. **والفصل الثالث**: أحاديث الأبواب التي لا يصح منها شيء في أبواب الزكاة، وفيه ثلاثة مباحث. **والفصل الرابع**: أحاديث الأبواب التي لا يصح منها شيء في أبواب الحج والعمرة، وفيه خمسة مباحث. **والفصل الخامس**: أحاديث الأبواب التي لا يصح منها شيء في المعاملات، وفيه ثلاثة مباحث. **والفصل السادس**: أحاديث الأبواب التي لا يصح منها شيء في فضائل الأمكنة والأزمنة والأشخاص، وفيه ثلاثة مباحث. **والفصل السابع**: أحاديث الأبواب التي لا يصح منها شيء في الأطعمة والأشربة، وفيه تسعة مباحث. **والفصل التاسع**: أحاديث الأبواب التي لا يصح منها شيء في أبواب العلم، وفيه ثلاثة مباحث. **والفصل العاشر**: أحاديث الأبواب التي لا يصح منها شيء في أبواب متفرقة، وفيه أربعة عشر مبحثا. ثم ختم بحمد الله ما توصل إليه الباحث من نتائج خاتمة الأطروحة ، موصيا طلبة العلم والجامعة بما احتيج من أمور إلى إكمال ما قد تبقى من الأبواب التي لم تصح وخاصة في مسائل العقائد .

الصعوبات التي واجهت الباحث :

كلّ باحث يتعرض لصعوبات قد تختلف من باحث إلى آخر في ماهية تلك الصعوبات، فقد سجل الباحث صعوبات واجهته أثناء كتابته للأطروحة منها :

1- عدم حصول الباحث على بعض الكتب الهامة، مما اضطره إلى الإعتماد على المكتبة الشاملة بالرغم من أن بعضها غير موافق للمطبوع.

2- الظروف التي مرّت بالأمة وخاصة في سوريا والعراق، حالت بيني وبين المشرف الأول لأشهر عديدة جعلتني في حيرة من أمري، حتى وفقني الله تعالى بأن بعث لي المشرف الحالي فضيلة الدكتور عمار الحريري التي أنهينا الرسالة بمدة وجيزه من خلال ملحوظاته العلمية الدقيقة، والتي تدلّ على سعة علمه واطلاعه . فجزاه الله عني خير الجزاء .

3- من الصعوبات التي واجهتني أن الموضوع غير محدد بكتاب معين، وإنما واسع في كتب الحديث جميعها مما جعلني في أرق دائم وتعب شديد، ولكن لله الفضل، ومن ثم أسأتذني الكرام أن أحطت بالموضوع ولو بشيء بسيط، وقد تركت أبواب ليست بالقليلة قد تناولها بعض العلماء بشيء من التفصيل، وحتى لا يكون موضوعي كبير جدا لأنه لا يسع الرسالة، وقد تركت أبواب العقائد وهي تحتاج إلى أطروحه لذاتها.

ولذا قد استغرق الباحث وقتاً طويلاً لإدراكها ، لا سيما في تنوعها في كتب كثيرة. وهذا ما رمت القيام به في هذه الرسالة، وأستغفر الله مما قد يكون قد قصر به فهمي، أو أخطأ فيه قلمي، أو قصر عنه علمي؛ فالكمال عزيز فيمن طبعه النقص ... وكيف يستطيع أهل النقص إكمالاً؟.

وأخيراً فإنني أحمد الله الذي يسر لي بمنه وكرمه إتمام الرسالة، وأسأل الله تعالى أن يكون وفقني فيما رُمت إليه.

التمهيد : مدخل إلى مصطلحات البحث

إن الناظر في كتب الحديث وشروحها وتراجم رواتها لا سيما تراجم الضعفاء

يرى عبارات : "لم يثبت" أو "لا يثبت" أو "لم يصح" أو "لا يصح"، أو "لا أعلم حديثاً ثابتاً"، تطلق كأحكام على الأحاديث.

وقد كانت عبارات العلماء متنوعة لهذه الألفاظ : كقولهم : "لا يصح في هذا الباب حديث " و"لا يصح في هذا الباب شيء" و"لا يصح في هذا شيء عن النبي ﷺ" و"لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيء " و"لا يثبت عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء".

وقد اختلف أهل الاختصاص في المراد من هذه العبارات هل هو نفي الصحة الاصطلاحية أم الحكم على الحديث بالوضع والبطان .

ومما لا شك فيه أن الطرق التالفة والواهية أو التي وقع فيها الغلط الفاحش ، أو الحديث الذي وقع فيه الشذوذ، أو الشديد النكارة، أو الأسانيد المركبة على متون صحيحة، أو الأسانيد المركبة على متون منكرة، أو الموضوعات من أحاديث المتروكين والكذابين.

كل هذا دفع الجهابذة من العلماء أن يطلقوا مصطلحات خاصة بهم كل حسب اجتهاده ومنهجه.

ولا بد لي أن أسلط الضوء على مصطلحين في غاية الأهمية ، لكي نصل إلى نتيجة حتمية :

فأقول :يجب أن نفرق بين عبارة " لا يصح"، وعبارة "لا أصل له"، فهذان بابان واسعان، وإليك ذلك :

المصطلح الأول: مصطلح " حديث لا يصح"، أو " لا يثبت" أو "لا أعلم حديثاً ثابتاً" عند المحدثين:

هذه المصطلحات لها دلالات معينة، فتارة تأتي بمعنى نفي الصحة مطلقاً، أو أن الحديث ضعيف ولا يصح من جهة الإسناد ، وتارة أخرى يأتي بنفي العلم لا الصحة، ولذا قال بكر أبو زيد في معرض هذا الكلام : "ولقد اعتاد العلماء على التعبير عن هذا النوع من علوم الحديث بكلمات كلية جامعة، مثل قولهم: "لا يصح في هذا الباب حديث"، "لا يصح في هذا الباب شيء"، "لا يصح في هذا شيء"، "لا يصح في هذا شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم"¹.

ثم أضاف قائلاً: وأما قولهم: "لا أعلم في هذا حديثاً ثابتاً"؛ فهو في النفي في مرتبة دون سابقها، وعنها يقول الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في كتابه "نتائج الأفكار"، وعنه السيوطي رحمه الله تعالى في "تحفة الأبرار": "قلت: لا يلزم من نفي العلم ثبوت عدم، وعلى التنزل : لا يلزم من نفي الثبوت ثبوت الضعف؛ لإحتمال أن يراد بالثبوت الصحة، فلا ينفي الحكم الحسن، وعلى التنزل : لا يلزم من نفي الثبوت عن كل فرد نفيه عن المجموع"

1 بكر أبو زيد، التحديث بما قيل لا يصح فيه حديث، ص8، ط1، دار الهجرة للنشر والتوزيع- الرياض، 1412هـ- 1991م.

ويقول الإمام اللكنوي في "الرفع والتكميل": "كثيرا ما يقولون لا يصح ولا يثبت هذا الحديث ويظن منه من لا علم له أنه موضوع أو ضعيف وهو مبني على جهله بمصطلحاتهم وعدم وقوفه على مصراتهم فقد قال علي القاري في تذكرة الموضوعات لا يلزم من عدم الثبوت وجود الوضع، وقال في موضع آخر لا يلزم من عدم صحته وضعه"¹. وهذا يدل جليا أن إطلاق مثل هذا المصطلح لا يعني أن الحديث موضوع ألبته، وإنما قد يحسن الحديث عند جمع طرقه، والوقوف على مدار الحديث، وقد يكون الحديث ضعيفا، لضعف راوي الحديث. وهذه الكلمات الضابطة بنوها على الاستقراء؛ "بتصفح جزئيات ذلك المعنى؛ ليثبت من جهتها حكم عام؛ إمّا قطعي، وإمّا ظني"²؛ ودلالته مسلمة عند أهل العلوم العقلية والنقلية³.

المصطلح الثاني : مصطلح " حديث لا أصل له " .

إذا أطلق العلماء هذا المصطلح على الحديث أرادوا به عدة أمور :

1- لا إسناد له .

قد يعني ذلك عند بعض المحدثين أنه لا إسناد له أصلا، وقد يوجد الحديث على ألسنة الناس عامة، وهو حديث موضوع. ولذا قال السيوطي : قولهم " هذا الحديث ليس له أصل، أو لا أصل له؛ قال ابن تيمية : معناه : ليس له إسناد"⁴ اهـ . ونضرب أمثلة على ذلك ليتضح المعنى: حديث اشتهر بين الناس، وهو " النظافة من الإيمان"؛ وهذا حديث ليس له إسناد أصلا⁵. وهذا ما أوضحه ابن تيمية كما نقلنا ذلك في أنه لا يروى بإسناد عن النبي صلى الله عليه وسلم. وكحديث : " حبّ الوطن من الإيمان"، فهذا أيضا ليس له إسناد فهو من الأحاديث الموضوعة.

2- لا أصل له، فله إسناد لكنه لا يصح، وهذا مستفاد من الواقع فيما ينفيه الحفاظ من الحديث وفي التراجم ما يفيد هذا المعنى كثيرا⁶، وكثيرا ما يستعمل هذا اللفظ أبو حاتم ، وأبو زرعة الرازيان، وأبو جعفر العقيلي، وابن عدي، وابن حبان، وغيرهم من علماء السلف، أي أنه حديث باطل أو كذب. ونضرب أمثلة على ذلك :

أ- قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن حديث ؛ رواه المسيب بن واضح ، عن يوسف بن أسباط، عن الثوري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال : " مداراة الناس صدقة " . قال أبي : هذا حديث باطل لا أصل له، ويوسف بن أسباط دفن كتبه⁷.

1اللكنوي، أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، **الرفع والتكميل**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ج 1 / ص 19، ط 3، 1407هـ، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب.

2الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، (ت 790هـ)، **الموافقات**، تحقيق: مشهور حسن آل سلمان، ج 3 / ص 298، ط 1، 1417هـ- 1997م، دار ابن عفان.

3 بكر أبو زيد، **التحديث بما قيل لا يصح فيه حديث**، ص 8.

4السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، ص 148، مكتبة الرياض الحديثة- الرياض.

5ينظر: عبد الكريم بن عبد الله الخضير، **شرح المنظومة البيقونية**، ص 55.

6 بكر أبو زيد، **التحديث بما قيل لا يصح فيه حديث**، ص 12، ط 1، 1412هـ - 1991م.

7ابن أبي حاتم، **علل الحديث** : ر 2359، ج 2 / ص 285 .

فلاحظ أن الحديث له إسناد ولكنه باطل من حيث ضعف رواته ونكارة متنه، ولذا أطلق عليه أبو حاتم الرازي هذا المصطلح، لا أصل له من جهة إسناده.

ب- ما رواه العلاء بن عمرو الحنفي، قال : حدثنا يحيى بن بريد، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أحبوا العرب لثلاث : لأني عربي، والقرآن عربي، وكلام أهل الجنة عربي". قال أبو حاتم الرازي : هذا حديث كذب¹؛ فتبعه العقيلي وقال : منكر، لا أصل له².

ومنه أيضا قول العقيلي في علي بن قتيبة الرفاعي؛ بصري : " يحدث عن الثقات بالبواطيل وما لا أصل له "³.

ج- قال ابن أبي حاتم الرازي : سمعت أبي روى عن هشام بن خالد الأزرق ، قال حدثنا بقيق بن الوليد ، قال حدثنا ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس ، قال رسول الله ﷺ : " من أصيب بمصيبة من سقم ، أو ذهاب مال فاحتسب ولم يشك إلى الناس ؛ كان حقا على الله أن يغفر له ". قال أبي : هذا حديث موضوع لا أصل له⁴.

وبالرغم أن بقيقه اشتهر بالتدليس، لكنه هنا صرح بالسماع، ولكن قصد أبو حاتم أن الحديث موضوع. فتبين لنا من الأمثلة السابقة في أن مصطلح " لا أصل له"، قد أطلق لكون الحديث فيه كذاب، ولذلك اقترن بلفظ : موضوع .

3- ويمكن أن يطلق لا أصل له على تفرد الراوي الضعيف بالحديث ولا يوجد له أصل في ذلك إلا من طريقه ، فهذا حديث منكر لمجرد تفرده وإن لم يخالف .

ومثال ذلك :

قال الترمذي : سألت محمدا عن حديث محمد بن عمر بن الرومي، عن شريك، عن سلمة بن كهيل، عن سويد بن غفلة، عن الصنابحي، عن علي، أن رسول الله ﷺ قال : " أنا دار الحكمة وعلي بابها"⁵، سألت محمدا عنه فلم يعرفه، وأنكر هذا الحديث.

قال أبو عيسى: لم يرو عن أحد من الثقات من أصحاب شريك، ولا نعرف هذا من حديث سلمة بن كهيل من غير حديث شريك .

وقال ابن حبان : " وهذا خبر لا أصل له عن النبي ﷺ ولا شريك حدث به ، ولا سلمة بن كهيل رواه ولا الصنابحي أسنده "⁶.

1المصدر السابق : ر 2141 ، ج 2 / ص 375 .

2العقيلي ، الضعفاء الكبير: ج 3 / ص 348 .

3المصدر السابق : ج 3 / ص 249 .

4ابن أبي حاتم ، علل الحديث : ر 1871 ، ج 2 / ص 126 .

5الترمذي ، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك (ت 279هـ)، علل الترمذي الكبير، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود محمد الصعيدي: ر 468 ، ج 2 / ص 426 .

6ابن حبان ، محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي (ت 354هـ)، المجروحين ، تحقيق: محمود ابراهيم زايد : ج 2 / ص 94 .

ومن هذا العرض يتضح للبصراء بجلاء أهمي هذا الباب من أبواب العلم، وأنه حقيق أن يكون نوعاً من أنواع علوم الحديث¹.

ثالثاً: مصطلح " الأبواب " :

الباب لغة هو: مدخل البيت وما يسدُّ به المدخل من خشب ونحوه، واصطلاحاً هو : القسم يجمع مسائل من جنس واحد، يقال هذا من باب كذا².

استعمل علماء المحدثين كلمة الباب في مصطلحاتهم كالإمام مالك والبخاري والترمذي وغيرهم من علماء الحديث، وقد ترد هذه الكلمة في كلام المحدثين كثيراً فيقولون مثلاً: " هذا أصح حديث في الباب " أو " لا يصح شيء في هذا الباب " ³.

والذي ينبغي أن يُعلم أن كلمة باب في اصطلاح العلماء تعني المسألة من مسائل العلم أو الفرع من فروعها وأن هذه الكلمة لا ضابط لها، فهي قد يتسع معناها جداً، وقد يضيق كثيراً⁴.

وهذا يعني قد يطلق المحدث على الباب ويراد به حديث معين بعينه وليس المقصود الباب بأكمله، فقد أورد ابن بدر الموصلي في كتابه حيث قال: " باب كراهية الإسراف في الوضوء "، ثم نقل قول الترمذي : " أن للوضوء، شيطاناً، يقال له الولهان، فاتقوا وسواس الماء "؛ وقال: " ولا يصح في هذا الباب شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم " ⁵.

وهنا يتضح لنا جلياً أنَّ الترمذي قصد الحديث بعينه وليس الباب كله، فكراهية الإسراف في الوضوء قد صحت من جهة إسنادها.

ومن الجدير بالذكر أن أتناول أهم من ألف في هذا الموضوع المهم؛ وقد وجدت أن الشيخ بكر أبو زيد قد أسرد تاريخياً فيمن صنّف في هذا الموضوع؛ حيث قال: " وكان أول من أفرد بها بالتأليف؛ محمد بن بدر الموصلي (ت 622هـ) في كتابه " المغني عن الحفظ والكتاب في قولهم : لا يصح شيء في هذا الباب "، جمع فيه باباً واحداً ومئة باب، فكانت التفاتة دقيقة من الموصلي رحمه الله تعالى.

ثم تلاه ابن القيم (ت 751هـ) في مواضع كثيرة من كتابه: " المنار المنيف في الصحيح والضعيف "، جمع فيه نحو ثمانين باباً، وفي " زاد المعاد "، وبخاصة في العبادات والطب.

ثم لخص ابن الملقن (ت 804هـ) كتاب الموصلي؛ ثم ختم الفيروزآبادي (ت 817هـ) كتابه " سفر السعادة " بخاتمة ساق فيها ما لدى الموصلي مع فوت يسير وإضافة قليلة، بلغ مجموع ما فيها باين اثنين ومئة باب ⁶. أنتهى كلامه .

ثم تناول دور التخريج والتعقب، مثل كتاب " التنكيث والإفادة على خاتمة سفر السعادة، لابن همام الدمشقي، وكتاب " انتقاد المغني " لحسام الدين المقدسي، ومن ثم كتاب " فصل الخطاب بنقد كتاب المغني عن الحفظ والكتاب "، و " جنة المَرْتَاب بنقد المغني عن الحفظ والكتاب ".

1 بكر أبو زيد، التحديث بما قيل لا يصح فيه حديث، ص13.

2 ينظر: المعجم الوسيط ، ج1، ص75، دار الدعوة – مجمع اللغة العربية.

3 محمد خلف سلامة، لسان المحدثين، ج2، ص171، 2007م.

4 ينظر: محمد خلف سلامة، لسان المحدثين، ج2، ص171، 2007م.

5 ينظر: الفصل الأول، المطلب الثاني : باب كراهية الإسراف في الوضوء، ص 19 .

6 ينظر: كتاب التحديث بما قيل لا يصح فيه حديث، للشيخ بكر أبو زيد ، ص9.

الفصل الأول : أحاديث الأبواب التي لا يصح منها شيء في أبواب الطهارة :

ويشتمل على المباحث الآتية :

المبحث الأول : أحاديث الوضوء والتيمم التي لم يصح منها شيء.

وتتضمن المطالب الآتية :

المطلب الأول : في باب ما جاء في التمدل بعد الوضوء .

المطلب الثاني : في باب كراهية الإسراف في الوضوء بالماء .

المطلب الثالث : في باب تخليل اللحية .

المطلب الرابع : في باب الأدعية على أعضاء الوضوء .

المطلب الخامس : في باب أن لمس النساء لا ينقض الوضوء .

المطلب السادس : في باب التسمية على الوضوء .

المطلب السابع : في باب كراهية التطهير بالماء المشمس .

المطلب الثامن : في باب الوضوء بنبذ التمر .

المطلب التاسع : في باب التيمم بضربتين .

المبحث الثاني : أحاديث الغسل التي لم يصح منها شيء . وتتضمن المطالب الآتية :

المطلب الأول : في باب الغسل من غسل الميت .

المطلب الثاني : في باب من روى أن المستحاضة تغتسل لكل صلاة .

المطلب الثالث : في باب النهي عن دخول الحمام .

المطلب الرابع : في باب الاغتسال للعبيدين .

المبحث الأول

أحاديث الوضوء والتميم التي لم يصح منها شيء

المطلب الأول : في باب ما جاء في التتمندل بعد الوضوء.

قال الترمذي : لا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء¹؛ وتبعه ابن بدر الموصلي في ذلك في كتابه ونقل قول الترمذي²، وقال ابن القيم : "وكل حديث في التنشيف بعد الوضوء فإنه لا يصح"³.

روي الحديث من حديث عائشة، ومعاذ بن جبل، وسلمان الفارسي، رضي الله عنهم أجمعين.

وإليك طرق تلك الأحاديث :

1- حديث عائشة رضي الله عنها، قالت: كان لرسول الله ﷺ: " خرقعة ينشف بها بعد الوضوء".

الحديث أخرجه الترمذي⁴، والدارقطني⁵، والحاكم⁶، جميعهم من طريق زيد بن الحباب، عن أبي معاذ، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة به.

وقد عقب الترمذي بأن حديث عائشة ليس بالقائم، والحديث ضعيف، لضعف أبي معاذ وهو سليمان بن أرقم، كما نقل ذلك الترمذي، والدارقطني. فقد قال عنه البخاري : تركوه⁷، وقال يحيى بن معين: ليس يسوى فلساً؛ وليس بشيء⁸.

وقال أحمد بن حنبل: لا يسوى شيئاً، لا يروى عنه الحديث⁹، وقال أبو حاتم الرازي :

1 الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت 279هـ)، جامع الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، باب ما جاء في التتمندل بعد الوضوء : ر 53، 1 / 74، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

2 الموصلي، أبو حفص عمر بن بدر الموصلي (ت 622هـ)، المغني عن الحفظ والكتاب، ص 99، دار الكتاب العربي - بيروت، ط 1، (1407هـ) .
3 ابن القيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الحنبلي (ت 751هـ)، المنار المنيف في الصحيح والضعيف: ر 268، ص 119، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب (1403هـ).

4 أخرجه الترمذي في " جامع"، أبواب الطهارة، باب ما جاء في التتمندل بعد الوضوء، ر 53، 1 / 74.

5 أخرجه الدارقطني، في " سننه"، باب التنشيف من ماء الوضوء : ر 388، 1 / 197 .

6 الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري (ت 405هـ)، المستدرک علی الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط 1، كتاب الطهارة : ر 550، 1 / 256، دار الكتب العلمية - بيروت، (1990م).

7 البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، تحقيق: السيد هاشم الندوي : ر 1756، 4 / 2.

8 ابن أبي حاتم، أبو محمد بن عبد الرحمن بن أبي حاتم بن إدريس الحنظلي، (1952)، الجرح والتعديل، ط 1، رت 450، ج 4 / ص 100، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

9 ابن حنبل، أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس : رت 1570، ج 2 / ص 67، ط 1، (1988م).

متروك الحديث¹، وضعفه أبوزرعة²، والنسائي³، والدارقطني ذكره في "الضعفاء"⁴؛ وقد خالفهما الحاكم في "المستدرک"، فقال هو: الفضل بن ميسرة.

والصواب ما قاله الترمذي، والدارقطني، وتبعهما ابن عدي في "الكامل"⁵: أن أبا معاذ المذكور في الحديث هو: سليمان بن أرقم؛ وليس الفضل بن ميسرة.

2- حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه، قال: "رأيت رسول الله ﷺ إذا توضأ، مسح وجهه بطرف ثوبه".

أخرجه الترمذي⁶، والبزار⁷، والبيهقي⁸، وابن الجوزي في "العلل"⁹، كلهم من طريق رشدين بن سعد، عن عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، عن عتبة بن حميد بن نسي، عن عبد الرحمن بن غنم، عن معاذ به.

قال الترمذي: "هذا حديث غريب، وإسناده ضعيف؛ ورشدين بن سعد، وعبد الرحمن بن زياد بن أنعم يضعفان في الحديث"، وقال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن معاذ، وعبد الرحمن بن زياد لم يكن بالحافظ، وقد روى عنه الثوري، وجماعة كثيرة"؛ وقال البيهقي: "إسناده ليس بالقوي".

وقد ضعف إسناده الحديث البغوي في "شرح السنة"¹⁰؛ فيتضح لي أن الحديث ضعيف من جهة إسناده.

فإن رشدين قد ضعفه أحمد، وأبو زرعة، والفلاس، والدارقطني؛ كما نقل ذلك عنهم ابن الجوزي في "العلل"¹¹.

ترجمة رواة الحديث:

أ- رشدين بن سعد: هو أبو الحجاج المصري، ضعفه أحمد بن حنبل¹²، وقال يحيى بن معين: لا يكتب حديثه¹³.

1 ابن أبي حاتم، أبو محمد بن عبد الرحمن بن أبي حاتم بن إدريس الحنظلي، الجرح والتعديل: رت 450، ج 4 / ص 101، ط 1، دار إحياء التراث العربي - بيروت، (1952م).

2 المصدر السابق.

3 النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (ت 303هـ)، الضعفاء والمتروكين، تحقيق: بوران الضناوي، وكمال يوسف الحوت: رت 246، ص 119، ط 1، (1985م).

4 الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي، الضعفاء والمتروكين، (تحقيق: عبد الرحيم محمد القشقرى: رت 246، ص 20).

5 ابن عدي، الكامل في ضعف الرجال: ج 3 / ص 251.

6 أخرجه الترمذي في "جامعه"، أبواب الطهارة، باب ما جاء في التمسند بعد الوضوء: ر 54، ج 1 / ص 54.

7 البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو (ت 292هـ)، البحر الزخار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد: ر 2652، ج 7 / ص 94، ط 1، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، (2009م).

8 أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى"، كتاب الطهارة، باب طهارة الماء المستعمل: ر 1163، ج 1 / ص 236.

9 ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت 597هـ)، العلل المنتاهية في الأحاديث الواهية، تحقيق: خليل الميس: ر 582، ج 1: ص 253، دار الكتب العلمية - بيروت، ط 1، (1403هـ).

10 البغوي، شرح السنة: ج 2 / ص 15.

11 ابن الجوزي، العلل المنتاهية في الأحاديث الواهية: ج 1 / ص 354.

12 ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، رت 2320، ج 3، ص 513.

13 المصدر السابق.

ب- عبد الرَّحْمَن بن زياد بن أنعم الإفريقي: كان يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي: لا يحدثان عنه، وقال أحمد بن حنبل عنه: ليس بشيء¹، فقد قال ابن حبان: " يروي الموضوعات عن الثقات ويأتي عن الأثبات ما ليس من أحاديثهم، وكان يدلّس"².

ت- عتبة بن حُميد: هو أبو معاذ الضبي، ويقال البصري³، قال أحمد بن حنبل عنه: ضعيف⁴، وقال أبو حاتم الرازي: هو صالح الحديث⁵، وقد ذكره ابن حبان في " الثقات"⁶.

ث- عبد الرَّحْمَن بن غَنَم : هو الأشعري الشامي، مختلف في صحبته⁷. فيتضح أنّ الحديث ضعيف ولا يصحّ سنده.

3- حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه، قال : " أن رسول الله ﷺ توضعاً، ثمّ قلب جبة كانت عليه، فمسح بها وجهه".

أخرجه ابن ماجة⁸، والطبراني⁹، كلاهما من طريق : مَرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّاطَرِيُّ، قال حدثنا يَزِيدُ بْنُ السَّمُطِ، عن الوُضَيْنِ بْنِ عَطَاءٍ، عن يَزِيدَ بْنِ مَرْثَدٍ، عن مَحْفُوظِ بْنِ عَلْقَمَةَ، عن سلمان به.

قال الطبراني : " لا يروي عن سلمان إلا بهذا الإسناد، وتفرد به مَرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّاطَرِيُّ، وكل من يبيع الكرابيس بدمشق يسمى الطَّاطَرِيُّ".

ترجمة رواية الحديث :

أ- فَمَرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّاطَرِيُّ: هو من رجال الإمام مسلم¹⁰؛ وقد وثقه أبو حاتم الرازي¹¹، والذهبي¹²، وذكره ابن حبان في جملة الثقات¹³، وأما العقيلي فقد ذكره في "الضعفاء"¹⁴؛ ولم يورد سوى قول ابن معين فيه : أنه لا بأس به وكان مرجئاً .

1 ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، رت 1111، ج 5، ص 234.

2 ابن حبان، المجروحين : ج 2 / ص 50 .

3 ينظر: تهذيب الكمال، للحافظ المزي، رت 3773، ج 19، ص 305.

4 المصدر السابق. ج 19، ص 306.

5 المصدر السابق.

6 ينظر: الثقات، لابن حبان البستي، رت 10026، ج 7، ص 272.

7 ينظر: تهذيب الكمال، للحافظ المزي، رت 3928، ج 17، ص 339.

8 ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجة : ر 468، ج 1 / ص 296، مكتبة أبي المعاطي.

9 الطبراني، سليمان بن أحمد الطبراني (1985م). المعجم الصغير، تحقيق: محمد شكور : ر 9، ج 1 / ص 28، المكتب الإسلامي - دار عمار، ط 1، (1985م).

10 الأصبهاني، أبو بكر أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني (ت 428هـ). رجال صحيح مسلم، تحقيق : عبد الله الليثي : ر 1576، ج 2 / ص 234، دار المعرفة، (1407هـ).

11 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل : ر 1257، ج 8 / ص 257 .

12 الذهبي، الكاشف : رت 5369، ج 2 / ص 254 .

13 ابن حبان، الثقات: رت 15872، ج 9 / ص 179 .

14 العقيلي، الضعفاء الكبير : رت 1788، ج 2 / ص 205.

وتعقب الذهبي على كلام ابن حزم، وقال: " أن ابن حزم قد ضعف الطَّائِرِيّ؛ ولا يلتفت إلى تضعيف ابن حزم لأنه بلا حجة"¹.

ب - وَأَمَّا الْوَضِئُ بْنُ عَطَاءٍ : ذكر ابن عبد الرحمن أن يحيى بن معين قال عنه : لا بأس به² . وقال أيضا : سألت أبي عن الوضين بن عطاء؛ قال : تعرف وتنكر³ .

ت - مَحْفُوظُ بْنُ عَلْقَمَةَ الْحَضِرَمِيِّ : قال يحيى بن معين : ثقة⁴، بينما قال عنه أبو زرعة الرازي: لا بأس به⁵، وابن حجر في " التقريب"، قال : صدوق⁶، وسماع محفوظ بن علقمة من سلمان الفارسي، فيه نظر؛ كما حكاها الحافظ المزي⁷، عن البوصيري، قوله : " إسناده صحيح ورواته ثقات، وفي سماع محفوظ من سلمان؛ فيه نظر، يقال مرسل"؛ فالحديث فيه انقطاع.

وكما أسلفت أن الرواية قد أخرجها ابن ماجة، والطبراني ؛ لكن ابن ماجة في روايته قد أسقط يزيد بن مرثد؛ فيتضح لنا أن الوضين قد اختلف في روايته، فمرة يرويه الْوَضِئُ بْنُ عَطَاءٍ، عن مَحْفُوظُ بْنُ عَلْقَمَةَ، عن سلمان الفارسي؛ كما في رواية ابن ماجة⁸؛ ومرة يرويه الوضين بن عطاء عن يزيد بن مرثد، عن محفوظ بن علقمة، عن سلمان الفارسي؛ كما في رواية الطبراني⁹؛ ويبدو أن الوهم من الْوَضِئِ، لأنه ليس بالقوي في الحديث .

ومع تخريجي لتلك الأحاديث فهناك ما يعارض هذه الأحاديث ، فقد أخرج البخاري من حديث ابن عباس، قال: قالت ميمونة : " وضعت للنبي ﷺ غسلا فسترته بثوب وصب على يديه فغسلهما...فناولته ثوبا فلم يأخذه فأنطلق وهو ينفذ يديه"¹⁰ .

1الذهبي، ميزان الأعتدال: رت 8435، ج4/ ص93.

2ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل : رت 213، ج 9 / ص50.

3المصدر السابق .

4 تاريخ ابن معين - رواية الدوري : رت 971 ، ص213.

5ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل : رت 1921، ج 8 : ص422.

6ابن حجر ، شهاب الدين أبو الفضل العسقلاني (ت 852هـ). تقريب التهذيب ، تحقيق : محمد عوامة : رت 6507، ج 2 / ص522، ط1، (1406هـ).

7المزي ، أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن (ت 742هـ). تهذيب الكمال ، تحقيق : دكتور بشار عواد معروف : رت 5809، ج 27 / ص288.

8ابن ماجة، سنن ابن ماجة، كتاب الطهارة، باب المنديل بعد الوضوء، وبعد الغسل : ر 468، ج 1 / ص296.

9الطبراني، المعجم الصغير : ر9، ج 1 / ص28.

10البخاري، محمد بن إسماعيل(ت256هـ). الجامع الصحيح المختصر ، كتاب الغسل ، باب نفث اليدين من الغسل عن الجنازة : ر 276، ج 1 / ط1، دار الشعب - القاهرة، (1987م).

وكذا أخرجه مسلم¹، وابن ماجة²، وغيرهم من أصحاب السنن؛ قال البغوي في " شرح السنة " : " هذا حديث متفق على صحته، أخرجه مسلم من أوجه عن الأعمش³؛ وقال أيضا : " وفي حديث ميمونة دليل على أن الأولى بأن لا ينشف أعضائه بعدما توضأ أو اغتسل ، لأن النبي ﷺ يأخذ من ميمونة الثوب⁴ .

وقد عقب النووي في " شرحه على مسلم⁵، فقال : " قولها (ثم أتيتها بالمنديل فرده)؛ فيه استحباب ترك تنشيف الأعضاء؛ ثم قال : " وأما فعل التنشيف فقد رواه جماعة من الصحابة رضي الله عنهم من أوجه لكن أسانيدها ضعيفة .

خلاصة الأمر: إن الأحاديث لا يصح منها شيء فهي ضعيفة كما بينت ذلك في تخريجي لتلك الأحاديث، فهي لا تصح سنداً، لكن وقفت على بعض العلماء إلى استحباب التنشيف بعد الوضوء، فقد قال الشوكاني في " نيل الأوطار " : " والحديث يدل على عدم كراهة التنشيف- أي حديث عائشة-، وقد قال بذلك الحسن بن علي، وأنس، وعثمان، والثوري، ومالك وممسكوا بالحديث⁶، وقال ابن عثيمين : " والصحيح أن التمدل لا بأس به يعني يجوز للإنسان إذا اغتسل أن يستعمل المنديل ولا سيما في أيام الشتاء⁷، ومع استحباب ذلك عند البعض؛ لكنه لا يصح سنداً عن النبي صلى الله عليه وسلم، لضعف الأحاديث الواردة في الباب.

المطلب الثاني : في باب كراهية الإسراف في الوضوء .

أورد ابن بدر الموصلي حديثاً في كراهية الإسراف : " أن للوضوء شيطانا، يقال له الولهان، فاتقوا وسواس الماء؛ ثم نقل قول الترمذي : " ولا يصح في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ⁸ .

وقد قصد الترمذي في هذا الباب حديث أن للوضوء شيطانا يقال له الولهان...، "، بأن الحديث لا يصح في ذلك شيء، وليس الباب بأكمله، لأن من عادة العلماء أن يوبوب المسائل بالأبواب الفقهية، حتى لو شمل هذا الباب حديثاً واحداً.

وقد قال الحويني عند تعليقه على ابن بدر الموصلي: " أبعد المصنف رحمه الله تعالى النجعة جدا في هذا التبويب، حتى قال شيخنا الشيخ حامد بن إبراهيم أنه " خطأ لا يغتفر "؛ والترمذي إنما قصد نفي حديث الولهان خصوصاً، ولم يقصد نفي الأحاديث الأخرى في كراهية الإسراف في الوضوء⁹.

1مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب صفة غسل الجنابة، ر 750، ج 1 / ص175، دار الجيل - بيروت.

2ابن ماجة، سنن ابن ماجة، كتاب الطهارة، باب المنديل بعد الوضوء وبعد الغسل : ر467، ج 1 / 296.

3البغوي، شرح السنة : ج 2 / 12.

4المصدر السابق.

5ينظر : النووي : شرح صحيح مسلم : ج 3 / ص231، 232.

6الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت 1250هـ)، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار : ج 1 / ص220، إدارة الطباعة المنيرية.

7ينظر : ابن عثيمين، الشرح الموسع لبلوغ المرام : ج 1 / ص521.

8ابن بدر الموصلي، المغني عن الحفظ والكتاب: ص195.

9 ينظر: كتاب جنة المراتب، للحويني، ص195.

المحور الأول : حديث : " أَنْ للوضوء شيطانا، يقال له الولهان، فاتقوا وسواس الماء".

الحديث أخرجه الترمذي¹، وابن ماجه²، وابن خزيمة³ في "صحيحه".

وأخرجه الحاكم في "المستدرک"⁴، والبيهقي في "السنن الكبرى"⁵؛ كلهم من طريق خَارِجُ بن مُصْعَب، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن عَتِيٍّ بن صَمْرَةَ السعدي، عن أَبِي بن كعب، عن النبي ﷺ... الحديث .
قال الترمذي : " حديث أبي غريب، وليس إسناده بالقوي عند أهل الحديث، لا يعلم أحد يسنده غير خارجه ؛ وخارجه ليس بالقوي؛" فإن خارجه ضعيف عند عامة العلماء، وإليك أقوالهم فيه :

قال يحيى بن معين : وقال أيضا : ليس بثقة⁶، وقال أبو حاتم الرازي : مضطرب الحديث ليس بقوي⁷، وعندما سئل أحمد بن حنبل عنه ، قال : لا يكتب حديثه⁸، وتركه ابن المبارك ووكيع؛ كما حكاه البخاري⁹، وقال النسائي عنه : متروك الحديث¹⁰، وقال الذهبي انفرد بخبر : " إن للوضوء شيطانا..."¹¹، ونقل ابن حجر في "التقديس"¹²، تضعيف الجمهور له؛ ويتضح لي أن لا صحة للحديث مطلقا، وقد ضعف الحديث البغوي في "شرح السنة"¹³، وابن حجر كما في "التلخيص"¹⁴ .

ولذا كان كلام الترمذي بعدم صحة هذا الحديث وأنه لا يصح في الباب شيء؛ وليس كما ذهب ابن بدر الموصلي أن الترمذي قصد كراهية الإسراف في الوضوء مطلقا.

والمحور الثاني : أحاديث تحت على عدم الإسراف في الوضوء: 1- حديث عبد الله بن مغفل قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : " يكون في آخر الزمان قوم يعتدون في الدعاء والطهور".
الحديث أخرجه أحمد¹⁵، والطبراني في "الدعاء"¹⁶، والحاكم في "المستدرک"¹⁷، من طريق : حماد بن سلمة، عن يزيد الرقاشي، عن أبي نعامة، أن عبد الله بن مغفل... الحديث .

1أخرجه الترمذي في جامعہ، كتاب الطهارة، باب ما جاء في كراهية الإسراف في الوضوء بالماء : ر 43، ج 1 / 83.
2أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة، باب ما جاء في القصد في الوضوء وكراهية التعدي فيه، ر 421، ج 1 / 270.
3أخرجه ابن خزيمة في صحيحه، كتاب الوضوء، باب استحباب القصد في صب الماء وكراهية التعدي فيه : ر 122، ج 1 : 73.
4أخرجه الحاكم في المستدرک، كتاب الطهارة، ر 578، ج 1 / 267.
6أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الطهارة، باب النهي عن الإسراف في الوضوء، ر 984، ج 1 / 197.
6تاريخ ابن معين - برواية الدوري، رت 1188، ج 3 / 252.
7ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: رت 1716، ج 3 / 376.
8ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: رت 1716، ج 3 / 376.
9البخاري، الضعفاء الصغير: رت 108 ، ص 44.
10النسائي، الضعفاء والمتروكين: رت 174، ص 172.
11ينظر: الذهبي، ميزان الاعتدال : ج 1 / 625.
12ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ). تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، تحقيق دكتور عاصم بن عبد الله القريوني : رت 136، ص 54، مكتبة المنار - الأردن، ط 1.
13البغوي، شرح السنة: ج 2 / 53.
14ابن حجر، تلخيص الحبير : ج 1 / 387.
15ابن حنبل، مسند أحمد بن حنبل : ر 16842، ج 4 / 86.
16الطبراني، الدعاء: ر 58 ، ص 38.
17الحاكم، المستدرک: ر 1979، ج 1 / 540 .

ولأبي داود¹، وأحمد²، وابن حبان³، والطبراني⁴، والبغوي في "شرح السنة"⁵، من طريق حماد بن سلمة، عن الجريري، عن أبي نعام، عن عبد الله بن مغفل... الحديث .

تراجم رواة طرق الحديث : أ- حماد بن سلمة : ثقة عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بآخره⁶.

ب- يزيد بن أبان الرقاشي: أسند إلى يحيى بن معين أنه قال فيه : رجل صالح، لكن حديثه ليس بشيء⁷، وقال البخاري : " تكلم فيه شعبة"⁸، وقال النسائي : متروك الحديث⁹؛ بينما قال ابن أبي حاتم : " سألت أبي عن يزيد الرقاشي فقال كان واعظا بكاء كثير الرواية عن أنس بما فيه نظر، صاحب عبادة وفي حديثه صنعة"¹⁰ .

ت- الجريري : هو سعيد بن إياس، قال ابن حجر : " ثقة من الخامسة اختلط قبل موته بثلاث سنين"¹¹.

ث- أبو نعام : هو قيس بن عباية بصري¹²، قال يحيى : بصري ثقة¹³، ولكنه لم يسمع من عبد الله بن مغفل ، وإنما يروي عن ابن عبد الله بن مغفل¹⁴ ، وهو مجهول والحديث معلول من هذه الجهة.

2- حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال : " جاء أعرابي إلى النبي ﷺ؛ يسأله عن الوضوء فأراه ثلاثا ثلاثا، قال هذا الوضوء فمن زاد على هذا فقد أساء وتعدى وظلم" .

الحديث أخرجه أحمد في " مسنده"¹⁵، والنسائي في " سننه"¹⁶، قال الزيلعي في " نصب الراية": " قال تقي الدين في الإمام : وهذا الحديث صحيح عند من يصحح حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، لصحة الإسناد"¹⁷، وصرح شمس الدين محمد بن أحمد الحنبلي : بأن إسناده ثابت¹⁸.

خلاصة الأمر: إن الأحاديث التي أوردناها في كراهية الإسراف في الوضوء قد صحت من جهة إسناده، وما نفى الترمذي إلا لحديث الولهان الذي ذكره ابن بدر الموصلي في مطلع كلامه على حديث الباب. والإسراف في الوضوء خلاف السنة ، لعموم قوله تعالى : (يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ) الأعراف: 31

1 سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب الإسراف في الوضوء : ر96، ج 1 / ص36.

2 مسند أحمد بن حنبل : ر20573، ج 5 / ص 55 .

3 صحيح ابن حبان، ذكر الإخبار عن إعتداء الناس في الدعاء والظهور في آخر الزمان : ر6763، ج 15 / ص166.

4الطبراني، الدعاء : ر59، ص38.

5البغوي، شرح السنة: ر279، ج 2 / ص53.

6ابن حجر، تقريب التهذيب: رت 1499، ج 1 / ص178.

7ابن حبان، المجروحين: ج 3 / ص98.

8البخاري، التاريخ الكبير: رت 3166، ج 8 / ص320.

9النسائي، الضعفاء والمتروكين: رت 642، ص253.

10ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: رت 1053، ج 9 / ص252.

11 ابن حجر، تقريب التهذيب: رت 2273، ج 1 / ص233.

12البخاري، التاريخ الأوسط: رت 382، ج 3 / ص240.

13 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: رت 580، ج 7 / ص102.

14 ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، رت 1409، ج 9، ص324.

15ابن حنبل، مسند أحمد بن حنبل: ر6684، ج 2 / ص180.

16النسائي، سنن النسائي، كتاب الطهارة، باب الإعتداء في الوضوء : ر140، ج 1 / ص88.

17الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف (ت 762هـ). نصب الراية ، تحقيق : محمد عوامة : ج 1 / ص29، مؤسسة الريان، ط1 (1418هـ - 1997م).

18المصدر السابق .

ولذا قال النووي في " المجموع " : " وكره أهل العلم الاسراف فيه وأن يجاوز فعل النبي ﷺ¹، وقال الشنقيطي في شرحه على جامع الترمذي : " والإسراف في الماء أجمع العلماء -رحمهم الله- على تحريمه في الوضوء وغير الوضوء، وإذا كان الإسراف محرماً في الوضوء وهو عبادة فمن باب أولى غيره؛ ولذلك قال العلماء : لا يجوز للإنسان أن يستكثر في الماء الذي يتوضأ به، وفي هذا الزمان نظراً لوجود صنابير الماء يكثر الإسراف"².

المطلب الثالث : في باب تخليل اللحية.

قال أحمد بن حنبل، وأبو حاتم : " لا يصح في تخليل اللحية شيء"³، بينما ابن بدرالموصلي قد بوب تخليل اللحية ومسح الأذنين ومسح الرقبة وقال : " لا يصح في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ⁴. وكذا قال الفيروزآبادي : " لم يصح فيه شيء"⁵، وتبعه العجلوني قي "كشف الخفاء" حيث قال : "وباب تخليل اللحية ومسح الأذنين والرقبة لم يصح فيه حديث"⁶. وهنا سأتناول حديث تخليل اللحية.

أ- حديث عثمان: أخرجه الترمذي⁷، وابن ماجه⁸، وابن أبي شيبه⁹، والدارمي¹⁰، وابن خزيمة¹¹، وابن المنذر¹²، وابن حبان¹³، والحاكم¹⁴، والبيهقي في "السنن الكبرى"¹⁵؛ كلهم من حديث عامر بن شقيق الأسدي، عن أبي وائل، عن عثمان : "أن رسول الله ﷺ كان يخلل لحيته".

قال الترمذي : " هذا حديث حسن صحيح"¹⁶؛ ونقل أيضا في "علله" : قال محمد- يعني البخاري -: أصح شيء عندي في التخليل حديث عثمان ، قلت : إنهم يتكلمون في هذا الحديث فقال : هو حسن"¹⁷، وقد أعله ابن الترمكاني في " الجوهر النقي"¹⁸، بعامر بن شقيق، ونقل قول ابن معين فيه إنه : ضعيف، وقول أبي حاتم الرازي إنه : ليس بقوي . ثم احتج بأن البخاري ومسلم قد أخرجا حديث عثمان في الوضوء من طرق عدة ولم يذكرا تخليل اللحية في طرق الحديث .

1 النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت 676هـ). المجموع شرح المهذب: ج 1 / ص 439.

2 الشنقيطي، الشيخ محمد المختار، شرح الترمذي، كتاب الطهارة : ج 26 / ص 7.

3 ابن حجر، تلخيص الحبير: ج 1 / ص 153.

4 ابن بدر الموصلي، المغني عن الحفظ والكتاب: ص 205.

5 الفيروزآبادي، رسالة في بيان ما لم يثبت فيه حديث من الأبواب: ص 17.

6 العجلوني، كشف الخفاء: ج 2 / ص 420.

7 الترمذي، جامع الترمذي، كتاب الطهارة، باب ما جاء في تخليل اللحية : ج 31، ج 1 / ص 46.

8 ابن ماجه، سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب ما جاء في تخليل اللحية : ج 430، ج 1 / ص 275.

9 ابن أبي شيبه، مصنف ابن أبي شيبه، كتاب الطهارة، باب في تخليل اللحية في الوضوء: ر 113، ج 1 / ص 13.

10 الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد الدارمي (ت 255هـ). سنن الدارمي، تحقيق : فواز أحمد زمرلي، وخالد السبع العلمي، كتاب

الطهارة، باب تخليل اللحية : ر 704، ج 1 / ص 191، دار الكتاب العربي - بيروت ، ط 1، (1407هـ).

11 صحيح ابن خزيمة، كتاب الوضوء، باب تخليل اللحية في الوضوء عند الغسل : ر 151، ج 1 / ص 78.

12 ابن المنذر، الأوسط : ر 354، ج 1 / ص 475.

13 صحيح ابن حبان، كتاب الوضوء، باب سنن الوضوء : ر 1081، ج 3 / ص 363.

14 الحاكم، المستدرک علی الصحيحین، كتاب الطهارة : ر 527، ج 1 / ص 249.

15 البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الطهارة، باب تخليل اللحية : ر 249، ج 1 / ص 54.

16 الترمذي، جامع الترمذي، كتاب الطهارة، باب ما جاء في تخليل اللحية : ر 31، ج 1 / ص 46.

17 الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سوره (ت 275هـ). علل الترمذي الكبير، تحقيق: صبحي السامرائي، وأبو المعاطي النوري، ومحمود

محمد الصعيدي : ص 30، عالم الكتب - بيروت، (1409هـ).

18 ينظر: ابن الترمكاني، علاء الدين علي بن عثمان (ت 750هـ). الجوهر النقي: ج 1 / ص 54.

وقد نقل الحويني عند تحقيقه لكتاب " المغني عن الحفظ والكتاب"¹، قوله : " قال صاحبنا أبو عبد الرحمن إبراهيم بن حمدي ؛ في كتابه القيم : " إرواء الظمى بتخريج سنن الدارمي " ؛ قوله : " أرجو أن لا يصيبه - يعني عامر بن شقيق - كبير ضرر من كلام هذين الإمامين ، فإنه نوع من الجرح المجمل ، غير المعلل ولا المفسر . لا سيما وأن غيرهما قد قواه . فقال النسائي : " ليس به بأس " ، وذكره ابن حبان في " الثقات " ، وصح له الترمذي حديثه هذا ، وصححه أيضا ابن خزيمة وابن حبان والحاكم " أ . هـ .

والذي يبدو لي أن عامر بن شقيق هو حسن الحديث ، ولذا صحح حديثه في الباب الإمام البخاري ، كما نقل ذلك أيضا البغوي في " شرح السنة"² ، وقال الحافظ الزيلعي : " أمثل أحاديث ت خليل اللحية حديث عثمان"³ .

ب- أنس بن مالك : أخرجه أبوداود⁴ ، وابن سلام في " الطهور"⁵ ، والبيهقي في " السنن الكبرى"⁶ ، والبغوي في " شرح السنة"⁷ ، كلهم من طريق : أبي المليح ، عن الوليد بن زوران ، عن أنس بن مالك : " أن رسول الله ﷺ كان إذا توضأ أخذ كفا من ماء فأدخله تحت حنكه فخلل به لحيته ، وقال : هكذا أمرني ربي عز وجل " .

وأخرجه ابن ماجه من طريق : يحيى بن كثير أبي النضر ، عن يزيد الرقاشي ، عن أنس به⁸ .

وعند ابن أبي شيبة في " مصنفه " تابعه موسى بن أبي عائشة ، عن يزيد الرقاشي ، عن أنس به⁹ .

والحاكم أخرجه من طريق : محمد بن وهب ، عن محمد بن حرب ، عن الزبيدي ، عن الزهري ، عن أنس به¹⁰ .

قال أبو داود : " ابن زوران روى عنه حجاج بن حجاج ، وأبو المليح الرقي"¹¹ ؛ فالوليد بن زوران ذكره ابن حبان في " الثقات"¹² ، بينما ابن حجر في " التقريب"¹³ ، قال عنه : لين الحديث ؛ ونقل في " تهذيب التهذيب"¹⁴ ، عن أبي داود أنه قال : " لا ندري سمع من أنس أو لا " .

1 الحويني، جنة المرتاب بنقد المغني عن الحفظ والكتاب: ج 1 / ص 112.

2 البغوي، شرح السنة: ج 1 / ص 421.

3 ينظر : الزيلعي، نصب الراية: ج 1 / ص 23.

4 أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب تخليل اللحية : ر 145، ج 1 / ص 56.

5 ابن سلام، الطهور، باب ذكر تخليل اللحية مع غسل الوجه : ر 281، ج 1 / ص 323.

6 البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الطهارة ، باب تخليل اللحية : ر 250، ج 1 / ص 54.

7 البغوي، شرح السنة، باب تخليل اللحية :، ر 215، ج 1 / ص 421.

8 ابن ماجه، سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة ، باب ما جاء في تخليل اللحية : ر 431، ج 1 / ص 275.

9 ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الطهارة، باب قي تخليل اللحية في الوضوء : ر 106، ج 1 / ص 13.

10 الحاكم، المستدرك، كتاب الطهارة : ر 529، ج 1 / ص 250 .

11 أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب تخليل اللحية : ر 145، ج 1 / ص 56.

12 ابن حبان، الثقات: ج 7 / ص 550.

13 ابن حجر، تقريب التهذيب: ر 7423، ج 2 / ص 582.

14 ابن حجر، تهذيب التهذيب: ج 11 / ص 117.

ج- حديث عائشة رضي الله عنها : أخرجه ابن سلام في " الطهور"¹، وأحمد بن حنبل²، والحاكم في " المستدرک"³؛ كلهم من طريق: عمر بن أبي وهب النصري، قال حدثني موسى بن باذان، عن طلحة بن عبيد الله بن كريب الخزاعي عن عائشة : " أن رسول الله ﷺ كان إذا توضأ خلل لحيته بالماء؛" قال الحافظ الهيثمي في " مجمع الزوائد" : " رواه أحمد ورجاله موثقون"⁴.

ترجمة رواية الحديث:

1- عمر بن أبي وهب الخزاعي : قال يحيى بن معين : ثقة⁵، وقال أحمد بن حنبل : ما أعلم به بأساً⁶، وقال أبو حاتم الرازي : لا بأس به⁷، وذكره ابن حبان في " الثقات"⁸.

2- موسى بن باذان : قال ابن حجر في " التقريب"⁹ : مجهول .

3- طلحة بن عبيد الله بن كريب الخزاعي : وثقه أحمد¹⁰، والنسائي¹¹، وقال ابن أبي حاتم : " سألت أبي عن طلحة بن عبيد الله بن كريب الخزاعي، فقال : ثقة"¹².

وقال ابن حجر عنه : ثقة¹³ .

وبعد ترجمتي لرواية الحديث تبين لنا أن فيه مجهول؛ وليس كما قال الهيثمي رجاله موثقون، ولكن يعتبر هذا الحديث من الشواهد القوية لحديث عثمان .

د- حديث عبد الله بن عمر: أخرجه ابن ماجه في " سننه"¹⁴، والدارقطني¹⁵، والبيهقي¹⁶؛ كلهم من طريق : هشام بن عمار، قال: حدثنا عبد الحميد بن حبيب، قال: حدثنا الأوزاعي، قال: حدثنا عبد الواحد بن قيس، قال: حدثني نافع، عن ابن عمر، قال : " كان رسول الله ﷺ إذا توضأ عرك عارضيه بعض العرك، ثم شبك لحيته بأصابعه من تحتها؛" وقد قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن هذا الحديث، فقال : " روى هذا الحديث الوليد، عن الأوزاعي، عن عبد الواحد، عن يزيد الرقاشي،

1 ابن سلام، الطهور، باب ذكر تخليل اللحية مع غسل الوجه : ر 282، ج 1 / ص 324.

2 ابن حنبل، مسند أحمد بن حنبل: ر 26012، ج 6 / ص 234.

3 الحاكم، المستدرک، كتاب الطهارة : ر 531، ج 1 / ص 250.

4 الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: ر 1201، ج 1 / ص 292.

5 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ر 763، ج 6 / ص 140.

6 المصدر السابق.

7 المصدر السابق.

8 ابن حبان، الثقات: ر 9597، ج 7 / ص 187.

9 ابن حجر، تقريب التهذيب: ر 6949، ج 2 / ص 550.

10 ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال : ر 3490، ج 2 / ص 528.

11 السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر أبو الفضل (ت 911هـ). إسعاف المبطأ برجال الموطأ : ص 14، المكتبة التجارية الكبرى - مصر، (1389هـ - 1969م).

12 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ر 2083، ج 4 / ص 474.

13 ابن حجر، تقريب التهذيب: ر 3028، ج 2 / ص 283.

14 ابن ماجه، سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب ما جاء في تخليل اللحية : ر 432، ج 1 / ص 277.

15 الدارقطني، سنن الدارقطني : ر 374، ج 1 / ص 189.

16 البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الطهارة، باب عرك العارضين : ر 252، ج 1 / ص 55.

وقتادة ، قال : كان النبي ﷺ وهو أشبه¹. والحديث فيه مقال من جهة عبد الواحد بن قيس؛ وإن اختلف في جرحه وتعديله : وثقه يحيى بن معين²، والعجلي³، وقال ابن عدي في " الكامل"⁴ : أرجو أنه لا بأس به؛ وعلل بذلك بأنه في روايات الأوزاعي عنه استقامة؛ بينما قال عنه أبو حاتم الرازي : لا يعجبني حديثه⁵، وقال النسائي: ليس بالقوي⁶. وقال ابن حبان: لا يحتج به⁷، وقد ذكره الدارقطني في " الضعفاء"⁸، وأعله ابن الملقن بعبد الحميد بن حبيب، فقال: " عبد الحميد بن حبيب هذا هو ابن أبي العشرين، قال فيه أبو حاتم الرازي: لم يكن صاحب حديث، وضعفه دحيم، وقال النسائي : ليس بالقوي، وعن أحمد توثيقه"⁹.

وخلاصة الأمر: إن الحديث ثابت وأمثله حديث عثمان المتقدم؛ وقد قال الحويني في تعليقه: " فالأحاديث متكاثرة؛ وفيها الصحيح والحسن والضعيف، وبه يرد قول أبي حاتم"¹⁰.

المطلب الرابع : في باب الأدعية على أعضاء الوضوء.

قال الملا علي القاري : " وأحاديث الذكر على أعضاء الوضوء كلها باطلة، وأقرب ما روي فيها أحاديث التسمية على الوضوء، وقد قال الإمام أحمد : " لا يثبت في التسمية على الوضوء حديث"¹¹. والحديث الذي جاء في الدعاء على أعضاء الوضوء : هو ما رواه عباد بن صهيب، عن حميد الطويل، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : دخلت على رسول الله ﷺ وبين يديه إناء ماء فقال لي : " يا أنس ادن مني أعلمك مقادير الوضوء فدنوت فلما أن غسل يديه قال : بسم الله والحمد لله ولا حول ولا قوة إلا بالله؛ فلما استنجدى قال : اللهم حصن فرجي ويسر لي أمري؛ فلما توضأ واستنشق، قال: اللهم لقني حجتني ولا تحرمني رائحة الجنة، ... الحديث".

1 ابن أبي حاتم، علل الحديث: 58، ج 1 / ص 31.

2 ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدوري: رت 471، ص 141.

3 العجلي، الثقات: رت 1145، ج 2 / ص 107.

4 ابن عدي، الكامل في الضعفاء : ج 5 / ص 297.

5 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: رت 120، ج 6 / ص 23.

6 النسائي، الضعفاء والمتروكين: رت 372، ص 162.

7 ابن حبان، المجروحين: ج 2 / ص 153 - 154.

8 ينظر: الدارقطني، الضعفاء والمتروكين: رت 340 / ص 27.

9 ابن الملقن، البدر المنير: ج 2 / ص 194.

10 ينظر: جنة المرتاب، للحويني، ص 224.

11 قلت : حديث التسمية على الوضوء ثابت صحيح، والحديث أخرجه كل من : ابن ماجه في سننه : 397، والقاسم بن سلام في الطهور : 53، وابن أبي شيبه في " مصنفه" : ج 1 / ص 2 - 3، وأحمد في " مسنده" : ج 3 / ص 41، ومسنده عبد بن حميد : ر 910، والدارمي في سننه : ج 1 / ص 141، وابن السكن والبزار كما في " التلخيص الحبير" للعسقلاني : ج 1 / ص 73، ومصنف أبي يعلى : ج 2 / ص 324، والطبراني في الدعاء: 380، وابن عدي في الكامل: ج 3 / ص 1034، والدارقطني في سننه : ج 1 / ص 71، والحاكم في المستدرک: ج 1 / ص 147، والبيهقي في السنن الكبرى: ج 1 / ص 43، كلهم من طريق كثير بن زيد عن ربيع بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه، عن جده، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه".

وأخرجه الترمذي في العلل الكبير، من طريق بشر بن المفضل، عن عبد الرحمن بن حرملة، عن أبي ثفال المري، عن رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حبيب، عن جدته، عن أبيها، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه"؛ قال : فسألت محمدا عن هذا الحديث، فقال : ليس في هذا الباب حديث أحسن عندي من هذا : 16.

وأما قول أحمد : لا أعلم في التسمية في الوضوء حديثا ثابتا؛ أجاب عنه ابن حجر العسقلاني في نتائج الأفكار : ج 1 / ص 223، قوله : " لا يلزم من نفي العلم بثبوت عدم، وعلى التنزيل لا يلزم من نفي الثبوت ثبوت الضعف لاحتمال أن يراد بالثبوت الصحة، فلا ينتفي الحسن، وعلى التنزيل لا يلزم من نفي الثبوت على كل فرد نفيه من المجموع".

أخرجه ابن حبان في "المجروحين" ¹، ومن طريقه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" ² في ترجمة عباد بن صهيب، قال يروي المناكير عن المشاهير التي إذا سمعها المبتدئ في هذه الصناعة شهد لها بالوضع. اهـ.

وقال الذهبي في "ميزان الاعتدال" ³؛ وروى عن حميد عن أنس بخبر طويل في الذكر على الوضوء ؛ باطل، وقال ابن المديني : ذهب حديثه ⁴، وقال البخاري ⁵، والنسائي ⁶ وغيرهما : متروك؛ وقال النووي : "هذا الدعاء لا أصل له، ولم يذكره الشافعي والجمهور" ⁷، وقال الإمام ابن الصلاح : "لم يصح فيه حديث" ⁸.

وقال الإمام ابن القيم في "زاد المعاد" ⁹؛ "ولم يحفظ عنه أنه كان يقول على وضوءه شيئاً غير التسمية ، وكل حديث في أذكار الوضوء الذي يقال عليه فكذب مختلق لم يقل رسول الله ﷺ شيئاً منه، ولا علّمه لأمته ولا ثبت عنه غير التسمية". اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر: قال الرافعي : "ورد بها الأثر عن الصالحين" ¹⁰.

وقال أيضاً : "روي فيه عن علي، من طرق ضعيفة جدا، أوردها المستغفري في الدعوات، وابن عساكر في أماليه وهو من رواية أحمد بن مصعب المروزي، عن حبيب بن أبي حبيب الشيباني، عن أبي إسحاق السبيعي، عن علي، وفي إسناده من لا يعرف، ورواه صاحب مسند الفردوس من طريق أبي زرعة الرازي، عن أحمد بن عبد الله بن داود، حدثنا محمود بن العباس، حدثنا المغيث بن بديل، عن خارجة بن مصعب، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن علي نحوه، ورواه ابن حبان في الضعفاء، من حديث أنس نحو هذا، وفيه عباد بن صهيب وهو متروك، وروى المستغفري من حديث البراء بن عازب، وليس بطوله، وإسناده واه" ¹¹.

وخلاصة الأمر: هو ما نقله السيوطي في "تحفة الأبرار بنكت الأذكار النووية" : "عن الأذري في "المتوسط" قال : " لا ينبغي تركه، ولا يعتقد أنه سنة، فإن الظاهر أنه لم يثبت فيه شيء" ¹². ولذلك قال الرافعي ورد الأثر عن السلف ، وليس حديث ثابت عن النبي ﷺ، وأيضاً : ما قاله ابن الجوزي في "العلل المتناهية" : "هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ". والثابت عن رسول الله ﷺ هو الدعاء في أول الوضوء، وفي آخر الوضوء. وحديث التسمية فإنه حديث صحيح، وقد صححه جماعة من الحفاظ ، وحسنه آخرون .

والخلاف في المسألة واضح ، ولذا أنقل بعض أقوال العلماء في إثبات التسمية عند الوضوء :

1- بوب البخاري في كتاب الطهارة ، قال فيه : " باب التسمية على كل حال ، وعند الوقاع" .

1 ابن حبان، المجروحين : ج 2 / ص 154.

2 ابن الجوزي، العلل المتناهية : ر 554، ج 1 / ص 338.

3 الذهبي، ميزان الاعتدال : ر 4122، ج 2 / ص 367.

4 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل : ر 417، ج 6 / ص 81.

5 البخاري، التاريخ الكبير : ر 1643، ج 6 / ص 43.

6 النسائي، الضعفاء والمتروكين : ر 411، ج 1 / ص 173.

7 ذكر ذلك النووي في مواضع من كتبه كما في : الأذكار : ج 1 / ص 50، والروضة الندية : ج 1 / ص 35، و"المجموع" : ج 1 / ص 465، والمنهاج : ج 1 / ص 10.

8 نقل عنه ابن حجر العسقلاني في كتابه التلخيص الحبير : ج 1 / ص 297.

9 ابن القيم الجوزية، زاد المعاد : ج 1 / ص 189، تحقيق: شعيب وعبد القادر الأرناؤوط، ط 4، مؤسسة الرسالة- بيروت.

10 ابن حجر، تلخيص الحبير : ج 1 / ص 297.

11 ابن حجر، تلخيص الحبير : ج 1 / ص 297.

12 السيوطي، تحفة الأبرار بنكت الأذكار النووية : ج 1 / ص 8.

ولذلك قال العيني تعقيباً على تبويب البخاري: "لما كان حال الوقاع أبعد من ذكر الله تعالى، ومع ذلك تسن التسمية في سائر الأحوال بطريق الأولى، فلذلك أورده البخاري في هذا الباب للتنبيه على مشروعية التسمية عن الوضوء"¹.

2- قال المنذري في "الترغيب": "وفي الباب أحاديث كثيرة، لا يسلم منها من مقال، وقد ذهب الحسن وإسحاق بن راهويه، وأهل الظاهر إلى وجوب التسمية في الوضوء حتى إنه تعمد تركها أعاد الوضوء، وهو رواية عن الإمام أحمد، ولا شك أن الأحاديث التي وردت فيها وإن كان لا يسلم شيء منها من مقال، فإنها تتعاضد بكثرة طرقها، وتكتسب قوة"². أ. هـ.

3- قال ابن الصلاح كما نقل عنه الحافظ في "نتائج الأفكار" قوله: "ثبت بمجموعها ما يثبت به الحديث الحسن"³. أ. هـ.

4- قال ابن القيم في "المنازل المفيدة": "أحاديث التسمية على الوضوء أحاديث حسان"⁴. أ. هـ.

وقال في موضع آخر: "ولم يحفظ عنه أنه كان يقول على وضوءه شيئاً غير التسمية، وكل حديث في أذكار الوضوء الذي يقال عليه فكذب مختلق لم يقل رسول الله ﷺ شيئاً منه ولا علمه لأتمته ولا يثبت عنه غير التسمية في أوله، وقوله "أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين في آخره"⁵.

وأختم بقول الشوكاني في "نيل الأوطار": "والحديث يدل على استحباب الدعاء المذكور ولم يصح من أحاديث الدعاء في الوضوء غيره"⁶.

المطلب الخامس: باب أن لمس النساء لا ينقض الوضوء.

نقل ابن بدر الموصلي، عن البخاري قوله: "لا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء"⁷؛ وقال ابن حزم: لا يصح في هذا الباب شيء؛ وإن صح على ما كان عليه الأمر قبل نزول الوضوء من اللبس⁸.

وقول البخاري هذا لم أجده في غالب كتبه التي صنفها؛ وخاصة أن البخاري قد أورد في صحيحه ما يناقض ذلك، وسيأتي ذلك في بيان تخريج طرق الحديث إن شاء الله تعالى.

1 العيني، عمدة القاري: ج 2 / ص 266.

2 المنذري، أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي، الترغيب والترهيب، تحقيق: إبراهيم شمس الدين: ج 1 / ص 100، دار الكتب العلمية - بيروت، ط 1، (1417هـ).

3 ابن حجر، نتائج الأفكار: ج 1 / ص 237.

4 ابن القيم الجوزية، المنازل المفيدة: ص 120.

5 حديث الدعاء بعد الوضوء أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب الذكر المستحب عقب الوضوء: ر 577، ج 1 / ص 145، وأبوداود في سننه، كتاب الطهارة، باب ما يقول الرجل إذا توضأ: ر 169، ج 1 / ص 65، والترمذي في جامعه، أبواب الطهارة، باب فيما يقال بعد الوضوء: ر 55، ج 1 / ص 78، وقد صحح هذا الحديث الألباني في تعليقه على الترمذي، وابن ماجه في سننه: ر 469، ج 1 / ص 297، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب الطهارة، باب القول بعد الفراغ من الوضوء: ر 9832، ج 9 / ص 38، وقد صحح الحديث الألباني في تعليقه على النسائي، وابن أبي شيبه في مصنفه، كتاب الطهارة، في الرجل ما يقول إذا فرغ من وضوئه: ر 21، ج 1 / ص 3، وأحمد في مسنده، ر 121، ج 1 / ص 91، والدارمي في مسنده: ر 743، ج 1 / ص 558، والبخاري في مسنده: ر 242، ج 1 / ص 361، وأبو يعلى في مسنده: ر 180، ج 1 / ص 162، وابن الأعرابي في معجمه: ر 143، ج 1 / ص 144، وابن حبان في صحيحه: ر 1050، ج 3 / ص 326، والطبراني في المعجم الكبير: ر 14329، ج 12 / ص 301، وكذا في كتاب الدعاء: ر 386، ج 1 / ص 140، والبيهقي في السنن الكبرى: ر 373، ج 1 / ص 78، وابن عساكر في معجم الشيوخ: ر 1350، ج 2 / ص 138.

6 الشوكاني، نيل الأوطار: ج 1 / ص 216.

7 ابن بدر الموصلي، المغني عن الحفظ والكتاب: ص 229.

8 الشوكاني، نيل الأوطار: ج 1 / ص 246.

وبعد استقراء الموضوع وجدت في هذا الباب حديث عائشة رضي الله عنها في لمس المرأة؛ بألفاظ مختلفة، فمنها :
"اللمس"، و"القبلة".

أولاً : حديث عائشة في "اللمس". أخرجه البخاري¹، ومسلم² في " صحيحهما"، كلاهما عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت : " كنت أنام بين يدي رسول الله ﷺ ورجلي في قبلته فإذا سجد غمزني فقبضت رجلي فإذا قام بسطتهما؛ قالت : والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح ."

ويتبين من ظاهر هذه الأحاديث أنَّ النبي ﷺ مسَّ عائشة رضي الله عنها، وهو يصلي، ولو كان مس المرأة ناقضاً للوضوء لبطل الوضوء والصلاة .

قال النووي في " المجموع"³: فقولها " فإذا سجد غمزني"؛ ظاهر في أنَّ اللمس كان بلا حائل، لأنَّ حقيقة الغمز إنما هو باليد .

وقال أيضاً : " استدل به من يقول لمس النساء لا ينقض الوضوء، والجمهور حملوه على أنه غمزها فوق حائل، وهذا هو الظاهر من حال النائم"⁴.

وقد عقب العيني، بقوله: "هذا غير موجه؛ قال ابن بطال الأصل في الرجل أن يكون بغير حائل عرفاً، وكذلك اليد، وقول الشافعي كان غمزه إياها على ثوب فيه بعد؛ أو بالخصوصية غير صحيح، لأن النبي ﷺ في هذا المقام في مقام التشريع لا الخصوصية؛ وقد قام الدليل من الحديث أن لمس المرأة غير ناقض للوضوء"⁵.

وقال الزرقاني : " فيه دلالة على أن لمس المرأة بلا لذة لا ينقض الوضوء، لأنَّ شأن المصلي عدم اللذة لا سيما النبي صلى الله عليه وسلم، واحتمال الحائل والخصوصية بعيد؛ فإن الأصل عدم الحائل، والخصائص لا تثبت الاحتمال، وعلى المرأة لا تقطع صلاة من صلى إليها. وهو قول : مالك والشافعي وأبي حنيفة وجماعة من التابعين وغيرهم"⁶.

وقد استغرب الحافظ ابن حجر : " من أوجب الوضوء بمجرد الملامسة"⁷. ودليلهم في ذلك حديث معاذ في قصة الذي باشر المرأة الأجنبية ولم يجامعها، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: " توضع وضوءاً حسناً، ثم صل، فأنزل الله : وأقم الصلاة طربي النهار " .

والحديث أخرجه الترمذي⁸، وأحمد⁹، والطبراني¹، والدارقطني²، والحاكم³، والبيهقي⁴؛ كلهم من طريق عبد الملك بن عمير، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن معاذ به .

1 البخاري، صحيح البخاري ، كتاب الصلاة، باب الصلاة على الفراش: ر 382، ج 1 / ص 107.

2 مسلم، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب الإعتراض بين يدي المصلي : ر 1173، ج 2 / ص 60.

3 النووي، المجموع: ج 1 / ص 35.

4 النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف (ت 676هـ). المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ج 2 / ص 203، دار إحياء التراث، ط 2، (1392هـ).

5 العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري : ج 6 / ص 310.

6 المصدر السابق .

7 ابن حجر، الدراية في تخريج أحاديث الهداية: ر 229، ج 1 / ص 43.

8 الترمذي، جامع الترمذي، تفسير القرآن، سورة هود : ر 3113، ج 5 / ص 291.

9 ابن حنبل، مسند أحمد بن حنبل: ر 22112، ج 36 / ص 426.

-
- 1الطبراني، المعجم الكبير: ر 16697، ج 15 / ص 53.
2الدارقطني، سنن الدارقطني: ر 4، ج 1 / ص 134.
3الحاكم، المستدرک علی الصحیحین: ر 471، ج 1 / ص 229.
4 البيهقي، السنن الكبرى : ر 621، ج 1 / ص 125.

والحديث فيه وجهان :

الوجه الأول : أنَّ في اسناده انقطاع، لأن عبد الرحمن لم يسمع معاذًا، هكذا صرح به الترمذي في روايته؛ وكذا البيهقي عقب روايته في سننه.

قال الترمذي : "وعبد الرحمن ابن أبي ليلى لم يسمع من معاذ ، ومعاذ مات في خلافة عمر، وقتل عمر، وعبد الرحمن بن أبي ليلى غلام صغير ابن ست سنين"¹.

والوجه الثاني : الحديث من رواية زائدة بن قدامة وأبي عوانة، عن عبد الملك وفيه إرسال، كما قال البيهقي²، وخاصة أن البخاري قد بوب في صحيحه ؛ بقوله : باب غسل الرجل مع امرأته.

ثم أورد حديث عائشة رضي الله عنها؛ قالت : " كنت أغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وسلم من إناء واحد من قدح يقال له الفرق"³؛ وفي رواية عنها؛ " كنت أغتسل أنا والنبي ﷺ من إناء واحد تختلف أيدينا فيه"⁴.

فهذه الأحاديث ظاهرها للمس؛ ولو كان مجرد للمس ناقضا للوضوء، لأعاد النبي ﷺ الوضوء بعد الغسل، وخاصة الرواية الثانية من حديث عائشة رضي الله عنها عبارة " تختلف أيدينا فيه"⁵؛ ألا يعني ذلك هو ملامسة الرجل امرأته أثناء الغسل .

ثانيا : حديث عائشة في " القبلة " .

ما رواه سفيان الثوري، عن أبي روق، عن إبراهيم التيمي، عن عائشة : " أن النبي ﷺ كان يقبل بعض أزواجه ثم يصلي " .

أخرجه النسائي⁶، والبيهقي في " السنن"⁷ بلفظ: " كان يقبل بعد الوضوء، ثم لا يعيد الوضوء"، وأخرجه الدارمي في "سننه"⁸؛ ثم قال البيهقي : " وهذا مرسل إبراهيم لم يسمع من عائشة، قاله: أبو داود وغيره من الحفاظ"⁹.

1 الترمذي، جامع الترمذي : ر 3113، ج 5 / ص 291.

2 البيهقي، السنن الكبرى : ر 621، ج 1 / ص 125.

3 البخاري، صحيح البخاري، كتاب الغسل، باب من بدأ بالحلاب أو الطيب عند الغسل : ر 250، ج 1 / ص 72.

4 المصدر السابق. كتاب الغسل، باب من بدأ بالحلاب أو الطيب عند الغسل : ر 261، ج 1 / ص 74.

5 أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود : ر 1118، ج 2 / ص 51، وابن ماجه، كتاب الدعاء، باب ما يعود منه رسول الله صلى الله عليه وسلم : ر 3841، ج 5 / ص 14، وابن أبي شيبة في مصنفه : ر 29750، ج 10 / ص 191، وأحمد في مسنده : ر 25696، ج 6 / ص 201، وابن أبي الدنيا في كتاب التهجد وقيام الليل : ر 437، ص 459، وأبو يعلى في مسنده : ر 4565، ج 8 / ص 48، وابن حبان في صحيحه، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة : ر 1932، ج 5 / ص 258، وأبو نعيم الأصبهاني في المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، كتاب الصلاة : ر 1081، ج 2 / ص 100، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الطهارة، باب ما جاء في الملموس : ر 626، ج 1 / ص 127، وكذا في الدعوات، باب ما يستجيب للداعي من رفع اليدين في الدعاء : ر 188، ج 1 / ص 141.

6 النسائي، السنن الكبرى، باب ترك الوضوء من القبلة ، ر 170، ج 1 / ص 104 . قال أبو عبد الرحمن : (ليس في الباب حديث أحسن من هذا الحديث وإن كان مرسلا) .

7 البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الطهارة، باب الوضوء من الملامسة، ر 624، ج 1 / ص 126.

8 الدارقطني، سنن الدارقطني، باب صفة ما ينقض الوضوء وما روي في الملامسة والقبلة، ر 500، ج 1 / ص 254.

9 البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الطهارة، باب الوضوء من الملامسة، ر 624، ج 1 / ص 126.

وفي إسناده أبو روق؛ فإنه ليس بالقوي ؛ فقد ضعفه يحيى بن معين¹، وقال عنه أبو حاتم²، وقال ابن حجر في " التقريب"³ : صدوق، وقد ذكره ابن حبان في كتاب " الثقات "⁴، ومعروف تساهل ابن حبان في ترجمة مثل هؤلاء الرواة؛ ولكن وصله معاوية بن هشام في روايته عن سفيان الثوري عن أبي روق عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن عائشة ... الحديث.

ومعاوية بن هشام : قال عنه يحيى بن معين : صالح وليس بذاك⁵، وقال عنه ابن حجر في " التقريب" : صدوق له أوهام⁶.

والذي يتبين أنَّ الحديث ضعيف من جهة إسناده، ولكن له شاهد ما رواه أبو داود⁷، وابن ماجه⁸، والدارقطني⁹ من طريق الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها أنَّ رسول الله ﷺ: " قَبِلَ بعض نسائه، ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ، فقلت: ماهي إلا أنت؛ فضحكت".

وله متابعة، وهو ما روي عن سعيد بن بشير، عن منصور، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة، قالت : " لقد كان نبي الله ﷺ يقبلني إذا خرج إلى الصلاة وما يتوضأ "¹⁰.

قال الدارقطني : "وكذلك رواه الحفاظ الثقات عن الزهري منهم : معمر، وعقيل وابن أبي ذئب"¹¹.

وقال أيضا : " تفرد به سعيد بن بشير، عن منصور، عن الزهري، ولم يتابع عليه ، وليس بقوي في الحديث؛ والمحفوظ عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة أنَّ النبي ﷺ كان يقبل وهو صائم "¹².

وقد عقب الزيلعي على كلام الدارقطني وقال : " وسعيد هذا وثقه شعبة ، ودحيم ، كذا قال ابن الجوزي ، وأخرج له الحاكم في المستدرک "¹³، وقال ابن عدي : " لا أرى بما يروي بأسا، والغالب عليه الصدق "¹⁴.

اختلاف العلماء في تصحيح حديث القبله، بحجة :

أن حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة، وأن إبراهيم التيمي قد أرسل الحديث عن عائشة، وقد ذكر الترمذي¹⁵ أنه سمع محمد بن اسماعيل يضعف هذا الحديث.

1 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: رت 2122 .

2المصدر السابق .

3 ابن حجر، تقريب التهذيب: رت 4615 ، ج 2 / ص 393.

4 ابن حبان، الثقات: ج 7 / ص 277.

5 المزني، تهذيب الكمال: رت 6067، ج 28 / ص 220.

6 ابن حجر، تقريب التهذيب: رت 6771، ج 2 / ص 538.

7 سنن أبي داود: رت 179، ج 1 / ص 170.

8 سنن ابن ماجه ، باب الوضوء من القبله : رت 502، ج 1 / ص 315.

9 سنن الدارقطني: رت 495، ج 1 / ص 351.

10 الدارقطني، سنن الدارقطني، باب صفة ما ينقض الوضوء وما روي في الملامسة والقبله : رت 492، ج 1 / ص 249.

11 الدارقطني، سنن الدارقطني: رت 495، ج 1 / ص 351.

12المصدر السابق .

13 الزيلعي، نصب الراية : ج 1 / ص 74.

14 ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: ج 3 / ص 376.

15 الشنقيطي، شرح الترمذي : ج 38 / ص 10.

وقال أبو داود في كتابه السنن : "وقد روى حمزة الزيات، عن حبيب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة حديثا صحيحا"¹.

ونقل ابن التركماني في كتابه " الجوهر النقي "² : عن ابن عبد البر في رد دعوى من يقول : إن حبيبا لم يسمع من عروة، لروايته عن هو أكبر من عروة وأقدم موتا ، وقال أيضا : لا شك أنه لقي عروة. وقال أيضا : " وهذا يدل ظاهرا على أنَّ حبيبا سمع من عروة، وهو مثبت فيقدم على ما زعمه الثوري لكونه نافيا ".

وحبيب بن أبي ثابت قد تابعه هشام بن عروة، عن أبيه عروة بن الزبير، كما بينت ذلك من حديث وكيع، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة ... الحديث .

وأما إرسال إبراهيم التيمي، فقد أزال إشكاله الدارقطني حيث قال : " وقد روى هذا الحديث معاوية بن هشام، عن الثوري، عن أبي روق، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن عائشة ... الحديث فوصل إسناده؛ ومعاوية هذا اخرج له مسلم في صحيحه، فزال بذاك انقطاعه، وأبو روق عطية بن الحارث اخرج له الحاكم في المستدرک، وقال أحمد : ليس به بأس"³.

خلاصة الأمر في المسألة :

الحق أنَّ لمس المرأة، وكذا تقبيلها لا ينقض الوضوء، سواء كان ذلك بشهوة أو بغير شهوة، لأنه نقض الوضوء مجرد الملامسة لم يقم فيه دليل صحيح، وهذا ما ذهب إليه الشافعي⁴، وأحمد في إحدى رواياته⁵.

وذهب محمد بن جرير الطبري في تفسيره : " أن لمس المرأة لا ينقض الوضوء؛ ورجح أن الملامسة في الآية التي ذكرها هي الجماع"⁶.

وحديث القبلة، فهو ظاهر في أن لمس المرأة ليس بناقض للوضوء، والأحاديث الصحيحة التي أثبتناها في بحثنا، تؤيد ذلك ؛ ولكن هناك من العلماء من ضعفوا حديث القبلة ، فمنهم : سفيان الثوري، ويحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، والدارقطني، والبيهقي، والنووي.

وآخرون ذهبوا إلى تصحيح الحديث، فمنهم : ابن جرير⁷، وابن عبد البر⁸، والزيلعي.

وهنا أجيب على ما أورده الدارقطني من حديث أحمد بن اسماعيل، عن مالك، عن ابن شهاب أنه كان يقول في : " قبله الرجل امرأته الوضوء"⁹ .

1 أبو داود، سنن أبي داود : كتاب الطهارة، باب الوضوء من القبلة، ر 180، ج 1 / ص 70.

2 ابن التركماني، الجوهر النقي : ج 1 / ص 124.

3 الدارقطني، سنن الدارقطني : ج 1 / ص 137.

4 الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الحاوي في فقه الشافعي : ج 1 / ص 187، دار الكتب العلمية، ط 1.

5 المرادوي، علاء الدين أبو الحسن الدمشقي الصالحي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل : ج 1 / ص 158، دار إحياء التراث، ط 1 (1419 هـ) .

6 الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن ، تحقيق : أحمد محمد شاكر : ج 8 / ص 396، مؤسسة الرسالة، ط 1.

7 المصدر السابق .

8 الشوكاني، نيل الأوطار : ج 1 ، ص 246.

9 الدارقطني، سنن الدارقطني : ر 487، ج 1 / ص 247.

وهذا لا تقم فيه حجة وذلك لأمرين : الأمر الأول : لا يعقل أنه يورد أحاديث صحيحة عن عائشة أنه ﷺ يقبلها ولا يتوضأ ثم يفتي عكس ذلك .

والأمر الثاني : أن أحمد بن إسماعيل؛ قد ضعفه الذهبي ؛ وقال عنه ابن حجر في " التقریب" ¹: سماعه للموطأ صحيح، وخط في غيره .

والأحاديث التي وردت في عدم الوضوء من مس امرأته صحيحة، وقد زلنا الاشكال عنها بتوفيق الله تعالى .

وهنا لا يسعني في هذا المقام إلا أن أنقل كلام الشنقيطي في شرحه ² : قال: " وقد اختلف العلماء -رحمهم الله- في هذه المسألة: فمنهم من قال: لمس النساء كله ينقض الوضوء، سواء كانت محرماً أو غير محرّم، وسواء وجد الشهوة أو لم يجد الشهوة، وصاحب هذا القول احتج بظاهر قوله تعالى: " (أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا) النساء: 43

قالوا: إن الله عز وجل حكم بانتقاض الوضوء بلمس النساء؛ وقالت طائفة من العلماء: " إن لمس المرأة لا ينقض الوضوء مطلقاً؛ وذلك لما ثبت في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ: أنه كان يصلي بالليل وعائشة رضي الله عنها معترضة بين يديه، قالت: فإذا سجد غمزني، ولما ثبت أيضاً في الحديث الصحيح أنها قالت: "افتقدت النبي ﷺ فجالت يدي فوقعت على قدمه وهو ساجد، يقول: يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك".

قالوا: فهذا يدل على أن لمسها له ولمسه لها لا يوجب انتقاض الوضوء؛ لأن النبي ﷺ حمل أمامة بنت أبي العاص في الصلاة، وهي في حكم المرأة، فكان إذا أراد أن يسجد وضعها، وإذا أراد أن يرفع حملها ورفعها قالوا: ولم ينتقض وضوءه، ولما جاء عنه عليه الصلاة والسلام من تقبيله بعض نسائه قبل خروجه إلى الصلاة، كما في حديث عائشة، واختلف في إسناده، قالوا: فمجموع هذه النصوص يدل على أن لمس النساء لا يوجب انتقاض الوضوء.

وجمع بعض العلماء بين القولين فقالوا: إن لمس النساء يوجب انتقاض الوضوء، إذا وجد الشهوة أو قصدتها، ولا يوجب انتقاض الوضوء إذا لم يجد الشهوة وهذا هو الأقوى، ولذلك يحمل قوله تعالى: { أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ }، على الجماع؛ فيتضح لنا أن الحديث صحيح وجواز تقبيل المرأة وهو صائم، كما ثبت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم.

المطلب السادس : في باب التسمية على الوضوء.

قال أحمد بن حنبل : " ليس فيه شيء يثبت" ³ وقال العقيلي : " الأسانيد في هذا الباب فيها لين" ⁴.

ونقل ابن الملقن، عن النووي قوله : " ليس في أحاديث التسمية على الوضوء حديث صحيح صريح" ¹؛ وهو بذلك تبع قول أحمد في المسألة.

1 ابن حجر، تقريب التهذيب : رت 9، ج 1 / ص 77.

2 الشنقيطي، محمد بن محمد الشنقيطي، شرح زاد المستقنع، باب نواقض الوضوء : ج 1 / ص 8.

3 ابن بدر الموصلي، المغني عن الحفظ والكتاب: ص 177.

4 العقيلي، الضعفاء الكبير: ج 1 / ص 177.

وقد ردّ ابن الملقن في " البدر المنير"، حيث قال : " بل وجد في التسمية حديث صحيح من غير شك ولا مريّة، لكن ليس بصريح ؛ بل يستدل بعمومه"².

ورد الحديث من: حديث أبي هريرة، وعائشة، وسعيد بن زيد، وسهل بن سعد، وأنس، وعلي.

1- حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أخرجه أبو داود³، والترمذي في " العلل"⁴، ابن ماجة⁵، والإمام أحمد⁶، وأبو يعلى الموصلي⁷، والطبراني⁸، والدارقطني⁹، وأخرجه الحاكم¹⁰، والطحاوي في " شرح معاني الآثار"¹¹، والبيهقي¹²، والبغوي في "شرح السنة"¹³؛ كلهم من طريق محمد بن موسى المخزومي، عن يعقوب بن سلمة عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: "لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله تعالى عليه".

وقد سئل البخاري عن هذا الحديث؛ فقال : " محمد بن موسى المخزومي : لا بأس به، مقارب الحديث، ويعقوب بن سلمة لا يعرف سماع من أبيه، ولا يعرف لأبيه سماع من أبي هريرة"¹⁴

وأجيب عن هذا من وجهين :

أولاً : محمد بن موسى، قد قال عنه أبو حاتم الرازي : صدوق صالح الحديث، كان يتشيع¹⁵.

وقال أبو جعفر الطحاوي : محمود في روايته¹⁶، وذكره ابن حبان في " الثقات"¹⁷، وهو كما قال عنه البخاري .

وثانياً : أن الجهالة التي قال عنها البخاري لا تعني بالضرورة ضعف الحديث، لأنه روي من طرق أخرى عن أبي هريرة في هذا الحديث .

ومنها ما أخرجه الطبراني في " المعجم الصغير"¹⁸، من طريق محمد بن سيرين، قال : من طريق: عمرو بن أبي سلمة، قال : حدثنا إبراهيم بن محمد البصري، عن علي بن ثابت، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : قال

1 ابن الملقن، البدر المنير : ج 2 / ص 89.

2المصدر السابق: ج 2 / ص 90.

3أبو داود، سنن أبي داود ، كتاب الطهارة ، باب التسمية على الوضوء : ر 101، ج 1 / ص 37.

4الترمذي، علل الترمذي: ر 17، ج 1 / ص 32.

5ابن ماجة، سنن ابن ماجة ، كتاب الطهارة، باب ما جاء في التسمية على الوضوء : ر 399، ج 1 / ص 257.

6ابن حنبل، مسند أحمد بن حنبل: ر 9408، ج 2 / ص 418.

7أبو يعلى، مسند أبي يعلى : ر 6409، ج 11 / ص 293.

8الطبراني، المعجم الأوسط : ر 8080، ج 8 / ص 96.

9الدارقطني، سنن الدارقطني ، باب التسمية على الوضوء : ر 221، ج 1 / ص 119.

10الحاكم ، المستدرک علی الصحیحین، کتاب الطهارة : ر 518، ج 1 / ص 245.

11الطحاوي، شرح معاني الآثار، باب التسمية على الوضوء : ر 107، ج 1 / ص 26، من طريق جدة رباح بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة؛ ور 109، ج 1 / ص 26، من طريق : ابن ثوبان، عن أبي هريرة به.

12البيهقي، السنن الكبرى، باب التسمية على الوضوء : ر 198، ج 1 / ص 43، ر 199، ج 1 / ص 44، من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة، ور 203، ج 1 / ص 44، من طريق مجاهد عن أبي هريرة به .

13البغوي، شرح السنة، باب التسمية في الوضوء : ر 209، ج 1 / ص 409.

14الترمذي، علل الترمذي: ر 17، ج 1 / ص 32.

15ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ر 341، ج 8 / ص 82.

16الطحاوي، شرح مشكل الآثار: ج 3 / ص 94.

17ابن حبان، الثقات: ر 15144، ج 9 / ص 53.

18الطبراني، المعجم الصغير: ر 196، ج 1 / ص 131 - 132.

رسول الله ﷺ: " يا أبا هريرة، إذا توضأت فقل: بسم الله، والحمد لله، فإن حفظتك لا تستريح تكتب لك الحسنات حتى تحدث من ذلك الوضوء"

قال الطبراني: " لم يروه عن علي بن ثابت أخي ابن أخي عزة بن ثابت، إلا إبراهيم بن محمد، تفرد به عمرو بن أبي سلمة"¹.

2- حديث عائشة رضي الله عنها: " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم إلى الوضوء، فيسمي الله حتى يكفئ الإناء على يديه، ثم يتوضأ فيسبغ الوضوء": أخرجه الدارقطني في " سننه"²، من طريق حارثة بن أبي الرجال، عن عمرة، عن عائشة به.

وفي سند الحديث ضعف؛ لضعف حارثة بن محمد بن عبد الرحمن. قال أبو حاتم الرازي عنه: منكر الحديث ضعيف³، وقال البخاري فيه: منكر الحديث⁴، وقال يحيى: ليس بشيء⁵.

3- حديث سعيد بن زيد: واختلف في الرواية عن سعيد بن زيد.

أولاً: ما رواه عبد الرحمن بن حرملة، عن أبي ثقال المري، عن رباح بن عبد الرحمن، عن جدته، عن أبيها سعيد بن زيد عن النبي ﷺ، أنه قال: " لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه".

هكذا رواه جماعة عن عبد الرحمن بن حرملة، منهم:

أ- ابن أبي فديك⁶. ب- وبشر بن المفضل⁷. ت- ووهيب بن خالد⁸. هـ- والحسن بن أبي جعفر⁹. ث- ويزيد بن عياض¹⁰. ج - ويعقوب بن عبد الرحمن¹¹.

وفي سند الحديث أبو ثفال ورباح بن عبد الرحمن فيهما جهالة، قال أحمد بن حنبل فيه: لا يثبت، وقال أبو حاتم، وأبو زرعة الرازيان: "ليس عندنا بذاك الصحيح أبو ثفال مجهول، ورباح مجهول"، وقال البخاري عن أبي ثفال في هذا الحديث: "في حديثه نظر"، وقال ابن حبان: "في القلب من هذا الحديث"، ومع ذلك صححه الحاكم، والضياء المقدسي.

وثانياً: من طريق عبد الرحمن بن حرملة، عن أبي ثقال، عن رباح بن عبد الرحمن، عن جدته، عن النبي صلى الله عليه وسلم ... الحديث. دون ذكر أبيها.

هكذا رواه جماعة عن عبد الرحمن بن حرملة، منهم: 1- أبو معشر¹². 2- ووهيب بن خالد¹³.

1الطبراني، المعجم الصغير: ر 196، ج 1 / ص 131 - 132.

2الدارقطني، سنن الدارقطني، كتاب الطهارة، باب التسمية على الوضوء: ر 224، ج 1 / ص 121.

3ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: رت 1138، ج 3 / ص 255.

4البخاري، التاريخ الكبير: رت 327، ج 3 / ص 94.

5تاريخ ابن معين - رواية الدوري: رت 264، ج 1 / ص 96.

6الدارقطني، " سنن الدارقطني": ر 226، ج 1 / ص 123، وأخرجه البيهقي في " السنن الكبرى"، كتاب الطهارة، باب التسمية على الوضوء: ر 197، ج 1 / ص 43.

7الدارقطني، " سنن الدارقطني": ر 227، ج 1 / ص 123، ورت 230، ج 1 / ص 124.

8أخرجه الطبراني في الدعاء، باب القول عند افتتاح الوضوء: ر 375، ج 1 / ص 137، وأخرجه الدارقطني في سننه: ر 228، ج 1 / ص 123، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الطهارة، باب التسمية على الوضوء: ر 196، ج 1 / ص 43.

9مسند أبي داود الطيالسي: ر 240، ج 1 / ص 196، دار هجر، ط 1.

10أخرجه الترمذي في جامع الترمذي، باب التسمية عند الوضوء: ر 26، ج 1 / ص 39، وابن ماجه في سننه، باب ما جاء في التسمية على الوضوء: ر 397، ج 1 / ص 256، وأخرجه الطبراني في الدعاء، باب القول عند افتتاح الوضوء: ر 373، ج 1 / ص 137.

11الدارقطني، سنن الدارقطني، كتاب الطهارة، باب التسمية على الوضوء: ر 229، ج 1 / ص 123.

12ابن حنبل، مسند أحمد: ر 27190، ج 6 / ص 382.

13ابن شاهين، الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك: ر 97، ج 1 / ص 101.

ورواه سليمان بن بلال، عن أبي ثفال المري، عن رباح بن عبد الرحمن، قال : حدثني جدي، أنها سمعت رسول الله ﷺ... الحديث¹؛ دون ذكر عبد الرحمن بن حرملة .

قال ابن حجر في " التلخيص"² : والظاهر أن مجموع الأحاديث يحدث منها قوة تدل على أن له أصلا . وقال الحافظ المنذري : " وفي الباب أحاديث كثيرة لا يسلم شيء منها من مقال وقد ذهب الحسن وإسحاق بن راهوية وأهل الظاهر إلى وجوب التسمية في الوضوء حتى أنه إذا تحمد تركها أعاد الوضوء، وهو رواية عن الإمام أحمد ولا شك أن الأحاديث التي وردت، وإن كان لا يسلم شيء منها عن مقال فإنها تتعاضد بكثرة طرقها وتكتب قوة"³ .

4- حديث سهل بن سعد .

من طريق : عبد المهيم بن عباس بن سهل الساعدي، قال : سمعت أبي يحدث عن جدي : أن النبي ﷺ كان يقول : " لا صلاة لمن لا وضوء له و لا وضوء لمن لم يذكر الله عليه و لا صلاة لمن لم يصل على نبي الله في صلاته "⁴ . وفي سند الحديث عبد المهيم بن عباس بن سهل الساعدي؛ وهو ضعيف؛ قال البخاري عنه : منكر الحديث⁵؛ وقال النسائي : متروك الحديث⁶؛ فالحديث ضعيف من جهة إسناده.

5- حديث أنس بن مالك .

من طريق معمر، عن ثابت وقتادة، عن أنس، قال : " طلب بعض أصحاب النبي ﷺ وضوءا فلم يجدوا ؛ فقال رسول الله ﷺ هل مع أحد منكم ماء ؟ فوضع يده في الإناء، وقال : توضؤوا باسم الله، فرأيت الماء يخرج من بين أصابعه حتى توضؤوا من عند آخرهم. قال ثابت : قلت لأنس : كم تراهم ؟ قال : نحو من سبعين "⁷ . قال ابن الملقن في " البدر المنير"⁸ : قال البيهقي : هذا أصح ما في التسمية⁹، وقال الحافظ ضياء الدين المقدسي في " أحكامه " : إسناده جيد، وكذا قال النووي - رحمه الله - في " المجموع " و " الخلاصة "، واحتج به البيهقي كتابه " معرفة السنن والآثار " .

وأصل هذا الحديث عن أنس متفق عليه في الصحيحين، وإنما المقصود برواية معمر هذه اللفظة التي ذكر فيها التسمية "أهـ. ولكن البخاري رجح رواية رباح بن عبد الرحمن¹⁰، كما سبق معنا. فهذا الحديث صحيح.

1 الطحاوي، شرح معاني الآثار، باب التسمية على الوضوء : ر 107، ج 1 / ص 26.

2 ابن حجر، تلخيص الحبير: ج 1 / 257.

3 المنذري، الترغيب والترهيب : ر 318، ج 1 / ص 99.

4 الحاكم، المستدرک على الصحيحين، باب التأمين : ر 992، ج 1 / ص 402.

5 البخاري، التاريخ الكبير: ر 1947، ج 6 / ص 137.

6 النسائي، الضعفاء والمتروكين: ر 386، ص 166.

7 النسائي، السنن الكبرى، كتاب الطهارة، باب التسمية عند الوضوء : ر 84، ج 1 / ص 81، وأخرجه الدارقطني في سننه، كتاب الطهارة، باب التسمية على الوضوء : ر 221، ج 1 / ص 119، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الطهارة، باب التسمية على الوضوء : ر 194، ج 1 / ص 43.

8 ابن الملقن، البدر المنير : ج 2 / ص 91.

9 البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الطهارة، باب التسمية على الوضوء : ج 1 / ص 43.

10 الألباني، أبو محمد عبد الحق (ت 581هـ). الأحكام الشرعية الكبرى، تحقيق : أبو عبد الله حسين بن عكاشة: ج 1 / ص 451، مكتبة الرشد - الرياض / السعودية، ط 1، (1422هـ - 2001م).

6- حديث علي بن أبي طالب .

أخرجه ابن عدي الجرجاني : من طريق عيسى بن عبد الله عن أبيه، عن جده، عن علي، قال : قال رسول الله ﷺ : " لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه"¹؛ ثم عقب ابن عدي بعد الحديث بقوله : الإسناد غير مستقيم²، وسبب عدم استقامة الإسناد، هو لضعف عيسى بن عبد الله .

وسند الحديث ضعيف، فقد قال ابن الجوزي : "قال ابن حبان يروي عن أبيه عن آبائه موضوعة وقال يهم ويخطئ فبطل الاحتجاج به وقال الدارقطني عيسى هذا يقال له (مبارك) ؛ وهو متروك الحديث"³، فحديث علي ضعيف من جهة إسناده.

وخلاصة الأمر : إن الحديث قد صحّ من حديث أنس بن مالك، وبقيه الأحاديث لا تخلو من ضعف، وقد نقل ابن حجر عن ابن الصلاح، أنه قال: "ثبت بمجموعها ما يثبت به الحديث الحسن"؛ وقال هو: "والظاهر أن مجموع الأحاديث يحدث منها قوة تدل على أن له أصلاً"⁴.

وعقب ابن تيمية حيث قال : " وتضعيف أحمد لها محمول على أحد الوجهين: إما أنها لا تثبت عنده أولعدم علمه بحال الراوي ثم علمه فبنى عليه مذهبه برواية الوجوب ولهذا أشار إلى أنه لا يعرف رباحاً، ولا أبا ثفال وهكذا تجئ عنه كثيراً الإشارة إلى أنه لم يثبت عنده ثم زال ثبوتها فإن النفي سابق على الإثبات وإما أنه أشار إلى أنه لم يثبت على طريقة تصحيح المحدثين"⁵.

المطلب السابع : في باب كراهية التطهير بالماء المشمس.

قال العقيلي : " وليس في الماء المشمس شيء يصح مسنداً، إنما يروي فيه شيء عن عمر رضي الله عنه "⁶ وقال البيهقي : " لا يثبت البتة"⁷، وقال النووي في " الخلاصة " : " وليس في المشمس شيء ثابت "⁸، وقال ابن القيم في " زاد المعاد " : " ولا يصح في الماء المسخن بالشمس حديث، ولا أثر ولا كرهه أحد من عابوه "⁹، وكذا الفيروزآبادي¹⁰، والشوكاني في " الفوائد "¹¹، فقد ضعفوا حديث المشمس

ورد الحديث من حديث عائشة، وأنس بن مالك، وعبد الله بن عباس، وموقوفا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

1 ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال : ج 5 / ص 243.

2 المصدر السابق .

3 ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين: رت 2651، ج 2 / ص 240.

4 ينظر : جني الثمر بشرح نخبة الفكر ، د. عصام بن عبد الله السناني: ص 79.

5 ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس (ت 728هـ). شرح العمدة في الفقه، تحقيق : د. سعود صالح العطيشان : ج 1 / ص 170، مكتبة العبيكان، ط 1، (1413هـ).

6 العقيلي، الضعفاء الكبير، في ترجمة سودة عن أنس، رت 696، ج 2 / ص 176.

7 البيهقي، معرفة السنن والآثار، باب ما تكون به الطهارة من الماء : ج 1 / ص 235.

8 النووي، خلاصة الأحكام: ج 1 / ص 69.

9 ابن القيم الجوزية، زاد المعاد ، الماء المشمس: ج 4 / ص 356.

10 الفيروزآبادي، رساله في بيان ما لم يثبت فيه حديث من الأبواب: ص 16.

11 الشوكاني، الفوائد المجموعة: ر 10، ص 8.

أولا : حديث عائشة : أخرجه ابن عدي في " الكامل" ¹، و"الدارقطني" ²، و"البيهقي" ³، كلهم من طريق : خالد بن إسماعيل المخزومي، قال : حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت : " دخل عليّ رسول الله ﷺ، وقد سخنت ماء في الشمس، فقال لا تفعلي يا حميراء فإنه يورث البرص".

راوي الحديث : خالد بن إسماعيل المخزومي متروك الحديث، وقد بين العلماء ضعفه؛ وإليك أقوالهم فيه : قال الدارقطني عنه : متروك ⁴، وقال أيضا عنه : ضعيف ⁵.

وقال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به بحال ⁶، وقال ابن عدي : كان يضع الحديث على ثقات المسلمين ⁷.

فالحديث ضعيف ولا يصح من جهة إسناده ، وقد صرح بذلك ابن الملقن ، فقد قال : " إن الوارد في النهي عن استعمال الماء المشمس من جميع طرقه باطل" ⁸، وهو كما قال .

وقال أيضا : " وما قصر ابن الجوزي في نسبته إلى الوضع في حديث عائشة ، وأنس" ⁹.

وأما ابن عبد البر فقد صرح في " التمهيد"؛ قال : " ما أظن هذا صحيحا من قولهم أنه يورث البرص" ¹⁰.

ثانيا : حديث أنس بن مالك : أخرجه الدارقطني في " الأفراد" كما نقل ذلك السيوطي في اللآلئ المصنوعة ¹¹؛ من حديث الفضل بن العباس الصواف، قال حدثنا عبد الوهاب بن إبراهيم، قال حدثنا أبو اليسع أيوب بن سليمان، قال حدثنا زكريا بن حكيم، عن الشعبي، عن أنس مرفوعاً : " لا تغسلوا صبيانكم بالماء الذي يسخن بالشمس فإنه يورث البرص".

وقد عقب الدارقطني بعد الحديث ، بقوله : " تفرد به زكريا بن حكيم ، عن الشعبي، ولم يروه عنه غير أبو اليسع، أيوب بن سليمان".

وهو كما قال؛ وأضف إلى ذلك أن الحديث ضعيف من قبل زكريا بن حكيم الكوفي، وقد تكلم العلماء فيه، ومنهم :

يحيى بن معين قال فيه : ليس بشيء ¹²، وقال أحمد بن حنبل : ليس بشيء، ترك الناس حديثه ¹³.

وقال أبو حاتم الرازي : ضعيف الحديث ¹⁴، ليس بالقوي، وقال النسائي : كوفي ليس بثقة ¹⁵، وقال ابن حبان :

1 ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، في ترجمة خالد بن إسماعيل: ج 3 / ص 42.

2 الدارقطني، سنن الدارقطني، كتاب الطهارة ، باب الماء المسخن : 86، ج 1 / ص 50.

3 البيهقي، السنن الكبرى، للبيهقي، كتاب الطهارة، باب كراهة التطهر : 14، ج 1 / ص 6.

4 الدارقطني، سنن الدارقطني، كتاب الطهارة، باب الماء المسخن : 86، ج 1 / ص 50.

5 المصدر السابق: ر: 1312، ج 2 / ص 152 .

6 ابن حبان، المجروحين: ج 1، ص 281 .

7 ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: ج 3 / ص 41.

8 ابن الملقن، البدر المنير: ج 1 / ص 428.

9 المصدر السابق.

10 ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (ت 463هـ). التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق : مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكريم البكري : ج 1، ص 397، مؤسسة القرطبة.

11 السيوطي، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: ج 2 / ص 6.

12 تاريخ ابن معين - رواية الدوري: رت 2662، ج 3 / ص 544.

13 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: رت 2696، ج 3 / ص 596.

14 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: رت 2696، ج 3 / ص 596.

15 النسائي، الضعفاء والمتروكين: رت 210 ، ص 109.

يروي عن الأثبات ما لا يشبه أحاديثهم؛ لا يجوز الاحتجاج بحديثه¹، وذكر ابن حجر في "التقريب"²، أنه : ضعيف. وأما أيوب بن سليمان، فهو أبو اليسع المكفوف، قال عنه الأزدي : غير حجة³، وقد حكم ابن القطان بجهالته⁴. وللحديث متابعة: أخرجه العقيلي في "الضعفاء"، من طريق : سودة، عن أنس؛ ثم قال العقيلي : "سواده عن أنس؛ مجهول بالنقل، حديثه غير محفوظ"⁵.

والذي يبدو أن حديث أنس لا يصلح للاحتجاج، ولا تقوم به الحجة كما بينت ذلك.

ثالثا : حديث عبد الله بن عباس :

عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال : " من اغتسل بماء مشمس، فأصابه وضغ، فلا يلومن إلا نفسه ". لم أجد هذا الحديث في كتب السنة، وهذا ما صرح به ابن الملقن، حيث قال : " هذا الحديث غريب جدا، ليس في السنن الأربعة قطعا، حاشا الصحيحين منه، وليس هو في " السنن الكبير"، و "المعرفة"، للبيهقي، ولا في "سنن الدارقطني"، و "علله"، ولا في "المسانيد"، فيما فحصت عنه عدة سنين فوق العشرة، وسؤالي لبعض الحفاظ بمصر، والقدس، ودمشق عنه، فلم يعرفوه؛ إلا أبي ظفرت به في "مشيخة" قاضي المرستان، في أواخر الجزء الخامس منها"⁶. رابعا : روي عن عمر بن الخطاب، موقوفا . وله عدة طرق : الطريق الأول : أخرج الشافعي في " الأم" : من طريق إبراهيم بن محمد، عن صدقة بن عبد الله، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله أن عمر بن الخطاب كان يكره الاغتسال بالماء المشمس وقال إنه يورث البرص"⁷.

ترجم رواية هذا الطريق:1- إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي شيخ الشافعي .

ذكر ابن حجر العسقلاني في " التقديس" : " ضعفه الجمهور ووصفه أحمد والدارقطني وغيرهما بالتدليس"⁸. 2- صدقة بن عبد الله ؛ وهو : أبو معاوية السمين الدمشقي، قال يحيى بن معين : ضعيف⁹، وقال أبو حاتم الرازي : " صدقة السمين محله الصدق وانكر عليه رأى القدر فقط"¹⁰ وكذا ضعفه النسائي¹¹. فتبين أن الحديث ضعيف ولكن له طرق أخرى.

1 ابن حبان، المجروحين: ج 1 / ص 314.

2 ابن حجر، تقريب التهذيب: رت 2025، ج 1 / ص 216.

3 ابن حجر، لسان الميزان: رت 1355، ج 2 / ص 243.

4 المصدر السابق.

5 العقيلي، الضعفاء الكبير: رت 696، ج 2 / ص 176.

6 ابن الملقن، البدر المنير: ج 1 / ص 425.

7 الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس (ت 204هـ) . الأم: ج 1 / ص 3، دار المعرفة - بيروت، ط 2، (1393هـ).

8 ابن حجر، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس : ص 52.

9 تاريخ ابن معين - رواية الدارمي: رت 428، ص 133.

10 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: رت 1889، ج 4 / ص 430.

11 النسائي، الضعفاء والمتروكين: رت 307 ، ص 138 .

الطريق الثاني : أخرجه الدارقطني¹، والبيهقي في " السنن الكبرى"²، كلاهما عن طريق: اسماعيل بن عياش، قال حدثني صفوان بن عمرو، عن حسان بن أزهر، أن عمر بن الخطاب، قال: " لا تغتسلوا بالماء المشمس، فإنه يورث البرص".

ذكر الزيلعي في " نصب الراية"³: " أن صفوان بن عمرو حمصي، ورواية إسماعيل بن عياش عن الشاميين صحيحة؛ وقال أيضا : " وقد تابعه المغيرة بن عبد القدوس".

وأما ابن الملقن فقد حكم على هذه الرواية بأنّ إسنادهما جيد، بالرغم من أن إسماعيل هذا المذكور فيه مقال⁴.

الطريق الثالث : ما أخرجه الدارقطني من حديث : الحسين بن إسماعيل، قال : حدثنا إدريس بن الحكم، قال : حدثنا علي بن غراب عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن أسلم مولى عمر : " أن عمر بن الخطاب كان يسخن له ماء في قمقمة ويغتسل به"⁵.

وقد ذكر الدارقطني أن إسنادهما هذا الحديث صحيح⁶، وقد تعقبه ابن الملقن أن فيه : علي بن غراب، وهشام بن سعد، وقد ضعفا⁷؛ وهو كما قال، ولكن له طريق آخر أخرجه ابن أبي شعبة في " مصنفه"، من طريق : " عبد العزيز بن محمد الدراوردي ، عن زيد بن أسلم، عن أبيه ؛ أن عمر كان له قمقم يسخن له فيه الماء"⁸. وهذا يقوي الذي قبله، وهو على شرط الشيخين، كما صرح بذلك ابن الملقن⁹، وهو كذلك.

خلاصة الأمر في المسألة :

إنّ الأحاديث التي مرت بنا سابقا ضعيفة وليس لها سند قوي؛ وهذا مما لا مجال للاجتهاد فيه لأنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم، كما قال العقيلي، والبيهقي، والنووي، وابن القيم الجوزية، والفيروزآبادي، والشوكاني، وهنا أذكر ما ورد من أثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي هو الراجح فيه أنه موقوف عليه، فقد ذكر المباركفوري، " أن أثر عمر هذا، وإن صح ليس في حكم المرفوع لمجال الاجتهاد فيه"¹⁰.

وقد مرّ بنا قول ابن عبد البر ، وبدر الدين العيني الحنفي في تضعيف حديث عائشة ، حتى قال ابن تيمية في " المنهاج": " وأهل العلم بالحديث متفقون على أنها كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم موضوعة عليه"¹¹ .

1 الدارقطني، سنن الدارقطني، كتاب الطهارة ، باب الماء المسخن : ر 88 ، ج 1 / ص 52.

2 البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الطهارة ، باب كراهة التطهر بالماء المشمس : ر 13 ، ج 1 / ص 6.

3 الزيلعي، نصب الراية: ج 1 / ص 103.

4 ينظر : ابن الملقن، البدر المنير: ج 1 / ص 443.

5 الدارقطني، سنن الدارقطني ، كتاب الطهارة ، باب الماء المسخن : ر 85 ، ج 1 / ص 50.

6 المصدر السابق.

7 ابن الملقن، البدر المنير: ج 1 / ص 433.

8 ابن أبي شعبة، مصنف ابن أبي شعبة، كتاب الطهارة ، في الوضوء بالماء المسخن : ر 255 ، ج 1 / ص 25.

9 ابن الملقن، البدر المنير: ج 1 / ص 433.

10 ينظر: المباركفوري، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: ج 2 / ص 187.

11 ابن تيمية، منهاج السنة النبوية: ج 7 / ص 311.

وممن صحح أثر عمر رضي الله عنه، كل من الدارقطني، وتبعه البيهقي في ذلك، وكذا ابن الملقن، وقد ورد كذلك أثر عن عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وسلمة بن الأكوع، وهذا من الناحية الحديثية.

وأما من الناحية الفقهية ولا أريد أن أطيل النفس في ذلك، لكنني أنقل أقوال الفقهاء في المسألة :

1- الأصح من مذهب الشافعي كراهة استعمال الماء المشمس في البدن مطلقاً قليلاً كان أو كثيراً. والمختار عند متأخري أصحابه عدم كراهته ، وهو مذهب الأئمة الثلاثة، وهو الراجح لأنه لم يصح عن النبي ﷺ شيء¹.

2- قال أبو عبد الرحمن المعروف بالحطاب الرعيني وهو من المالكية : " قال ابن الحاجب وقبله ابن عبد السلام والمصنف في التوضيح قال في شرح قول ابن الحاجب والمشمس كغيره فلا كراهة فيه"².

والذي يبدو أنَّ الإنسان قد يحتاج إلى الماء المسخن في البرد الشديد، وخاصة إذا خاف على نفسه من الهلاك، فاستعماله على هذا الوجه لا حرج في ذلك.

المطلب الثامن : في باب الوضوء بنبذ التمر.

هذا المبحث تضمن هل يجوز أن يتوضأ المسلم من نبذ التمر، وهل تتحقق الطهارة في ذلك، وهل صح عن النبي ﷺ شيء من ذلك .

فقد قال الفيروزآبادي : " باب الوضوء من نبذ التمر لم يصح فيه حديث "³؛ وكذا قال العجلوني في " كشف الخفاء"⁴.

وعند بحثي للحديث وجدت أنَّ الحديث ورد من حديث عبد الله بن مسعود، وحديث عبد الله بن عباس، ولكن من طرق متعددة، سأذكرها إن شاء الله مع بيان درجتها، وتصحيح أو تضعيف العلماء للحديث.

أولاً : حديث ابن مسعود: الطريق الأول : أخرجه أحمد⁵، والطحاوي⁶، والدارقطني⁷، كلهم من طريق : ابن لهيعة، عن قيس بن الحجاج، عن حنش الصنعاني، عن ابن عباس، عن عبد الله بن مسعود أنه : " كان مع رسول الله صلى الله عليه و سلم ليلة الجن، فقال له النبي صلى الله عليه و سلم، يا عبد الله أمعك ماء، قال معي نبذ في إداوة، فقال : اصب علي فتوضأ، قال فقال النبي صلى الله عليه و سلم : يا عبد الله بن مسعود، شراب وطهور".

قال الدارقطني : " تفرد به ابن لهيعة ، وهو ضعيف الحديث"⁸؛ وهو كما قال: لأن في ابن لهيعة كلام طويل في اختلاطه، وتدليس وإحراقه كتبه، وتقديم رواية المتقدمين على رواية المتأخرين عنه؛ كان يحيى بن سعيد القطان لا يرى ابن لهيعة

1 التبريزي، ولي الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب العمري (ت741هـ). مشكاة المصابيح : ج 2 / ص378.

2 الحطاب الرعيني، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي (ت 954 هـ). مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، تحقيق : زكريا عميرات: ج 1 / ص109، دار عالم الكتب، طبعة خاصة، (1423هـ - 2003م).

3 الفيروزآبادي، رسالة في بيان ما لم يثبت فيه حديث من الأبواب: ص18.

4 العجلوني، كشف الخفاء: ج 2 / ص420.

5 ابن حنبل، مسند أحمد بن حنبل: ر 3782 ، ج 1 / ص398.

6 الطحاوي، شرح معاني الآثار ، كتاب الطهارة، باب الرجل لا يجد إلا نبذ التمر: ر 606 ، ج 1 / ص94.

7 الدارقطني، سنن الدارقطني، كتاب الطهارة ، باب الوضوء بالنبذ : ر 244، ج 1 / ص129.

8 المصدر السابق .

شيئا¹، وقال يحيى بن معين : لا يحتج بحديثه²، وقد ضعفه أحمد بن حنبل³؛ لكنه قال : " من سمع من ابن لهيعة قديما فسماعه صحيح.

وكذا ضعفه النسائي⁴، وقد ذكره الدارقطني في " الضعفاء والمتروكين"⁵، لكن صرح بضعفه كما في السنن.

وقال ابن حبان : " قد سرت أخبار ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه، فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجودا وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثيرا، فرجعت إلى الإعتبار فرأيت أنه كان يدلّس عن أقوام ضعفى ابن لهيعة ثقات، فالتزقت تلك الموضوعات به"⁶.

وذكر الذهبي في " الكاشف"، على العمل على تضعيف حديثه، وقد ضعفه ابن حجر في " التقديس"⁷؛ لكنه قال عنه في " التقريب" : صدوق⁸.

والراجح مع كل هذه الأقوال التي ذكرتها أنه يضعف حديث ابن لهيعة ؛ وهذا ما استقر عليه العمل عند المتأخرين وعليه فإن طريق هذا الحديث لا تقوم به الحجة؛ فهو ضعيف الإسناد.

والطريق الثاني : أخرجه أبو داود⁹، والترمذي¹⁰، وابن ماجه¹¹، وابن أبي شيبة¹²، وأحمد في " مسنده"¹³، والطبراني في " الكبير"¹⁴، كلهم، من طريق : أبي فزارة، عن أبي زيد، عن عبد الله بن مسعود، أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال له ليلة الجن: ما في إداوتك ، قال نبيذ، قال: " مرة طيبة وماء طهور".

قال الترمذي : أبو زيد رجل مجهول عند أهل الحديث لا تعرف له رواية غير هذا الحديث¹⁵؛ وحكم أبو زرعة الرازي على هذا الحديث بأنه ليس بصحيح¹⁶، وكذا قال البغوي في "شرح السنة"¹⁷: هذا حديث غير ثابت ؛ وأعله بجهالة أبو زيد.

وأما شيخه أبو فزارة فهو ثقة، فقد وثقه يحيى بن معين¹⁸، والدارقطني، وقال أبو حاتم الرازي: صالح الحديث¹⁹.

1 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل : رت 682، ج 5 / ص 146.

2 تاريخ ابن معين - رواية الدوري : رت 5388، ج 4 / ص 481.

3 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل : رت 682، ج 5 / ص 147.

4 ينظر : النسائي، الضعفاء والمتروكين: رت 346، ص 153.

5 ينظر : الدارقطني، الضعفاء والمتروكين: رت 319، ص 25.

6 ابن حبان، المجروحين: ج 2 / ص 12.

7 ينظر : ابن حجر، تعريف أهل التقديس مبرات الموصوفين بالتدليس: ص 54.

8 ينظر : ابن حجر، تقريب التهذيب: رت 3563، ج 2 / ص 319.

9 أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب الوضوء بالنبيذ : ر 84، ج 1 / ص 32.

10 الترمذي، جامع الترمذي، كتاب الطهارة، باب ما جاء في الوضوء بالنبيذ : ر 88، ج 1 / ص 147.

11 ابن ماجه، سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب الوضوء بالنبيذ : ر 384، ج 1 / ص 249.

12 ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الطهارة، باب الوضوء بالنبيذ : ر 264، ج 1 / ص 25.

13 ابن حنبل، مسند أحمد بن حنبل: ر 381، ج 1 / ص 402.

14 الطبراني، المعجم الكبير : ر 9821، ج 8 / ص 389.

15 ينظر : الترمذي، جامع الترمذي: ج 1 / ص 147.

16 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: رت 2192، ج 3 / ص 485.

17 البغوي، شرح السنة: ج 2 / ص 64.

18 ينظر: ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين: رت 204، ج 1 / ص 278.

19 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: رت 2192، ج 3 / ص 485.

وما نقل عن الإمام أحمد أن أبا فزارة : مجهول ؛ فقد عقب ابن حجر في " تهذيب التهذيب "، أنه نقل في علل الخلال، عن الإمام أحمد أنه قال : " أبو فزارة في حديث عبدالله مجهول، وتعقبه ابن عبد الهادي، فقال هذا النقل عن أحمد غلط من بعض الرواة عنه ، وكأنه اشتبه عليه أبو زيد بأبي فزارة"¹.

فيتبين أن الحديث ضعيف، وهذا ما أوضحه ابن عدي في " الكامل"، فقد قال : " وأبو زيد مولى عمرو بن حريث : مجهول، ولا يصح هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم"²؛ وقال أيضا أبو أحمد الكرابيسي : " لا يثبت هذا الحديث"³.

والطريق الثالث : أخرجه أحمد⁴، والطحاوي⁵، والدارقطني⁶، وابن الجوزي في "العلل المتناهية"⁷، كلهم من طريق : حماد بن سلمة ، عن علي بن زيد بن جدعان، عن أبي رافع، عن ابن مسعود : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الجن خط حوله فكان يجيء أحدهم مثل سواد النخل وقال لي لا تبرح مكانك ...؛ وقال النبي ﷺ أمعك ماء قلت لا قال أمعك نبذ قلت نعم فتوضأ به".

وهذا الحديث قد أعله الدارقطني في " السنن"، حيث قال : " علي بن زيد : ضعيف، وأبو رافع لم يثبت سماعه من ابن مسعود، وليس هذا الحديث في مصنفات حماد بن سلمة"⁸.

وهو كما قال الدارقطني، فأفته : علي بن زيد بن جدعان، حيث قال يحيى بن معين : ليس بحججه⁹، وقال مرة: ليس بشيء¹⁰، وقال أبو حاتم الرازي : ليس بقوي يكتب حديثه ولا يحتج به¹¹؛ وكذا قال أبوزرعة الرازي : ليس بقوي¹².

وهناك طرق أخرى عن عبد الله بن مسعود، قد بسطها ابن الجوزي في " العلل المتناهية"، ولا تخلوا هذه الطرق من مقال، والعلماء قد بينوا ضعف هذه الطرق .

وهنا أخص ما قاله ابن رشد في معرض كلامه على حديث أبي رافع التي مر بنا سابقا؛ حيث قال : " ورد أهل الحديث هذا الحديث ولم يقبلوه ، لضعف رواته ، ولأنه قد روي من طرق أوثق من هذه الطرق، أن ابن مسعود لم يكن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ليلة الجن ؛ واحتج الجمهور لرد هذا الحديث ، بقوله تعالى : " فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا"، فلم يجعلها هنا وسطا بين الماء والصعيد ؛ وبقوله صلى الله عليه وسلم : " الصعيد الطيب وضوء المسلم، وإن لم يجد الماء إلى عشر حجج، فإذا وجد الماء فليمسه بشرته"¹³ .

1 ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب: ج 3 / ص 197.

2 ينظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: ج 7 / 292.

3 ينظر: الحسن بن أحمد الرباعي، فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار: ج 3 / ص 2.

4 ابن حنبل، مسند احمد بن حنبل: ر 4353، ج 1 / ص 455.

5 الطحاوي، شرح معاني الآثار، باب الرجل لا يجد إلا التمر هل يتوضأ به أو يتيمم : ر 607، ج 1 / ص 95.

6 الدارقطني، سنن الدارقطني، كتاب الطهارة، باب الوضوء بالنبذ : ج 1 / ص 130.

7 ابن الجوزي، العلل المتناهية: ر 588، ج 1 / ص 356.

8 الدارقطني، سنن الدارقطني، كتاب الطهارة، باب الوضوء بالنبذ : ج 1 / ص 130.

9 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ر 1021، ج 6 / ص 187.

10 ابن حبان، المجروحين: ج 2 / ص 104.

11 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ر 1021، ج 6 / ص 187.

12 المصدر السابق .

13 القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد : ج 1 / ص 33.

وهذا ما أكدته البغوي أن هناك ما صح عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود، قال : " لم أكن ليلة الجن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم".¹

ثانيا : حديث ابن عباس : هو ما رواه عنه عكرمة، أنه قال : قال رسول الله ﷺ : " إذا لم يجد أحدكم ماء، ووجد النبيذ فليتوضأ به"؛ وهذا الحديث أخرجه الدارقطني في " سننه"، وابن الجوزي في " العلل"، فله طريقان : فأما الطريق الأول: فيه المسيب بن واضح؛ وكان كثير الوهم ، قال الدارقطني : هو ضعيف؛ وقد وهم فيه في موضعين: في ذكر ابن عباس، وفي ذكر النبي صلى الله عليه وسلم؛ والمحفوظ أنه من قول عكرمة غير مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولا إلى ابن عباس، وقد رواه المسيب مرة موقوفا غير مرفوع".²

والطريق الثاني : فإن فيه مجاعة : فهو ضعيف، وأبان بن أبي عياش قال شعبة: "لإن أزي أحب إلي من أن أحدث عن أبان"³، وقال يحيى : ليس حديثه بشيء⁴، وقال عنه الدارقطني: متروك .

خلاصة الأمر : إن كل طرق الحديث واهية ولا تقوم بها الحجة، وهي مخالفة للثابت الصحيح من الآثار، أنه لم يكن أحد من الصحابة مع النبي صلى الله عليه وسلم.

وما ذهب إليه الزيلعي من تصحيح للحديث⁵؛ فقد ردّ عيه الحافظ ابن حجر في " الدراية"⁶، ورجح فيه الحافظ ضعف الحديث؛ ونقل أيضا في " الفتح"⁷ : "أن علماء السلف قد أطبقوا على تضعيف الحديث".

وقال ابن عدي : " ولا يصح هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ وهو خلاف القرآن"⁸.

وخاصة أن البخاري قد بوب في " صحيحه"، حيث قال : " باب لا يجوز الوضوء بالنبيذ، ولا المسكر"، ومن ثم قال : " وكرهه الحسن، وأبو العالية؛ وقال عطاء التميم أحب إلي من الوضوء بالنبيذ واللبن"⁹.

وأختم بما قاله الترمذي¹⁰ : وقول من يقول : لا يتوضأ بالنبيذ، أقرب إلى الكتاب وأشبهه، لأن الله تعالى، يقول : " فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا".

1 ينظر : البغوي، شرح السنة: ج 2 / ص 64.

2 ينظر : الدارقطني، سنن الدارقطني: ج 1 / ص 75 .

3 ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين : رت 15 ، ج 1 / 19.

4 ابن حبان، المجروحين: ج 1 / ص 97.

5 ينظر: الزيلعي، نصب الراية: ج 1 / ص 148.

6 ينظر: ابن حجر، الدراية: ج 1 / ص 67 .

7 ينظر: ابن حجر، فتح الباري: ج 1 / ص 354.

8 ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: ج 7 / ص 292.

9 البخاري، صحيح البخاري: ر 242، ج 1 / ص 70.

10 الترمذي، جامع الترمذي: ر 88، ج 1 / ص 147.

المطلب التاسع: في باب التيمم بضربتين.

اختلف العلماء في التيمم يكون ضربة واحدة أم ضربتين، وهل الأحاديث التي جاءت بضريتين صحيحة وتصح سنداً للاحتجاج بها، هذا ما أريد أن ندور حوله من الناحية الحديثية.

قال ابن القيم: "كان ﷺ يتيمم بضربة واحدة للوجه والكفين، ولم يصح عنه أنه تيمم بضربتين، ولا إلى المرفقين"¹؛ وذكر أيضاً: "أن ابن عمر يتيمم بضربتين: ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين، ولا يقتصر على ضربة واحدة، ولا على الكفين، وكان ابن عباس يخالفه، ويقول: التيمم ضربة للوجه والكفين"².

سناخذ الأحاديث التي جاءت تبين أن التيمم ضربتان: أولاً: أخرج الدارقطني³، والحاكم⁴، وابن عدي في "الكامل"⁵، عن علي بن ظبيان، عن عبيد الله بن عمار، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: "التيمم مرتان، ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين".

ورجح الدارقطني: "أن هذه الرواية موقوفة على ابن عمر، ونقل عن يحيى القطان وهشيم، وإنما رفعه علي بن ظبيان"⁶، وقد تكلم العلماء في علي بن ظبيان؛ قال يحيى بن معين: "كذاب خبيث"⁷، وقال البخاري: "علي بن ظبيان عن عبيد الله منكر الحديث"⁸، وقال أبو داود عنه: "ليس بشيء"⁹.

وقال أبو حاتم الرازي¹⁰، والنسائي¹¹: متروك الحديث، وأما أبو زرعة قال عنه: "واهي الحديث جداً"¹²، وبهذا سقط الاحتجاج بأخباره كما قال ابن حبان في "المجروحين"¹³.

ثانياً: أخرج الدارقطني¹⁴، عن سليمان بن أرقم، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، قال: "تيممنا مع النبي ﷺ بضربتين ضربة للوجه والكفين، وضربة للذراعين إلى المرفقين".

1 ابن القيم الجوزية، زاد المعاد: ج 2 / ص 47.

2 المصدر السابق .

3 الدارقطني، سنن الدارقطني، كتاب الطهارة، باب التيمم: ر 685، ج 1 / ص 332.

4 الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، كتاب الطهارة: ر 634، ج 1 / ص 287.

5 ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: ج 5 / ص 188.

6 المصدر السابق .

7 الذهبي، ميزان الاعتدال: ر 5871، ج 3 / ص 134.

8 العقيلي، الضعفاء الكبير: ر 1235، ج 3 / ص 234.

9 الذهبي، ميزان الاعتدال: ر 5871، ج 3 / ص 134.

10 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ر 1054، ج 6 / ص 191.

11 النسائي، الضعفاء والمتروكين: ر 433، ص 180.

12 ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين: ر 2383، ج 2 / ص 195.

13 ابن حبان، المجروحين: ج 2 / ص 105.

14 الدارقطني، سنن الدارقطني، كتاب الطهارة، باب التيمم: ر 689، ج 1 / ص 334.

وأخرجه الدارقطني¹، والحاكم²، من طريق آخر، وهو سليمان بن أبي داود الحراني، عن سالم ونافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، أنه قال: " في التيمم ضربتان ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين".

وجملة القول: إنَّ الطريقين ضعيفان، قال الدارقطني: " سليمان بن أرقم، وسليمان بن أبي داود: ضعيفان"³.

ثالثاً: أخرج أبو داود⁴، ومن طريقه البغوي في " شرح السنة"⁵، عن محمد بن ثابت العبدي، قال أخبرنا نافع، قال: " انطلقت مع ابن عمر في حاجة إلى ابن عباس فقضى ابن عمر حاجته فكان من حديثه يومئذ، أن قال مر رجل على رسول الله ﷺ في سكة من السكك وقد خرج من غائط، أو بول فسلم عليه فلم يرد عليه، حتى إذا كاد الرجل أن يتواري في السكة ضرب بيديه على الحائط، ومسح بهما وجهه ثم ضرب ضربة أخرى فمسح ذراعيه؛ " هذا الحديث أعله أبو داود بعدم متابعه محمد بن ثابت العبدي، ورجح الموقوف على فعل ابن عمر⁶؛ ومحمد بن ثابت العبدي، قال عنه ابن حبان: " إنه كان يرفع المراسيل، ويسند الموقوفات توهمًا من سوء حفظه، فلما فحص ذلك منه بطل الاحتجاج به"⁷.

رابعاً: أخرج الطبراني في "المعجم الكبير"⁸، والدارقطني⁹، كلاهما عن الربيع بن بدر عن أبيه عن جده عن الأصلع، قال أراني كيف علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم التيمم فضرب بكفيه الأرض، ثم نفضهما، ثم مسح بهما وجهه، ثم أمر على لحيته، ثم أعادهما إلى الأرض فمسح بهما الأرض، ثم ذلك إحداهما بالأخرى، ثم مسح ذراعيه ظاهرهما وباطنهما".

وفيه الربيع بن بدر وقد أجمعوا على ضعفه¹⁰؛ ورجح يحيى بن معين أنَّ اسمه عليلة بن بدر¹¹، وقال يحيى بن معين: ليس بشيء¹²، وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث، ذاهب الحديث¹³، وقال الجوزجاني، عن الربيع بن بدر: واهي الحديث¹⁴.

وجملة القول: أنه لم يثبت التيمم بضربتين، كما أسلفنا في تخريج طرق الأحاديث، وكما قال ابن عبد البر: " وما روي من ضربتين فكلها مضطربة"¹⁵.

1المصدر السابق: ر 690، ج 1 / ص 334.

2الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، کتاب الطهارة: ر 636، ج 1 / ص 287.

3ينظر: الدارقطني، سنن الدارقطني: ج 1 / ص 334.

4أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب التيمم في الحضر: ر 330، ج 1 / ص 129.

5البغوي، شرح السنة: ر 311، ج 2 / ص 116.

6ينظر: أبو داود، سنن أبي داود: ج 1 / ص 129.

7ابن حبان، المجروحين: ج 2 / ص 251.

8الطبراني، المعجم الكبير: ر 683، ج 1 / ص 330.

9الدارقطني، سنن الدارقطني، كتاب الطهارة، باب التيمم: ر 683، ج 1 / ص 330.

10ينظر: الهيثمي، مجمع الزوائد: ر 1412، ج 1 / ص 590.

11ينظر: تاريخ ابن معين - رواية الدوري: ر 4568، ج 4 / ص 316.

12ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ر 2057، ج 3 / ص 455.

13المصدر السابق.

14الجوزجاني، أحوال الرجال: ر 181، ص 113.

15ينظر: ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ والأسانيد: ج 19 / ص 287.

والأحاديث التي ذكر التيمم بضربة واحدة للوجه والكفين، هو:

ما أخرجه البخاري¹، ومسلم²، وأبو داود³، والترمذي⁴، من حديث عمار بن ياسر: "إنما كان يكفيك هكذا ومسح وجهه وكفيه واحدة"؛ قال الترمذي: "حديث عمار في التيمم للوجه والكفين، هو حديث حسن صحيح"⁵.
ولا غبار في ذلك لأن الحديث في الصحيحين، وكذا في بقية كتب الحديث؛ وكان عمار يفتي بعد زمن النبي ﷺ، والراوي للحديث أعرف بهما.

خلاصة الأمر :

ذهب جمهور العلماء إلى أن التيمم بضربة واحدة، يمسح الوجه والكفين، ومنهم الإمام أحمد، والأوزاعي، وإسحاق⁶، وأهل الحديث: إلى أن التيمم بضربة واحدة، وأنه لا يمسح بها إلا الوجه والكفان مستدلين بأحاديث صحيحة، منها حديث عمار رضي الله عنه.

ومما يقوي رواية الصحيحين في الاقتصار، على الوجه والكفين، كون عمار يفتي بعد النبي ﷺ، بذلك؛ وراوي الحديث أعرف بالمراد من غيره⁷.

وقد بينا أن الأحاديث التي جاءت بضربتين وما فيها من مقال، وإضافة إلى ذلك أن لا نجعل تلك الأحاديث في صف الأحاديث الثابتة والواضحة.

وإليك بعض أقوال العلماء لتوضيح ذلك :

- 1- قال ابن عبد البر: "أكثر الآثار المرفوعة عن عمار بضربة واحدة؛ وما روي من ضربتين فكلها مضطربة"⁸.
- 2- وقال ابن دقيق العيد: "ورد في حديث التيمم ضربتان، ضربة للوجه، وضربة لليدين، إلا أنه لا يقاوم هذا الحديث في الصحة، ولا يعارض مثله بمثله"⁹.
- 3- وقال الخطابي: ذهب جماعة من أهل العلم إلى أن التيمم بضربة واحدة للوجه والكفين، وهذا المذهب أصح في الرواية"¹⁰.

1 البخاري، صحيح البخاري، كتاب التيمم، باب التيمم بضربة: ر 347، ج 1 / ص 96.

2 مسلم، صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب التيمم: ر 844، ج 1 / ص 192.

3 أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب التيمم: ر 321، ج 1 / ص 126.

4 الترمذي، جامع الترمذي، كتاب الطهارة، باب ما جاء في التيمم: ر 144، ج 1 / ص 268.

5 المصدر السابق.

6 ابن دقيق العيد، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب (ت 702هـ). إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، تحقيق: مصطفى شيخ مصطفى ومدرثر سندس، باب التيمم: ج 1 / ص 80، مؤسسة الرسالة، ط 1، (1426هـ - 2005م).

7 ينظر: التبريزي، مشكاة المصابيح: ج 2 / ص 455.

8 ينظر: ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ والأسانيد: ج 19 / ص 287.

9 ينظر: ابن دقيق العيد، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، باب التيمم: ج 1 / ص 80.

10 ينظر: الخطابي، معالم السنن: ج 1 / ص 100.

المبحث الثاني

أحاديث الغسل التي لم يصح منها شيء

المطلب الأول: في باب الغسل من غسل الميت.

نقل الترمذي عن محمد بن إسماعيل، أنه قال: "إن أحمد بن حنبل، وعلي بن عبد الله، قالا: لا يصح في هذا الباب شيء"¹، وكذا ابن الجوزي في "العلل"²، قال: هذه الأحاديث كلها لا تثبت، وذهب إلى ذلك أيضا كل من: الفيروزآبادي³، والعجلوني في "كشف الخفاء"⁴.

وبعد استقراء الموضوع وجدت أن الحديث ورد من حديث: أبي هريرة، وعائشة.

أولا: حديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ ورد من عدة طرق:

الطريق الأول: أخرجه أبو داود⁵، عن ابن أبي فديك، قال حدثني ابن أبي ذئب، عن القاسم بن عباس، عن عمرو بن عمير، عن أبي هريرة: "أن رسول الله ﷺ، قال: من غسل الميت فليغتسل، ومن حمله فليتوضأ".

والحديث فيه ضعف، لضعف عمرو بن عمير الحجازي، فهو ليس بالمشهور، وما يعرف إلا بهذا الحديث، كما نقل ذلك البيهقي في "السنن"⁶.

وقال الذهبي في "الميزان": تفرد عنه القاسم بن عباس اللهبي⁷؛ وقال ابن حجر في "التقريب"⁸: مجهول من الثالثة، وقال أيضا في "التهذيب": "قال ابن القطان هو مجهول الحال"⁹.

فهذا الطريق ضعيف ولا يصح سنداً، لما أوردت من ضعف عمرو بن عمير، وكذا ضعف القاسم بن عباس.

الطريق الثاني: أخرجه البزار في "مسنده"¹⁰، والبيهقي في "السنن الكبرى"¹¹، كلاهما عن طريق ابن لهيعة، عن كثير بن أبي حكيم، عن صفوان بن سليم، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: "من غسل ميتاً فليغتسل". وأخرجه ابن

1 الترمذي، علل الترمذي: ج 1 / ص 303 .

2 ابن الجوزي، العلل المتناهية: ج 1 / ص 377 .

3 الفيروزآبادي، رساله في بيان ما لم يثبت فيه حديث: ص 18 .

4 العجلوني، كشف الخفاء: ج 2 / ص 420 .

5 أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الجنائز، باب في الغسل من غسل الميت: ر 3163، ج 3 / ص 172 .

6 ينظر: البيهقي، السنن الكبرى: ر 1500، ج 1 / ص 303 .

7 الذهبي، ميزان الإعتدال: ر 6416، ج 3 / ص 282 .

8 ابن حجر، تقريب التهذيب: ر 5085، ج 2 / ص 425 .

9 ابن حجر، تهذيب التهذيب: ر 126، ج 8، ص 74 .

10 البزار، مسند البزار، ر 8568، ج 15 / ص 187 .

11 البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الطهارة، باب الغسل من غسل الميت: ر 1497، ج 1 / ص 302 .

المنذر في " الأوسط"¹، من طريق محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، - موقوفا- أنه قال : " من غسل المييت الغسل"، قال ابن المنذر : " وليس فيه خبر يثبت"²؛ وكذا نقل عن أحمد قوله : " لا يثبت فيه حديث"³.

فهنا في رواية ابن المنذر موقوف على أبي هريرة، ولذا ذهب الترمذي إلى أن الموقوف أصح؛ فيتضح أن الحديث لا يصح مرفوعا عن النبي صلى الله عليه وسلم.

والطريق الثالث : أخرجه ابن أبي شيبة⁴، وأحمد⁵، والبزار⁶، والبيهقي في "السنن الكبرى"⁷، والبخاري في "شرح السنة"⁸؛ كلهم من طريق ابن أبي ذئب، قال حدثني صالح مولى التوأمة، عن أبي هريرة، قال : قال رسول الله ﷺ: " من غسل ميتا فليغتسل، ومن حملة فليتوضأ".

راوي الحديث : صالح مولى التوأمة؛ اسمه صالح بن نبهان، والتوأمة ابنة أمية بن خلف⁹. قال يحيى بن معين : ليس بقوي في الحديث¹⁰، وكذا أبو حاتم الرازي¹¹.

وقال أبو زرعة الرازي: مديني ضعيف¹²، لكن أحمد بن حنبل قال عنه : صالح الحديث¹³، وابن حجر في "التقريب"¹⁴، قال : مقبول. وهذا الطريق أيضا لا يصح مرفوعا، لضعف صالح مولى التوأمة .

الطريق الرابع : أخرجه الترمذي¹⁵، وابن ماجه¹⁶، وابن حبان في "صحيحه"¹⁷ والطبراني في "المعجم الكبير"¹⁸، كلهم من طريق سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال : " من غسله الغسل، ومن حملة الوضوء" - يعني المييت-، واللفظ للترمذي .

قال الترمذي : حديث حسن؛ لكن وقال ابن أبي حاتم قال في " علله"¹⁹ : سألت أبي عن رفعه، فقال: خطأ؛ لا يرفعه الثقات؛ إنما هو موقوف على أبي هريرة.

1 ابن المنذر ، الأوسط ، كتاب الجنائز ، ذكر الغسل من غسل المييت : 2901 ، ج 9 / ص 102 .

2المصدر السابق .

3المصدر السابق .

4ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة: 11265 ، ج 3 / ص 269 .

5 ابن حنبل ، مسند أحمد بن حنبل: 9599 ، ج 2 / ص 433 .

6البزار ، مسند البزار: 8171 ، ج 15 / ص 7 .

7 البيهقي ، السنن الكبرى كتاب الطهارة ، باب الغسل من غسل المييت : 1501 ، ج 1 / ص 303 .

8 البخاري ، شرح السنة، باب الغسل من غسل المييت : 339 ، ج 2 / ص 168 .

9 ينظر : ابن حنبل ، العلل ومعرفة الرجال: رت 2617 ، ج 2 / ص 364 .

10 ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: رت 1830 ، ج 4 / ص 418 .

11المصدر السابق .

12المصدر السابق .

13 ينظر:الذهبي ، ميزان الإعتدال: رت 3833 ، ج 2 / ص 304 .

14ابن حجر ، تقريب التهذيب: رت 7091 ، ج 2 / ص 559 .

15الترمذي ، جامع الترمذي ، كتاب الجنائز ، باب ما جاء في الغسل من غسل المييت : 993 ، ج 3 / ص 318.

16ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، كتاب الجنائز ، باب ما جاء في غسل المييت : 1463 ، ج 2 / ص 448 .

17 ابن حبان ، صحيح ابن حبان ، كتاب الطهارة ، باب نواقض الوضوء : 1161 ، ج 3 / ص 435 .

18الطبراني ، المعجم الكبير: ر 361 ، ج 19 / ص 148 .

19 ينظر:ابن أبي حاتم ، علل الحديث: ر 1035 ، ج 1 / ص 351 .

الطريق الخامس : أخرجه أحمد في "مسنده"¹ ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن رجل من بني ليث، عن أبي إسحاق أنه سمع أبا هريرة، عن النبي ﷺ قال : " من غسل ميتا فليغتسل".

قال ابن الجوزي : " هذا حديث لا يصح؛ والمحفوظ أنه موقوف على أبي هريرة"².

والطريق السادس : أخرجه البيهقي³ من طريق : محمد بن عجلان، عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال:"من غسل ميتا فليغتسل، ومن حملة فليتوضأ".

ويجاب على كل هذه الطرق أن البيهقي قال : " الروايات المرفوعة في هذا الباب عن أبي هريرة غير قوية لجهالة بعض رواياتها وضعف بعضهم ؛ والصحيح عن أبي هريرة من قوله موقوفاً غير مرفوع"⁴.

ولهذا لم يجب الشافعي الغسل من غسل الميت، لأنه لم يثبت عنده الحديث لجهالة الراوي، كما صرح هو بذلك في " الأم"⁵.

فيتضح أن جميع هذه الطرق التي أوردتها لا تصح مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم، والراجح أن الحديث موقوف على أبي هريرة رضي الله عنه.

ثانيا : حديث عائشة رضي الله عنها :

أخرجه أبي داود في " سننه"⁶ ، وابن أبي شيبة في " مصنفه"⁷ ، والعقيلي في " الضعفاء"⁸ جميعهم من طريق : مصعب بن شيبة، عن طلق بن حبيب العنزي، عن عبد الله بن الزبير، عن عائشة، أنها حدثت أن النبي صلى الله عليه وسلم : " كان يغتسل من أربع من الجنابة ويوم الجمعة ومن الحجامة وغسل الميت".

قال البيهقي: " رواة هذا الحديث كلهم ثقات، وتركه مسلم فلم يخرج، وما أراه تركه إلا لطعن بعض الحفاظ فيه"⁹؛ لكن الخلاف في : مصعب بن شيبة ؛ قال يحيى بن معين : ثقة¹⁰.

بينما أحمد، والنسائي قالوا عنه : منكر الحديث¹¹ ، وقال أبو حاتم الرازي : لا يحمده، وليس بقوي¹² ، وقال الدارقطني : ليس بالقوي ولا بالحافظ¹³ .

1 ابن حنبل ، مسند أحمد بن حنبل: ر 7758 ، ج 2 / ص 280 .

2 ينظر : ابن الجوزي ، العلل المتناهية: ج 1 / ص 377 .

3 البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الطهارة ، باب الغسل من غسل الميت : ر 1485 ، ج 1 / ص 300 .

4 ينظر : البيهقي ، السنن الكبرى: ر 1503 ، ج 1 / ص 303.

5 ينظر : الشافعي، الأم: ج 1 / ص 38.

6 أبو داود ، سنن أبي داود ، كتاب الجنائز ، باب في الغسل من غسل الميت : ر 3162 ، ج 3 / ص 172 .

7 ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة، باب : من قال على غاسل الميت غسل : ر 11259 ، ج 3 / ص 268 .

8 البيهقي ، الضعفاء الكبير، ج 4 / ص 194.

9 ينظر : البيهقي ، السنن الكبرى : ج 1 / ص 300.

10 ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: ر 1409 ، ج 8 / ص 305.

11 ابن حجر ، تقريب التهذيب: ر 6691 ، ج 2 / ص 533 .

12 ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل، ر 1409، ج 8، ص 305 .

13 ينظر: الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي، ر 3333، ج 3، ص 123.

وقال ابن حجر في "التقريب": لين الحديث¹، فالحديث ضعيف ولا يصح سنداً.

وأما طلق فقد كان يرى الإرجاء، وكان سعيد بن جبير ينهى عن مجالسته²؛ وقال البخاري عنه: صدوق في الحديث³؛ وقال ابن حجر: رمي بالإرجاء⁴.

خلاصة الأمر: بالرغم من كثرة طرق الحديث لكنه لم يصح عند أكثر العلماء خلا الترمذي، وتصحيح ابن القطان للحديث⁵، ولذا لم يوجهه الشافعي لأنه لم يصح الحديث؛ ولذا فقد صححوه الموقوف، وإليك أقوال العلماء في الباب:

1- قال ابن حجر: "وفي الجملة هو بكثرة طرقه أسوأ أحواله أن يكون حسناً"⁶.

2- قال أبو الطيب صاحب كتاب **عون المعبود**: "قال محمد بن يحيى: لا أعلم من غسل ميتاً فليغتسل حديثاً ثابتاً ولو ثبت لزمننا استعماله. وقال الشافعي في البويطي إن صح الحديث قلت بوجوبه"⁷.

3- قال **المباركفوري**: "الحق أن حديث أبي هريرة هذا بكثرة طرقه وشواهد لا ينزل عن درجة الحسن، وقد صح هذا الحديث ابن حبان كما ذكره الحافظ في التلخيص"⁸.

وقال أيضاً: "وقال الذهلي: لا أعلم فيه حديثاً ثابتاً ولو ثبت للزمننا استعماله. وقال الرافعي: لم يصح علماء الحديث في هذا الباب شيئاً مرفوعاً"⁹.

المطلب الثاني: في باب من روى أن المستحاضة تغتسل لكل صلاة.

هذا الباب يناقش أمر المستحاضة، وقبل ذلك لا بد أن نعرف من هي المستحاضة، فقد عرف الفقهاء الاستحاضة: "بأنها الدم الخارج في غير أيام الحيض والنفاس"¹⁰.

والذي نريد أن نعرف هل أن النبي ﷺ أمر المستحاضة أن تتوضأ لكل صلاة، مع العلم أن أبا داود العيني، قال في "شرحه": "أنه عليه الصلاة والسلام أمرها أن تغتسل لكل صلاة، فليس بثابت"¹¹.

1المصدر السابق .

2ينظر: البخاري، التاريخ الكبير: رت 3138، ج 4 / ص 359 .

3البخاري، الضعفاء: رت 183، ص 77 .

4ابن حجر، تقريب التهذيب: رت 3040، ج 2 / ص 283 .

5 ينظر: البغوي، شرح السنة: ج 2 / ص 169 .

6ابن حجر، تلخيص الحبير: ج 1 / ص 371 .

7أبو الطيب شمس الحق آبادي، عون المعبود شرح سنن أبي داود: ج 8 / ص 440 .

8المباركفوري، تحفة الأحمدي: ج 3 / ص 49 .

9المصدر السابق .

10الحسيني، أبو بكر بن محمد الحصري، كفاية الأخبار: ج 1 / ص 46، دار المعرفة، ط 2 .

11العيني، شرح أبي داود، باب ما روي أن المستحاضة تغتسل لكل صلاة: ج 2 / ص 72 .

فالحديث ثابت في " الصحيحين "، فقد أخرج البخاري¹، ومسلم²، كلاهما من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت : " جاءت فاطمة بنت أبي جحش إلى النبي ﷺ، فقالت يا رسول الله ﷺ إني امرأة أستحيض فلا أطهر؛ أفادع الصلاة، فقال : لا، إنما ذلك عرق وليس بالحيدة، فإذا أقبلت الحيدة فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي ". وكذا الحديث أخرجه أبو داود³، والترمذي⁴، وابن حبان⁵، من طريق عروة وعمرة، عن عائشة به. وأخرجه أبو داود⁶، النسائي⁷، والبيهقي⁸ في " السنن "؛ من طرق عن الليث بن سعد، عن ابن شهاب، عن عروة به. وكذا أخرجه الشافعي⁹، وأحمد في " مسنده " ¹⁰، ومن طريقه الحاكم¹¹، والنسائي¹²، والدارمي¹³، والطحاوي في " شرح معاني الآثار " ¹⁴، والبيهقي في " السنن " ¹⁵؛ من طرق عن الأوزاعي، عن ابن شهاب، عن عروة وعمرة، عن عائشة به. خلاصة الأمر : وهو كما قال الترمذي : " أن المستحاضة إذا جاوزت أيام أقرائها اغتسلت وتوضأت لكل صلاة؛ وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، والتابعين وبه يقول سفيان الثوري، و مالك، و ابن المبارك، و الشافعي " ¹⁶.

المطلب الثالث : في باب النهي عن دخول المرأة الحمام.

لم يكن هناك ما يتعارف عليه الناس من كلمة الحمام أو الحمامات، ولذا جاءت هذه الكلمة تباعاً، ولو كانت الحمامات معروفة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، لتفشى ذلك وعرفه الناس، ولذا ذهب بعض العلماء إلى إبطال هذا الباب وقالوا : لا يصح فيها شيء؛ وإليك أقوالهم : قال ابن بدر الموصلي : " باب النهي عن دخول الحمام : لم يصح في هذا الباب شيء عن رسول الله ﷺ " ¹⁷.

-
- 1 البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الحيض ، باب الإستحاضة : 306 ، ج 1 / ص 84 .
 - 2 مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الحيض ، باب المستحاضة وغسلها وصلاتها : 779 ، ج 1 / ص 180 ، ور 780 ، ج 8 / ص 180 .
 - 3 أبو داود ، سنن أبي داود ، باب من روى أن المستحاضة تغتسل لكل صلاة : 288 ، ج 1 / ص 117 .
 - 4 الترمذي ، جامع الترمذي ، باب ما جاء في المستحاضة : أنها تغتسل عند كل صلاة : 129 ، ج 1 / ص 229 .
 - 5 ابن حبان ، صحيح ابن حبان ، باب : ذكر الأمر بالاغتسال للمستحاضة عند كل صلاة : 1351 ، ج 4 / ص 184 .
 - 6 أبو داود ، سنن أبي داود ، باب من روى أن المستحاضة تغتسل لكل صلاة : 290 ، ج 1 / ص 118 .
 - 7 النسائي ، سنن النسائي ، باب ذكر الأغتسال من الحيض : 206 ، ج 1 / ص 119 .
 - 8 البيهقي ، السنن الكبرى ، باب الحائض تغتسل إذا طهرت : 835 ، ج 1 / ص 170 .
 - 9 الشافعي ، مسند الشافعي - ترتيب السندي ، الباب التاسع في التيمم : 140 ، ص 159 .
 - 10 ابن حنبل ، مسند أحمد ، مسند السيدة عائشة رضي الله عنها : 24582 ، ج 6 / ص 83 .
 - 11 الحاكم ، المستدرك على الصحيحين ، كتاب الطهارة : 617 ، ج 1 / ص 281 .
 - 12 النسائي ، سنن النسائي ، كتاب الطهارة ، باب ذكر الأغتسال من الحيض : 201 ، ج 1 / ص 116 .
 - 13 الدارمي ، سنن الدارمي ، باب في المستحاضة : 768 ، ج 1 / ص 216 .
 - 14 الطحاوي ، شرح معاني الآثار ، باب المستحاضة كيف تتطهر للصلاة : 621 ، ج 1 / ص 99 .
 - 15 البيهقي ، السنن الكبرى ، باب الحائض تغتسل إذا طهرت : 836 ، ج 1 / ص 170 .
 - 16 ينظر : الترمذي ، جامع الترمذي : 125 ، ج 1 ، 217 .
 - 17 ابن بدر الموصلي ، المغني عن الحفظ والكتاب : ص 247 .

وقال الفيروزآبادي : " باب النهي عن دخول الحمام لم يصح فيه حديث¹، وقال الشوكاني في " نيل الأوطار"²، نقلنا عن المنذري، قوله : " وأحاديث الحمام كلها معلولة، وإنما يصح منها عن الصحابة "

أولا : حديث عبد الله بن عمرو : أخرجه أبو داود³ من طريق : عبد الرحمن بن زياد أنعم الأفريقي، عن عبد الرحمن بن رافع، عن عبد الله بن عمرو، قال : قال رسول الله ﷺ : " إنها ستفتح لكم أرض العجم، وستجدون فيها بيوتا يقال لها : الحمامات فلا يدخلنها الرجال إلا بالأزر، وامنعوها النساء إلا مريضة أو نفساء "

في سند الحديث عبد الرحمن بن زياد، قد ضعفه يحيى بن معين⁴، والنسائي⁵، وقال أبو حاتم الرازي : " يكتب حديثه ولا يحتج به"⁶، وقال ابن حبان : " يروي الموضوعات عن الثقات ، ويأتي على الأثبات ما ليس من حديثهم"⁷. **وأما شيخه :** عبد الرحمن بن رافع التنوخي؛ قال عنه البخاري: في حديثه مناكير⁸، وقال ابن حجر في " التقريب"⁹ : ضعيف، وقال الذهبي في " المغني في الضعفاء"¹⁰ : منكر.

ثانيا : حديث عبد الله بن عباس : أخرجه البزار¹¹، والبيهقي¹²، كلاهما؛ من طريق سفيان، عن طاووس، عن أبيه، عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "احذروا بيتا يقال: له الحمام، قالوا : يا رسول الله؛ إنه ينقي الوسخ ، قال : فاستروا".

قال البيهقي : تعقيا على هذه الرواية أنه : ليس بمحفوظ¹³؛ وقال البزار رحمه الله : " رواه الناس عن طاووس مرسلًا، ولا نعلم أحدا وصله إلا يوسف عن يعلى عن الثوري"¹⁴.

وفي الباب ما يقوي ذلك، وهو ما أخرجه الحاكم في " المستدرک"¹⁵، من طريق : عبد العزيز بن يحيى ثنا محمد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن ابن طاووس و عن أيوب السخيتاني عن طاووس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : " اتقوا بيتا يقال له الحمام قالوا : يا رسول الله إنه يذهب الدرن و ينفع المريض قال : فمن دخله فليستتر "

1 الفيروزآبادي ، رسالة في بيان ما لم يثبت فيه حديث: ص 19 .

2 الشوكاني ، محمد بن علي بن محمد (ت 1250هـ) . نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار: ج 1 / ص 320 ، إدارة الطباعة المنيرية .

3 أبو داود ، سنن أبي داود ، كتاب الحمام ، باب الدخول في الحمام : ر 4013 ، ج 4 / ص 69 .

4 تاريخ ابن معين – رواية الدوري : رت 5075 ، ج 4 / ص 421 .

5 النسائي ، الضعفاء والمتروكين : رت 361 ، ص 206 .

6 ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل : رت 1111 ، ج 5 / ص 235 .

7 ابن حبان ، المجروحين: ج 2 / ص 50 .

8 البخاري ، التاريخ الكبير، رت 912 ، ج 5 / ص 280 .

9 ابن حجر ، تقريب التهذيب: رت 3856 ، ج 2 / ص 340 .

10 الذهبي ، المغني في الضعفاء: رت 3526 ، ج 2 / ص 379 .

11 البزار ، مسند البزار: ر 4888 ، ج 11 / ص 154 .

12 البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب القسم والنشوز ، باب ما جاء في دخول الحمام : ر 15203 ، ج 7 / ص 309، وكذا أخرجه في شعب الإيمان: ر 7377 ، ج 10 / ص 200 .

13 المصدر السابق .

14 ينظر : البزار ، مسند البزار: ج 11 / ص 154 .

15 الحاكم ، المستدرک على الصحيحين، كتاب الأدب : ر 7778 ، ج 4 / ص 320 .

قال الحاكم : " هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه؛ ووافقه الذهبي، وقال المنذري: رواه كلهم يحتج بهم في الصحيح¹، والحديث قد ضعفه الألباني²؛ "وقول الحاكم : على شرط مسلم، قد جانب الصواب لأن محمد بن إسحاق مدلس وقد عنعن الحديث، والمعروف أنَّ المدلس إذا عنعن لا يُقبل حديثه، والصواب التفصيل³.
وعبد العزيز بن يحيى أبو الأصبغ، ذكره الذهبي في "الضعفاء"⁴، وهو ليس من رجال مسلم، وقال أبو حاتم الرازي: صدوق⁵، وقال البخاري: لا يتابع على حديثه، وقال ابن عدي : لا بأس بروايته⁶.

ثالثا : حديث أبي أيوب الأنصاري : أخرجه ابن حبان في " صحيحه"⁷، والحاكم في " المستدرك"⁸، من طريق : محمد بن ثابت بن شريحيل، عن عبد الله بن سويد الخطمي، عن أبي أيوب الأنصاري ، أن رسول الله ﷺ ، قال: من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام إلا بمئزر ... الحديث .
هو كما قال الحاكم، إسناده صحيح؛ ووافقه الذهبي ، وقال : صحيح⁹.

رابعا : حديث أبي هريرة رضي الله عنه :

أخرجه الإمام أحمد في " مسنده"¹⁰؛ من طريق : أبي عبد الرحمن، قال ثنا سعيد حدثني أبو خيرة، عن موسى بن وردان، قال أبو خيرة لا أعلم الا أنه قال عن أبي هريرة أنَّ رسول الله ﷺ، قال: " من كان يؤمن بالله واليوم الآخر من ذكور أمتي، فلا يدخل الحمام إلا بمئزر، ومن كانت تؤمن بالله واليوم الآخر من إناث أمتي فلا تدخل الحمام".
فموسى بن وردان : قال عنه يحيى بن معين : كان قاصا يكون همصر ضعيف الحديث¹¹، وقال أبو حاتم الرازي : ليس به بأس¹²، وأقل أحواله أنه صدوق، وهذا ما ذكره ابن حجر في " التقريب"¹³.

خامسا : حديث جابر رضي الله عنه :

أخرجه الترمذي¹⁴، من طريق : مصعب بن المقدام عن الحسن بن صالح عن ليث بن أبي سليم عن طاووس عن جابر؛ وأخرجه أحمد في " مسنده"¹⁵ : من طريق ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ قال : " من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل حليلته الحمام، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام إلا بمئزر، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجلس على مائدة يدار عليها الخمر".
وأخرجه الحاكم في " المستدرك"¹⁶؛ من طريق : معاذ بن هشام حدثني أبي عن عطاء عن أبي الزبير عن جابر ... الحديث .

1 ينظر : الحافظ المنذري ، الترغيب والترهيب : ج 1 / ص 87 .

2 ينظر : الألباني ، ضعيف الترغيب والترهيب: ر 127 ، ج 1 / ص 32 .

3 ينظر: شرح موقظة الذهبي في علم مصطلح الحديث، للشيخ سليمان بن ناصر العلوان، ص 91.

4الذهبي ، المغني في الضعفاء: رت 3761 ، ج 2 / ص 400 .

5ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: رت 1852 ، ج 5 / ص 400 .

6ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال: رت 1431 ، ج 6 / ص 510 .

7ابن حبان ، صحيح ابن حبان ، كتاب الحظر والإباحة : ر 5597 ، ج 12 / ص 409 .

8الحاكم ، المستدرك على الصحيحين ، كتاب الأدب : ر 7783 ، ج 4 / ص 321 .

9الحاكم ، المستدرك على الصحيحين ، كتاب الأدب : ر 7783 ، ج 4 / ص 321 .

10ابن حنبل ، مسند أحمد بن حنبل: ر 8258 ، ج 2 / ص 321 .

11ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: رت 732 ، ج 8 / ص 166 .

12المصدر السابق .

13ينظر : ابن حجر ، تقريب التهذيب، رت 7023 ، ج 2 / ص 554 .

14الترمذي ، جامع الترمذي ، باب دخول الحمام : ر 2801 ، ج 5 / ص 113 .

15 ابن حنبل ، مسند أحمد بن حنبل: ر 14692 ، ج 3 / ص 339 .

16الحاكم ، المستدرك على الصحيحين ، كتاب الأدب ،: ر 7779 ، ج 4 / ص 320 .

قال الترمذي : حسن غريب ؛ وأما الحاكم فقد قال : حديث صحيح على شرط مسلم¹، وقال أحمد بن حنبل : ليث بن أبي سليم : مضطرب الحديث ولكن حدث الناس عنه²، وقد حسنه الألباني³؛ لأنه له شواهد كثيرة كما في " الترغيب والترهيب".

خلاصة الأمر :

يتضح لنا أنَّ الأحاديث كلها ضعيفة، ولا تصحَّ عن النبي صلى الله عليه وسلم، كما قال ذلك ابن بدر الموصلي، والفيروزآبادي، وغيرهما؛ وخاصة أنه لم يعرف في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولا الصحابة رضوان الله عليهم إطلاق لفظ الحمامات، وإنما جاءت هذه التسمية بعد ذلك، وما رواه مسلم في صحيحه من حديث عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري، عن أبيه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : " لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل، ولا المرأة إلى عورة المرأة، ولا يفضي الرجل إلى الرجل في ثوب واحد، ولا تفضي المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد"⁴.

هذا بيان للنهي عن أغتسال النساء مع بعضهم البعض ، وكذا أيضا خاص للرجال. ولذلك نقل المباركفوري، عن المظهر قوله : " وإنما لم يرخص للنساء في دخول الحمام لأنَّ جميع أعضائهن عورة، وكشفها غير جائز إلا عند الضرورة مثل أن تكون مريضة تدخل للدواء، أو تكون قد انقطع نفاسها تدخل للتنظيف"⁵. وقال المناوي في " فيض القدير " : " وقد اختلف السلف والخلف في حكم دخول الحمام على أقوال كثيرة، والأصح أنه مباح للرجال بشرط الستر والغض، ومكروه للنساء إلا لحاجة"⁶، ومذهب الإمام الشافعي، عنه الإباحة للرجال ، والكرهية للمرأة⁷.

المطلب الرابع : في باب الإغتسال للعيدين.

من المعلوم أن عيد الفطر وعيد الأضحى من الأعياد المهمة لدى المسلمين، وجاءت أحاديث كثيرة في فضائل هذين العيدين؛ ولكن هل أن النبي ﷺ كان يغتسل للعيدين، هذا ما أجاب عليه المباركفوري، فقال : " وقد روي في الاغتسال للعيد عن النبي ﷺ ثلاثة أحاديث كلها ضعيفة"⁸.

ولذا قال ابن عبد البر : وأما الاغتسال لهما فليس فيه شيء ثبت عن النبي ﷺ، من حجة النقل"⁹، ونقل ابن حجر في "التلخيص"؛ عن البزار أنه قال : "لا أحفظ في الاغتسال للعيدين حديثاً صحيحاً"¹⁰.

1 ينظر : الترمذي ، جامع الترمذي: ر 2801 ، ج 5 / ص 113 .

2 ابن حنبل ، العلل ومعرفة الرجال: رت 2691 ، ج 2 / ص 379 .

3 ينظر : الألباني ، آداب الزفاف: ص 67 .

4 مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الحيض ، باب تحريم النظر إلى العورات : ر 794 ، ج 1 / ص 183 .

5 المباركفوري ، تحفة الأحوذى: ج 7 / ص 114 .

6 المناوي ، فيض القدير شرح الجامع الصغير: ج 1 / ص 182 .

7 المصدر السابق .

8 المباركفوري ، تحفة الأحوذى: ج 2 / ص 70 .

9 ابن عبد البر ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ج 10 / ص 266 .

10 ابن حجر ، تلخيص الحبير: ر 676 ، ج 2 / ص 192 .

وإليك بيان طرق الأحاديث : أولا : أخرج ابن ماجه¹، وابن عدي في "الكامل"²، ومن طريقه البيهقي في " السنن"³، كلهم عن جبارة بن المغلس، قال : قال : حدثنا حجاج بن تميم ، قال : حدثني ميمون بن مهران، عن ابن عباس ، قال : " كان رسول الله ﷺ يغتسل يوم الفطر ويوم الأضحى " .

هذا الطريق ضعفه ابن حجر في " الدرّاية "، لضعف جبارة بن المغلس ، وحجاج بن تميم.

فأما جبارة بن المغلس : قال فيه يحيى بن معين : كذاب⁴، وقال البخاري : مضطرب الحديث⁵. وقال عبد الله بن أحمد : عرضت على أبي أحاديث سمعتها منه (فأنكر)، وقال : " هذه موضوعة أو كذب"⁶، وقال ابن حبان : " كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل"⁷، وقال ابن عدي : وفي بعض حديثه ما لا يتابعه أحد عليه ؛ إنما كانت فيه غفلة⁸.

وأما حجاج بن تميم : قال العقيلي : أحاديث حجاج، عن ميمون، ليست بمستقيمة⁹؛ وكذا البيهقي لم يقوي حديثه¹⁰، وقد ضعفه الأزدي، كما حكى ذلك عنه ابن الجوزي¹¹. ثانيا : ما أخرجه ابن ماجه¹²، وأبو نعيم الأصبهاني¹³، وأحمد في " مسنده"¹⁴، وعبد الباقي بن قانع في " معجم الصحابة"¹⁵، كلهم من طريق : نصر بن علي الجهضمي، قال : ثنا يوسف بن خالد، قال : نا أبو جعفر الخطمي، عن عبد الرحمن بن عتبة بن الفاكه بن سعد، عن جده الفاكه بن سعد، وكانت له صحبة : " أن رسول الله ﷺ كان يغتسل يوم الفطر، ويوم النحر، ويوم عرفة؛ وكان الفاكه يأمر أهله بالغسل في هذه الأيام".

هذا الحديث ضعيف، لضعف يوسف بن خالد السبتي، قال البخاري في " التاريخ الأوسط"¹⁶ : سكتوا عنه، وقال النسائي : متروك الحديث¹.

-
- 1 ابن ماجه، سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في الإغتسال للعديد : ر1315، ج2 / ص346.
 - 2 ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال في ترجمة حجاج بن تميم ، : ر407، ج2 / ص528.
 - 3 البيهقي، السنن الكبرى، باب غسل العيدين : ر6345، ج3 / ص278.
 - 4 ينظر : ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل : رت 2284، ج2 / ص550.
 - 5 ينظر : المزني، تهذيب الكمال : رت 891، ج4 / ص491.
 - 6 المصدر السابق .
 - 7 ابن حبان ، المجروحين: ج1 / ص221 .
 - 8 ينظر : ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: ج2 / ص182.
 - 9 العقيلي، الضعفاء الكبير، في ترجمة حجاج بن تميم : رت 345، ج1 / ص284.
 - 10 ينظر: البيهقي ، السنن الكبرى: ج3 / ص278 .
 - 11 ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين : رت 766، ج1 / ص192 .
 - 12 ابن ماجه، سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في الإغتسال للعديد : ر1315، ج2 / ص347.
 - 13 أبو نعيم الأصبهاني، معرفة الصحابة: ر5088.
 - 14 ابن حنبل، مسند أحمد بن حنبل: ر16766، ج4 / ص78.
 - 15 ابن قانع ، معجم الصحابة: ر874، ج2 / ص336.
 - 16 البخاري، التاريخ الأوسط: رت 1232، ج4 / ص782، وكذا في التاريخ الكبير: رت 3426، ج8 / ص388.

ثالثاً : ما رواه البزار في "مسنده"²، من طريق مندل، عن محمد بن عبيد الله، عن أبيه، أن النبي ﷺ: "اغتسل للعیدین، وجاء إلى العید ماشياً ورجع في غير الطريق الذي خرج فيه".

وكذا هذا الحديث سنده ضعيف؛ لضعف محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، قال ابن معين : ليس بشيء³، وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث جداً؛ ذاهب⁴، وقال البخاري: منكر الحديث⁵.

وكذا مندل بن علي : ضعيف ، لكنه أحسن حالا منه، وقد ضعفه أحمد⁶، والدارقطني⁷.

خلاصة الأمر : هذه الأحاديث الثلاثة التي ذكرها المباركفوري أنها ضعيفة، كما بينت في تخريج الأحاديث.

والذي يتبين أنه لا يصح مرفوعاً عن النبي ﷺ؛ وقد بين ذلك الزيلعي في " نصب الراية"⁸، وابن الهمام في " الفتح"⁹.

وذهب ابن عبد البر إلى أن الاغتسال للعیدین مستحب قياساً على غسل الجمعة ، بل صحت روايات قد أوقفت على بعض الصحابة ، كعلي ابن أبي طالب¹⁰ ، وعبد الله بن عمر¹¹ ، ولذا أخذ العلماء على استحباب الغسل للعیدین ، كما بينت من قول ابن عبد البر .

وقال أيضاً ابن قدامة : " يستحب أن يتطهر بالغسل للعید"¹²، وقال التبريزي : " يستحب الاغتسال للعیدین بالإجماع"¹³، وكذا قال النووي : " يستحب الغسل للعیدین؛ ونقل ذلك عن الشافعي وأصحاب المذهب"¹⁴؛ ولكن ذهب الإمام مالك إلى عدم الغسل في العیدین¹⁵ ، لعدم صحه الأحاديث.

وذهب صاحب كتاب " بستان الأخبار"، إلى أنه : " الحديث استدلل به على أن غسل يوم العید مسنون وليس في الباب ما ينتهض لإثبات حكم شرعي"¹⁶.

1النسائي ، الضعفاء والمتروكين: رت 618 ، ص246 .

2 البزار ، مسند البزار: ر3880 ، ج9 / ص326 .

3ابن الجوزي ، الضعفاء والمتروكين: رت 3108 ، ج3 / ص83 .

4ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: رت 5 ، ج8 / ص2 .

5البخاري ، الضعفاء الصغير: ص108 .

6ابن حنبل ، العلل ومعرفة الرجال: رت 539 ، ج1 / ص313 .

7الدارقطني ، الضعفاء والمتروكين: رت 449 ، ص33 .

8ينظر :الزيلعي ، نصب الراية : ج1 / ص85 - 86 .

9ينظر :ابن الهمام ، كمال الدين محمد بن عبد الواحد (ت 861هـ) . فتح القدير : ج1 / ص113 .

10أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه : ر5822 ، ج2 / ص181 ، والبيهقي في السنن الكبرى ، باب غسل العیدین: ر6343 ، ج3 / ص278 ، كلاهما من طريق شعبة ، عن عمرو بن مرة ، عن زاذان ، أن رجلاً سأل علياً عن الغسل ، فقال : " الغسل يوم الأضحى ، ويوم الفطر".

11أخرجه مالك في الموطأ ، باب العمل في غسل العیدین ، ر426 ، ج1 / ص177 ، والشافعي في مسنده : ر322 ، ور5088 ، وكذا أخرجه في الأم : ر376 ، وابن أبي شيبة في مصنفه ، باب في الغسل يوم العیدین: ر5823 ، ج2 / ص181 ، ومن طريق الشافعي أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ، باب غسل العیدین: ر6344 ، ج3 / ص278 ، وكذا أخرجه في معرفة السنن والآثار: ر1879 ، ج5 / ص49 .

12ابن قدامة المقدسي ، المغني: ج2 / ص228.

13التبريزي ، مشكاة المصابيح: ج5 / ص144.

14النووي ، المجموع : ج5 / ص7.

15ينظر :الباجي ، المنتقى شرح الموطأ : ج1 / ص436.

16ينظر :مجد الدين أبي البركات عبد السلام ابن تيمية بستان الأخبار مختصر نيل الأوطار: ج1 / ص142.

الفصل الثاني

أحاديث الأبواب التي لا يصح منها شيء في أبواب الآذان والإمامة والجمعة

ويشتمل على المباحث الآتية :

المبحث الأول : أحاديث الآذان التي لم يصح منها شيء .

وتتضمن المطالب الآتية :

المطلب الأول : في باب الرجل يؤذن ويقيم غيره .

المطلب الثاني : في باب تعيين الإصبع في الأذن عند الآذان .

المطلب الثالث : في باب تحويل الصدر عن القبلة في الآذان .

المطلب الرابع : في باب مسح العينين بالإبهامين عند تشهد المؤذن .

المبحث الثاني : أحاديث الصلاة التي لم يصح منها شيء : وتتضمن المطالب الآتية :

المطلب الأول : في باب من يُسلم تسليمه واحدة .

المطلب الثاني : في باب حذف السلام سنة .

المطلب الثالث : في باب لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد .

المطلب الرابع : في باب المنع من رفع اليدين في الصلاة .

المطلب الخامس : في باب أن " بسم الله الرحمن الرحيم " آية من كل سورة .

المطلب السادس : في باب ما جاء في صلاة التسابيح .

المطلب السابع : في باب الصلاة المقيدة بأيام الأسبوع ولياليه .

المطلب الثامن : في باب القنوت في الوتر في رمضان .

المطلب التاسع : في باب صلاة الرغائب والنصف من شعبان .

المطلب العاشر : في باب لا صلاة لمن عليه صلاة .

المطلب الحادي عشر : في باب الجهر بالبسملة .

المطلب الثاني عشر : في باب أن الصلاة لا يقطعها شيء .

المطلب الثالث عشر : في باب النهي عن الصلاة على الجنازة في المسجد .

المطلب الرابع عشر : في باب الصلاة خلف كل بر وفاجر .

المطلب الخامس عشر : في باب إثم إتمام الصلاة في السفر .

المطلب السادس عشر: في باب المنع من رفع اليدين في صلاة الجنازة .

المبحث الثالث : أحاديث الجمعة التي لم يصح منها شيء : وتتضمن المطالب الآتية:

المطلب الأول : في باب انعقاد عدد الجمعة .

المطلب الثاني : في باب الجمعة حج المساكين .

المطلب الثالث : في باب شهود الجمعة من قباء .

المطلب الرابع : في باب توكؤ الخطيب على السيف .

المبحث الأول

أحاديث الأذان التي لم يصح منها شيء

ويتضمن المطالب الآتية:

المطلب الأول : في باب الرجل يؤذن، ويقيم غيره.

ذكر بعض العلماء أن السنة من أذن فهو يقيم، وليس كذلك لأن الأحاديث التي جاءت بهذا الخصوص لا ترتقي إلى درجه الصحة ، وكما قال صاحب " سبل السلام " : " والحديث دليل على أن الإقامة حق لمن أذن فلا تصح "؛ وإليك تلك الأحاديث.

1- أخرج أبو داود في " سننه " ²، وأحمد في " مسنده " ³، عن أبي سهل محمد بن عمرو عن محمد بن عبد الله عن عمه عبد الله بن زيد أنه أرى الأذان، قال: فجئت إلى النبي ﷺ فأخبرته، فقال: "ألقه على بلال، فألقيته عليه، فأذن، ثم أراد أن يقيم، فقلت: يا رسول الله أنا رأيت، فأريد أن أقيم، قال: "فأقم أنت" ، فأقام هو وأذن بلال".

وفي سند الحديث ضعف، لضعف أبي سهل محمد بن عمرو، وهو الأنصاري الواقفي.

كان يحيى بن سعيد القطان يضعفه ⁴، وقال يحيى بن معين عنه : ضعيف ⁵، وقال ابن نمير : بصري ليس يسوى شيئاً ⁶، وقال ابن حبان : ممن ينفرد بالمتاكير عن المشاهير، يعتبر حديثه من غير احتجاج به ⁷.

وهنا فائده قد ذكرها ابن حجر في " تهذيب التهذيب "، عن أبي سهل محمد بن عمرو، حيث قال: " أن الحديث الذي أخرجه أبو داود له في الأذان وقع في مسند أحمد من الطريق المذكورة فوقع مكنى أبا سهل " ⁸.

والحديث قد قواه السندي في " شرحه " فقال : " مما يقوي الحديث أيضا فالحديث صالح فلذلك سكت عليه أبو داود " ⁹.

2- أخرج الترمذي ¹⁰، وابن ماجه ¹¹، وعبد الرزاق في " مصنفه " ¹².

1الصنعاني ، محمد بن إسماعيل الأمير الكحلاني(ت 1182هـ) . سبل السلام: ج 1 / ص 129 ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي : ج 1 ، ص 129 ، ط 4 ، (1379هـ - 1960) .

2أبو داود ، سنن أبي داود، كتاب الصلاة ، باب في الرجل يؤذن ويقيم آخر: ر 512 ، ج 1 / ص 200 .

3ابن حنبل ، مسند أحمد بن حنبل: ر 16523 ، ج 4 / ص 42 .

4المصدر السابق .

5ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: ر 142 ، ج 8 / ص 32 .

6المصدر السابق .

7ابن حبان ، المجروحين: ج 2 / ص 286 .

8 ينظر : ابن حجر ، تهذيب التهذيب: ر 622 ، ج 9 / ص 335 .

9السندي ، محمد بن عبد الهادي (ت 1138هـ) . حاشية السندي على سنن ابن ماجه: ج 2 / ص 126 . .

10الترمذي ، جامع الترمذي ، أبواب الصلاة ، باب ما جاء أن من أذن فهو يقيم : ر 199 ، ج 1 / ص 383 .

11ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، كتاب الأذان والسنة فيها ، باب السنة في الأذان : ر 717 ، ج 1 / ص 237 .

12 عبد الرزاق ، مصنف عبد الرزاق، كتاب الصلاة ، باب من أذن فهو يقيم : ر 1833 ، ج 1 / ص 475 .

وأخرجه أحمد في " مسنده" ¹، وابن المنذر في " الأوسط" ²، كلهم من طريق : عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي، عن زياد بن نعيم الخضرمي، عن زياد بن الحرث الصدائي قال : " أمرني رسول الله صلى الله عليه و سلم أن أؤذن في صلاة الفجر فأذنت فأراد بلال أن يقيم فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم : إن أخا صداء قد أذن ومن أذن فهو يقيم". قال الترمذي : " إنما نعرفه من حديث الإفريقي ؛ والإفريقي هو ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره، قال أحمد لا أكتب حديث الإفريقي ؛ قال ورأيت محمد بن إسماعيل يقوى أمره، ويقول هو مقارب الحديث" ³.

قال البغوي : " وفي سنده ضعف، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم أن من أذن فهو أولى بالإقامة" ⁴.

وقال المناوي في " فيض القدير" : " وقد ذكره النووي في الأحاديث الضعيفة" ⁵.

وبهذا سقط الاحتجاج بالحديث، لضعف الإفريقي، وكما قال ابن حبان : يروي الموضوعات عن الثقات ⁶.

3- وأخرج العقيلي في " الضعفاء الكبير" ⁷، من طريق : سعيد بن راشد السماك أبي محمد، قال : حدثنا عطاء بن أبي رباح، عن ابن عمر قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر، فطلب بلالا ليؤذن فلم يوجد ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا فأذن، فجاء بلال بعد ذلك فأراد أن يقيم، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إنما يقيم من أذن".

أوضح العقيلي عقب الحديث أن الحديث ضعيف، لضعف سعيد بن راشد السماك، حيث قال يحيى بن معين عنه : ليس حديثه بشيء ⁸، وقال أيضا : وقد روى هذا المتن بغير هذا الإسناد من وجه صالح ⁹.

وقد تكلم العلماء على سعيد بن راشد هذا، وإليك أقوالهم فيه : فقد قال البخاري ¹⁰، وأبو حاتم الرازي : منكر الحديث ¹¹، وقال النسائي : متروك ¹²، وقال ابن عدي : لا يتابعه على رواياته أحد ¹³، وقال ابن حبان : يتفرد عن الثقات بالمعضلات ¹⁴.

1 ابن حنبل ، مسند أحمد بن حنبل: ر 17573 ، ج 4 / ص 169 .

2 ابن المنذر ، الأوسط، كتاب الأذان والإقامة : ر 1172 ، ج 4 / ص 74 .

3 ينظر : الترمذي ، جامع الترمذي: ج 1 / ص 383 .

4 البغوي ، الحسين بن مسعود(ت 517هـ). شرح السنة ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، ومحمد زهير الشاويش : ج 2 / ص 302 ، المكتب الإسلامي - دمشق ، بيروت ، ط 2 ، (1403هـ - 1983م) .

5 ينظر : المناوي ، فيض القدير شرح الجامع الصغير: ج 2 / ص 530 .

6 ابن حبان ، المجروحين: ج 2 / ص 50 .

7 العقيلي ، الضعفاء الكبير ، ترجمة سعيد بن راشد السماك : ر 573 ، ج 2 / ص 105 .

8 العقيلي ، الضعفاء الكبير ، ترجمة سعيد بن راشد السماك : ر 573 ، ج 2 / ص 105 .

9 المصدر السابق .

10 البخاري ، التاريخ الأوسط: ر 1024 ، ج 4 / ص 663 .

11 ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: ر 80 ، ج 4 / ص 20 .

12 النسائي ، الضعفاء والمتروكين: ر 280 ، ص 129 .

13 ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال: ر 809 ، ج 4 / ص 431 .

14 ابن حبان ، المجروحين: ج 1 / ص 324 .

قال ابن حجر في " التلخيص"¹، عن ابن المنذر قوله : " ثبت أن ابن عمر كان يؤذن على البعير فينزل فيقيم " ؛ وقد ذهب إلى تحسين الحديث الحازمي كما نقله الزيلعي في " نصب الراية"²، ورد عليه الهيثمي في " المجمع"³، بضعف الحديث ، لضعف الأخير.

وهناك طريق آخر لحديث ابن عمر قد أخرجه البيهقي : من طريق عبد الله العمري عن نافع قال: " كان ابن عمر ربما أذن على راحلته الصبح ثم يقيم بالأرض"⁴.

والعمري هذا ضعيف من قبل حفظه ، قال يحيى بن معين عنه : ضعيف⁵، والحديث له شاهد من حديث أبي طعمة، أخرجه البيهقي في " السنن"⁶، أن ابن عمر كان يؤذن على راحلته.

وإسناد الحديث حسن، وأبو طعمة اسمه نسير بن ذعلوق⁷.

ونسير هذا قال عنه يحيى : ثقة⁸، وقال أبو حاتم الرازي : صالح، وقد ذكره ابن حبان في " الثقات"⁹. وقال عنه ابن حجر في " التقريب" : " صدوق لم يصب من ضعفه"¹⁰.

خلاصة الأمر :

تكلم الشيخ الألباني على هذا الحديث وضعفه، وقال ما نصه : " ومن آثار هذا الحديث السيئة أنه سبب لإثارة النزاع بين المصلين كما وقع ذلك غير مرة ، وذلك حين يتأخر المؤذن عن دخول المسجد لعذر، ويريد بعض الحاضرين أن يقيم الصلاة، فما يكون من أحدهم إلا أن يعترض عليه محتجا بهذا الحديث، ولم يدر المسكين أنه حديث ضعيف لا يجوز نسبته إليه صلى الله عليه وسلم فضلا عن أن يمنع به الناس من المبادرة إلى طاعة الله تعالى، ألا وهي إقامة الصلاة"¹¹.

وأما من الناحية الفقهية :

قال النووي نقلا عن الشافعي: " إذا أذن الرجل أحببت أن يتولى الإقامة لشيء يروى، أن من أذن فهو يقيم"¹²، وقد قال ابن بطال في " شرحه"¹³ : إن الإقامة إلى المؤذن أولى بها - يعني من غيره- وممن ذهب إلى هذا القول ، أكثر أهل الحجاز ، وأبو حنيفة وأكثر أهل الكوفة وأبو ثور¹⁴.

1 ينظر :ابن حجر ، تلخيص الحبير: ج 1 / ص 505 .

2 ينظر :الزيلعي ،نصب الراية: ج 1 / ص 271.

3 ينظر :الهيثمي ، مجمع الزوائد، باب من أذن فهو يقيم : ر 1912 ، ج 2 / ص 11 .

4البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الصلاة ، باب الأذان راكبا وجالسا : ر 1914 ، ج 1 / ص 392 .

5ينظر :ابن حنبل ، العلل ومعرفة الرجال: رت 3877 ، ج 2 / ص 605 .

6البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الصلاة ، باب الأذان راكبا وجالسا : ر 1915 ، ج 1 / ص 392 .

7ينظر :البخاري ، التاريخ الكبير: رت 2480 ، ج 8 / ص 138 .

8 ينظر :ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: رت 2332 ، ج 8 / ص 509 .

9ينظر :ابن حبان ، الثقات: رت 5855 ، ج 5 / ص 486 .

10ابن حجر ، تقريب التهذيب: رت 7107 ، ج 2 / ص 560 .

11ينظر : الألباني ، السلسلة الضعيفة: ر 35 ، ج 1 / ص 37 .

12 ينظر : المجموع شرح المذهب ، للنووي، ج 3، ص 121.

13ابن بطال ، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك البكري القرطبي(ت 449هـ) . شرح صحيح البخاري، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم : ج 3 / ص 189 ، ط 2 ، (2003م) .

14ينظر : المباركفوري ، تحفة الأحمدي : ج 1 / ص 231 .

المطلب الثاني : في باب تعيين الإصبع في الأذن عند الآذان.

هذا الباب يتناول هل أن المؤذن إذا أراد أن يؤذن للصلاة يضع أصبعه في أذنيه على الاستحباب أم على السنية، وقد ذكر الحافظ ابن حجر في "فتح الباري"، قال : "أنه لم يرد في حديث تعيين الإصبع التي يستحب وضعها في الأذن عند الآذان"¹؛ ونقل ذلك عنه الشوكاني في "نيل الأوطار"².

وإليك طرق الحديث :

أولا : ما رواه حجاج بن أرطاة، عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه، قال : "أتيت رسول الله ﷺ بالأبطح وهو في قبه حمراء، فخرج بلال فأذن، فاستدار في أذانه ، وجعل إصبعه في أذنيه "

أخرجه ابن ماجه³، وابن أبي شيبة⁴، والدارمي⁵، والبزار⁶، وأبي يعلى⁷، وابن خزيمة⁸، ومن طريقه أخرجه البيهقي في "السنن"⁹. هذا الحديث ضعيف، لضعف الحجاج بن أرطاة، بل أعله ابن خزيمة بعدم سماع الأخير من عون بن أبي جحيفة¹⁰؛ قال يحيى بن معين عنه :حجاج لا يحتج بحديثه¹¹، وقال أبو زرعة الرازي: صدوق مدلس¹².

ثانيا : ما رواه سفيان الثوري، عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه قال : "رأيت بلالا يؤذن ويدور ويتبع فاه هاهنا وهاهنا، وإصبعه في أذنيه، ورسول الله ﷺ في قبه له حمراء ... الحديث".

أخرجه الترمذي¹³، وعبد الرزاق في "مصنفه"¹⁴، وأبو عوانه في "مسنده"¹⁵، والحاكم في "المستدرک"¹⁶. وهذه الرواية تبين أن الحجاج قد توبع؛ وهذه المتابعه قد صححها الترمذي، حيث قال : "حديث حسن صحيح"¹⁷، وكذا صححه البيهقي في "السنن".

وأخرجه الحاكم أيضا من طريق : إبراهيم بن بشار، قال ثنا إبراهيم بن عيينة، عن الثوري ومالك بن مغول، عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه، ... الحديث¹⁸.

وقال الحاكم : هو صحيح على شرطهما ؛ وليس كذلك ، ويجب على هذا من وجوه :

-
- 1 ابن حجر ، فتح الباري: ج 2 / ص 116 .
 - 2 الشوكاني ، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخبار شرح منتقى الأخبار: ج 2 / ص 29 .
 - 3 ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، كتاب الآذان ، باب السنة في الآذان : ر 711 ، ج 1 / ص 457 .
 - 4 مصنف ابن أبي شيبة: كتاب الآذان ، باب من كان إذا أذن جعل أصابعه في أذنيه: ر 2196 ، ج 1 / ص 210 .
 - 5 الدارمي ، سنن الدارمي ، كتاب الصلاة ، باب في الإستدارة في الآذان : ر 1199 ، ج 1 / ص 292 .
 - 6 البزار ، مسند البزار: ر 4218 ، ج 10 / ص 150 ، ور 4240 ، ج 10 / ص 165 .
 - 7 الموصلي ، مسند أبي يعلى: ر 894 ، ج 2 / ص 191 .
 - 8 ابن خزيمة ، صحيح ابن خزيمة ، باب إدخال الإصبعين في الأذنين عند الآذان : ر 388 ، ج 1 / ص 203 .
 - 9 البيهقي ، السنن الكبرى كتاب الصلاة ، باب الإلتواء في حي على الصلاة حي على الفلاح: ر 1927 ، ج 1 / ص 395 ، وباب وضع الإصبعين في الأذنين عند التأذين : ر 1928 ، ج 1 / ص 396 .
 - 10 ينظر : ابن خزيمة ، صحيح ابن خزيمة: ج 1 / ص 203 .
 - 11 ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: ر 673 ، ج 3 / ص 156 .
 - 12 المصدر السابق .
 - 13 الترمذي ، جامع الترمذي ، أبواب الصلاة ، باب : ما جاء في إدخال الإصبع في الآذان عند الآذان : ر 197 ، ج 1 / ص 375 .
 - 14 عبد الرزاق ، مصنف عبد الرزاق، كتاب الصلاة ، باب إستقبال القبلة ووضع أصبعه في أذنيه: ر 1806 ، ج 1 / ص 467 .
 - 15 مسند أبي عوانه: ر 962 ، ج 1 / ص 275 .
 - 16 الحاكم ، المستدرک على الصحيحين، كتاب الصلاة ، باب فضل الصلوات الخمسة : ر 725 ، ج 1 / ص 318 .
 - 17 ينظر : الترمذي ، جامع الترمذي: ج 1 ، ص 375 .
 - 18 الحاكم ، المستدرک على الصحيحين ، كتاب الصلاة ، باب فضل الصلوات الخمسة : ر 726 ، ج 1 / ص 319 .

1- إن الذهبي تعقب الحاكم بقوله ابن بشار ذو مناكير ، وهذا يعني عدم موافقته لكلام الحاكم .

2- إبراهيم بن بشار الرمادي ، لا يقبل إذا تفرد بالحديث عن ابن عيينة ، وهذا من أفرادهِ ؛ وقد قال البخاري عنه : يهيم في الشيء بعد الشيء¹، وقد ذم الإمام أحمد الأخير ذمًا شديدًا²، وقال الذهبي عنه: " ضعفه أحمد واتهمه وقال ابن معين ليس بشيء، وأما ابن عدي، فقال: هو من أهل الصدق"³.

وعقب البيهقي في أن لفظة الاستدارة في حديث سفيان مدرجة⁴، وقال : " وسفيان إنما روى هذه اللفظة في الجامع رواية العدني عنه عن رجل لم يسمه عن عون. وروى عن حماد بن سلمة عن عون بن أبي جحيفة مرسلًا لم يقل عن أبيه"⁵، وقد خالفه ما رواه قيس بن الربيع، عن عون بن أبي جحيفة، ولم يذكر الاستدارة، والحديث أخرجه أبو داود في " سننه"⁶، والطبراني في " المعجم الكبير"⁷، كلاهما عن قيس بن الربيع، عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه، قال: " أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو في قبة حمراء من آدم، قال : فخرج بلال فأذن، فكتب أتتبع فاه هاهنا وهاهنا، قال : ثم خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه حلة حمراء بردة يمانية قطري - قال موسى : - ثم رأيت بلالا خرج إلى الأبطح فأذن ، فلما بلغ : حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، لوى عنقه يمينا وشمالا ، ولم يستدر ، ثم دخل فأخرج العنزة". والذي يبدو من هذا الحديث أنه نفى الاستدارة ، وإنما إكتفى بليّ عنقه يمينا وشمالا، ونقل ابن الملقن: " عن الشيخ تقي الدين قوله : في إسناده مقال، لعله بسبب الطعن في قيس بن الربيع؛ فإن النسائي تركه، وقال السعدي : ساقط"⁸.

وجملة القول : " أنه يحتمل أن يكون الحجاج أراد بالاستدارة التفاته في حي على الصلاة حي على الفلاح فيكون موافقا لسائر الرواة"⁹، وخاصة أن الترمذي قد صحح الرواية، وهو من أئمة النقل، وكذا الحاكم صحح الرواية¹⁰. والجدير بالذكر أن البخاري أخرجه معلقا بصيغة التمريض ، بسبب دقة نظره وبحثه عن العلل والتنقيب، فقال : " ويذكر عن بلال أنه جعل إصبعيه في أذنيه"¹¹، ثم قال : " وكان ابن عمر لا يجعل إصبعيه في أذنيه"¹²، وهذا ما أجاب عليه الحافظ ابن حجر في " تغليق التعليق"¹³.

ثالثا : ما رواه إسماعيل ابن عياش، عن عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة بن صهيب، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن بلال مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أنه كان لا يؤذن بصلاة الفجر حتى يرى الفجر وأنه كان يدخل إصبعيه في أذنيه".

وعزاه إلى سنن سعيد بن منصور، ومن ثم قال : " وبه عن عبد العزيز عن محمد بن المنكدر عن أبي سلمة عن بلال مثل ذلك.

1 ينظر: البخاري ، التاريخ الكبير: رت 890 ، ج 1 / ص 277 .

2 ابن حنبل ، العلل ومعرفة الرجال : رت 5865 ، ج 3 / ص 438 .

3 الذهبي ، المغني في الضعفاء: رت 50 ، ج 1 / ص 11 .

4 ينظر: البيهقي ، السنن الكبرى: ج 1 / ص 395 .

5 المصدر السابق .

6 أبو داود ، سنن أبي داود ، كتاب الصلاة ، باب في المؤذن يستدير في أذانه : ر 520 ، ج 1 / ص 204 .

7 الطبراني ، المعجم الكبير: ر 17746 ، ج 15 / ص 488 .

8 ينظر : ابن الملقن ، البدر المنير: ج 3 / ص 376 .

9 ينظر : البيهقي ، السنن الكبرى: ج 1 / ص 395 .

10 ينظر : ابن الملقن ، البدر المنير: ج 3 / ص 380 .

11 البخاري، صحيح البخاري، كتاب الآذان، باب هل يتتبع المؤذن فاه هاهنا وهل يلتفت في الآذان: ج 1 / ص 163

12 المصدر السابق .

13 ابن حجر، تغليق التعليق، باب هل يتتبع المؤذن فاه هاهنا وهل يلتفت في الآذان، ج 2، ص 268.

وهذا الحديث الموقوف ضعيف من وجهين كما أجاب الحافظ ابن حجر:

الأول: الانقطاع فإن أبا بكر وأبا سلمة لم يلقيا بلالا.

والثاني: كونه من رواية إسماعيل بن عياش عن الحجازيين وهي ضعيفة ومعننة¹.

رابعاً: أخرج ابن ماجه²، والطبراني³، والبيهقي في " السنن"⁴، من طريق هشام بن عمار، عن عبد الرحمن بن سعد، عن سعد بن عمار، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أمر بلالا أن يجعل إصبعيه في أذنيه ، وقال : إنه أرفع لصوتك". هذا إسناد ضعيف لضعف أولاد سعد القرط عمار وسعد وعبد الرحمن، وكما قال الحافظ ابن حجر: " في إسناده ضعف"⁵.

خلاصة الأمر :الحديث قد صححه أيضا ابن الملقن في " البدر المنير"⁶، والحديث أصله في البخاري، ومسلم، دون ذكر الاستدارة ، ووضع الإصبع في الأذن، فكلاهما أخرجاه من طريق سفيان، عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه : " أنه رأى بلالاً يؤذن فجعلت أتتبع فاه ها هنا وها هنا بالأذان"⁷، هذا لفظ البخاري وهو مختصر. ولفظ مسلم أتم منه، ولفظه: " فجعلت أتتبع فاه ها هنا وها هنا، ويقول يميناً وشمالاً، يقول: حيّ على الصلاة حيّ على الفلاح.. الحديث"⁸.

وعليه فإن العمل عند أهل العلم أنهم يستحبون أن المؤذن يدخل إصبعيه في أذنيه في الآذان⁹، وقال بعض أهل العلم وفي الإقامة أيضا يدخل إصبعيه في أذنيه وهو قول الأوزاعي¹⁰.

المطلب الثالث : في باب تحويل الصدر عن القبلة في الآذان.

هذا الباب يبحث في أن المؤذن يستدير برأسه أم بجسمه كله، وقد تناولت ذلك في الباب الذي سبقه، ولا أريد أن أطيل النفس في ذلك وإنما أشير إلى ذلك إشارات لتعم الفائدة، ولذلك قال الألباني: " لم يصح فيه شيء عن النبي ﷺ¹¹، يعني الإستدارة بجميع بدنه.

1 ينظر : ابن حجر ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني(ت 852هـ). تعليق التعليق على صحيح البخاري ، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي: ج 2 / ص 268 ، المكتبة الإسلامية - دار عمار، بيروت ، الأردن ، ط 1 ، 1405 هـ .

2 سنن ابن ماجه ، كتاب الآذان ، باب السنة في الآذان : ر 710 ، ج 1 / ص 457 .

3 الطبراني ، المعجم الكبير: ر 5311 ، ج 5 / ص 282 .

4 البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب وضع الإصبعين في الأذنين عند التأذين: ر 1929، ج 1 / ص 396

5 ينظر : ابن حجر ، فتح الباري: ر 608 ، ج 2 / ص 115 .

6 ينظر :ابن الملقن ، البدر المنير: ج 3 / ص 373 .

7 البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الآذان ، باب هل يتتبع المؤذن فاه ها هنا وها هنا وهل يلتفت في الآذان: ر 634 ، ج 1 / ص 163 .

8 مسلم ، صحيح مسلم، كتاب الصلاة ، باب سترة المصلي : ر 1147 ، ج 2 / ص 56 .

9 ينظر :الترمذي ، جامع الترمذي: ج 1 / ص 375 .

10 المصدر السابق .

11 الألباني، محمد ناصر الدين الألباني . تمام المنه: ص 150، المكتبة الإسلامية - دار الراجعية للنشر، ط 3، (1409 هـ) .

وحديث الإستدارة عن القبلة في الآذان عند قول المؤذن الحيعلتين، قد ورد في كتب الحديث :
فقد أخرج الحديث: مسلم في " صحيحه"¹، وأبو داود²، والترمذي³، وعبد الرزاق في "مصنفه"⁴، وأحمد في " مسنده"⁵، وابن خزيمة⁶، والطبراني في المعجم الكبير⁷، و"المعجم الصغير"⁸،
والحاكم في "المستدرک"⁹، وبوب ابن خزيمة : باب الانحراف في الآذان عند قول المؤذن حي على الصلاة، حي على الفلاح،
والدليل على أنه إنما ينحرف بفيه لأبديته كله، وإنما يمكن الانحراف بالفم لا بانحراف الوجه¹⁰؛ ثم أورد الحديث من حديث
ابن أبي حنيفة، عن أبيه، قال: رأيت بلالا يؤذن فيتبع بفيه، ووصف سفيان برأسه يميناً وشمالاً".
خلاصة الأمر : قال ابن بطلال : " فإذا قال : حي على الصلاة ، قال : بوجهه عن يمينه وشماله، وهو قول الحسن البصري،
وكره ابن سيرين أن يستدير في أذانه؛ وقد أنكر مالك الاستدارة إنكاراً شديداً"¹¹. والذي يبدو : أن حديث أبي حنيفة حجة
على من أنكر الاستدارة ؛ لأن قوله : "جعلت أتتبع فاه هاهنا وهاهنا" ، يدل على استدارته .

المطلب الرابع : في باب مسح العينين بالإبهامين عند تشهد المؤذن.

عند بحثي عن هذا الباب لم يذكره أحد من أئمة السنة في كتبهم المعتمدة، ولذا أكتفي بأقوال بعض العلماء ممن ذهبوا إلى
نفي هذا الباب بأكمله.

ذكر السخاوي في " المقاصد الحسنة"¹² حديث : " مسح العينين بباطن أُمَلَّتِي السَّبَابَتَيْنِ بعد تقبيلهما سماع قول المؤذن
أشهد أن محمداً رسول الله مع قوله أشهد أن محمداً عبده ورسوله رضيت بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً؛ ثم قال
: " وكل ما يروى في هذا فلا يصح رفعه ألبتة " .

وهذا يعني أنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء، وهذا مدار بحثنا. وكذا قال الشوكاني¹³؛ وتبعه العجلوني في "
كشف الخفاء"¹⁴؛ وعده محمد الأمير المالكي في كتابه " النخبة البهية " : أنه من الأحاديث المكذوبة على رسول الله صلى
الله عليه وسلم، ولا يصح رفعه ألبتة¹⁵.

1مسلم ، صحيح مسلم، كتاب الصلاة ، باب ستر المصلي : ر 1147 ، ج 2 / ص 56 .
2أبو داود ، سنن أبي داود ، كتاب الصلاة ، باب في المؤذن يستدير في أذانه : ر 520 ، ج 1 / ص 204 .
3الترمذي ، جامع الترمذي، أبواب الصلاة ، إدخال الأذن في الأصبع عند الآذان : ر 197 ، ج 1 / ص 269 .
4عبد الرزاق ، مصنف عبد الرزاق: ر 1086 ، ج 1 / ص 467 .
5ابن حنبل ، مسند أحمد بن حنبل: ر 18781 ، ج 4 / ص 308 .
6ابن خزيمة ، صحيح ابن خزيمة: ر 387 ، ج 1 / ص 202 .
7الطبراني ، المعجم الكبير: ر 17708 ، ج 15 / ص 475 .
8الطبراني ، المعجم الصغير: ج 2 / ص 281 .
9الحاكم ، المستدرک على الصحيحين: ر 725 ، ج 1 / ص 202 .
10ابن خزيمة ، صحيح ابن خزيمة، كتاب الصلاة ، باب الأنحراف في الآذان : ر 387 ، ج 1 / ص 202 .
11ينظر :ابن بطلال ، شرح صحيح البخاري : ج 2 / ص 258 .
12السخاوي ، المقاصد الحسنة: ر 1021 ، ج 1 / ص 606 .
13ينظر :الشوكاني ، الفوائد المجموعة: ص 9 .
14ينظر : العجلوني ، كشف الخفاء: ر 2296 ، ج 2 / ص 206 .
15ينظر : المالكي ، النخبة البهية في الأحاديث المكذوبة على خير البرية ، محمد الأمير الكبير المالكي (ت 1228هـ) : ج 1 / ص 17 .

وذكره القاري علي بن سلطان الهروي وجعله من الأحاديث الموضوعة في كتابه " المصنوع في معرفة الحديث الموضوع "¹. وقال السخاوي في "المقاصد الحسنة" : " لا يصح وكذا لا يصح ما رواه أبو العباس بن أبي بكر الرداد اليماني المتصوف في كتابه: "موجبات الرحمة وعزائم المغفرة"؛ بسند فيه مجاهيل مع انقطاعه، عن الخضر عليه السلام أنه قال: من قال حين يسمع المؤذن يقول: أشهد أن محمدا رسول الله، مرحبا بحبيبي وقرّة عيني محمد بن عبد الله ﷺ، ثم يقبل إبهاميه ويجعلهما على عينيه لم يعم، ولم يرمد أبدا، ونقل غير ذلك"؛ ثم قال السخاوي عقب الحديث : " ولم يصح في المرفوع من كل ذلك".

خلاصة الأمر :

وليس في ذلك أصل في الشرع، ولم يكن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا في عهد الصحابة من بعده، أثر يدل على مسح العينين عند قول المؤذن أشهد أن محمدا رسول الله ...

وإذا ثبت رفعه على الصديق فيكفي العمل به لقوله عليه الصلاة والسلام عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين، فإنه لا يفعل ولا ينهى عنه"².

ولكن هذا الكلام بعيد، لأن الأصل التوقف عن عمل الفعل حتى يأتي دليل على إثبات ذلك العمل، فكيف نستطيع لأنفسنا بفعل أشياء في العبادات لم تثبت عن الرسول صلى الله عليه وسلم.

والصحيح هو التردد فقط مع المؤذن كما ثبت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فعن أنس بن مالك - رضي الله عنه - : "أن رسول الله ﷺ عَرَسَ ذات ليلة، فأذن بلال فقال رسول الله ﷺ: "من قال مثل مقالته وشهد مثل شهادته فله الجنة"³.

وكذلك صح من حديث سعد بن أبي وقاص، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: "من قال حين يسمع المؤذن: وأنا أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، رضيت بالله رباً، وبمحمد ﷺ رسولاً، وبالإسلام ديناً، غُفِرَ لَهُ ذَنْبُهُ"⁴، وفي رواية لمسلم في " صحيحه " ، بلفظ : "غُفِرَ لَهُ ما تقدم من ذنبه"⁵.

1 ينظر: المصنوع في معرفة الحديث الموضوع للقاري علي بن سلطان الهروي : ج 1 / ص 168 ، وينظر كتاب اللؤلؤ المرصوع لمحمد بن خايل بن إبراهيم المشيشي الطرابلسي (ت 1305هـ) : ج 1 ، ص 168 .

2 محمد الصباغ في تحقيقه لكتاب الملا علي القاري : ص 316 .

3 أخرجه أبو يعلى في مسنده ، عن أنس، وحسنه الشيخ الألباني في صحيح الترغيب : ر 248 .

4 أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة : ر 849 ، من حديث سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - .

5 المصدر السابق .

المبحث الثاني

أحاديث الصلاة التي لم يصح منها شيء

وتتضمن المطالب الآتية :

المطلب الأول : في باب من يسلم تسليمة واحدة .

اختلف الفقهاء في عدد التسليمات في الصلاة ، فمنهم من قال بركنية التسليمتين، ومنهم من اكتفى بواحدة.

ولكن هل مرجح هذا الخلاف هو الأحاديث والآثار الواردة في ذلك، وقد وردت روايات بالتسليمة الواحدة، وروايات أخرى بالتسليمتين، إلا إنها ذكر بعض العلماء بأنه لا يصح في التسليمة الواحدة حديث؛ وهذا هو محور المسألة.

وذهب بعض العلماء إلى عدم ثبوت التسليمة الواحدة في الصلاة؛ ولذا قال العقيلي : " ولا يصح في التسليمة شيء"¹، وقال مرة : والحديث في تسليمه أسانيده لينة"².

وقال ابن القيم : " وقد روى عنه عليه السلام؛ أنه كان يسلم تسليمة واحدة تلقاء وجهه ، ولكن لم يثبت عنه ذلك من وجه صحيح"³.

ومن خلال بحثي للمسألة وبعد استقراء الموضوع؛ وجدت أن الحديث ورد مرفوعا، وموقوفا على بعض الصحابة، رضوان الله عليهم أجمعين.

أولا: الأحاديث التي جاءت مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم :

1- ما رواه عبد المهيم بن عباس، عن أبيه، عن جده، قال : كان النبي ﷺ : " يسلم في الصلاة تسليمة واحدة قبالة وجهه".

هكذا رواه جماعة عن عبد المهيم بن عباس ، منهم :

1- أبو مصعب المديني⁴.

2 - عبد الله بن نافع⁵.

1 العقيلي، **الضعفاء الكبير** ، في ترجمة ثمامة بن عبيدة العبدى : ج 2 / ص 35 . علما أن هذه العبارة التي ذكرها العقيلي لم أجدها في طبعة قلنجي والتي هي أصح الطبقات ، بل وجدت ذلك في طبعات أخرى قد أخذتها من المكتبة الشاملة ، وقد حذف قلنجي هذه العبارة : " ولا يصح في التسليمة شيء " ، في ترجمة ثمامة بن عبيدة : رت 223 ، ج 1 / ص 177 ، لسبب هو بين ذلك أنه عندما قابل النسخ لم يجدها في النسخة التي اعتمدها .

2 **المصدر السابق** . في ترجمة روح بن عطاء بن أبي ميمونة : ج 2 / ص 58 .

3 ابن القيم ، **زاد المعاد** ، فصل (التسليم وبيان أنه لم تثبت عنه التسليمة الواحدة) : ج 1 / ص 259 .

4 ابن ماجه ، **سنن ابن ماجه** ، أبواب إقامة الصلوات والسنة فيها ، باب من يسلم تسليمة واحدة : ر 918 ، ج 2 / ص 81 .

5 **الدارقطني** ، **سنن الدارقطني** ، باب السلام في الصلاة : ر 1354 ، ج 2 / ص 177 .

3- أحمد بن أبي بكر¹.

4- عتيق بن يعقوب².

وسند الحديث ضعيف ، وذلك لوجود عدة وجوه ، فمنها :

الوجه الأول : ضعف الراوي عبد المهيم بن عباس الساعدي ؛ حيث قال أبو حاتم الرازي : منكر الحديث³ ، وكذا البخاري وزاد "صاحب مناكير"⁴ ، وقال النسائي : متروك الحديث⁵ ، وقال ابن حبان البستي : ينفرد عن أبيه بأشياء مناكير لا يتابع عليه من كثرة وهمه⁶ ، وقال الذهبي في " تنقيح التحقيق " : عبد المهيم واه عن أبيه⁷ ؛ وفي موضع آخر : ضعيف⁸.

وأما أبوه : فهو عباس بن سهل بن سعد الأنصاري؛ ثقة . كما في "تهذيب الكمال" ، للمزي⁹.

وجده : هو سهل بن سعد بن مالك¹⁰ ؛ وهو صحابي.

والوجه الثاني : ضعف تلميذه محمد بن الحسن المخزومي ، ضعفه بعض أهل العلم ، وكذبه بعضهم ؛ وإليك أقوال أهل العلم فيه : قال أبو زرعة الرازي : واهي الحديث¹¹ ، وقال يحيى بن معين : ليس بثقة ، كان يسرق الحديث¹² وقال مرة : كان كذابا ، وقال أبو حاتم الرازي فيه : واهي الحديث ، ذاهب الحديث ، منكر الحديث عنده مناكير وليس بمتروك¹³.

ونقل الذهبي عن أبي داود قوله فيه إنه : كذاب¹⁴ ، وقال النسائي : مديني متروك الحديث¹⁵ ؛ وكذا الدارقطني¹⁶ . وقال ابن حبان البستي : يروي عن الثقات ما لم يسمع منهم¹⁷

والحديث غير صالح للاحتجاج كما بينت في ذكر علله وخاصة أن عبد المهيم له أشياء مناكير بروايته عن أبيه ، وهذا الحديث من ضمن تفردده عن أبيه.

2- ما رواه عمرو بن أبي سلمة ، قال حدثنا زهير بن محمد ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت : " كان النبي النبي صلى الله عليه وسلم يسلم تسليمًا واحدة " .

-
- 1 الكناي ، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ، باب من يسلم تسليمًا واحدة : ر339 ، ج 1 / ص 133 .
 - 2 الدارقطني ، سنن الدارقطني ، باب السلام في الصلاة : ر1355 ، ج 2 / ص 178 ، ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق في أحاديث الخلاف : ر560 ، ج 1 ، ص 408 .
 - 3 ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل : رت 354 ، ج 6 / ص 68 .
 - 4 البخاري ، التاريخ الكبير : رت 1947 ، ج 6 / ص 137 .
 - 5 النسائي ، الضعفاء والمتروكين : رت 386 ، ص 166 .
 - 6 ابن حبان ، المجروحين : ج 2 / ص 148 - 149 .
 - 7 الذهبي ، تنقيح التحقيق ، باب صفة الصلاة : ج 1 / ص 174 .
 - 8 المصدر السابق : ج 1 / ص 178 .
 - 9 المزي ، تهذيب الكمال : رت 3122 ، ج 14 / ص 212 .
 - 10 المصدر السابق : رت 2612 ، ج 12 / ص 188 .
 - 11 ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل : رت 1254 ، ج 7 / ص 228 .
 - 12 تاريخ ابن معين - رواية عباس الدوري : رت 794 ، ص 214 .
 - 13 ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل : رت 1254 ، ج 7 / ص 228 .
 - 14 الذهبي ، المغني في الضعفاء : رت 5408 ، ج 2 / ص 568 .
 - 15 النسائي ، الضعفاء والمتروكين : رت 535 ، ص 218 .
 - 16 الدارقطني ، الضعفاء والمتروكين : رت 473 ، ص 34 .
 - 17 ابن حبان ، المجروحين : ج 2 / ص 275 .

هكذا رواه جماعة عن أبي حفص عمرو بن أبي سلمة، منهم :

1- أحمد بن عيسى التنيسي¹ . 2- وأحمد بن عبد الرحيم² . 3- وابن أبي السري³ . 4- وجعفر بن مسافر⁴ 5- ودحيم⁵ 6- والحسن بن عبد العزيز⁶ 7- ومحمد بن مسكين⁷ 8- ومحمد بن مسلم بن وارة⁸ 9- ومحمد بن يحيى⁹ 10- ومحمد بن خلف النيسابوري¹⁰

11 - ومحمد بن مهدي العطار¹¹ 12- وابن أبي داود¹² 13- وأحمد بن عبد الله البرقي¹³ .

ورواه عبد الملك بن محمد الصنعاني، عن زهير بن محمد، عن هشام بن عروة، عن عروة، عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم¹⁴ .

والخلاف في زهير بن محمد؛ هو : أبو المنذر العنبري التميمي¹⁵ ، فقد قال الترمذي : أهل الشام يروون عنه مناكير ، ورواية أهل العراق عنه أشبه وأصح¹⁶ ؛ وإليك أقوال الفريقين :

الفريق الأول : قال أبو حاتم الرازي عنه : " محله الصدق وفي حفظه سوء، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه"¹⁷ ، وقال البخاري : روى عنه أهل الشام أحاديث مناكير¹⁸، وقال يحيى بن معين : ضعيف¹⁹ ، وذكره ابن الجوزي في جملة الضعفاء²⁰ . وقال النسائي : ليس بالقوي²¹ .

وذكره ابن حبان في " الثقات"²² ، وقال : يخطئ ويخالف، وقال ابن عبد البر: سيء الحفظ كثير الغلط، لا يحتج به²³ .

-
- 1 الحاكم ، المستدرك على الصحيحين : ر 841 ، ج 1 / ص 354 ، والبيهقي في السنن الكبرى ، باب جواز الأقتصار على تسليمة واحدة : ر 3105 ، ج 2 / ص 179 .
 - 2 ابن المنذر ، الأوسط : ر 1494 ، ج 5 / ص 37 .
 - 3 أخرجه ابن حبان في صحيحه ، ذكر وصف التسليمة الواحدة : ر 1995 ، ج 5 / ص 334 .
 - 4 أخرجه الدارقطني في سننه : ر 1352 ، ج 2 / ص 175 .
 - 5 أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير، في ترجمة عمرو التنيسي : ر 1279 ، ج 3 / ص 272 .
 - 6 أخرجه البزار في مسنده: ر 55 ، ج 18 / ص 113 .
 - 7 المصدر السابق .
 - 8 أخرجه الدارقطني في سننه : ر 1352 ، ج 2 / ص 175 .
 - 9 جامع الترمذي ، باب ما جاء في التسليم في الصلاة : ر 296 ، ج 2 / ص 90 ، و أخرجه الدارقطني في سننه: ر 1352 ، ج 2 / ص 175 ، وابن خزيمة في صحيحه: ر 729 ، ج 1 / ص 360 .
 - 10 أخرجه ابن خزيمة في صحيحه: ر 729 ، ج 1 / ص 360 .
 - 11 المصدر السابق .
 - 12 أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار : ر 1614 ، ج 1 / ص 270 .
 - 13 المصدر السابق .
 - 14 ابن ماجه، سنن ابن ماجه، باب من يسلم تسليمة واحدة : ر 919 ، ج 2 / ص 81، وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط: ر 6746 ، ج 7 / ص 25 .
 - 15 ينظر : البخاري ، التاريخ الأوسط: ر 915 ، ج 3 / ص 596 .
 - 16 ينظر : الترمذي ، جامع الترمذي: ج 2 / ص 90 .
 - 17 ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: ر 2675 ، ج 3 / ص 590 .
 - 18 البخاري ، الضعفاء الصغير: ر 127 ، ص 50 .
 - 19 العقيلي ، الضعفاء الكبير: ر 549 ، ج 2 / ص 92 .
 - 20 ينظر : ابن الجوزي ، الضعفاء والمتروكين: ر 1285 ، ج 1 / ص 297 .
 - 21 النسائي ، الضعفاء والمتروكين: ر 218 ، ص 112 .
 - 22 ابن حبان ، الثقات: ر 8007 ، ج 6 / ص 337 .
 - 23 ينظر : ابن عبد البر ، التمهيد: ج 2 / ص 145 .

وأما الفريق الثاني الذي ذهب إلى توثيقه :

أ- قال أحمد بن حنبل فيه : إنه مستقيم الحديث¹. ب- وقال يحيى بن معين: صالح²؛ ومرة قال : ليس به بأس³.

ت- وقال أبو حاتم الرازي فيه : " محله الصدق وفي حفظه سوء وكان حديثه بالشام انكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه وكان من أهل خراسان سكن المدينة وقدم الشام فما حدث من كتبه فهو صالح وما حدث من حفظه ففيه أغاليط"⁴.

ث- قال عثمان الدارمي : ثقة له أغاليط⁵. ج- وقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به⁶.

ح- وقال ابن الملقن في " البدر المنير"⁷ : زهير من رجال الصحيحين والسنن الأربعة.

وعلى الرغم من الخلاف على زهير بن محمد التي ذكرته آنفا؛ فقد ذهب بعض العلماء إلى تضعيف الرواية :

أ- قال ابن أبي حاتم : وسألت أبي عن حديث، رواه عمرو بن أبي سلمة، عن زهير به؛ قال : هو حديث منكر⁸، ب- قال ابن الجوزي في " تحقيقه"⁹ : هذا حديث ضعيف.

ت- قال الشيخ أبو إسحاق في " المذهب"¹⁰ : هو غير ثابت عند أهل النقل ؛ وكذا قال البغوي في " شرح السنة"¹¹ : " في إسناده مقال؛ وأصح الروايات تسليمتان".

ث- وقال النووي في " شرح المذهب"¹² : هذا الحديث ضعفه الجمهور، وقال : وليس في الاقتصار على تسليمة واحدة شيء ثابت؛ وقال أيضا : " وأتفق أصحابنا في كتب المذهب على تضعيفه"¹³.

ج- وقال الذهبي في " تنقيح التحقيق" : " هذا الحديث من مناكير زهير"¹⁴.

والذي يبدو من هذا التخريج ، وأقوال أهل العلم في زهير بن محمد المختلف فيه ، نستنتج أن الحديث ضعيف ولا تقوم به حجة، لأنه من رواية : " عمرو بن أبي سلمة : صدوق له أوهام، وهو دمشقي؛ فرواية هذا الحديث منكورة ، للعلة التي أوضحها الترمذي وغيره من أهل العلم".

3- ما رواه أبو المثنى العنبري، قال : حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب الحنبل، قال : حدثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، عن حميد، عن أنس، قال : " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم تسليمة واحدة".

1 ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: رت 2675 ، ج 3 / ص 590 .

2المصدر السابق.

3 ينظر : سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين: رت 564 ، ص 394 .

4 ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: رت 2675 ، ج 3 / ص 590 .

5 ينظر : الذهبي ، سير أعلام النبلاء: رت 27 ، ج 15 / ص 186 .

6المصدر السابق .

7 ينظر : ابن الملقن ، البدر المنير: ج 4 / ص 52 .

8 ابن أبي حاتم ، علل الحديث : ر 414 ، ج 2 / ص 339 .

9 ابن الجوزي ، التحقيق في أحاديث الخلاف: ج 1 / ص 405 .

10 الشيرازي ، إبراهيم بن علي بن يوسف أبو إسحاق(ت 476هـ). المذهب في فقه الإمام الشافعي، فصل في التسليم: ج 1 / ص 80 .

11 البغوي ، شرح السنة ، باب التسليم في الصلاة : ج 3 / ص 207 .

12 النووي ، المجموع شرح المذهب : ج 3 / ص 480 .

13المصدر السابق .

14 الذهبي، تنقيح التحقيق : ج 1 / ص 177.

هكذا رواه جماعة عن أبي المثنى العنبري، منهم :

1- أبو بكر بن إسحاق¹ 2- والطبراني² 3- ومحمد بن عبد الله الشافعي³ 4- وعلي بن حمشاذ⁴ .

وروي من طريق آخر هو ما رواه بقية بن الوليد، عن الزبيدي، عن الزهري، عن أنس بن مالك، عن النبي صلى الله عليه وسلم ... الحديث⁵ .

والحديث فيه مقال ، فحميد بن تيرويه الطويل، قد وثقة جماعة، لكنه كثير التديس، قال أبو زرعة: كثيرا ما يرسل.

وذكره ابن حبان في " الثقات"، وقال : كان يدلّس، سمع من أنس بن مالك ، ثمانية عشر حديثا، وسمع الباقي من ثابت فدلّس عنه.

وأما رواية بقية؛ فهو معروف أنه مدلس، وقد عنعن الحديث.

4- ما رواه محمد بن الحارث القرشي، قال : حدثنا يحيى بن راشد بصري، عن يزيد مولى سلمة بن الأكوع، عن سلمة بن الأكوع ، قال : " رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح رأسه مرة؛ وصلى فسلم مرة".⁶

وسند الحديث ضعيف، وعلته؛ يحيى بن راشد، قال يحيى بن معين فيه: ليس بشيء⁷؛ وقال النسائي: ضعيف⁸ .

5- ما رواه الحسن بن يسار، قال : " أن النبي صلى الله عليه وسلم، وأبا بكر، وعمر كانوا يسلمون تسليمة واحدة"؛ هكذا رواه جماعة عنه، منهم : 1- الصلت بن دينار⁹ 2- الربيع بن صبيح¹⁰ .

والكلام على هذه الرواية من وجوه :

الوجه الأول : فأما الحسن بن يسار : هو الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد مولى زيد بن ثابت¹¹، ثقة لكنه كثير التديس والإرسال ؛ قال الذهبي في " تذكرة الحفاظ"¹² : " وهو مدلس فلا يحتج بقوله عن في من لم يدركه وقد يدلّس عمن لقيه ويسقط من بينه وبينه، والله أعلم".

1الحاكم ، المستدرک علی الصحیحین، ومن طریقہ البیہقی فی السنن الکبری : ر 3107 ، ج 2 / ص 179 .

2أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط : ر 8473 ، ج 8 / ص 225 ، وأخرجه المقدسي في الأحاديث المختارة: ر 2095 ، ج 2 / ص 439 .

3أخرجه المقدسي في الأحاديث المختارة : ر 2094 ، ج 2 / ص 438 .

4أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار : ر 982 ، ج 3 / ص 97 .

5أخرجه الطبراني في مسند الشاميين: ر 1696 ، ج 3 / ص 8 .

6أخرجه ابن ماجة في سننه: ر 919 ، ج 2 / ص 81 والبيهقي في السنن الكبرى : ر 3109 ، ج 2 / ص 179، الكناي في مصباح الزجاجة: ر 340 ، ج 1 / ص 114 .

7ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل : ر 603 ، ج 9 / ص 143 .

8 ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال: ر 2111 ، ج 7 / ص 211 .

9 عبد الرزاق ، مصنف عبد الرزاق : ر 3145 ، ج 2 / ص 223 .

10ابن أبي شيبة ، مصنف بن أبي شيبة : ر 3081 ، ج 1 / ص 300 .

11المزي ، تهذيب الكمال: ر 1216 ، ج 6 / ص 95 .

12الذهبي ، محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748هـ) . تذكرة الحفاظ، تحقيق : زكريا عميرات : ج 1 / ص 57 ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط 1 ، (1419 هـ - 1998 م) .

والوجه الثاني : وأما الربيع بن صبيح أبو حفص البصري السعدي: صدوق سيء الحفظ، وقد ضعفه يحيى بن معين فيما نقله عنه ابن أبي حاتم بإسناده¹، وكذا النسائي²، والجوزجاني³، وذكره العقيلي في "الضعفاء"⁴، وقال أبو حاتم الرازي: الربيع بن صبيح رجل صالح، ومبارك بن فضالة أحب إلي منه⁵، وقال أبو زرعة الرازي: شيخ صالح صدوق⁶.

6- ما رواه عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن مصعب بن ثابت، عن إسماعيل، عن عامر بن سعد، عن سعد بن مالك: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ كان يسلم في آخر الصلاة تسليمة واحدة السلام عليكم"⁷.

والحديث فيه مصعب بن ثابت هو: مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي⁸؛ قال أحمد بن حنبل: مصعب بن ثابت أراه ضعيف الحديث⁹، وقال ابن أبي حاتم: وسئل يحيى بن معين عن حديثه، فقال: ضعيف¹⁰، وقال أيضا: سألت أبي؛ فقال: صدوق كثير الغلط¹¹، وسئل أبو زرعة عنه؛ فقال: ليس بقوي¹²، وقال ابن حجر في "التقريب"¹³: عابد لين الحديث.

7- ما رواه محمد بن عمر، قال: ثنا سعيد بن مسلم بن بانك، عن أبي مالك الحميري، عن عطاء بن يسار، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: "سَلِّمْ عن يمينه تسليمة واحدة"¹⁴.

وسند الحديث فيه ضعف، لضعف محمد بن عمر بن واقد المدني صاحب المغازي؛ قال أبو حاتم الرازي، فيه: متروك¹⁵، وكذا قال أبو زرعة: ضعيف¹⁶.

وقال البخاري، فيه: متروك الحديث¹⁷؛ ومرة قال البخاري: سكتوا عنه¹⁸، وقال النسائي: متروك الحديث¹⁹؛ وذكره العقيلي في "الضعفاء"²⁰، وقال ابن حبان البستي: يروي عن الثقات المقلوبات، وعن الأثبات المعضلات²¹؛ وقال الذهبي في "تذكرة

1 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: رت 2084، ج 3 / ص 464 - 465.

2 ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين: رت 1218، ج 1 / ص 281.

3 الجوزجاني، أحوال الرجال: رت 203، ص 123.

4 العقيلي، الضعفاء الكبير: رت 483، ج 2 / ص 52.

5 الجرح والتعديل: رت 2084، ج 3 / ص 464 - 465.

6 المصدر السابق.

7 أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار: ر 1583، ج 1 / ص 266.

8 المزني، تهذيب الكمال: رت 5980، ج 28 / ص 18.

9 ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال: رت 3218، ج 2 / ص 488.

10 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: رت 1407، ج 8 / ص 304، وكذا كتاب: تاريخ ابن معين - رواية عباس الدوري: رت 774، ص 208.

11 المصدر السابق.

12 الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي: ج 2 / ص 541.

13 ابن حجر، تقريب التهذيب: رت 6686، ج 2 / ص 533.

14 أخرجه الهيثمي في بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث: ر 182، ج 1 / ص 291، وأخرجه ابن حجر في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية: ر 526، ج 4 / ص 199.

15 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: رت 92، ج 8، ص 21.

16 المصدر السابق.

17 البخاري، الضعفاء الصغير: رت 334، ص 109.

18 البخاري، التاريخ الصغير: ج 2 / ص 283، وكذا في التاريخ الكبير: رت 543، ج 1 / ص 178.

19 النسائي، الضعفاء والمتروكين: رت 531، ص 217.

20 العقيلي، الضعفاء الكبير: رت 1666، ج 4 / ص 107.

21 ابن حبان، المجروحين: ج 2 / ص 290.

الحفاظ"¹ : وهو من أوعية العلم لكنه لا يتقن الحديث وهو رأس في المغازي والسير ويروي عن كل ضرب؛ وقال ابن عدي : أحاديثه غير محفوظة²؛ وقال ابن حجر فيه : متروك مع سعة علمه³؛ وباقى رواه ثقات، سوى الحميري فهو مقبول، وقد ذكره ابن حبان في " الثقات"⁴؛ وكذا البخاري في " التاريخ الكبير"⁵.

وخلاصة الأمر: إنه لا يصح الحديث مرفوعا عن النبي صلى الله عليه وسلم .

ثانيا: الأحاديث التي جاءت موقوفة على بعض الصحابة ؛ وأقوال العلماء فيها :

أولا : ما رواه عبيد الله بن عمر، عن القاسم، عن عائشة رضي الله عنها : "أنها كانت تسلم تسليمة واحدة قبالة وجهها السلام عليكم"؛ هكذا رواه جماعة عن عبيد الله بن عمر، منهم :

1- وهيب⁶ 2- ويحيى بن سعيد⁷ 3- وعبد الوهاب بن عبد المجيد⁸.

والحديث سنده صحيح، كما نقل ذلك الأعظمي في تعليقه على صحيح ابن خزيمة.

وروي من طريق آخر هو ما رواه الوليد بن مسلم، عن زهير بن محمد، عن هشام بن عروة، عن عروة، عن عائشة⁹.
والحديث فيه زهير بن محمد؛ وقد مرت ترجمته؛ وهو من رجال الصحيحين¹⁰، لكن له مناكير كما أسلفت سابقا من أقوال أهل العلم؛ وهذا الحديث من مناكيره .

خلاصة الأمر في المسألة :

تبين من تخريجي للأحاديث، وتراجم الرواة أن التسليمة الواحدة أحاديثها ضعيفة؛ ولا يصح الحديث مرفوعا عن النبي صلى الله عليه وسلم، وكما قال أبو بكر البزار وغيره : " لا يصح عن النبي ﷺ في التسليمة الواحدة"¹¹.
وأما الأحاديث التي وردت في التسليمتين في الصلاة، فهي كثيرة فقد رواها العدد الكثير من الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو المذهب الراجح من أقوال أهل العلم.

1 الذهبي ، تذكره الحفاظ : رت 334 ، ج 1 / ص 254 .

2 ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال : رت 3137 ، ج 3 / ص 87 .

3 ابن حجر ، تقريب التهذيب : رت 6175 ، ج 2 / ص 498 .

4 ابن حبان ، الثقات : رت 2565 ، ج 4 / ص 214 .

5 البخاري ، التاريخ الكبير : رت 751 ، ج 3 / ص 221 .

6 أخرجه الحاكم في المستدرک ، كتاب الإمامة وصلاة الجماعة ، باب التأمین : ر 841 ، ج 1 / 354 ، وقال الحاكم عقب الحديث : " هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه "؛ ووافقه الذهبي في تعليقه ، فقال : على شرطهما ، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه ، باب صفة السلام في الصلاة : ر 730 ، ج 1 / 360 ، وأخرجه ابن المنذر في الأوسط ، كتاب صفة الصلاة ، ذكر الخبر الذي روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سلم تسليمة واحدة : ر 1502 ، ج 5 / 45 ، وقد نقل ابن المنذر خلاف العلماء في ذلك ، حيث قال : " وهو أن هذا من الاختلاف المباح ، فالمصلي مخير إن شاء سلم تسليمة ، وإن شاء سلم تسليمتين ، قال بهذا القول بعض أصحابنا وكان إسحاق يقول : تسليمة تجزئ ، وتسليمتان أحب إلي . ودفع آخرون حديث زهير عن هشام ، وقالوا : لا يثبت من جهة النقل ، ولو ثبت حديث زهير لاحتمل أن تكون التسليمتين أولى ؛ لأن الذين رووه أكثر عددا ، وأشبه بأن يكونوا حفظوا ما أغفله الآخرون ؛ لأنهم زائدون ، والزائد أولى قال أبو بكر : وكل من أحفظ عنه من أهل العلم يجزئ صلاة من اقتصر على تسليمة ، وأحب أن يسلم تسليمتين للأخبار الدالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويجزيه أن يسلم تسليمة " : ج 5 / ص 46 .

7 أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب إباحة الاقتصار على تسليمة واحدة من الصلاة : ر 732 ، ج 1 / ص 360 ، وابن أبي شيبة في مصنفه : ر 3090 ، ج 1 / ص 301 .

8 أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب إباحة الاقتصار على تسليمة واحدة من الصلاة : ر 732 ، ج 1 / ص 360 ، والبيهقي في السنن الكبرى ، كتاب الصلاة ، باب جواز الاقتصار على تسليمة : ر 3105 ، ج 2 / ص 179 .

9 أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير : ر 1279 ، ج 3 / ص 272 .

10 الباجي ، التعديل والتجريح : ر 412 ، ج 2 / ص 594 ، وينظر : ابن منجويه في كتابه رجال صحيح مسلم : ر 485 ، ج 1 / ص 225 .

11 ينظر : ابن عبد البر ، التمهيد : ج 16 / ص 189 .

قال ابن المنذر في " الأوسط" ¹: قالت طائفة ؛ يسلم تسليمتين عن يمينه ، وعن شماله ، روي هذا القول عن : أبي بكر الصديق، وعلي بن أبي طالب، وعمار بن ياسر، وعبد الله بن مسعود، ونافع بن الحارث، وعطاء بن أبي رباح، وغيرهم. وأما من قال أنه يسلم تسليم واحدة؛ قال ابن المنذر نقلا عن : ابن عمر، وأنس بن مالك، وعائشة أم المؤمنين، وسلمة بن الأكوع، والحسن، ومحمد بن سيرين، وعمر بن عبد العزيز ². ونقل الطحاوي ³ عن يحيى بن معين أنه رجح حديث عائشة الموقوف؛ وقال : وإن ثبت حديث عائشة (يعني المرفوع)، فإن هناك ما يعارضه من الأحاديث الصحيحة. وقال ابن حجر في " التلخيص" : والذي رجح رواية الوقف، هم :

1- أبو عيسى الترمذي .

2- البزار ؛ وأبو حاتم قال في المرفوع : إنه منكر ⁴. أ. هـ .

وقال أيضا ابن حجر في " الفتحة" ⁵: قال الدارقطني : الصحيح وقفه، ومن رفعه فقد وهم.

المطلب الثاني : في باب حذف السلام سنة.

نبين المعنى اللغوي للحذف : هو ما قاله ابن منظور في " لسان العرب" ⁶، هو تخفيفه وترك الإطالة فيه، ويدل عليه حديث النخعي : التكبير جزم والسلام جزم" أ. هـ .

وهذا الباب يناقش هل أن حذف السلام سنة عن النبي ﷺ، أي بمعنى ورد فيه حديث ثابت. قال أبو الحسن القطان، فيما نقل عنه العجلوني في " كشف الخفاء": لا يصح مرفوعا ولا موقوفا ⁷.

وإليك بيان ذلك :

أولا : الحديث أخرجه أبو داود ⁸، وأحمد في " مسنده" ⁹، وابن خزيمة في " صحيحه" ¹⁰، والحاكم في " المستدرک" ¹¹، والبيهقي في " السنن" ¹²؛ كلهم من طريق قرّة بن عبد الرحمن، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " حذف السلام سنة".

قال أبو داود : " سمعت أبا عمير عيسى بن يونس الفاخوري الرملي، قال لما رجع الفريابي من مكة ترك رفع هذا الحديث قال نهاه أحمد بن حنبل عن رفعه" ¹³؛ ونقل أبي داود لذلك يدل على من رفع الحديث فقد أخطأ. وقال الحاكم : " هذا حديث صحيح على شرط مسلم" ¹⁴؛ ووافقه الذهبي.

1 ابن المنذر ، الأوسط : ج 5 / ص 37 .

2المصدر السابق : ج 5 / ص 41 .

3 الطحاوي ، شرح معاني الآثار : ر 1614 ، ج 1 / ص 270 .

4 ابن حجر ، تلخيص الحبير : ج 1 / ص 644 .

5ابن حجر ، فتح الباري : ج 5 / ص 208 - 210 .

6ابن منظور ، محمد بن مكرم (ت 711هـ) . لسان العرب: ج 9 / ص 39 ، دار صادر - بيروت ، ط 1 .

7 ينظر: العجلوني ، كشف الخفاء: ج 1 / ص 314 .

8أبو داود ، سنن أبي داود ، كتاب الصلاة ، باب حذف التسليم : ر 1006 ، ج 1 / ص 383 .

9ابن حنبل ، مسند أحمد بن حنبل: ر 10898 ، ج 2 / ص 532 .

10ابن خزيمة ، صحيح ابن خزيمة ، كتاب الصلاة ، باب حذف السلام من الصلاة : ر 734 ، ج 1 / ص 362 .

11الحاكم ، المستدرک على الصحيحين ، باب التأمین : ر 842 ، ج 1 / ص 355 .

12البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الصلاة ، باب حذف السلام : ر 3110 ، ج 2 / ص 180 .

13أبو داود ، سنن أبي داود ، كتاب الصلاة ، باب حذف التسليم : ر 1006 ، ج 1 / ص 383 .

14الحاكم ، المستدرک على الصحيحين ، باب التأمین : ر 842 ، ج 1 / ص 355 .

ثانيا : أخرجه الترمذي¹، وقال : حديث حسن صحيح ، والبزار في " مسنده"²، والحاكم في " المستدرک"³، والبغوي في " شرح السنة"⁴ من حديث أبي هريرة موقوفا.

والذي يبدو أن مدار الحديث سواء المرفوع، والموقوف على قرة بن عبد الرحمن؛ وقد تكلم فيه غير واحد من أئمة هذا الشأن، وإليك أقوالهم فيه :

قال أبو حاتم الرازي : ليس بقوي⁵؛ وقال أبو زرعة الرازي : الأحاديث التي يرويها مناكير⁶.

وسئل أحمد بن حنبل عن هذا الحديث؛ فقال : هذا شيء رواه قرة ، وهو ضعيف⁷.

وقال أيضا في رواية : منكر الحديث جدا⁸؛ وقال يحيى بن معين : ليس بقوي الحديث⁹؛ وقال أيضا فيما نقله عنه ابن شاهين : ليس به بأس عندي¹⁰، وقال العجلي في " الثقات"¹¹ : يكتب حديثه؛ وذكره ابن حبان في " الثقات"¹²، وقال ابن عدي في " الكامل"¹³ : أرجو أنه لا بأس به ، وأما ابن حجر ، فقال في " التقريب"¹⁴ : صدوق له مناكير، قال العيني في " شرحه"¹⁵ : " أن مسلم ذكره في حديثه مقرونا بغيره غير محتج به " .أ.هـ .

والذي يتبين أن الصواب وقفه على أبي هريرة رضي الله عنه، حيث قال الدارقطني في "العلل"¹⁶، والصواب أنه موقوف، وكذا ابن الملقن في " البدر المنير"¹⁷.

خلاصة الأمر : أن الحديث موقوف؛ وهو أصح، ذلك أن أبا داود بعد أن روى الحديث قال : " سمعت أبا عمير عيسى بن يونس الفاخوري الرملي، قال: لما رجع الفريابي من مكة ترك رفع هذا الحديث، وقال: نهاه أحمد بن حنبل عن رفعه".

ولذلك ذهب الترمذي إلى تصحيح حديث أبي هريرة، وقال : " حديث حسن صحيح"، وهو أعلى درجات التصحيح عند

1 جامع الترمذي ، أبواب الصلاة ، باب ما جاء أن حذف السلام سنة : ر 297 ، ج 2 / ص 93 .

2البزار ،مسند البزار: ر 7905 ، ج 14 / ص 296 .

3 المستدرک على الصحيحين ، باب التأمين : ر 843 ، ج 1 / ص 355 .

4البغوي ، شرح السنة: ر 701 ، ج 3 / ص 209 .

5ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل : ر 751 ، ج 7 / ص 131 - 132 .

6المصدر السابق .

7 موسوعة أقوال الإمام أحمد : ر 3936 ، ج 10 / ص 223 .

8ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل : ر 751 ، ج 7 / ص 131 - 132 ، وكذا في أحوال الرجال، للجوزجاني : ر 294 ، ص 165.

9المزي ، تهذيب الكمال : ر 4871 ، ج 23 / ص 582 .

10 المصدر السابق .

11العجلي ، الثقات: ر 1518 ، ج 2 / ص 217 .

12ابن حبان ، الثقات: ر 10365 ، ج 7 / ص 342 .

13ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال: ج 6 / ص 54 .

14ابن حجر ، تقريب التهذيب : ر 5541 ، ج 2 / ص 455 .

15العيني ، شرح أبي داود: ج 4 / ص 289 ، وكذا في مغاني الأخبار: ر 2137 ، ج 4 / ص 50 .

16الدارقطني ، علل الدارقطني: ر 1736 ، ج 9 / ص 245 .

17 ينظر :ابن الملقن ، البدر المنير: ج 3 / ص 517 .

الترمذي، وذهب الدارقطني إلى أن الأصح وقفه على أبي هريرة¹، وتبعه ابن تيمية في ذلك، لكن الشوكاني اعترض عليه، ورجح المرفوع².

وما ذهب إليه أبو حاتم الرازي أن الحديث منكر³، ولا يصح عن أبي هريرة، أرى أنه أبعد كثيراً، فالحديث قد صح موقوفاً كما أسلفنا .

والذي يتبين أن الحديث له حكم الرفع عند عامة المحدثين ، لأن قول الصحابي " من السنة " أو " السنة كذا"، هو مرفوع حكماً⁴.

أما إذا قال الصحابي كما جاء عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنه قال: " حذف السلام سنة"، فيكون موقوفاً على أبي هريرة ، لكنه مرفوع حكماً؛ لأن الصحابي إذا قال: هذا سنة، أو هذا من السنة، فهو مرفوع، ولكنه مرفوع حكماً ليس تصريحاً⁵.

قال ابن سيد الناس : " قال العلماء يستحب أن يدرج لفظ السلام ولا يمدّ مداً كما، لا أعلم خلافاً بين العلماء"⁶.

المطلب الثالث : في باب لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد.

هذا الحديث يقودنا إلى تساؤل، هل يقصد به نفي كمال الصلاة أي بطلانها، أم نفي الأجر والثواب، وما المقصود بجار المسجد هل هو جاره على الحقيقة أي الملاصق، أم كل من يسمع النداء فهو جار المسجد.

ولأجيب على هذه التساؤلات :

1- ذكر العلماء أن المقصود من ذلك هو نقصان الأجر والثواب والفضيلة، وليس بطلان الصلاة، وهذا ما صرح به الخطابي في " معالم السنن"⁷، وتبعه ابن بطلال في " شرحه"⁸، وهذا ما أوضحه أيضاً ابن عبد البر في " التمهيد"، حيث قال : " وهذا عندنا محمول على الكمال في الفضل؛ كما قال " لا دين لمن لا أمانة له"⁹.

وقال بدر الدين العيني الحنفي : " والمراد نفي الفضيلة، ويؤكد هذا التأويل قوله تعالى : " إنهم لا إيمان لهم"؛ معناه : أنه لا إيمان لهم موثقاً بهم ، ولم ينف وجود الإيمان منهم رأساً"¹⁰.

1 ينظر العلل الدارقطني ، (9 : 247) .

2 ينظر : الشوكاني ، نيل الأوطار: ج 2 / ص 340 .

3 ينظر : ابن أبي حاتم ، علل الحديث: ر 363 ، ج 2 / ص 256 .

4 ينظر : محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي ، مجموعة الحديث على أبواب الفقه: ج 1 / ص 473 .

5 ينظر : عبد المحسن العباد ، شرح سنن أبي داود: ج 6 / ص 128 .

6 ينظر : الشوكاني ، نيل الأوطار: ج 2 / ص 340 .

7 الخطابي ، أبو سليمان أحمد بن محمد (ت 288هـ) . معالم السنن ، للخطابي : ج 1 / ص 46 ، المطبعة العلمية - حلب ، ط 1 ، (1351هـ - 1932م) .

8 ينظر : ابن بطلال ، شرح صحيح البخاري: ج 3 / ص 211 .

9 ابن عبد البر ، التمهيد : ج 18 / ص 333 .

10 العيني ، عمدة القاري: ج 9 / ص 132 .

2- والمقصود بجار المسجد هو من يسمع المنادي، عندما ينادي للصلاة، وقد قال ابن بدر الموصلي: " لا يصح في الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء "، وقال الفيروزآبادي: " باب لا صلاة لجار المسجد إلا فيه لم يصح فيه شيء"¹.

روي الحديث مرفوعاً من حديث أبي هريرة، وجابر بن عبد الله، وعائشة رضي الله عنها، وروي موقوفاً عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

أولاً : إليك ما رفع من الحديث:

1- حديث أبي هريرة رضي الله عنه :

أخرجه الدارقطني²، والحاكم³، والبيهقي في " السنن"⁴، كلهم من طريق : سليمان بن داود اليماني، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد". وسكت عنه الحاكم ولم يعلق الذهبي، وقال البيهقي في " السنن والآثار"⁵ : وهو ضعيف.

وآفة الحديث تكمن في سليمان بن داود اليماني؛ فإنه ضعيف جداً، وإليك أقوال العلماء فيه :

قال البخاري : سليمان بن داود اليماني روى عن يحيى بن أبي كثير؛ منكر الحديث⁶، وقال يحيى بن معين⁷، وابن شاهين⁸ : ليس بشيء، وضعفه ابن حبان في " المجروحين"، وقال : " يقلب الأخبار وينفرد بالمقلوبات عن الثقات"⁹، وكما قال ابن عبد البر في " الاستذكار"¹⁰ : لا يثبت مرفوعاً -أي عن النبي ﷺ- .

فهذا الحديث ضعيف ولا يصح سنداً عن النبي صلى الله عليه وسلم، وآفته سليمان بن داود اليماني، كما أوضحت من أقوال النقاد فيه.

2- حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه :

أخرجه الدارقطني في " السنن"¹¹، من طريق محمد بن سكين الشقري المؤذن، قال حدثنا عبد الله بن بكير الغنوي، عن محمد بن سوقة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله، قال : فقد النبي ﷺ قوماً في الصلاة ، فقال : ما خلفكم عن الصلاة، قالوا لواء كان بيننا، فقال : " لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد".

11الفيروزآبادي ، رسالة في بيان ما لم يثبت فيه حديث من الأبواب: ص 20 .

12الدارقطني ، سنن الدارقطني، كتاب الصلاة ، باب حث جار المسجد على الصلاة فيه إلا من عذر : ر 1553، ج 2 / ص 292 .

3الحاكم ، المستدرک علی الصحیحین، باب التأمین : ر 898 ، ج 1 / ص 373 .

4البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء من التشديد في ترك الجماعة : ر 5142 ، ج 3 / ص 57.

5ينظر :البيهقي ، السنن والآثار: ر 1500 ، ج 4 / ص 104 .

6البخاري ، التاريخ الكبير: ر 1792 ، ج 4 / ص 11 .

7ينظر :ابن الجوزي ، الضعفاء والمتروكين: ر 1518 ، ج 2 / ص 18 .

8ينظر :ابن شاهين ، تاريخ أسماء الضعفاء والمتروكين: ر 232 ، ج 1 / ص 97 .

9 ابن حبان ، المجروحين: ج 1 / ص 334 .

10ابن عبد البر ، الاستذكار: ج 2 / ص 138 .

11الدارقطني ، سنن الدارقطني ، باب حث جار المسجد على الصلاة فيه إلا من عذر: ر 1552 ، ج 2 / ص 292.

وسند الحديث ضعيف، وآفته محمد بن سكين، قال البخاري عنه : في إسناد حديثه نظر¹.

وقال الدارقطني: هو ضعيف²، وقال الذهبي : روايته عن عبد الله بن بكير لا يعرف وخبره منكر³.

وملخص الحكم على الحديث هو ما قاله أبو حاتم الرازي أن الحديث منكر، وأعله بجهالة محمد بن سكين⁴، كما ترجمت له آنفا.

ثالثا : حديث عائشة رضي الله عنها :

أخرجه ابن حبان في " المجروحين"⁵، وابن الجوزي في " العلل المتناهية"⁶، كلاهما من طريق عمر بن راشد عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه و سلم لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد". وسند الحديث ضعيف، لضعف عمر بن راشد؛ وقد ضعفه يحيى بن معين⁷، وأبو حاتم الرازي⁸، وكذا ابن حجر في " التقريب"⁹، وقال ابن حبان البستي : " كان ممن يروي الأشياء الموضوعات عن ثقات الأئمة، ولا يحل ذكره إلا بالقدر"¹⁰. وما ذهب إليه العجلي في " الثقات"، أنه قال عنه : لا بأس به¹¹، فلا عبرة لتوثيقه لتضعيف عمر بن راشد كما بينت ذلك من أقوال النقاد فيه.

وثانيا : ما روي موقوفا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه: وله طريقان :

الطريق الأول : أخرجه الدارقطني¹² من طريق الحسن بن عرفة، قال حدثني المطلب بن زياد، عن أبي إسحاق السبيعي، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه، قال : " من كان جار المسجد فسمع المنادي ينادي فلم يجبه من غير عذر، فلا صلاة له".

والطريق الثاني : أخرجه البيهقي¹³، من طريق معاوية بن عمرو، قال حدثنا زائدة، قال حدثنا أبو حيان التيمي، قال حدثني أبي، قال : قال علي : " لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد؛ وزاد : في رواية أخرى : " فليل له : ومن جار المسجد ؟ قال : من أسمعه المنادي"¹⁴.

1 ينظر: البخاري، التاريخ الكبير: رت 317، ج 1 / ص 111.

2 ينظر : الذهبي، ميزان الاعتدال: رت 7609، ج 3 / ص 567.

3 ينظر: الذهبي، المغني في الضعفاء: رت 5569، ج 2 / ص 586.

4 ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: رت 1527، ج 7 / ص 283.

5 ابن حبان، المجروحين، في ترجمة عمر بن راشد : ج 2 / ص 94.

6 ابن الجوزي، العلل المتناهية: ر 695، ج 1 / ص 411.

7 ينظر: ابن حبان، المجروحين: ج 2 / ص 83.

8 ينظر: ابن أبي حاتم، علل الحديث: ج 1 / ص 358.

9 ينظر: ابن حجر، تقريب التهذيب: رت 4894، ج 2 / ص 412.

10 ابن حبان، المجروحين: ج 2 / ص 83.

11 العجلي، الثقات: رت 1340، ج 2 / ص 165.

12 الدارقطني، سنن الدارقطني، باب حث جار المسجد على الصلاة فيه إلا من عذر : ر 1554، ج 2 / ص 293.

13 البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب ما جاء من التشديد في ترك الجماعة : ر 5139، ج 3 / ص 57.

14 المصدر السابق : ر 5140، ج 3 / ص 57.

وأخرجه ابن أبي شيبة¹: من طريق هشيم، عن أبي حيان، عن أبيه، عن علي موقوفا.

وأخرجه عبد الرزاق²: من طريق الثوري، وابن عيينة، عن أبي حيان، عن أبيه، عن علي موقوفا.

وهذا الحديث كذا لك سنده ضعيف، لضعف والد أبي حيان، واسمه: سعيد بن حيان التيمي الكوفي والد يحيى³.

قال الذهبي في "الميزان"⁴: لا يكاد يعرف، ونقل عن ابن القطان قوله: إنه مجهول⁵، وقد ذكره ابن حبان في "الثقات"⁶، وكذا العجلي قال عنه: ثقة⁷.

خلاصة الأمر: إن الحديث لا يصح مرفوعا، وكما قال ابن حجر: "حديث مشهور وليس له إسناد ثابت"⁸.

ولكن صح من قول علي بن أبي طالب عليه السلام، حيث قال البيهقي الموقوف أصح⁹، و ولكن مجيء الحديث من الطرق التي أوردناها يخرجها عن كونه موضوعا إلى درجة الضعيف¹⁰.

كما نص أيضا عبد الحق الإشبيلي في "الأحكام"، حيث قال: "هذا الحديث ضعيف، وقد صح من قول علي"¹¹. ونقل ابن رجب في "الفتح"، حيث قال: "ولكن وقفه هو الصحيح عند الإمام أحمد وغيره"¹².

وكذا قال ابن حزم أن الحديث ضعيف، ولكن صح من قول علي¹³، وبعد نقلي لهذه الأقوال وحديث: "لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد".

فأقول قد صحت أحاديث بعدم التخلف عن صلاة الجماعة، وإليك منها:

1- أخرج البخاري¹⁴، ومسلم¹⁵، من حديث أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قال: "ولقد هممت أن أمر بالصلاة فتقام ثم أمر رجلا فيصلي بالناس ثم انطلق معي برجال معهم حزم من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار".

1 مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الصلاة، من قال: إذا سمع المنادي فليجب: ر 3488، ج 1 / ص 345.

2 عبد الرزاق، مصنف عبد الرزاق، كتاب الصلاة، باب من سمع النداء: ر 1915، ج 1 / ص 497.

3 ينظر: ابن حجر، لسان الميزان: ر 934، ج 9 / ص 309.

4 الذهبي، ميزان الاعتدال: ر 3157، ج 2 / ص 132.

5 ينظر: الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: ج 1 / ص 29.

6 ينظر: ابن حبان، الثقات: ر 2901، ج 4 / ص 280.

7 ينظر: العجلي، الثقات: ر 582، ج 1 / ص 396.

8 ابن حجر، تلخيص الحبير: ج 2 / ص 77.

9 ينظر: البيهقي، معرفة السنن والآثار: ر 1052، ج 4 / ص 105.

10 ينظر: الألباني، السلسلة الضعيفة: ج 1 / ص 185.

11 الإشبيلي، الأحكام الوسطى: ج 1 / ص 275.

12 ابن رجب، شرح صحيح البخاري: ج 4 / ص 10.

13 ينظر: السخاوي، المقاصد الحسنة: ج 1 / ص 726.

14 البخاري، صحيح البخاري، كتاب صلاة الجماعة والإمامة، باب وجوب صلاة الجماعة: ر 644، ج 1 / ص 165.

15 مسلم، صحيح مسلم، كتاب المساجد، باب فضل صلاة الجماعة وبيان التشديد في التخلف عنها: ر 1514، ج 2 / ص 123.

2-وقد أخرج الدارقطني في " السنن"¹، عن هشيم، عن شعبة، قال حدثنا عدي بن ثابت، قال حدثنا سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، يقول : " من سمع النداء فلم يجبه، فلا صلاة له إلا من عذر؛" وإسناده جيد.

3 - أخرج مسلم في " صحيحه"، عن عبد الله بن مسعود، قال : " من سره أن يلقي الله غداً مسلماً فليحافظ على هؤلاء الصلوات حيث ينادي بهن"².

وتفضل الصلاة في الجماعة على صلاة المنفرد بسبع وعشرين درجة، لما ورد عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة"، أخرجه البخاري³، ومسلم⁴.

ولهما أيضاً من حديث عن أبي هريرة - رضي الله عنه - " بخمس وعشرين جزءاً"⁵.

المطلب الرابع : في باب المنع من رفع اليدين في الصلاة.

اختلف العلماء فيما بينهم في رفع اليدين في الصلاة، والذي يتبادر هل ورد فعلاً عن النبي ﷺ، النهي عن رفع اليدين في الصلاة أم الأحاديث التي وردت ضعيفة ولا تصلح للاحتجاج.

وعلى هذا فقد قال ابن القيم في "المنار المنيف" : المنع من رفع اليدين في الصلاة عند الركوع والرفع منه ، كلها باطلة على رسول الله ﷺ⁶.

ورد الحديث من حديث عبد الله بن مسعود، والبراء بن عازب، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وأنس بن مالك، وعبد بن الزبير⁷.

أولاً : حديث عبد الله بن مسعود، ورد من طريقين :

الطريق الأول : ما رواه وكيع، عن سفيان، عن عاصم - يعني ابن كليب، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن علقمة قال: قال عبد الله بن مسعود : " ألا أصلي بكم صلاة رسول الله ﷺ، قال: فصلى فلم يرفع يديه إلا مرة ؛" والحديث أخرجه أبو داود⁷، والترمذي⁸، والنسائي⁹، وابن أبي شيبة¹⁰، وأحمد بن حنبل¹¹، وأبي يعلى¹²، والبيهقي في " السنن الكبرى"¹³.

1 الدارقطني، سنن الدارقطني، باب حث جار المسجد على الصلاة فيه إلا من عذر: ر 1555، ج 2 / ص 293.

2 مسلم، صحيح مسلم، كتاب المساجد، باب صلاة الجماعة من سنن الهدى : ر 1520، ج 2 / ص 124.

3 البخاري، صحيح البخاري، كتاب صلاة الجماعة والإمامة، باب فضل صلاة الجماعة : ر 645، ج 1 / ص 165.

4 مسلم، صحيح مسلم، كتاب المساجد، باب صلاة الجماعة وبيان التشديد في التخلف عنها : ر 1509، ج 2 / ص 122.

5 أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب صلاة الجماعة والإمامة، باب فضل صلاة الجماعة : ر 646، ج 1 / ص 165. وأخرجه مسلم، في صحيحه، كتاب المساجد، باب صلاة الجماعة وبيان التشديد في التخلف عنها : ر 1504، ج 2 / ص 121.

6 ابن القيم الجوزية، المنار المنيف في الصحيح والضعيف: ص 137.

7 أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب من لم يذكر الرفع عند الركوع : ر 748، ج 1 / ص 272.

8 الترمذي، جامع الترمذي، أبواب الصلاة، باب ما جاء أن النبي ﷺ لم يرفع إلا في أول مرة : ر 257، ج 2 / ص 240.

9 النسائي، المجتبى من السنن، صفة الصلاة : ر 1058، ج 2 / ص 195.

10 ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الصلاة، من كان يرفع يديه في أول تكبيرة ثم لا يعود : ر 2456، ج 1 / ص 236.

11 ابن حنبل، مسند أحمد بن حنبل : ر 3681، ج 1 / ص 388.

12 الموصلي، مسند أبي يعلى: ر 5040، ج 8 / ص 453.

13 البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب من لم يذكر الرفع عند الأفتتاح : ر 2363، ج 2 / ص 78.

قال أبو داود : " هذا حديث مختصر من حديث طويل، وليس هو بصحيح على هذا اللفظ"¹؛ وقال الترمذي : " حديث ابن مسعود حديث حسن"².

والطريق الثاني : روي طريق محمد بن جابر، عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله قال: "صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر فلم يرفعوا أيديهم إلا عند استفتاح الصلاة"، والحديث أخرجه أبو يعلى³، وابن عدي⁴، والدارقطني⁵.

وسند الحديث ضعيف؛ فيه محمد بن جابر بن سيار بن طلق اليمامي الحنفي، وهو متكلم فيه. قال يحيى : ليس بشيء⁶، وقال النسائي⁷ : ضعيف، وقال البخاري : ليس بالقوي⁸ يتكلمون فيه⁹. وقال ابن حبان : كان أعمى يلحق في كتبه ما ليس من حديثه¹⁰.

قال الحافظ ابن حجر في " تقريب التهذيب"¹¹ : صدوق. وهذا يعني أنه كثير الوهم متروك الحديث، كما صرح بذلك عمرو بن علي ، فيما نقل ذلك عنه ابن الجوزي¹² ، وقال ابن القيم : والحديث منقطع لا يصح¹³.

ثانياً : حديث البراء بن عازب، ورد من طريقين :

الطريق الأول : ما رواه شريك عن يزيد بن أبي زياد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء بن عازب قال : "كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه، ثم لا يعود".

الحديث أخرجه أبو داود¹⁴ ، وأبي يعلى¹⁵ ، والبيهقي في "السنن الكبرى"¹⁶ ، والبغوي في "شرح السنة"¹⁷ ، والخطابي في "معالم السنن"¹⁸ عن أبي داود، قال : رواه هشيم وخالد وابن إدريس عن يزيد، لم يذكروا فيه : ثم لا يعود، وهذه الزيادة هي مفصل الكلام.

1 أبو داود ، سنن أبي داود : 748 ، ج 1 / ص 272 .

2 الترمذي ، جامع الترمذي، أبواب الصلاة ، باب ما جاء أن النبي ﷺ لم يرفع إلا في أول مرة : 257 ، ج 1 / ص 40.

3 أبو يعلى ، مسند أبي يعلى : 5039 ، ج 5 / ص 36 .

4 ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال : ج 6 / ص 152 .

5 الدارقطني ، سنن الدارقطني : 1133 ، ج 2 / ص 52 .

6 تاريخ ابن معين - رواية الدوري : رت 3303 ، ج 4 / ص 91 .

7 النسائي ، الضعفاء والمتروكين : رت 533 ، ص 217 .

8 البخاري ، التاريخ الكبير : رت 111 ، ج 1 / ص 53 .

9 البخاري ، التاريخ الأوسط : رت 1034 ، ج 4 / ص 668 .

10 ابن حبان ، المجروحين : ج 2 / ص 270 .

11 ابن حجر ، تقريب التهذيب : رت 5777 ، ج 2 / ص 471 .

12 ينظر : ابن الجوزي ، الضعفاء والمتروكين : رت 2910 ، ج 3 / ص 45 .

13 ابن القيم الجوزية ، المنار المنيف في الصحيح والضعيف : ص 137 .

14 أبو داود ، سنن أبي داود : 750 ، ج 1 / ص 273 .

15 أبو يعلى ، مسند أبي يعلى : 1690 ، ج 3 / ص 248 .

16 البيهقي ، السنن الكبرى : 2358 ، ج 2 / ص 76 .

17 البغوي ، شرح السنة : ج 3 / ص 24 .

18 الخطابي ، معالم السنن : ج 1 / ص 194 .

وقد أخرجه أحمد في "مسنده" ¹ أيضاً، من رواية أسباط عن يزيد بن أبي زياد، ولم يذكر عبارة: "ثم لا يعود".

وقال البيهقي: سمعت الحاكم أبا عبد الله يقول: يزيد بن أبي زياد، كان يذكر بالحفظ، فلما كبر ساء حفظه، فكان يقلب الأسانيد، ويزيد في المتون، ولا يميز.

ونقل الزيلعي عن الحاكم، ثم البيهقي عنه، بسنده عن أحمد بن حنبل، قال: هذا حديث واه، قد كان يزيد بن أبي زياد يحدث به برهة من دهره، فلا يذكر فيه: ثم لا يعود، فلما لقن أخذه ².

الطريق الثاني: ما رواه وكيع، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أخيه عيسى، عن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء قال: "رأيت رسول الله ﷺ رفع يديه حتى افتتح الصلاة، ثم لم يرفعهما حتى انصرف".

الحديث أخرجه أبو داود ³، وابن أبي شيبة ⁴، وأبو يعلى في "مسنده" ⁵؛ وهذا الحديث سنده ليس بصحيح كما صرح بذلك أبو داود عقب الرواية.

وذكر البخاري هذا الحديث تعليقاً في كتابه "رفع اليدين في الصلاة" ⁶، قال: وروى وكيع، عن ابن أبي ليلى، عن أخيه عيسى، والحكم بن عتيبة عن ابن أبي ليلى، عن البراء، قال: رأيت النبي ﷺ يرفع يديه إذا كبر ثم لم يرفع.

وقال أيضاً: وإنما روى ابن أبي ليلى هذا من حفظه، فأما من حدث عن ابن أبي ليلى من كتابه فإنما حدث عن ابن أبي ليلى عن يزيد فرجع الحديث إلى تلقين يزيد، والمحفوظ ما روى عنه الثوري وشعبة وابن عيينة قديماً. انتهى كلامه.

قال الزيلعي في "نصب الراية" ⁷: محمد بن أبي ليلى أضعف عند أهل الحديث من ابن أبي زياد.

وجملة القول: هو ما قاله ابن الملقن: "فهو حديث ضعيف باتفاق الحفاظ، كسفيان بن عيينة والشافعي وعبد الله بن الزبير الحميدي شيخ البخاري وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين والدارمي والبخاري وغيرهم من المتقدمين، وهؤلاء أركان الحديث وأئمة الإسلام فيه" ⁸.

وأما من ذهب إلى تضعيف الحديث من الحفاظ المتأخرين، هم: ابن عبد البر، والبيهقي، وابن الجوزي، وغيرهم، وسبب ضعفه أنه من رواية يزيد بن أبي زياد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء ⁹.

1 ابن حنبل، مسند أحمد بن حنبل: ر 18696، ج 4 / ص 301.

2 الزيلعي، نصب الراية: ج 1 / ص 402.

3 أبو داود، سنن أبي داود: ر 752، ج 1 / ص 273.

4 ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة: ر 2455، ج 1 / ص 236.

5 أبو يعلى، مسند أبي يعلى: ر 1689، ج 3 / ص 248.

6 البخاري، رفع اليدين في الصلاة، للبخاري: ر 77، ور 78، ص 36.

7 الزيلعي، نصب الراية: ج 1 / ص 404.

8 ينظر: ابن الملقن، البدر المنير: ج 3 / ص 487.

9 المصدر السابق.

ثالثا : حديث ابن عباس رضي الله عنه:

" كان رسول الله ﷺ يرفع يديه كلما ركع وكلما رفع، ثم صار إلى آفتاح الصلاة وترك ما سوى ذلك".

والحديث لا يعرف له أصل كما قال ذلك ابن الجوزي في " تحقيقه"¹.

وكذا قال ابن الملقن: فهو غريب غير معروف²؛ وزعمت الحنفية أن أحاديث الرفع قد نسخت بحديث ابن عباس هذا، وحديث ابن الزبير: " أنه رأى رجلا يرفع يديه من الركوع، فقال: " مه فإن هذا شيء فعل رسول الله ﷺ، ثم تركه".

وحديث ابن الزبير هذا أيضا لا يعرف له أصل³، ولو صح ذلك لم تصح دعوى النسخ؛ لأن شرط النسخ أن يكون أقوى من المنسوخ⁴.

وجملة القول : أن ما ثبت عنهما والمحموظ هو ما أخرجه أبو داود في " سننه"⁵، عن ميمون المكي أنه رأى عبد الله بن الزبير وصلى بهم يشير بكفيه حين يقوم وحين يركع وحين يسجد وحين ينهض للقيام فيقوم فيشير بيديه فانطلقت إلى ابن عباس، فقلت: " إني رأيت ابن الزبير صلى صلاة لم أر أحدا يصلها فوصفت له هذه الإشارة فقال إن أحببت أن تنظر إلى صلاة رسول الله ﷺ، فاقتد بصلاة عبد الله بن الزبير".

وكذلك ثبت عن ابن عباس، ما أخرجه ابن أبي شيبه في " مصنفه"⁶، من طريق: ابن فضيل، عن عطاء، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: ترفع الأيدي في سبعة مواطن: " إذا قام إلى الصلاة، وإذا رأى البيت، وعلى الصفا والمروة، وفي عرفات، وفي جمع، وعند الجمار".

رابعا : حديث ابن عمر رضي الله عنه :

أخرجه البيهقي في " الخلافيات"، من طريق محمد بن غالب حدثنا أحمد بن محمد البرقي، قال حدثنا عبد الله بن عون، قال حدثنا مالك، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ، كان يرفع يديه، إذا افتتح الصلاة ثم لا يعود".

وهنا أنقل كلام الشيخ الألباني تعقيبا على هذا الحديث، حيث قال: " وهذا سند ظاهره الجودة، وقد اغتر به بعض الحنفية، فقال الحافظ مغلطاي: لا بأس بسنده، ولا أدري كيف يقول بذلك مثل هذا الحافظ مع اشتهاار الحديث في " الصحيحين"، و" السنن الأربعة"، و" المسانيد"، عن مالك بإسناده المذكور عن ابن عمر برفع اليدين في الركوع أيضاً، لاسيما وقد نبّه على ذلك مخرجه البيهقي وشيخه الحاكم فقالا: هذا باطل موضوع، لا يجوز أن يذكر إلا على سبيل التعجب والقدح فيه، فقد رويناه بالأسانيد الزاهرة عن مالك خلاف هذا"⁷. انتهى كلامه.

1 ينظر: ابن الجوزي، التحقيق في أحاديث الخلاف: ج 1 / ص 336.

2 ابن الملقن، البدر المنير: ج 3 / ص 498.

3 ينظر: ابن الجوزي، التحقيق في أحاديث الخلاف، لابن الجوزي: ج 1 / ص 336.

4 ينظر: الزيلعي، نصب الراية: ج 1 / ص 392.

5 أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب آفتاح الصلاة: ر 739، ج 1 / ص 269.

6 ابن أبي شيبه، مصنف ابن أبي شيبه، من كان يرفع يديه في أول تكبيرة، ثم لا يعود: ر 2465، ج 1 / ص 236.

7 الألباني، السلسلة الضعيفة: ج 2 / ص 347.

خامسا : حديث أنس بن مالك :ولفظه : " من رفع يديه في الركوع فلا صلاة له" ، والحديث أورده ابن القيم في " المنار المنيف"؛ وقال : وضعه محمد بن عكاشة الكرمانى¹.

وخلاصة الأمر :أن هذه الأحاديث فيها ضعف شديد، وقد نقل ابن الملقن في " البدر المنير"، عن الدارمي، قوله: " سمعت ابن وضاح، يقول : " الأحاديث التي تروى في رفع اليدين في الصلاة " ثم لا يعود" ؛ ضعيفة كلها"².

وقداتفق أهل مكة، واليمن، والعراق على رفع الأيدي³ - أي في الركوع وغيره-، ولم يثبت عن أحد من الصحابة ترك الرفع، وليس أسانيد أصح من أسانيد الرفع⁴.

المطلب الخامس : في باب أن " بسم الله الرحمن الرحيم" ، آية من كل سورة.

يتناول هذا الباب مسألة البسملة، هل هي آية من كل سورة في القرآن، أم هي مخصوصة بسورة الفاتحة.

قال ابن بدر الموصلي : " لا يصح في هذا الباب شيء عن رسول الله ﷺ"⁵، وقال الفيروزآبادي : لم يصح فيه حديث⁶؛ وكذا العجلوني في " كشف الخفاء"⁷.

واختلاف العلماء في ذلك كان واضحا، ومن العلماء من ذهبوا إلى أن البسملة آية من كل سورة، فقد استدلو بالأحاديث الواردة في ذلك : وإليك تخريج تلك الأحاديث :

القراءة الأولى : الأحاديث التي جاءت في أن " بسم الله الرحمن الرحيم"، آية من كل سورة :

أولا : حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه؛ وله ثلاثة طرق :

الطريق الأول : ما رواه مثنى بن الصباح، عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال : "أن النبي صلى الله عليه و سلم : كان إذا جاءه جبرئيل فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم علم أنها سورة".
أخرجه الحاكم⁸، وقال : هذا حديث صحيح ولم يخرجاه، ومن طريقه أخرجه البيهقي في " شعب الإيمان"⁹.

قول الحاكم لا يعتضد بحكمه، لأن غير واحد من أهل العلم تكلموا في مثنى بن الصباح، فقد اختلط بآخره ، قال أبو حاتم الرازي ، وأبو زرعة فيه أنه : لين الحديث¹⁰، وقال أحمد : لا يساوي شيئا، مضطرب الحديث¹¹، وقال النسائي : متروك

1 ابن القيم الجوزية ، المنار المنيف: ص 139 .

2 ابن الملقن ، البدر المنير: ج 3 / ص 490 .

3 ينظر : ابن الملقن ، البدر المنير : ج 3 / ص 504 .

4 ينظر : المصدر السابق .

5 ابن بدر الموصلي ، المغني عن الحفظ والكتاب: ص 255 .

6 الفيروزآبادي ، رسالة في بيان ما لم يثبت فيه حديث من الأبواب: ص 19 .

7 ينظر :العجلوني ، كشف الخفاء : ج 2 / ص 420 .

8 الحاكم ، المستدرک على الصحيحين، كتاب الإمامة وصلاة الجماعة ، باب التأمين : ر 844 ، ج 1 / ص 355 .

9 البيهقي ، شعب الإيمان، تعظيم القرآن : ر 2128 ، ج 4 / ص 22 .

10 ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: ر 1494 ، ج 8 / ص 324 .

11 ابن حنبل ، العلل ومعرفة الرجال: ر 2324 ، ج 2 / ص 298 .

الحديث¹، وقال ابن حبان : " كان ممن اختلط في آخر عمره، حتى كان لا يدري ما يحدث به، فاختلط حديثه الأخير الذي فيه الأوهام والمناكير"².

ونقل ابن عدي ضعف الأئمة المتقدمين له³، وقال : " والضعف على حديثه بين"⁴.

الطريق الثاني : ما رواه إبراهيم بن يزيد، قال: قلت لعمر بن دينار: إن الفضل الرقاشي زعم أن بسم الله الرحمن الرحيم ليس من القرآن، قال: سبحان الله ما أجراً هذا الرجل، سمعت سعيد بن جبيرة يقول: سمعت ابن عباس يقول: " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أنزلت عليه بسم الله الرحمن الرحيم ، علم أن تلك السورة قد ختمت وفتح غيرها ".

أخرجه البيهقي في " شعب الإيمان"⁵.

وكذا هذا الحديث سنده ضعيف، لضعف إبراهيم بن يزيد ؛ قال أبو حاتم الرازي : منكر الحديث، ضعيف الحديث⁶، وقال أبو زرعة الرازي : ضعيف الحديث⁷، وقال البخاري: لا يحتجون بحديثه⁸، وقال مرة : سكتوا عنه⁹، وقال يحيى بن معين : ليس بثقة¹⁰. وقال أحمد بن حنبل : متروك الحديث¹¹، وكذا النسائي¹²، وقال الدارقطني : منكر الحديث¹³، وقال ابن حجر في " التقریب"¹⁴: متروك الحديث.

فالحديث ضعيف ولا يصلح للاحتجاج، بعد نقلي لأغلب علماء الجرح والتعديل وأقوالهم فيه.

الطريق الثالث : ما رواه الحسن بن الصباح البزار، قال ثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال " كان النبي ﷺ لا يعرف ختم السورة حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم " . أخرجه الحاكم، وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ومن طريقه أخرجه البيهقي في " معرفة السنن والآثار"¹⁵. ورواه أبوداود مرسلًا، من طريق أحمد بن محمد المروزي، قال حدثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو، عن سعيد بن جبيرة، قال : " كان النبي ﷺ لا يعرف ختم السورة حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم"¹⁶.

1النسائي ، الضعفاء والمتروكين: رت 576 ، ص230 .

2ابن أبي حاتم ، المجروحين: ج3 / ص20 .

3ينظر :ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال: ج6 / ص423 .

4المصدر السابق .

5البيهقي ، شعب الإيمان، تعظيم القرآن : رت 2126 ، ج4 / ص21 .

6ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: رت 480 ، ج2 / ص147 .

7ينظر سؤالات البرذعي : ج2 / ص544 .

8البخاري ، التاريخ الأوسط : رت 784 ، ج3 / ص520 .

9البخاري ، التاريخ الكبير : رت 1058 ، ج1 / ص336 .

10 تاريخ ابن معين - رواية الدوري : رت 463 ، ج3 / ص111 .

11ينظر :ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل : رت 480 ، ج2 / ص147 .

12ينظر :النسائي ، الضعفاء والمتروكين : رت 14 ، ص42 .

13الدارقطني ، الضعفاء والمتروكين: رت 12 ، ص4 .

14ابن حجر ، تقریب التهذيب: رت 3160 ، ج2 / ص290 .

15البيهقي ، معرفة السنن والآثار: رت 772 ، ج2 / ص366 .

16أبو داود ، المراسيل ، باب ما جاء في الجهر بسم الله الرحمن الرحيم : رت 36 / ص90 .

قال أبو داود : قد أسند هذا الحديث ، وهذا أصح.

هذا الحديث من رواية سفيان بن عيينه كما أسلفنا ذلك في تخريج الحديث، والأخير هو من أعلام هذا الفن، وسند الحديث صحيح ولا غبار عليه، ولهذا ذهب الشيخ أحمد شاكر إلى أن البسملة آية من كل سورة.

وقد بسط الزيلعي في " نصب الراية"¹، أقوال العلماء في البسملة، فقال : " والمذاهب في كونها من القرآن ثلاثة : طرفان، ووسط : فالطرف الأول : قول من يقول : إنها ليست من القرآن إلا في سورة { التَّمْلِ }؛ كما قال مالك، وطائفة من الحنفية، وقاله بعض أصحاب أحمد؛ مدعيًا أنه مذهبه، ناقلاً لذلك عنه.

والطرف الثاني : قول من يقول : إنها آية من كل سورة، أو بعض آية ؛ كما هو المشهور عن الشافعي، ومن وافقه. والقول الوسط؛ أنها من القرآن حيث كتبت، وأنها مع ذلك ليست من السور؛ بل كتبت آية في كل سورة، وكذلك تتلى آية مفردة في أول كل سورة ؛ كما تلاها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين أنزلت عليه : { إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ }؛ ما أخرجه مسلم في " صحيحه"²، من حديث المختار بن قُلفُل عن أنس : " أنه عليه الصلاة والسلام أغفا إغفاء، ثم استيقظ، فقال : " نزلت عليّ سورة آنفًا ثم قرأ : " بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ...". وهذا قول ابن المبارك، وداود وأتباعه، وهو المنصوص عن أحمد بن حنبل".

وبالرغم من ذلك فقد وردت في كتب السنة ما يؤكد أن البسملة ليست من السورة؛ وإليك ذلك :

1- فقد أخرج البخاري في " صحيحه"، من حديث أبي سعيد بن المعلى، قال : " كنت أصلي في المسجد فدعاني رسول الله ﷺ فلم أجبه ، فقلت : يا رسول الله إني كنت أصلي فقال ألم يقل الله : {استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم} ثم قال لي لأعلمنك سورة هي أعظم السور في القرآن قبل أن تخرج من المسجد ثم أخذ بيدي فلما أراد أن يخرج قلت له ألم تقل لأعلمنك سورة هي أعظم سورة في القرآن قال {الحمد لله رب العالمين} هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته"³.

2- ما أخرجه الترمذي⁴ وقال : حديث حسن، وأخرجه ابن ماجه⁵، والنسائي⁶، وأحمد⁷، وابن حبان⁸، والحاكم في " المستدرک"⁹ وصححه؛ كلهم من طريق شعبة، عن قتادة، عن عباس الجشمي، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال: "إن سورة من القرآن شفعت لرجل حتى غفر له، وهي {تبارك الذي بيده الملك}."

1الزيلعي، نصب الراية ، ج1/ ص327.

2مسلم، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب حجة من قال البسملة آية من أول كل سورة سوى براءة: ر1921، ج2/ ص12.

3البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب التفسير ، باب ما جاء في فاتحة الكتاب : ر4474 ، ج6 / ص20 .

4الترمذي ، جامع الترمذي ، فضائل القرآن ، فضل سورة الملك : ر2891 ، ج5 / ص164 .

5ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، كتاب الأدب : ر3786 ، ج4 / ص703 .

6النسائي، السنن الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة، الفضل في قراءة تبارك الذي بيده الملك: ر10546، ج6 / ص178 .

7ابن حنبل ، مسند أحمد: ر7962 ، ج2 / ص299 .

8ابن حبان ، صحيح ابن حبان ، كتاب الرقائق ، باب قراءة القرآن : ر787 ، ج3 / ص67 .

9الحاكم ، المستدرک علی الصحیحین ، كتاب فضائل القرآن : ر2075 ، ج1 / ص753 .

القراءة الثانية : وهي ما ثبت بالدليل أن البسملة هي آية من سورة الفاتحة خصوصا :

أما كونها من الفاتحة فقد دل عليه مارواه الدارقطني¹، والبيهقي²، من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : "إذا قرأتم { الحمد لله } فاقروا { بسم الله الرحمن الرحيم } فإنها أم القرآن وأم الكتاب والسبع المثاني { وبسم الله الرحمن الرحيم } إحدى آياتها".

وقال الحافظ في التلخيص : "وهذا الإسناد رجاله كلهم ثقات وصححه غير واحد من الأئمة، ورجح وقفه على رفعه، وأعله ابن القطان بتردد نوح فيه ، فإنه رفعه تارة، ووقفه أخرى، قال: وأعله ابن الجوزي من أجل عبد الحميد بن جعفر فإن فيه مقالاً ومتابعة نوح له مما يقويه"³.

خلاصة الأمر : من المعلوم أن البسملة هي آية من سورة الفاتحة، وقد دلت عليه الآثار الصحيحة، ولكونها آية من كل سورة؛ فقد ذكر الشيخ الحويني في تعليقه على كتاب "المغني عن الحفظ والكتاب"؛ حيث قال: "وقد رجح الشيخ المحدث أبو الأشبال رحمه الله تعالى أن البسملة آية من كل سورة في بحث نفيس في" شرحه على الترمذي"⁴. أنهى كلامه.

المطلب السادس : في باب ما جاء في صلاة التسبيح.

صلاة التسبيح؛ سميت بذلك لكثرة التسبيح فيها ؛ ومعنى " سبحان الله"، تنزيه الله عما لا يليق به من كل نقص ، فيلزم نفي الشريك والصاحبة والولد وجميع الرذائل⁵.

واختلف العلماء في صلاة التسبيح، فمنهم من اعتبرها، وصحح حديثها وفعلها، ومنهم من ضعف أحاديثها وأنكرها، وقال : إنها غير صحيحة، وهي شاذة مخالفة للصلوات الأخرى⁶.

ولذا ذهب بعض العلماء إلى عدم ثبوت الأحاديث بالمرّة؛ وإليك أقوالهم :

1- قال الترمذي : " وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم غير حديث في صلاة التسبيح ولا يصح منه كبير شيء"⁷. وقال العقيلي : " ليس في صلاة التسبيح حديث يثبت"⁸.

3- وقال ابن العربي : " ليس فيها حديث صحيح ولا حسن؛ والحق أن طرقه كلها ضعيفة"⁹.

ورد الحديث من حديث عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمرو، وأبي رافع، وغيرهم من الصحابة الكرام رضي الله عنهم أجمعين.

1 أخرجه الدارقطني في سنن الدارقطني : ر 1190 ، ج 2 / ص 86 .

2 البيهقي ، السنن الكبرى ، باب الدليل على أن (بسم الله الرحمن الرحيم) آية تامة من الفاتحة : ج 2 / ص 45 .

3 ابن حجر ، تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير : ج 1 / ص 573 .

4 الحويني، جنة المراتب بنقد المغني عن الحفظ والكتاب، ص 255 .

5 ينظر : ابن حجر ، فتح الباري : ج 11 / ص 206 .

6 عبد المحسن العباد في كتابه شرح سنن أبي داود : ج 7 / ص 296 .

7 الترمذي ، جامع الترمذي : ج 2 / ص 347 .

8 العقيلي ، الضعفاء الكبير، في ترجمة : أوس بن عبد الله الربيعي أبو الجوزاء : ج 1 / ص 124 .

9 ينظر : المناوي ، فيض القدير شرح الجامع الصغير : ج 6 / ص 263 .

أولاً : حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه : وله طريقتان :

الطريق الأول : ما رواه عبد الرحمن بن بشر بن الحكم، قال نا موسى بن عبد العزيز، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ، قال للعباس بن عبد المطلب : يا عباس يا عماه ألا أعطيك ألا أمنحك ألا أحبوك ألا أفعل بك عشر خصال إذا أنت فعلت ذلك غفر الله لك ذنبك أوله وآخره قديمه وحديثه خطأه وعمده صغيره وكبيره سره وعلايته عشر خصال أن تصلي أربع ركعات ... الحديث.

أخرجه البخاري في " القراءة خلف الإمام" ¹، وأبو داود ²، وابن ماجه ³، وابن خزيمة ⁴، والحاكم ⁵، ومن طريقه البيهقي في " السنن الكبرى" ⁶، وكذا رواه في " الدعوات الكبير" ⁷، وابن شاهين في " الترغيب" ⁸.

هذا الحديث سكت عليه أبو داود، وسكوت أبي داود يعني حسن أو صحيح عنده ⁹؛ وقد حسن حديث ابن عباس التبريزي في " مشكاة المصابيح" ¹⁰.

وقال ابن حجر في " التلخيص " : " والحق أن طريقه كلها ضعيفه ، وإن كان حديث ابن عباس يقرب من شرط الحسن إلا أنه شاذ" ¹¹.

وقال ابن الملقن نقلاً عن الحافظ المنذري، أن هذا الطريق أمثل طريقه ¹². وإليك تراجم رواية الحديث:

1- **عبد الرحمن بن بشر بن الحكم :** روى عنه البخاري ، ومسلم واحتجا بحديثه ، واتفقوا على توثيقه ¹³ ، وقد ذكره ابن حبان في " الثقات" ¹⁴ ، وقال ابن أبي حاتم : كان صدوقاً ثقة ¹⁵.

2- **موسى بن عبد العزيز :** قال أحمد بن حنبل فيه : ما أرى به بأس ¹⁶ ، وقال الذهبي في " ميزان الاعتدال " : " لم يذكره أحد في كتب الضعفاء أبدا ؛ ولكن ما هو بالحجة" ¹⁷.

1 البخاري ، القراءة خلف الإمام ، باب هل يقرأ بأكثر من فاتحه الكتاب : ر 230 ، ص 117 .

2 سنن أبي داود ، كتاب التطوع ، باب صلاة التسبيح : 1299 ، ج 1 / ص 499 .

3 ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، كتاب إقامة الصلاة ، باب ما جاء في صلاة التسبيح : ر 1387 ، ج 2 / ص 397 .

4 ابن خزيمة ، صحيح ابن خزيمة ، باب صلاة التسبيح إن صح الخبر : ر 1216 ، ج 2 / ص 223 .

5 الحاكم ، المستدرک علی الصحيحین ، كتاب صلاة التطوع : ر 1192 ، ج 1 / ص 463 .

6 البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في صلاة التسبيح : ر 5113 ، ج 3 / ص 51 .

7 البيهقي ، الدعوات الكبير ، باب صلاة التسبيح : ر 393 ، ج 2 / ص 159 .

8 ابن شاهين ، الترغيب في فضائل الأعمال ، باب : فضل صلاة التسبيح : ر 105 ، ج 1 / ص 120 .

9 ينظر : ابن الملقن ، البدر المنير : ج 4 / ص 236 .

10 ينظر : التبريزي ، مشكاة المصابيح : ج 4 / ص 741 .

11 ابن حجر ، تلخيص الحبير : ج 2 / ص 18 .

12 ينظر : ابن الملقن ، البدر المنير : ج 4 / ص 236 .

13 النووي ، تهذيب الأسماء واللغات : ر 343 ، ص 416 .

14 ابن حبان ، الثقات : ر 13990 ، ج 8 / ص 382 .

15 ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل : ر 1011 ، ج 5 / ص 215 .

16 ابن حنبل ، العلل ومعرفة الرجال : ر 3919 ، ج 3 / ص 10 .

17 الذهبي ، ميزان الاعتدال : ر 8893 ، ج 4 / ص 212 .

ولكن الذهبي نقل في موضع آخر عن علي ابن المديني أنه قال فيه : ضعيف¹، وقال ابن حجر في " التقريب"² : صدوق سيء الحفظ .

3- الحكم بن أبان :وثقه ابن معين والنسائي³ . وقال أبوزرعة عنه : صالح⁴.

4- عكرمة : مولى ابن عباس، وهو ثقة ثبت عالم⁵؛ وبعد هذه الترجمة نلخص أن هذا الطريق هو أمثل الطرق، كما قال المنذري وغيره كما أسلفنا.

ولذلك قال الحافظ المنذري : " وقد روي هذا الحديث من طرق كثيرة وعن جماعة من الصحابة، وأمثلها حديث عكرمة هذا"⁶.

الطريق الثاني : ما أخرجه روح بن المسيب وجعفر بن سليمان، عن عمرو بن مالك النكري، عن أبي الجوزاء ، عن ابن عباس ... الحديث.

هذا الحديث أورده أبو داود في " سننه"⁷، أشار إليه إشارة، وكذا البيهقي في " السنن الكبرى"⁸.

وسند الحديث ضعيف.

ثالثا : حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه :أخرجه أبو داود⁹، والبيهقي في " السنن الكبرى"¹⁰، من طريق محمد بن سفيان الأبلبي، قال : حدثنا حبان بن هلال أبو حبيب، قال : حدثني مهدي بن ميمون، قال : حدثنا عمرو بن مالك، عن أبي الجوزاء قال : حدثني رجل كانت له صحبة، يرون عبد الله بن عمرو قال : ائتني غدا أحبك وأثيبك وأعطيك ... الحديث.

والحديث سنده ضعيف، وله عدة وجوه، فمنها :

الوجه الأول :عقب أبو داود بقوله : " رواه المستمر بن الريان عن أبي الجوزاء عن عبد الله بن عمرو موقوفا". وهذا يعني المخالفة على رفع الحديث.

1 ينظر :الذهبي ، المغني في الضعفاء: رت 6508 ، ج 2 / ص 685 .

2 ابن حجر ، تقريب التهذيب: رت 6988 ، ج 2 / ص 552 .

3 ينظر :الذهبي ، ميزان الاعتدال: رت 2169 ، ج 1 / ص 569 .

4 ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: رت 526 ، ج 3 / ص 113 .

5 ينظر :ابن حجر ، تقريب التهذيب: رت 4673 ، ج 2 / ص 397 .

6 المنذري ، الترغيب والترهيب: ج 1 / ص 268 .

7 أبو داود ، سنن أبي داود ، كتاب التطوع ، باب صلاة التسبيح : ر 1300 ، ج 1 / ص 500 .

8 البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في صلاة التسبيح : ر 5116 ، ج 3 / ص 52 .

9 أبو داود ، سنن أبي داود ، كتاب التطوع ، باب صلاة التسبيح : ر 1300 ، ج 1 / ص 500 .

10 البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في صلاة التسبيح : ر 5116 ، ج 3 / ص 52 .

وقد أخرج البيهقي في " شعب الإيمان" ¹، طريق آخر : وهو من رواية قتيبة بن سعيد، عن يحيى بن سليم الطائفي، عن عمران بن مسلم، عن أبي الجوزاء قال : " نزل علي عبد الله بن عمرو بن العاص ... الحديث"، ولم يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم؛ وإنما أوقفه.

الوجه الثاني : عمرو بن مالك النكري : وإن وثق لكنه تكثر المناكير في حديثه ²، ولذلك قال عنه ابن حجر في " التقريب" ³ : صدوق له أوهام.

الوجه الثالث : أن أبا الجوزاء وهو أوس بن عبد الله الربعي يرسل كثيرا⁴؛ وفي هذه الرواية قد أبهم الصحابي ولم يسمه؛ فالحديث سقط بهذه الاعتبار.

رابعا : حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه :

أخرجه الحاكم في " المستدرک" ⁵، من طريق أحمد بن داود بن عبد الغفار، قال: ثنا إسحاق بن كامل، قال: ثنا إدريس بن يحيى عن حيوة بن شريح، عن يزيد بن أبي حبيب، عن نافع عن، ابن عمر، قال : وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم جعفر بن أبي طالب إلى بلاد الحبشة فلما قدم اعتنقه وقبل بين عينيه ثم قال : ألا أهب لك ألا أبشرك ألا أمنحك ألا أتحنك ... الحديث.

قال الحاكم : " هذا إسناده صحيح لا غبار عليه؛ و مما يستدل به على صحة هذا الحديث استعمال الأئمة من أتباع التابعين إلى عصرنا هذا إياه و مواظبتهم عليه و تعليمهم الناس منهم عبد الله بن المبارك رحمة الله عليه".

وتعقبه الذهبي في تلخيصه بأن في سنده : أحمد بن داود بن عبد الغفار الحراني، قال الدارقطني عنه : متروك كذاب⁶، وقال ابن حبان : " كان يضع الحديث" ⁷.

خامسا: حديث أبي رافع رضي الله عنه : أخرجه الترمذي ⁸، وقال : " حديث غريب من حديث أبي رافع"، وابن ماجه⁹، والطبراني في " المعجم الكبير" ¹⁰، من طريق زيد بن الحباب، عن موسى بن عبيدة، عن سعيد بن أبي سعيد مولى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن ، حزم عن أبي رافع، قال: قال رسول الله ﷺ للعباس ياعم ألا أصلك ألا أحبك ألا أنفك... الحديث.

سند الحديث ضعيف جدا، فإن فيه موسى بن عبيدة بن نشيط أبا عبد العزيز الربذي مولى.

1 البيهقي ، شعب الإيمان ، فصل في إدانة ذكر الله عزوجل : ج 2 / ص 125 .

2 ينظر : ابن حبان ، المجروحين ، في ترجمة ابنه يحيى بن عمرو : ج 3 / ص 114 .

3 ابن حجر ، تقريب التهذيب: رت 5104 ، ج 2 / ص 426 .

4 المصدر السابق : رت 577 ، ج 1 / ص 116 .

5 الحاكم ، المستدرک على الصحيحين ، كتاب صلاة التطوع : ر 1196 ، ج 1 / ص 464 .

6 الدارقطني ، الضعفاء والمتروكين: رت 51 ، ص 7 .

7 ابن حبان ، المجروحين: ج 1 / ص 146 .

8 الترمذي ، جامع الترمذي ، أبواب الوتر ، صلاة التسبيح : ر 482 ، ج 2 / ص 350 .

9 ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، كتاب إقامة الصلاة ، باب ما جاء في صلاة التسبيح : ر 1386 ، ج 2 / ص 396 .

10 الطبراني ، المعجم الكبير: ر 980 ، ج 1 / ص 425 .

قال البخاري فيما نقل عن أحمد بن حنبل، أنه منكر الحديث¹.

وقال يحيى القطان : كنا نتقي موسى بن عبيدة تلك الأيام²، وقال يحيى بن معين : لا يحتج بحديثه³.

سادسا : حديث الأنصاري الذي لم يسم :

أخرجه أبو داود في " سننه"⁴، ومن طريقه البيهقي في " السنن"⁵، عن طريق الربيع بن رافع، عن محمد بن مهاجر، عن عروة بن رويم، قال حدثني الأنصاري أن رسول الله ﷺ، قال لجعفر بن أبي طالب ... الحديث.

وسكت عليه أبو داود ، ولكن في هذه الرواية لم يعرف من الأنصاري.

خلاصة الأمر : ولهذا قال ابن حجر في " التلخيص"⁶ : " وقال أبو جعفر العقيلي : ليس في صلاة التسبيح حديث يثبت، وقال أبو بكر بن العربي : ليس فيها حديث صحيح ، ولا حسن؛ وبالحق ابن الجوزي، فذكره في الموضوعات، وصنف أبو موسى المديني جزءا في تصحيحه ، فتباينا؛ يعني أبا موسى وابن الجوزي.

وقد ذكر ابن قدامة المقدسي أن أحمد بن حنبل قال : ليس فيها شيء يصح⁷.

وهنا لابد لي أن أنبه على أمر، وهو أن ابن خزيمة أورد الحديث في " صحيحه"، ولكنه قال : " إن صح الخبر، فإن في القلب من هذا الإسناد شيء"، وهذا مما يدفع الإشكال في ردّ الحديث عند ابن خزيمة . فلا يعني بالضرورة ثبوته عند الأخير لأنه أخرجه في " صحيحه".

وقال أبو الطيب آبادي في " عون المعبود" : " وممن صحح هذا الحديث أو حسنه غير من تقدم ابن منده وألف في تصحيحه كتابا والآجري والخطيب وأبو المفضل والمنذري وابن الصلاح والنووي في تهذيب الأسماء وآخرون، وقال الديلمي في مسند الفردوس : صلاة التسبيح أشهر الصلوات وأصحها إسنادا . وروى البيهقي وغيره عن أبي حامد الشرفي قال كنت عند مسلم بن الحجاج ومعنا هذا الحديث فسمعت مسلما يقول لا يروى فيها إسناد أحسن من هذا. وقال الترمذي: قد رأى ابن المبارك وغيره من أهل العلم صلاة التسبيح وذكروا الفضل فيها. وقال البيهقي : كان عبد الله بن المبارك يصلّيها وتداولها الصالحون بعضهم عن بعض، وفيه تقوية للحديث المرفوع"⁸. أنهى كلامه .

وتعقبيا على قول الدارقطني : " أصح شيء فضائل السور فضل قل هو الله أحد؛ وأصح شيء في فضائل الصلوات فضل صلاة التسبيح"⁹.

1 البخاري ، التاريخ الكبير: رت 1242 ، ج 7 / ص 291 .

2 ينظر : ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: رت 686 ، ج 8 / ص 152 .

3 المصدر السابق .

4 أبو داود ، سنن أبي داود ، كتاب التطوع ، باب صلاة التسبيح : ر 1310 ، ج 1 / ص 501 .

5 البيهقي ، السنن الكبرى، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في صلاة التسبيح : ر 5117 ، ج 3 / ص 52 .

6 ابن حجر ، تلخيص الحبير: ج 2 / ص 16 - 17 .

7 ينظر : عبد الغني المقدسي ، المغني ، فصل فأما صلاة التسبيح : ج 1 / ص 437 .

8 العظيم آبادي ، محمد شمس الحق العظيم آبادي (ت 1310هـ) . عون المعبود شرح سنن أبي داود ، تحقيق : عبد الرحمن محمد عثمان : ج 4 / ص 177 ، المكتبة السلفية - المدينة المنورة ، ط 2 ، (1388هـ - 1968م)

9 ينظر " تدريب الراوي " ، ص 39 .

فكيف تكون صلاة التسبيح مشهورة وهذا حالها من الاضطراب، وعلى هذا : فالذي يظهر أن صلاة التسبيح لا ينبغي أن يعمل بها، ولا أن تفعل، ومن فعلها من الأئمة فإنه استند على ما جاء في بعض الروايات، لكن الإشكال موجود في المتن ، وبعض الرجال تكلم فيهم¹.

وقد ذكر بكر أبو زيد في " التحديث " : " وقد ذهب المحققون إلى عدم مشروعيتها؛ شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن الجوزي، وغيرهما، وذهب آخرون إلى مشروعيتها؛ منهم: الحافظ ابن حجر، وابن ناصر الدين الدمشقي، وغيرهما؛ والقول بعدم مشروعيتها أولى بالصواب"². أنتهى كلامه.

المطلب السابع : في باب الصلاة المقيدة بأيام الأسبوع ولياليه.

لم يثبت تخصيص يوم من الأيام أو ليلة من الليالي بالصلاة بوجه مخصوص، وكل ما جاء في هذا الصدد فهو باطل أو منكر. وهذا ما قرره ابن القيم في " المنار المنيف"³؛ وقد أورد تلك الأحاديث وحكم عليها بالوضع؛ وكذا ابن الجوزي قبله في كتابه " الموضوعات"⁴.

وقد استنكر الحافظ العراقي الأحاديث التي أوردها الغزالي في " إحياء علوم الدين"؛ وبين درجتها⁵، وقال الشوكاني : " لا يصح في صلاة الأسبوع شيء"⁶.

وقال العجلوني في " كشف الخفاء"⁷ : " أن هذه الأحاديث من المجازفات القبيحة على رسول الله ﷺ".

وإليك بعض هذه الأحاديث :

1- حديث : " من صلى يوم الأحد أربع ركعات بتسليمة واحدة يقرأ في كل ركعة { الحمد } و { آمن الرسول } إلى آخرها كتب الله له ألف حجة وألف عمرة وألف غزوة وبكل ركعة ألف صلاة وجعل بينه وبين النار ألف خندق".

قال الشوكاني : " رواه الجوزجاني عن أبي هريرة مرفوعاً ؛ وهو موضوع"⁸. وقال العجلوني : " قبح الله واضعه ما أجرأه على الله وعلى رسوله ﷺ"⁹.

2- حديث : " من صلى ليلة الإثنين ست ركعات يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب مرة وعشرين مرة { قل هو الله أحد } ويستغفر الله بعد ذلك عشر مرات أعطاه الله يوم القيامة ثواب ألف صديق وألف عابد وألف زاهد".

1عبد المحسن العباد ، شرح سنن أبي داود: ج 7 / ص 298 .

2 ينظر: التحديث بما قيل لا يصح فيه حديث، بكر أبو زيد، ص 69 .

3ابن القيم الجوزية ، المنار المنيف : ص 48 .

4ابن الجوزي ، الموضوعات : ج 2 / ص 116 - 117 .

5أبو بكر ماهر بن عبد الوهاب ، الأحاديث التي أستنكرها الحافظ العراقي على الغزالي : ص 10 .

6الشوكاني ، محمد بن علي بن محمد (ت 1250هـ) . الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ، تحقيق : عبد الرحمن يحيى المعلمي : ج 1 / ص 45 ، المكتب الإسلامي - بيروت ، ط 3 ، (1407هـ) .

7العجلوني ، كشف الخفاء : ج 2 / ص 412 .

8الشوكاني ، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة : ج 1 / ص 45 .

9العجلوني ، كشف الخفاء: ج 2 / ص 412 .

قال ابن الجوزي في "الموضوعات": " وهذا موضوع، وفي إسناده يزيد والهيثم وبشر كلهم مجروح؛ وأحمد بن عبد الله هو الجويباري الكذاب"¹.

قال ابن القيم: " فقبّح الله واضعه ومخلقه على رسول الله ﷺ، وهو من عمل الجويباري الخبيث"².

وأمثلة ذلك كثيرة في بقية الأيام والليالي، فكلها كذب مختلق على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهي مروية في كتاب "الموضوعات"، لابن الجوزي، وكذا في " المنار المنيف"، لابن القيم، وكذا في " الفوائد المجموعة"، للشوكاني.

وقد بسط أحاديثها وبينها بيانا شافيا الكناي في " تنزيه الشريعة المرفوعة"³.

المطلب الثامن : في باب القنوت في الوتر من رمضان.

قنوت الوتر من المسائل الخلافية بين العلماء ، فقد وردت فيها أحاديث مرفوعة وآثار موقوفة عن بعض الصحابة؛ ولكن هل أن هذه الأحاديث المرفوعة ترتقي إلى درجة الصحة أو الحسن، وهذا يتطلب دراسة دلالة النصوص وطريقة العلماء في النظر والاستدلال في الاستنباطات الشرعية .

ولذا ذهب بعض العلماء إلى أنه لا يثبت في ذلك شيء، وأقصد هنا المرفوع إلى النبي ﷺ، وأذكر منهم :

قال الإمام ابن خزيمة : " ولست أحفظ خبرا ثابتا عن النبي ﷺ في القنوت في الوتر"⁴.

وقال الخلال: قال أحمد : " لا يصح فيه عن النبي ﷺ شيء، ولكن كان عمر يقنت"⁵.

قال الفيروزآبادي : لم يصح في قنوت الفجر والوتر حديث ؛ بل قد ثبت عن بعض الصحابة فعل القنوت⁶.

وكذا ابن عبد البر في " الاستذكار"، قال : " لا يصح عن النبي ﷺ في القنوت في الوتر حديث مسند"⁷.

ورد الحديث من حديث عبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب، والبراء بن عازب، وعبد الله بن عمر، والحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

1 ابن الجوزي، الموضوعات: ج 2 / ص 117 .

2 ابن القيم الجوزية ، المنار المنيف: ص 49 .

3 الكناي، أبو الحسن علي بن محمد بن العراق الكناي (ت 840هـ) . تنزيه الشريعة المرفوعة، تحقيق: عبد الله بن محمد بن صديق الغماري : ج 2 / ص 81- 96 ، دار الكتب العلمية ، ط 2 ، (1981م) .

4 ينظر :ابن خزيمة ، صحيح ابن خزيمة: ر 1096 ، ج 2 / ص 150 .

5 ينظر :ابن حجر ، تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: ج 2 / ص 47 .

6 الفيروزآبادي ، رساله في بيان ما لم يثبت فيه حديث من الأبواب : ص 21 .

7 قلت : إطلاق السلف من الأئمة لفظ (المسند) ، يريدون به الحديث المرفوع المتصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم . وهو قول أكثر أهل العلم من المحققين الحفاظ ؛ قال الحافظ ابن حجر في " شرح نخبه الفكر " : والمسند في قول أهل الحديث ، هذا حديث مسند هو مرفوع صحابي بسند ظاهره الإتصال : ص 230 ، دار التراث .

8 ابن عبد البر ، الإستذكار: ج 2 / ص 77 .

أولاً : حديث عبد الله بن مسعود : ورد مرفوعاً، وموقوفاً عن ابن مسعود.

فأما المرفوع : فقد أخرجه عبد الرزاق في " مصنفه"¹، وابن أبي شيبة²، والعقيلي في " الضعفاء الكبير"³، والدارقطني⁴، وأبو نعيم في " حلية الأولياء"⁵، والبيهقي في " السنن الكبرى"⁶، كلهم من طريق : أبان بن أبي عياش، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة بن قيس، عن عبد الله قال: "بت مع رسول الله ﷺ، لأنظر كيف يقنت في وتره فقنت قبل الركوع ثم بعثت أُمي أم عبد فقلت تبيني مع نسائه وانظري كيف يقنت في وتره فأتتني فأخبرتني أنه قنت قبل الركوع".

قال الدارقطني : أبان بن أبي عياش : متروك⁷، وكذا تبعه البيهقي⁸، وهو كذلك؛ فقد تركه أبو حاتم الرزاي⁹، وأبو زرعة الرازي¹⁰، والنسائي¹¹، والدارقطني¹²، وكان شعبة سيء الرأي فيه¹³، وقال الجوزجاني : أبان بن أبي عياش : ساقط¹⁴.

وقد عقب الحافظ ابن حجر على الحديث في " الدراية"¹⁵، أنه : حديث ضعيف . والذي يتبين أن هذا الحديث ضعيف جداً، لما أسلفنا فسقط الاحتجاج بهذا الحديث.

وأما الموقوف على ابن مسعود، هو ما رواه المسعودي، و ليث بن أبي سليم، عن عبد الرحمن بن الأسود ، عن أبيه قال: "كان ابن مسعود لا يقنت في شيء من الصلوات إلا في الوتر قبل الركوع".

أخرجه ابن أبي شيبة في " مصنفه"¹⁶، من طريق ليث عن عبد الرحمن بن الأسود به، والطبراني في " المعجم الكبير"¹⁷ من طريق المسعودي عن عبد الرحمن بن الأسود به.

وفي رواية ابن أبي شيبة : ليث بن أبي سليم صدوق اختلط جداً ، ولم يتميز حديثه فترك¹⁸.

ثانياً : حديث أبي بن كعب رضي الله عنه : أخرجه أبو داود¹⁹، عن طريق مسعر عن زبيد عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه عن أبي بن كعب أن رسول الله ﷺ قنت في الوتر قبل الركوع".

-
- 1 عبد الرزاق ، مصنف عبد الرزاق ، كتاب الصلاة ، باب القنوت : ر 4992 ، ج 3 / ص 120 .
 - 2 ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة ، كتاب الصلاة ، في القنوت قبل الركوع : ر 6984 ، ج 2 / ص 302 .
 - 3 العقيلي ، الضعفاء الكبير : ر 22 ، ج 1 / ص 38 .
 - 4 الدارقطني ، سنن الدارقطني ، ما يقرأ في ركعات الوتر والقنوت فيه : ر 1662، ور 1663 ، ج 2 / ص 356.
 - 5 أبو نعيم الأصبهاني ، حلية الأولياء : ج 7 / ص 118 .
 - 6 البيهقي ، السنن الكبرى كتاب الصلاة ، باب من قال يقنت في الوتر : ر 5060 ، ج 3 / ص 41 .
 - 7 ينظر : الدارقطني ، سنن الدارقطني : ج 2 / ص 356 .
 - 8 ينظر : البيهقي ، السنن الكبرى : ج 3 / ص 41 .
 - 9 ينظر : ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل : ر 1087 ، ج 2 / ص 296 .
 - 10 المصدر السابق .
 - 11 ينظر : النسائي ، الضعفاء والمتروكين : ر 21 ، ص 45 .
 - 12 ينظر : الدارقطني ، الضعفاء والمتروكين : ر 101 ، ص 17 .
 - 13 ينظر : البخاري ، التاريخ الكبير : ر 1455 ، ج 1 / ص 454 .
 - 14 الجوزجاني ، أحوال الرجال : ر 157 ، ص 103 .
 - 15 ينظر : ابن حجر ، الدراية في تخريج أحاديث الهداية : ج 1 / ص 193 .
 - 16 ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة ، كتاب الصلاة ، باب في القنوت قبل الركوع أو بعده : ر 6976 ، ج 2 / ص 302 .
 - 17 الطبراني ، المعجم الكبير : ر 9064 ، ج 8 / ص 167 .
 - 18 ينظر : ابن حجر ، تقريب التهذيب : ر 5685 ، ج 2 / ص 464 .
 - 19 أبو داود ، سنن أبي داود ، كتاب الوتر ، باب القنوت في الوتر : ر 1429 ، ج 1 / ص 537 .

أورد أبو داود عده طرق عن زبيد، ثم عقب على حفص، عن مسعر عن زبيد به، حيث قال : " وليس هو بالمشهور من حديث حفص نخاف أن يكون عن حفص عن غير مسعر"¹. وأخرجه وابن ماجه²، والنسائي³، والبيهقي في " السنن الكبرى"⁴، عن طريق سفيان عن زبيد، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي، عن أبيه، عن أبي بن كعب؛ أن رسول الله ﷺ: "كان يوتر بثلاث ركعات كان يقرأ في الأولى بسبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية ب قل يا أيها الكافرون وفي الثالثة ب قل هو الله أحد ويقت قبل الركوع فإذا فرغ قال عند فراغه سبحان الملك القدوس ثلاث مرات يطيل في آخرهن".

وأخرجه أبو داود من طريق محمد بن بكر، قال حدثنا هشام، عن محمد - يعني ابن سيرين-، عن بعض أصحابه أن أبي بن كعب أهمهم - يعني في رمضان- وكان يقت في النصف الآخر من رمضان"⁵.

وأخرجه أبو داود من طريق آخر : من طريق هشيم، قال أخبرنا يونس بن عبيد، عن الحسن أن عمر بن الخطاب جمع الناس على أبي بن كعب فكان يصلي لهم عشرين ليلة ولا يقت بهم إلا في النصف الباقي فإذا كانت العشر الأواخر تخلف فصلى في بيته فكانوا يقولون أبق أبي"⁶.

ولخص أبو داود بعد أن أخرج هذه الطرق في " سننه"، حيث قال : " وهذا يدل على أن الذي ذكر في القنوت ليس بشيء، وهذان الحديثان يدلان على ضعف حديث أبي، أن النبي ﷺ قنت في الوتر"⁷ انتهى كلامه.

وأخرج الدارقطني⁸، ومن طريقه البيهقي⁹، طريق آخر وسنده صحيح، وهو من حديث : المسيب بن واضح، عن عيسى بن يونس، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي، عن أبيه، عن أبي بن كعب، قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث ركعات يقرأ فيها ب {سبح اسم ربك الأعلى}، و{قل يا أيها الكافرون}، و{قل هو الله أحد} وكان يقت قبل الركوع وكان يقول إذا سلم سبحان الملك القدوس مرتين يسرهما والثالثة يجهر بها ويمد بها صوته؛ وقال الألباني عن هذا الطريق في " الإرواء" : " هذا إسناد صحيح"¹⁰.

ثالثا : حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

1- ما أخرجه أبو داود في " سننه"¹¹، من طريق هشيم، قال أخبرنا يونس بن عبيد، عن الحسن أن عمر بن الخطاب جمع الناس على أبي بن كعب فكان يصلي لهم عشرين ليلة ولا يقت بهم إلا في النصف الباقي فإذا كانت العشر الأواخر تخلف فصلى في بيته فكانوا يقولون أبق أبي".

11المصدر السابق .

12ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، كتاب إقامة الصلاة ، باب ما جاء في القنوت قبل الركوع وبعده : ر 1182 ، ج 2 / ص 254 .

13النسائي ، سنن النسائي، كتاب قيام الليل وتطوع النهار : ر 1699 ، ج 3 / ص 235 .

14البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الصلاة ، باب من قال يقت في الوتر : ر 5058 ، ج 3 / ص 40 .

15أبو داود ، سنن أبي داود ، كتاب الوتر ، باب القنوت في الوتر : ر 1430 ، ج 1 / ص 538 . .

16المصدر السابق : ر 1431 ، ج 1 / ص 538 .

17المصدر السابق .

18الدارقطني ، سنن الدارقطني ، ما يقرأ في ركعات الوتر والقنوت فيه : ر 1659 ، ج 2 / ص 354 .

19البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الصلاة ، باب من قال يقت في الوتر : ر 5057 ، ج 3 / ص 390 .

10 ينظر :الألباني ، الإرواء: ج 2 / ص 167 .

11أبو داود ، سنن أبي داود : ر 1431 ، ج 1 / ص 538 .

وقد سبق تخريجه من حديث أبي بن كعب.

2- ما أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه"¹، من طريق : محمد بن بكر، عن ابن جريج، قال قلت لعطاء: القنوت في شهر رمضان؟ قال: عمر أول من قنت. قلت: النصف الآخر أجمع؟ قال: نعم".

وعطاء بن أبي رباح لم يدرك عمر بن الخطاب، ومراسيله من أضعف المراسيل، وكان عطاء ثقة فاضل لكنه كثير الإرسال²، ولكن يشهد للحديث ما سبق من تخريجي لحديث أبي بن كعب، فيمكن أن الحديث يكون حسن لغيره. والله أعلم

رابعا : حديث البراء بن عازب رضي الله عنه :وهو ما أخرجه الخطيب البغدادي في " تاريخ بغداد"³، من طريق أبي قتادة عبد الله بن واقد، عن سفيان الثوري، عن مطرف، عن أبي الجهم، عن البراء بن عازب ، قال: " قنت رسول الله ﷺ قبل الركوع ثم كبر وركع".

وسند الحديث ضعيف جدا، من أجل عبد الله بن واقد الحراني، قال النسائي : متروك الحديث⁴، قال ابن حجر في " التقریب"⁵: "متروك وكان أحمد يثني عليه وقال لعله كبر واختلط وكان يدلّس من التاسعة".

خامسا : حديث عبد الله بن عمر: وهو ما أخرجه الطبراني في " المعجم الأوسط"⁶، من طريق سهل بن العباس الترمذي ، قال نا سعيد بن سالم القداح عن عبيد الله بن عمر، عن نافع عن ابن عمر: "أن النبي ﷺ كان يوتر بثلاث ركعات ويجعل القنوت قبل الركوع".

قال الطبراني : " لم يرو هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر إلا سعيد بن سالم"، والحديث أصلا ضعيف ، لضعف سهل بن العباس الترمذي : تركه الدارقطني ، وقال ليس بثقة⁷.

سادسا : حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما : وله عدة طرق :الطريق الأول : وهو ما أخرجه أبو داود في " سننه"⁸ ، وسكت عنه ، وأخرجه الترمذي⁹ والنسائي في " المجتبى"¹⁰، عن أبي الأحوص، عن أبي إسحاق، عن بريد بن أبي مريم، عن أبي الحوراء، قال: قال الحسن ابن علي رضي الله عنهما علمني رسول الله ﷺ ، كلمات أقولهن في الوتر، قال ابن جواس في قنوت الوتر " اللهم اهديني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما أعطيت وقتني شر ما قضيت إنك تقضي ولا يقضى عليك وإنه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت".

1 ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة ، من قال القنوت في النصف من رمضان : ر 7009 ، ج 2 / ص 305.

2 ينظر :ابن حجر ، تقريب التهذيب: رت 4591 ، ج 2 / ص 391 .

3 الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد: ر 339 ، ج 1 / ص 378 .

4 النسائي ، الضعفاء والمتروكين: رت 337 ، ص 150 .

5 ابن حجر ، تقريب التهذيب: رت 3687 ، ج 2 / ص 328 .

6 الطبراني ، المعجم الأوسط: ر 7885 ، ج 8 / ص 36 .

7 ينظر : الذهبي ، ميزان الاعتدال: رت 3585 ، ج 2 / ص 239 .

8 أبو داود ، سنن أبي داود ، كتاب الوتر ، باب القنوت في الوتر : ر 1427 ، ج 1 / ص 536 .

9 الترمذي ، جامع الترمذي ، أبواب الوتر ، باب ما جاء في القنوت في الوتر : ر 464 ، ج 2 / ص 328 .

10 النسائي ، المجتبى من السنن ، كتاب قيام الليل وتطوع النهار ، باب الدعاء في الوتر : ر 1745 ، ج 3 / ص 248.

وقال الترمذي عقب الحديث : " ولا نعرف عن النبي ﷺ في القنوت في الوتر شيئاً أحسن من هذا". وأخرجه أحمد في " مسنده" ¹، عن أبي إسحاق، عن أبي الحوراء به، لكن قال عن الحسين بن علي ، والصواب ما ذكرنا آنفاً عن الحسن؛ في أن : " الحديث من حديث الحسن لا من حديث أخيه الحسين فإنه يدل على أن الوهم فيه من أبي إسحاق فلعله ساء فيه حفظه فنسي هل هو الحسن أو الحسين" ².

ونقل العيني في " شرحه لسنن أبي داود" ³، أن النووي قال في " الخلاصة" : " وإسنادهما صحيح، أو حسن؛ ونقل أيضاً عن الجزار ؛ قوله : " هذا حديث لا نعلم أحداً يرويه عن النبي - عليه السلام - إلا الحسن بن علي - رضي الله عنهما - ". **الطريق الثاني :** ما أخرجه النسائي في " المجتبى" ⁴، من طريق يحيى بن عبد الله بن سالم عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن علي عن الحسن بن علي قال : علمني رسول الله ﷺ هؤلاء الكلمات في الوتر قال قل اللهم أهديني فيمن هديت وبارك لي فيما أعطيت وتولني فيمن توليت وقني شر ما قضيت فإنك تقضي ولا يقضى عليك ... الحديث.

قال الألباني في تعليقه على الحديث : ضعيف ⁵، والسبب في ضعف الحديث هو يحيى بن عبد الله بن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، قال يحيى بن معين عنه : صدوق ضعيف الحديث ⁶، وقال النسائي : مستقيم الحديث ⁷، وذكره ابن حبان في " الثقات" ⁸؛ ثم قال : ربما أغرب، وقال ابن حجر في " التقريب" : صدوق ⁹.

خلاصة الأمر : إن الحديث قد جاءت طرقه متعددة، فمنها ما هو صحيح كحديث أبي بن كعب، وحديث عبد الله بن مسعود موقوفاً عليه، وكحديث الحسن بن علي وهذا ما قرره النووي في " شرح المذهب"، وكذا في " الخلاصة"، ومنها ما هو ضعيف جاءت من طرق متعددة، وقد أوضحت ذلك في تخريجي لتلك الأحاديث، وتركت طرق أخرى لا ترتقي إلى درجة الصحة، أو الحسن.

المطلب التاسع: في باب صلاة الرغائب، والنصف من شعبان.

هذا الباب يتناول بعض فضائل الصلوات في أيام مخصوصة، ولا تثبت في ذلك أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ ولذا سأتناولها بشيء من الاختصار فلا حاجة للتفصيل في ذلك.

وإليك أقوال العلماء في المسألة :

1- قال ابن بدر الموصلي : " لا يصح في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ والصحيح من النوافل : السنن الرواتب، والتراويح، والضحي، وصلاة الليل، وتحية المسجد، وشكر الوضوء، وصلاة الاستخارة، والعيدين - على قول من لا يراها واجبين - وصلاة الكسوف والاستسقاء" ¹⁰.

1 ابن حنبل ، مسند أحمد بن حنبل: 1735 ، ج 1 / ص 201 .

2 ينظر : ابن حجر ، تلخيص الحبير: ج 1 / ص 606 .

3 ينظر : العيني الحنفي ، شرح سنن أبي داود: ج 5 / ص 336 .

4 النسائي ، المجتبى من السنن ، باب الدعاء في الوتر ، كتاب قيام الليل وتطوع النهار : ر 1746 ، ج 3 / ص 248.

5 المصدر السابق .

6 ينظر : المزني ، تهذيب الكمال: رت 6861 ، ج 31 / ص 408 .

7 المصدر السابق .

8 ابن حبان ، الثقات : رت 16259 ، ج 9 / ص 249 .

9 ابن حجر ، تقريب التهذيب : رت 7584 ، ج 2 / ص 592 .

10 ابن بدر الموصلي ، المغني عن الحفاظ والكتاب: ص 257 .

2- وقال علي القاري بخصوص صلاة الأسبوع : لا يصح في صلاة الأسبوع شيء، وفي ليلة الجمعة اثنتا عشرة ركعة بالإخلاص عشر مرات : باطل لا أصل له¹.

3- قال ابن القيم : " أحاديث صلاة الرغائب ليلة أول جمعة من رجب كلها كذب مختلق على رسول الله صلى الله عليه وسلم"².

4- وقال ابن حجر في "فتح الباري" : فإن أصل صلاة النافلة سنة مرغّب فيها، ومع ذلك فقد كره المحققون تخصيص وقت بها دون وقت، ومنهم من أطلق تحريم مثل ذلك كصلاة الرغائب التي لا أصل لها³.

5- وقال بدر الدين العيني في "عمدة القاري" : " ومنهم من يزعم أنه كان في أول ليلة جمعة من شهر رجب، وهي ليلة الرغائب التي أحدثت فيها الصلاة المشهورة، ولا أصل لها"⁴.

وهنا أنقل ما أخرجه ابن الجوزي بسنده في كتابه "الموضوعات" لبعض الأحاديث التي جاءت في الباب ثم بين عللها؛ بالتفصيل؛ فإليك بعضها منها :

1- من طريق أبي سليمان الجرجاني قال: حدثنا حجر بن هاشم عن عثمان بن عطاء عن أبيه عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من صام يوماً من رجب وصلى فيه أربع ركعات ، يقرأ في أول ركعة مئة مرة آية الكرسي، وفي الركعة الثانية مئة مرة (قل هو الله أحد)، لم يمت حتى يرى مقعده من الجنة أو يرى له"⁵. قال ابن الجوزي : هذا حديث موضوع على رسول الله صلى الله عليه وسلم، أكثر رواته مجاهيل، وعثمان : متروك عند المحدثين.

2- ثم أخرج بسنده من طريق علي بن محمد بن سعيد البصري، قال : حدثنا أبي، قال : حدثنا خلف بن عبد الله وهو الغاني، عن حميد الطويل، عن أنس بن مالك، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "رجب شهر الله، وشعبان شهري، ورمضان شهر أمّتي".

قال ابن الجوزي : هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ، وقد اتهموا به ابن جهيم ونسبوه إلى الكذب، وسمعت شيخنا عبد الوهاب الحافظ يقول : رجاله مجهولون، وقد فتشت عليهم جميع الكتب فما وجدتهم"⁶. وقال الإمام محمد بن طاهر بن علي الهندي في "تذكرة الموضوعات"⁷: وصلاة الرغائب موضوع بالاتفاق"، وقال أيضاً : وقد صنف الأئمة مصنقات نفيسة في تقبيحها وتضليل مصلحيها ومبديعيها، ودلائل قبحها أكثر من أن تحصى. انتهى كلامه.

1 علي الهروي ، المصنوع في معرفة الحديث الموضوع : ص 259 .

2 ابن القيم الجوزية ، المنار المنيف في الصحيح والضعيف: ص 123 ، وينظر : كتاب نقد المنقول : ر 96 ، ص 82.

3 ابن حجر ، فتح الباري : ر 5908 ، ج 11 / ص 55 .

4 بدر الدين العيني ، عمدة القاري شرح صحيح البخاري : ج 6 / ص 115 .

5 ابن الجوزي ، الموضوعات: ج 2 / ص 124 .

6 المصدر السابق : ج 2 / ص 125 .

7 الفتني ، تذكرة الموضوعات: ج 1 / ص 44 .

ومن ذلك كتاب "الفتاوى الكبرى" ¹ لشيخ الإسلام ابن تيمية، فقد قال : هذه الصلاة لم يصلها رسول الله ﷺ، ولا أحد من الصحابة، ولا التابعين، ولا أئمة المسلمين، ولا رغب فيها رسول الله ﷺ، ولا أحد من السلف، ولا الأئمة ولا ذكروا لهذه الليلة فضيلة تخصها، والحديث المروي في ذلك عن النبي ﷺ كذب موضوع ، باتفاق أهل المعرفة بذلك .

وقال ابن تيمية: "وصلاة الرغائب بدعة محدثة لم يصلها النبي ﷺ، ولا أحد من السلف، وأما ليلة النصف من شعبان ففيها فضل، وكان في السلف من يصلي فيها، لكن الاجتماع فيها لإحيائها في المساجد بدعة" ²؛ وقال الذهبي في "ميزان الاعتدال" ³ : في ترجمة علي بن عبد الله بن جهضم الزاهد ، أبي الحسن شيخ الصوفية بحرم مكة؛ بأنه متهم بالوضع، وقد اتهموه بوضع صلاة الرغائب. انتهى كلامه .

وخلاصة الأمر : إن الأحاديث التي جاءت بخصوص صلاة الرغائب وغيرها من الصلوات لا أصل لها في كتب السنة، ولم يصح منها حديث في ذلك كما بينت من أقوال العلماء ولا داعي أن أسرد أسانيد الأحاديث وتخريجها لأني اكتفيت بأقوال العلماء في المسألة.

وأما ما جاءت به السنة من الأحاديث الثابتة والصحيحة، هي : السنن الرواتب، والتراويح ⁴، والضحي ⁵، وصلاة الليل ⁶، وتحية المسجد ⁷، وسنة الوضوء ⁸، وصلاة الاستخارة ⁹، والعيدين ¹⁰، وصلاة الكسوف ¹¹، والاستسقاء ¹².

المطلب العاشر : في باب لا صلاة لمن عليه صلاة.

أورد هذا الحديث بعض الفقهاء على وجوب الترتيب بين الصلوات، واحتجوا بحديث " لا صلاة لمن عليه صلاة"؛ ومعنى ذلك أنه من التحق بالإمام في صلاة فريضة ثم تذكر أنه قد نسي صلاة قبلها، وجب عليه أن يفارق الإمام ليصلي ما نسي، ودليل ذلك هذا الحديث .

1 ابن تيمية ، الفتاوى الكبرى: ج2 / ص 261 – 262 .

2 ابن تيمية ، الفتاوى الكبرى: ج2 / ص 261 – 262 .

3 الذهبي ، ميزان الاعتدال: رت 5879 ، ج3 / ص 142 – 143 .

4 البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب صلاة التراويح ، باب فضل من قام رمضان : ج3 / ص 58 ، وصحيح مسلم ، باب التغيب في قيام رمضان وهو التراويح: ج2 / ص 176 .

5 البخاري ، صحيح البخاري ، باب صلاة الضحى : ر 1178 ، ج2 / ص 73 ، وصحيح مسلم ، باب استحباب صلاة الضحى: ر 1693 ، ج2 / ص 156 .
6 أخرجه البخاري في صحيح البخاري ، باب الحلق والجلوس في المسجد: ج1 / ص 127 ، و صحيح مسلم ، باب جواز النافلة قائما وقاعدا وفعل بعض الركعة قائما وبعضها قاعدا: ج2 / ص 163 .

7 صحيح مسلم ، باب استحباب تحية المسجد بركعتين وكرامة الجلوس قبل صلاتهما وأنها مشروعة في جميع الأوقات: ج2 / ص 155، وكذا أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ، باب تحية المسجد : ج3 / ص 53 .

8 البيهقي ، معرفة السنن والآثار، باب سنة الوضوء وفرضه : ج1 / ص 153 .

9 مسند أحمد بن حنبل: ج5 / ص 423 ، والطبراني في المعجم الكبير: ر 390 ، ج1 / ص 4 ، والحاكم في المستدرک: ج1 / ص 314 ، والبيهقي في السنن الكبرى: ج7 / ص 147 .

10 صحيح البخاري، كتاب العيدين ، باب في العيدين والتجمل فيهما : ج2 / ص 20 ، وصحيح مسلم ، صلاة العيدين : ج3 / ص 18 ، وأخرجه مالك في الموطأ ، كتاب العيدين : ج1 / ص 177 .

11 صحيح البخاري ، كتاب الكسوف ، باب الصلاة في كسوف الشمس : ج2 / ص 42 .

12 المصدر السابق ، باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة : ج2 / ص 15 .

والذي ذهب إلى وجوب الترتيب بعض كتب الفقه التي تناولت مسألة الترتيب بين الصلوات، مثل كتاب " البحر الرائق"¹، لابن نجيم المصري وهو في فقه الإمام أبي حنيفة، وكتاب " الحاوي الكبير"²، للماوردي وهو في فقه الإمام الشافعي، وكتاب " الشرح الكبير"³، لابن قدامة المقدسي، وهو في فقه الإمام أحمد بن حنبل.

وأما حديثاً فلم يثبت هذا الحديث وليس له أصل كما قرره علماء هذا الفن، وإليك أقوالهم في وصف حديث : " لا صلاة لمن عليه صلاة".

قال إبراهيم الحري : سألت أبا عبد الله أحمد بن حنبل عن معنى هذا الحديث، فقال : لا أعرفه البتة؛ قال إبراهيم : ولا سمعت أنا بهذا عن النبي ﷺ قط .

وما ذكرته قد نقله ابن الجوزي في " العلل المتناهية"⁴، وقال أيضا : " هذا نسمعه على ألسنة الناس وما عرفت له أصلا" .

وكذا في " نصب الراية"⁵، للزيلعي ، وابن القيم في " المنار المنيف"⁶، ونقل ابن حجر في " التلخيص"⁷، قال : قال ابن العربي في العارضة هو باطل .

وقال الطرابلسي في " اللؤلؤ المرصوع" : " حديث لا صلاة لمن عليه صلاة : لا يعرف له أصل، لكن لعلمائنا في وجوب الترتيب بين القضاء والأداء"⁸ .

وخلاصة الأمر في الباب : إن الحديث لا أصل له في كتب السنة، والفقهاء لم يحتجوا به في الأحكام وإنما لهم مسائل في وجوب الترتيب بين القضاء والأداء أحاديث ثابتة، وكما نقل ذلك الزيلعي، عن ابن دقيق العيد : "أن الحديث ما عرفنا له أصلا"⁹.

المطلب الحادي عشر : " في باب الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم ".

اختلف علماء السلف والخلف في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في أول فاتحة الكتاب¹⁰ - يعني قراءتها جهرا في الصلوات الجهرية - ولكن لكل فرقة من فرق المحققين آثار وأحاديث استندوا عليها ، ولذا سأقسم هذا المطلب إلى محورين يتناولان فيه أدلة كل فريق وكلام العلماء على تلك الأحاديث.

1 ينظر : ابن نجيم المصري ، البحر الرائق شرح كنز الرقائق: ج 1 / ص 315 .

2 ينظر : الماوردي ، الحاوي في فقه الشافعي: ج 2 / ص 159 .

3 ينظر : ابن قدامة المقدسي ، الشرح الكبير: ج 1 / ص 451 .

4 ينظر : ابن الجوزي ، العلل المتناهية : ج 1 / ص 439 .

5 ينظر : الزيلعي ، نصب الراية : ج 2 / ص 166 .

6 ابن القيم الجوزية ، المنار المنيف: ر 276 ، ص 122 .

7 ابن حجر ، تلخيص الحبير: ج 1 / ص 649 .

8 الطرابلسي ، اللؤلؤ المرصوع: ر 703 ، ص 221 .

9 ينظر : الزيلعي ، نصب الراية: ج 2 / ص 166 .

10 ينظر : ابن عبد البر ، الإنصاف: ج 1 / ص 3 .

وقبل ذلك أبين من من العلماء قد نفى الباب بأكمله، فقد قال ابن أبرد الموصلي : قال الدارقطني : " كل ما روي عن النبي ﷺ في الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم ، فليس بصحيح"¹.

وقال العقيلي : " ولا يثبت في الجهر بها حديث مسند"²، وكذا الفيروزآبادي، حيث قال : " لم يصح فيه حديث"³.

المحور الأول : الأحاديث التي جاءت بالجهر بالبسملة في الصلاة .

ورد الحديث من حديث أبي هريرة، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وأنس بن مالك، وأم سلمة زوج النبي ﷺ.

أولا : حديث أبي هريرة رضي الله عنه : وله عدة طرق : الطريق الأول : ما أخرجه ابن أبي شيبة في " مصنفه"⁴، من طريق أبي معشر، عن سعيد ابن أبي سعيد، عن أبي هريرة أنه كان يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم.

والطريق الثاني : ما أخرجه الدارقطني في " سننه"⁵، والخطيب البغدادي في " تاريخه"⁶، كلاهما من طريق منصور بن أبي مزاحم - من كتابه ، ثم محاه بعد -، قال : حدثنا أبو أويس عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ كان إذا قرأ وهو يؤم الناس افتتح بـ {بسم الله الرحمن الرحيم}.

فأما طريق ابن أبي شيبة : وهو موقوف على أبي هريرة، فالحديث ضعيف لضعف نجيح بن عبد الرحمن السندي أبو معشر، قال البخاري عنه : منكر الحديث⁷، وقال النسائي : ضعيف⁸، وكذا الدارقطني⁹، وقال ابن حجر في " التقريب"¹⁰ : ضعيف.

وأما طريق الدارقطني : فقد قال النووي في " المجموع"¹¹، نقلا عن الدارقطني : أن رجال إسناده كلهم ثقات؛ وهو كذلك كما قال الدارقطني.

الطريق الثالث : ما أخرجه الدارقطني من طريق آخر، وهو من طريق خالد بن إلياس، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة، قال : قال رسول الله ﷺ : " علمني جبريل عليه السلام الصلاة فقام فكبر لنا، ثم قرأ " بسم الله الرحمن الرحيم"، فيما يجهر به في كل ركعة"¹².

1 ابن أبرد الموصلي ، المغني عن الحفظ والكتاب: ص 257 .

2 العقيلي ، الضعفاء الكبير / ج 1 / ص 230 . قلت : لم أجد في طبعة قلجي هذا الكلام للعقيلي وإنما في طبعات أخرى من كتاب الضعفاء الكبير .

3 الفيروزآبادي ، رسالة في بيان ما لم يثبت فيه حديث من الأبواب: ص 19 .

4 ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة، من كان يجهر بها : ر 4174 ، ج 1 / ص 412 .

5 الدارقطني ، سنن الدارقطني ، باب في الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم : ر 1171 ، ج 2 / ص 74 .

6 الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد: ر 2494 ، ج 5 / ص 96 .

7 البخاري ، التاريخ الكبير: ر 2397 ، ج 8 / ص 114 .

8 النسائي ، الضعفاء والمتروكين: ر 590 ، ص 235 .

9 ينظر : الدارقطني ، الضعفاء والمتروكين: ر 551 ، ص 23 .

10 ابن حجر ، تقريب التهذيب: ر 7100 ، ج 2 / ص 559 .

11 ينظر : النووي ، المجموع شرح المذهب: ج 3 / ص 345 .

12 الدارقطني ، سنن الدارقطني، باب في الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم : ر 1172 ، ج 2 / ص 75 .

في سند الحديث خالد بن إلياس بن صخر، فهو منكر الحديث كما قال البخاري¹، وكذا أبو حاتم الرازي قال عنه : ضعيف الحديث، منكر الحديث².

الطريق الرابع : ما أخرجه الدارقطني³، والحاكم في " مستدركه"⁴ والبيهقي في " السنن"⁵، كلهم من طريق يونس بن بكير، قال : ثنا مسعر، عن محمد بن قيس، عن أبي هريرة، قال : " كان رسول الله ﷺ يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم".

وسكت الحاكم على الحديث، وأعله الذهبي بمحمد بن قيس⁶، فهو ضعيف الحديث، وهو كذلك، فقد قال ابن الجوزي عن محمد بن قيس بن مخرمة : " يروي عنه أبو معشر؛ قال يحيى ليس بشيء، لا يروي عنه الحديث"⁷.

والرواية قد صحف فيها، فهي ليس من رواية يونس بن بكير عن مسعر به ؛ وإنما الصواب : رواية يونس بن بكير، عن أبي معشر، عن محمد بن قيس بن مخرمة⁸.

وأبو معشر: هو نجيع بن عبد الرحمن السندي، ضعفه غير واحد من أهل العلم، وقد ترجمت له سابقاً، وحديث أبي هريرة ضعيف من جهة الإسناد.

وخلاصة القول: الحديث ضعيف من جهة إسناده.

ثانيا : حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه : أخرجه الدارقطني في " سننه"⁹، من طريق إبراهيم بن الحكم بن ظهير، قال : حدثنا محمد بن حسان العبدي، عن جابر، عن أبي الطفيل، قال : سمعت علي بن أبي طالب وعمار يقولان: " إن رسول الله ﷺ كان يجهر بـ {بسم الله الرحمن الرحيم}."

سند الحديث ضعيف جداً فإن فيه كذاب، وهو إبراهيم بن الحكم بن ظهير، قال عنه أبو حاتم الرازي: كذاب¹⁰. فيتضح لنا أن الحديث لا يصح سنداً.

ثالثا : حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه : وله طرق :

الطريق الأول : أخرجه الترمذي¹¹، والدارقطني¹²، والبغوي في " شرح السنة"¹³، من طريق المعتمر بن سليمان، قال حدثني، إسماعيل بن حماد، عن حماد، عن أبي خالد، عن ابن عباس، قال : " كان النبي ﷺ يفتتح صلاته ببسم الله الرحمن الرحيم".

1 ينظر : البخاري ، التاريخ الأوسط: رت 1060 ، ج 4 / ص 682 .

2 ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: رت 1440 ، ج 3 / ص 321 .

3 الدارقطني ، سنن الدارقطني ، باب في الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم : ر 1174 ، ج 2 / ص 75 .

4 الحاكم ، المستدرک على الصحيحين ، باب التأمين : ر 850 ، ج 1 / ص 357 .

5 البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الصلاة ، باب افتتاح القراءة في الصلاة : ر 2494 ، ج 2 / ص 47 .

6 ينظر: الحاكم ، المستدرک على الصحيحين ، باب التأمين : ر 850 ، ج 1 / ص 357 .

7 ابن الجوزي ، الضعفاء والمتروكين: رت 3163 ، ج 3 / ص 93 .

8 ينظر: الدارقطني ، سنن الدارقطني : ج 2 / ص 75 .

9 الدارقطني ، سنن الدارقطني ، باب في الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم : ر 1159 ، ج 2 / ص 67 .

10 ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: رت 253 ، ج 2 / ص 95 .

11 جامع الترمذي، أبواب الصلاة ، باب من رأى الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم: ر 245 ، ج 2 / ص 14 .

12 الدارقطني ، سنن الدارقطني ، باب في الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم : ر 1162 ، ج 2 / ص 69 .

13 البغوي، شرح السنة: ر 584 ، ج 3 / ص 55 .

قال الترمذي : " هذا حديث ليس إسناده بذاك"¹، ووافقه البغوي في " شرح السنة"².

وأنقل كلام ابن الملقن على ترجمة الرواة : " وأما أحمد بن عبدة الضبي ثقة حجة، احتج به مسلم، وثقه أبو حاتم، والنسائي.

والمعتمر بن سليمان : لا يسأل عنه، احتج به الشيخان والأربعة.

وإسماعيل بن حماد : صدوق وثقه يحيى بن معين، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه، قال الأزدي يتكلمون فيه؛ ووهم ابن الجوزي في «تحقيقه» فادعى أن راويه حماد بن أبي سليمان وقال : كذبه ابن معين . وإنما هو : إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان؛ وقد صرح بذلك أيضا ابن عدي في "كامله"، والعقيلي في "ضعفائه".

وبقي الشأن في أبي خالد هذا فقيل : إنه (الوالبي) الكوفي، واسمه هرمز وقيل : هرم، قال أبو حاتم: صالح الحديث، وذكره ابن حبان في "ثقاته"، وقال ابن أبي حاتم في الكنى : سئل أبو زرعة عنه فقال : لا أدري من هو لا أعرفه . وذكره ابن أبي حاتم في الأسماء ترجمة أبي خالد الوالبي، وسماه هرمز؛ وقال العقيلي في إسماعيل : حديثه غير محفوظ ويحكيه، عن مجهول، ثم ساق الحديث.

وساقه ابن عدي كذلك ، ثم ساقه من حديث إسماعيل بن حماد، عن عمران بن أبي خالد، عن ابن عباس به، ثم قال : وهذا الحديث لا يرويه غير معتمر، وهو غير محفوظ. سواء قال، عن أبي خالد أو عن عمران بن أبي خالد جميعا مجهولين³.
الطريق الثاني : ما أخرجه ابن المنذر في " الأوسط"⁴، من طريق علي بن عبد العزيز، قال ثنا أبو النعمان، قال: ثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن عكرمة، أن ابن عباس : " كان يستفتح القراءة ببسم الله الرحمن الرحيم؛ ويقول : إنما هو شيء استرقه الشيطان من الناس".

الطريق الثالث : ما أخرجه الدارقطني في " سننه"⁵، من طريق آخر، وهومن حديث عباد بن العوام، قال : حدثنا شريك، عن سالم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال : " كان النبي ﷺ، يجهر في الصلاة ببسم الله الرحمن الرحيم".

وأخرجه الحاكم من طريق عبد الله بن عمرو بن حسان، قال: ثنا شريك، عن سالم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال : "كان رسول الله ﷺ، يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم"⁶.

وقال الحاكم : " قد احتج البخاري بسالم هذا، وهو ابن عجلان الأفطس، واحتج مسلم بشريك و هذا إسناده صحيح و ليس له علة و لم يخرجاه"، وقال الذهبي في التلخيص : " صحيح وليس له علة".

وتعقبهما ابن الملقن، بقوله : " هما معذوران في عدم تخريجه؛ فإن عبد الله المذكور كذبه غير واحد من الأئمة، ونسبه علي بن المديني إلى الوضع، والعجب كيف خفي حاله على هذا الحافظ الكبير، وأبو الصلت الذي في سند الدارقطني متروك"⁷.

1الترمذي، جامع الترمذي ، أبواب الصلاة، باب من رأى الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم : ر 245، ج 2 / ص 14 .

2 البغوي، شرح السنة: ج 3 / ص 55 .

3ينظر:ابن الملقن ، البدر المنير: ج 3 / ص 566 – 567 .

4ابن المنذر ، الأوسط: ر 1309 ، ج 4 / ص 271 .

5الدارقطني ، سنن الدارقطني ، باب في الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم : ر 1160 ، ج 2 / ص 68 .

6الحاكم ، المستدرک علی الصحیحین ، کتاب الإمامة وصلاة الجماعة : ر 750 ، ج 1 / ص 326 .

7ابن الملقن ، البدر المنير: ج 3 / ص 567 .

الطريق الرابع : وفي لفظ آخر عند الدارقطني¹ : " أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم في السورتين حتى قبض"، أخرجه من حديث جعفر بن عنبسة بن عمرو الكوفي، قال حدثنا عمر بن حفص المكي، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس به.

وهذا الطريق فيه مجهولان، قد ذكرهما العلماء، وهما :

1- جعفر بن عنبسة : قال ابن القطان عنه : لا يعرف² - وعمر بن حفص : قال النسائي عنه : ليس بثقة³، ولكن ابن حبان قد ذكره في " الثقات"⁴، ونخلص إلى ما قال الذهبي عنه في " المغني"⁵، حيث قال: " عمر بن حفص القرشي العبدي المكي، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، قال: " لم يزل النبي صلى الله عليه وسلم يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم حتى مات؛ لا يعرف والخبر موضوع".

أبعد الذهبي كثيرا بأن الخبر موضوع، بل هو ضعيف وليس إسناده بالقوي ، وما ذهب إليه ابن الملقن أن هناك في الباب أحاديث صحيحة صريحة ليس لأحد فيها مطعن⁶ .

رابعا : حديث عبد الله بن عمر⁷ : وله طريقان عند الدارقطني :

الطريق الأول : ما أخرجه الدارقطني في " سننه"⁷، والبيهقي في " السنن الكبرى"، كلاهما من طريق أحمد بن يحيى الحلواني، قال: حدثنا عتيق بن يعقوب، قال: حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر عن أبيه وعمه عبيد الله عن نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ كان إذا افتتح الصلاة يبدأ بـ {بسم الله الرحمن الرحيم} وقال النيسابوري يقرأ. وسند الحديث ضعيف، لضعف عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر، قال أبو حاتم الرازي، وأبو زرعة الرازي عنه : متروك الحديث⁸ .

الطريق الثاني : وهو ما أخرجه الدارقطني⁹، من طريق : عمر بن الحسن بن علي الشيباني، قال نا جعفر بن محمد بن مروان، قال: نا أبو الطاهر أحمد بن عيسى، قال: نا ابن أبي فديك، عن ابن أبي ذئب، عن نافع، عن ابن عمر قال : " صليت خلف النبي ﷺ، وأبي بكر وعمر؛ فكانوا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم". هذا الطريق لا يصلح للاحتجاج، لأن فيه جعفر بن محمد بن مروان ؛ قال الدارقطني : لا يحتج بحديثه¹⁰ . وكذا أبو الطاهر أحمد بن عيسى : قال عنه الدارقطني : كذاب¹¹ .

1المصدر السابق : ر1163، ج2 / ص70 .

2ينظر : ابن حجر ، لسان الميزان: رت 1871 ، ج2 / ص461 .

3النسائي ، الضعفاء والمتروكين: رت 461 ، ص188 .

4ينظر : ابن حبان ، الثقات: رت 9527 ، ج7 / ص174 .

5الذهبي ، المغني في الضعفاء: رت 4439 ، ج2 / ص464 .

6ينظر : ابن الملقن ، البدر المنير: ج3 / ص568 .

7الدارقطني ، سنن الدارقطني ، باب في الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم : ر1165 ، ج2 / ص71 .

8 ينظر : ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: رت 1202 ، ج5 / ص253 .

9الدارقطني ، سنن الدارقطني ، باب في الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم : ر1166 ، ج2 / ص71 .

10 ينظر : الذهبي ، ميزان الاعتدال : رت 1533 ، ج1 / ص417 ، وينظر : ابن حجر في لسان الميزان: ر1909 ، ج2 / ص471 .

11الدارقطني ، الضعفاء والمتروكين: رت 52 / ص7 .

خامسا : حديث أنس بن مالك رضي الله عنه:

ما أخرجه أحمد في " مسنده" ¹، والدارقطني في " سننه" ²، من طريق : غسان بن مضر ثنا سعيد يعني بن زيد أبو مسلمة قال : سألت أنسا أكان النبي ﷺ يقرأ { بسم الله الرحمن الرحيم } أو { الحمد لله رب العالمين } فقال إنك لتسألني عن شيء ما أحفظه أو ما سألتني أحد قبلك.

قال الدارقطني : إسناده صحيح؛ وقد صححه شعيب الأرناؤوط في تعليقه على مسند أحمد. ولكن هذا الحديث يخالفه ما رواه أبو داود في " سننه" ³، وسكت عنه، من طريق مسلم بن إبراهيم، قال حدثنا هشام، عن قتادة، عن أنس، أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يفتتحون القراءة بـ " الحمد لله رب العالمين". وسيأتي بيانه في مبحث من يرى عدم الجهر بالبسملة ، ولكن ذكرته لبيان المسألة.

سادسا : حديث أم سلمة زوج النبي ﷺ: ما أخرجه الدارقطني ⁴، والبيهقي في " معرفة السنن والآثار" ⁵، من طريق : عمر بن هارون البلخي، عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن أم سلمة، أن النبي ﷺ؛ كان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ... الحديث.

وسند الحديث ضعيف ، لضعف عمر بن هارون البلخي، قال يحيى بن معين عنه : ليس بشيء ⁶، وقال أبوزرعة الرازي : تركوا حديثه ⁷، وقال النسائي : متروك الحديث ⁸، وقال ابن حبان : " ممن يروي عن الثقات المعضلات" ⁹، وقال الدارقطني : ضعيف ¹⁰، وقال الذهبي : تركوه وكذبه بعضهم ¹¹.

المحور الثاني : الأحاديث التي جاءت بعدم الجهر بـ : " بسم الله الرحمن الرحيم".

هذه الأحاديث هي الأقوى في الاحتجاج بعد الجهر بالبسملة في الصلاة ، ولكنه يقولها سرا، كما قرره علماء هذا الفن، وإليك تلك الأحاديث :

أولا : ما أخرجه البخاري في " صحيحه" ¹²، من حديث حفص بن عمر قال : حدثنا شعبة ، عن قتادة، عن أنس أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر، رضي الله عنهما كانوا يفتتحون الصلاة بـ - { الحمد لله رب العالمين}.

ثانيا : ما أخرجه مسلم في " صحيحه" ¹ من طريق شعبة قال سمعت قتادة يحدث عن أنس قال صليت مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحدا منهم يقرأ " بسم الله الرحمن الرحيم".

1 ابن حنبل ، مسند أحمد بن حنبل: ر 12723 ، ج 3 / ص 166 .

2الدارقطني ، سنن الدارقطني ، باب في الجهر بسم الله الرحمن الرحيم : ر 1208 ، ج 2 / ص 94 .

3 سنن أبي داود ، كتاب الصلاة ، باب من لم ير الجهر بسم الله الرحمن الرحيم : ر 782 ، ج 1 / ص 284 .

4الدارقطني ، سنن الدارقطني، باب في الجهر بسم الله الرحمن الرحيم : ر 1175 ، ج 2 / ص 76 .

5البيهقي ، معرفة السنن والآثار: ر 769 ، ج 2 / ص 363 .

6ينظر: العقيلي ، الضعفاء الكبير: ر 1192 ، ج 3 / ص 194 .

7ينظر : ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: ر 765 ، ج 6 ، ص 140 .

8النسائي ، الضعفاء والمتروكين: ر 475 ، ص 191 .

9ابن حبان ، المجروحين: ج 2 / ص 90 .

10الدارقطني ، الضعفاء والمتروكين: ر 365 ، ص 28 .

11الذهبي ، المغني في الضعفاء: ر 4568 ، ج 2 / ص 475 .

12البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الصلاة ، باب ما يقول بعد التكبير : ر 743 ، ج 1 / ص 189 .

ثالثا : ما أخرجه أحمد في " مسنده" ²، من طريق وكيع ثنا شعبة، عن قتادة، عن أنس قال : صليت خلف رسول الله صلى الله عليه و سلم وخلف أبي بكر وعمر وعثمان وكانوا لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم؛ قال شعيب الأرناؤوط : إسناده صحيح على شرط الشيخين ³. وأخرجه بقية كتب السنة .

وبهذا يتبين أن حديث أنس بن مالك حجة في كون النبي ﷺ أنه كان يسر بـ " بسم الله الرحمن الرحيم"، في الصلوات الجهرية.

وقد قال الترمذي : " والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم كانوا يستفتحون القراءة بـ " الحمد لله رب العالمين" ⁴. منهم : أبو بكر، وعمر، وعثمان، وغيرهم، ومن بعدهم من التابعين، وبه يقول سفيان الثوري، وابن المبارك، وأحمد، وإسحاق لا يرون أن يجهروا بـ : " بسم الله الرحمن الرحيم"؛ قالوا : ويقولها في نفسه" ⁵.

خلاصة الأمر : هذه الأحاديث فيها القوي والضعيف ، وقد عارضتها الأحاديث الدالة على ترك البسملة ⁶، وأغلب أحاديث الجهر لا ترتقي إلى درجة من الصحة، وإن كان الإمام الشافعي قد فسر أن النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر، وعثمان كانوا يفتتحون القراءة بـ الحمد لله رب العالمين، معناه أنهم كانوا يبدؤون بقراءة فاتحة الكتاب قبل السورة وليس معناه أنهم كانوا لا يقرؤون؛ بسم الله الرحمن الرحيم ⁷، وقد أطال النووي رحمه الله في " المجموع"؛ في الاستدلال لذلك بأحاديث كثيرة ساقها، والناظر فيها بانصاف؛ لا يخرج منها بحديث واحد صحيح صريح يدل على ما ذهبوا إليه ⁸.

المطلب الثاني عشر : في باب : " الصلاة لا يقطعها شيء".

هذا الباب يتناول حديثا بلفظ : " إن الصلاة لا يقطعها شيء"، وهل أن المرأة والحصار والكلب، إذا مروا بين يدي المصلي بطلت صلاته؟ وهل صح أن يعيد الرجل صلاته إذا مر بين يديه.

وبعد البحث على من قال لا يصح في هذا الباب شيء، وجدت أن ابن بدر الموصلي، قد قال : " أن الصلاة لا يقطعها شيء؛ لا يصح في هذا الباب شيء عن رسول الله ﷺ" ⁹.

1مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب حجه من قال لا يجهر بالبسملة : ر 916 ، ج 2 / ص 12 .

2ابن حنبل ، مسند أحمد بن حنبل: ر 12868 ، ج 3 / ص 179 .

3المصدر السابق .

4الترمذي ، جامع الترمذي: ر 246 ، ج 2 / ص 15 .

5ينظر : البغوي ، شرح السنة : ج 3 / ص 54 ، وينظر : الزيلعي ، نصب الرأية : ج 1 / ص 341 .

6ينظر : الشوكاني ، نيل الأوطار : ج 2 / ص 215 .

7ينظر : الترمذي ، جامع الترمذي: ج 1 / ص 15 .

8ينظر : الألباني ، أصل صفة صلاة النبي: ج 1 / ص 283 .

9ابن بدر الموصلي ، المغني عن الحفظ والكتاب : ص 291 .

وكذا قال الفيروزآبادي: " لم يثبت فيه حديث ¹ .وبعد فهمي لهذين القولين، أنه لم يثبت حديث صحيح وصريح يدل على أن مرور المرأة أو الحمار أو الكلب بين يدي المصلي لا يقطع صلاته.

بل أنه يقطع صلاته وتعتبر الصلاة باطلة، وبالتالي إذا بطلت الصلاة وجبت إعادتها، ولا دليل يذكر على الإعادة، وإن ذكر ابن حبان في " المجروحين" ²، قوله : " والأخبار الصحيحة أمر بإعادة الصلاة، إذا مرّ بين يديه الحمار والكلب والمرأة"، وقد أبعد ابن حبان كثيرا، لأنه كما قلت لا دليل على الإعادة مطلقا، وإن كان الخلاف طويل بين العلماء في هذه المسألة - أي مسألة المرور بين يدي المصلي-.

والأحاديث التي رويت في الباب جاءت عن أبي سعيد الخدري، وأبي أمامة، وأنس بن مالك، وعبد الله بن عمر، وجابر بن عبد الله، وعائشة زوج النبي ﷺ، وعلي بن أبي طالب، وأبي هريرة - رضي الله عنهم أجمعين-.

وأما الآثار التي وردت عن الصحابة والتابعين، فمنهم : رويت الآثار عن عروة بن الزبير، وحذيفة بن اليمان، والقاسم بن محمد، وسعيد بن جبير، والشعبي فقيه الشام، وسعيد بن المسيب، وإبراهيم النخعي.

وإليك تخرّيج هذه الأحاديث :

أولا : حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه:

أخرجه أبو داود في " سننه" ³ وسكت عليه، والدارقطني في " سننه" ⁴، والبيهقي في " السنن الكبرى" ⁵، والبغوي في " شرح السنة" ⁶، كلهم من طريق : أبي أسامة، قال ثنا مجالد، عن أبي الوذّاء، عن أبي سعيد الخدري، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يقطع الصلاة شيء، وادروا ما استطعتم ، فإنما هو شيطان". وفي سند الحديث فيه ضعف، لأن فيه مجالد بن سعيد بن عمير الهمداني الكوفي ⁷، وقد كان يحيى بن سعيد يضعفه ⁸، وفي رواية عنه؛ قال : " في نفسي منه شيء" ⁹، وكذا النسائي ضعفه ¹⁰، وقال الدارقطني : " ليس بقوي" ¹¹، وقال ابن حبان : " وكان ردئ الحفظ يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، لا يجوز الاحتجاج به" ¹². ولكن العجلي ذكره في الثقات، وقال : " كوفي جائز الحديث حسن الحديث" ¹³.

1 الفيروزآبادي ، رسالة في بيان ما لم يثبت فيه حديث من الأبواب : ص 23 .

2 ابن حبان ، المجروحين: ج 1 / ص 132 .

3 سنن أبي داود، كتاب الصلاة ، باب من قال لا يقطع الصلاة شيء : ر 719 ، ج 1 / ص 262 .

4 سنن الدارقطني، باب صفة السهو في الصلاة : ر 1382 ، ج 2 / ص 195 .

5 البيهقي ، السنن الكبرى كتاب الصلاة ، باب الدليل على أن مرور الكلب وغيره بين يديه لا يفسد الصلاة: ر 3649، ج 2 / ص 278 .

6 البغوي ، شرح السنة: ر 550 ، ج 2 / ص 461 .

7 ينظر : البخاري ، التاريخ الأوسط : ر 686 ، ج 3 / ص 460 .

8 المصدر السابق .

9 ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: ر 1653 ، ج 8 / ص 361 .

10 النسائي ، الضعفاء والمتروكين: ر 552 ، ص 223 .

11 الدارقطني ، الضعفاء والمتروكين: ر 531 ، ص 38 .

12 ابن حبان ، المجروحين: ج 3 / ص 10 .

13 الثقات ، الثقات : ر 1685 ، ج 2 / ص 264 .

وخلاصة القول في مجالد بن سعيد ما نقله عمر بن أحمد البغدادي في كتابه، حيث قال : " قال أبو حفص وهذا الخلاف في أمر مجالد يوجب التوقف فيه وهو إلى التعديل أقرب لأن الذي ضعفه اختاره والذي ذمه مدحه لأن يحيى ابن سعيد ضعفه في رفع الحديث ثم اختاره على حجاج وليث ووثقه يحيى ابن معين بعدما ضعفه"¹. فالحديث ضعيف لما ذكرته آنفا من ضعف مجالد بن سعيد.

ثانيا : حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه:

أخرجه الطبراني في " المعجم الكبير"²، والدارقطني في " سننه"³، كلاهما من طريق عفير بن معدان، عن سليم بن عامر، عن أبي أمامة، أن رسول الله ﷺ قال: "لا يقطع الصلاة شيء".

قال الهيثمي في " مجمع الزوائد" : " وإسناده حسن"⁴، وقال ابن حجر في " الدراية"⁵ : وإسناده حسن.

لكن الخلاف على عفير بن معدان، وهو أبو عائذ الحمصي المؤذن كما كناه الذهبي ، وقال عنه : لين⁶، وذكر أيضا الذهبي في " الميزان"⁷، بعض أقوال العلماء فيه : حيث قال : " قال أبو داود: شيخ صالح ضعيف الحديث"، وقال يحيى بن معين : " ليس بثقة"⁸، وقال أبو حاتم الرازي : " ضعيف الحديث"، وقال العقيلي: " ولا يتابع على حديثه، ولا يعرف إلا بروايته عن سليم بن عامر"⁹.

وأخرجه ابن عدي في " الكامل"¹⁰، من طريق صغدي بن سنان، قال : ثنا جعفر بن الزبير، عن القاسم، عن أبي أمامة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال : " لا يقطع الصلاة إلا حدث منك".

ولكن هذه الرواية أعلاها ابن عدي عقب الحديث ؛ بصغدي وقال عنه : ضعيف¹¹، وقد قال يحيى عنه: ليس بشيء¹²، وقال النسائي : ضعيف¹³. فالحديث ضعيف لا يصح سنداً.

ثالثا : حديث أنس بن مالك رضي الله عنه : أخرجه الدارقطني في " سننه"¹⁴، والبيهقي في " السنن الكبرى"¹⁵، والخطيب في " المتفق والمفترق"¹⁶، كلهم من طريق : صخر بن عبد الله بن حرملة أنه سمع عمر بن عبد العزيز يقول عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ صلى بالناس فمر بين أيديهم حمار فقال عياش بن أبي ربيعة سبحان الله سبحان الله فلما سلم رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال من المسبح آنفا سبحان الله وبحمده قال أنا يا رسول الله إني سمعت أن الحمار يقطع الصلاة قال : " لا يقطع الصلاة شيء".

1 عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب البغدادي ، ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه : رت 48، ص 93 .

2 الطبراني ، المعجم الكبير: ر 7588 ، ج 7 / ص 180 .

3 الدارقطني ، سنن الدارقطني ، باب صفة السهو في الصلاة : ر 1383 ، ج 2 / ص 195 .

4 مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، للهيثمي ، (رقم 2308) ، (2 : 77) .

5 ابن حجر ، الدراية في تخریج أحاديث الهداية: ر 221 ، ج 1 / ص 178 .

6 ينظر : الذهبي ، القنى في سرد الكنى : ر 17 ، ج 12 / ص 6 .

7 ينظر : الذهبي ، ميزان الأعتدال: رت 5679 ، ج 3 / ص 83 .

8 تاريخ ابن معين - رواية الدوري: رت 5088 ، ج 4 / ص 422 .

9 ينظر : العقيلي ، الضعفاء الكبير : رت 1472 ، ج 3 / ص 430 .

10 ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال: ج 4 / ص 90 .

11 المصدر السابق .

12 تاريخ ابن معين - رواية الدوري: رت 4211 ، ج 4 / ص 250 .

13 النسائي ، الضعفاء والمتروكين: رت 309 ، ص 139 .

14 الدارقطني ، سنن الدارقطني ، باب صلاة السهو في الصلاة : ر 1380 ، ج 2 / ص 193 .

15 البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الصلاة : ر 3645 ، ج 2 / ص 277 .

16 الخطيب البغدادي ، المتفق والمفترق : ج 1 / ص 54 - 55 .

هذا الحديث أعله ابن الجوزي في " التحقيق " ، وقال : " صخر بن عبد الله ، قال ابن عدي يحدث عن الثقات بالأباطيل عامة ما يرويه منكر أو من موضوعاته وقال ابن حبان لا يحل الرواية عنه بلغ الغرض"¹.
وتعقبه ابن حجر في " التقريب " ، حيث قال : " صخر ابن عبد الله ابن حرملة المدلجي حجازي مقبول ؛ من السادسة ، غلط ابن الجوزي فنقل عن ابن عدي أنه اتهمه ، وإنما المتهم صخر ابن عبد الله الحاجبي"² ، وقد ذكره ابن حبان في " الثقات"³ ؛ ولذلك ذهب الحافظ ابن حجر إلى أن الحديث إسناده حسن⁴ ، ولكن الحديث ضعيف ولا يرتقي للحسن ، لضعف صخر بن عبد الله بن حرملة.

رابعاً : حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه : وله طريقتان :

الطريق الأول : أخرجه الدارقطني في " سننه"⁵ ، من طريق علي بن حرب ، قال : ثنا الحسن بن موسى الأشيب ، قال : حدثنا شعبة ، قال : حدثنا عبيد الله بن عمر ، عن سالم ونافع ، عن ابن عمر ، قال : " كان يقال لا يقطع صلاة المسلم شيء " .
قال الشوكاني في " نيل الأوطار"⁶ : " سند الحديث صحيح ؛ رجاله رجال الشيخين خلا علي بن حرب " .
وأخرجه البيهقي⁷ من طريق آخر ، وهو من رواية أحمد بن شيبان ، قال : حدثنا سفيان ، عن الزهري ، عن سالم ، قال قيل لابن عمر : إن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة يقول : " يقطع الصلاة الكلب والحمار ، فقال ابن عمر : لا يقطع صلاة المسلم شيء " .
وسند الحديث حسن .

الطريق الثاني : أخرجه الدارقطني⁸ من طريق : إبراهيم بن يزيد ، قال حدثنا سالم بن عبد الله ، عن أبيه ، أن النبي ﷺ ، وأبا بكر ، وعمر ؛ قالوا : " لا يقطع صلاة المسلم شيء وأدراً ما استطعت " .
وأعله ابن الجوزي في " التحقيق " ، أنه من رواية إبراهيم بن يزيد الخوزي ، حيث قال : " قال أحمد والنسائي هو متروك ؛ وقال يحيى : ليس بشيء "⁹ .
ولكن هذه الرواية التي رواها إبراهيم هذا ، قد صحح الدارقطني في كتاب العلل ؛ وقفه ، وأنكر رفع الحديث ، حيث قال : " والصحيح عن ابن عمر موقوفاً"¹⁰ .
وكذا الشوكاني رجح أن الوقف هو الصحيح ، ونقل عن العراقي ، قوله : " والصحيح عن ابن عمر ما رواه مالك في الموطأ من قوله إنه كان يقول : لا يقطع الصلاة شيء مما يمر بين يدي المصلي "¹¹ .

1 ابن الجوزي ، التحقيق في أحاديث الخلاف : ر 583 ، ج 1 / ص 427 .

2 ابن حجر ، تقريب التهذيب : ر 2907 ، ج 2 / ص 275 .

3 ابن حبان ، الثقات : ر 8649 ، ج 6 / ص 473 .

4 ينظر : ابن حجر ، الدراية في تخريج أحاديث الهداية : ج 1 / ص 177 .

5 الدارقطني ، سنن الدارقطني ، باب صلاة السهو في الصلاة : ر 1384 ، ج 2 / ص 196 .

6 الشوكاني ، نيل الأوطار : ج 3 / ص 15 .

7 البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الصلاة ، باب الدليل على أن مرور الحمار بين يديه لا يفسد الصلاة : ر 3646 ، ج 2 / ص 278 .

8 الدارقطني ، سنن الدارقطني ، باب صفة السهو في الصلاة : ر 1381 ، ج 2 / ص 194 .

9 ابن الجوزي ، التحقيق في أحاديث الخلاف : ر 583 ، ج 1 / ص 427 .

10 ينظر : الدارقطني ، العلل الواردة في الأحاديث النبوية : ج 13 / ص 143 .

11 الشوكاني ، نيل الأوطار : ج 3 / ص 15 .

خامسا : حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه :

أخرجه الطبراني في " المعجم الأوسط"¹، من طريق : يحيى بن ميمون، قال : نا جرير بن حازم، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال : " كان رسول الله ﷺ قائما يصلي فذهبت شاة تمر بين يديه فساعاها رسول الله ﷺ حتى ألزقها بالحائط ؛ ثم قال رسول الله ﷺ لا يقطع الصلاة شيء وادرؤوا ما استطعتم".

قال الهيثمي في " مجمع الزوائد"² : " فيه يحيى بن ميمون - بن عطاء - التمار وهو ضعيف، وقد ذكره ابن حبان في الثقات"³.

لكن ابن حبان في " المجروحين"، قد قال : " لا تحل الرواية عنه ولا الاحتجاج به بحال"⁴. الدارقطني ذكره في " الضعفاء والمتروكين"⁵، وقال عنه الذهبي في " الكنى"⁶ : واه.

سادسا : حديث عائشة زوج النبي ﷺ ؛ وله طرق :

الطريق الأول : أخرجه ابن عدي في " الكامل"⁷، من طريق إسحاق بن بشر البخاري، قال: حدثنا سفيان الثوري، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت : " سمعت رسول الله ﷺ يقول لا يقطع الصلاة شيء ولكن امنع ما استطعت". وسند هذا الحديث منكر، لأن فيه إسحاق بن بشر الكاهلي البخاري، قال عنه الدارقطني : كذاب متروك⁸. وقال ابن حبان في " المجروحين"⁹ : " وقال ابن حبان كان يضع الحديث على الثقات لا يحل كتب حديثه إلا على التعجب". والطريق الثاني : أخرجه ابن أبي شيبة في " مصنفه"¹⁰، عن طريق غندر، عن شعبة، عن الحكم، عن خيثمة، قال : سمعته يحدث، عن الأسود، عن عائشة، أنها قالت : " لا يقطع الصلاة شيء إلا الكلب الأسود".

قال الترمذي : " قال أحمد الذي لا أشك فيه أن الكلب الأسود يقطع الصلاة وفي نفسي من المرأة والحصار شيء"¹¹.

سابعا : حديث علي بن أبي طالب عليه السلام :

أخرجه أحمد في " مسنده"¹²، والطبراني في " المعجم الأوسط"¹³، وابن عدي في " الكامل"¹⁴، كلهم من طريق حبان بن علي العنزي، قال : حدثنا ضرار بن مرة ، عن حصين بن المنذر، عن علي، قال : " سمعت رسول الله ﷺ يقول : " لا يقطع الصلاة إلا الحدث".

قال الطبراني : " لم يرو هذا الحديث عن حصين بن المنذر إلا أبو سنان ضرار بن مرة"¹⁵.

1الطبراني ، المعجم الأوسط: ر 7774 ، ج 7 / ص 377 .

2الهيثمي ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: ر 2307 ، ج 2 / ص 77 .

3ابن حبان ، الثقات، رت 11671 ، ج 7 ، ص 603 .

4ابن حبان ، المجروحين: ج 3 / ص 121 .

5ينظر :الدارقطني ، الضعفاء والمتروكين: رت 578 ، ص 40 .

6الذهبي ،المقتنى في سرد الكنى: رت 559 ، ج 1 / ص 99 .

7ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال : ج 1 / ص 337 - 338 .

8الدارقطني ، الضعفاء والمتروكين: رت 90 ، ص 10 .

9ابن حبان ، المجروحين: ج 1 / ص 135 .

10ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة ، من قال لا يقطع الصلاة شيء وادرؤوا ما استطعتم : ر 2907 ، ج 1 / ص 280 .

11ينظر :الترمذي ، جامع الترمذي: ج 2 / ص 161 .

12ابن حنبل ، مسند أحمد بن حنبل: ر 1164 ، ج 1 / ص 138 .

13الطبراني ، المعجم الأوسط: ر 1965 ، ج 2 / ص 274 .

14ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال : ج 2 / ص 398 .

15ينظر :الطبراني ، المعجم الأوسط: ر 1965 ، ج 2 / ص 274 .

لكن ابن عدي قال : " وحسين المزني المذكور في هذا الحديث أظنه الذي أراد به عثمان الدارمي لأنه الراوي عن علي كما ذكره ولا أعلم له رواية إلا عن علي"¹.

وقال الهيثمي : " رواه عبد الله بن أحمد في زياداته على أبيه؛ وحسين، قال ابن معين: لا أعرفه"².
ولكن أورده مسلم في " الكنى والأسماء" ، وأثبت أن حسين هذا له سماع من عثمان وعلي بن أبي طالب"³. وقد عقب الشيخ شعيب الأرناؤوط على رواية أحمد، فقال: " حسن لغيره وهذا إسناد ضعيف لضعف حبان بن علي؛ ولكن الذهبي في " الكاشف"⁴، قال عن حبان بن علي العنزي : صالح لين الحديث، فالحديث حسن لغيره، وحبان هذا ممن يكتب حديثه.
ثامنا : حديث أبي هريرة رضي الله عنه :

أخرجه ابن حبان في " المجروحين"⁵، وابن عدي في " الكامل"⁶، والدارقطني في " السنن"⁷، كلهم من طريق : إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال : " لا تقطع صلاة المرأة ولا كلب ولا حمار وادراً من بين يديك ما استطعت".

قال ابن حبان عن إسحاق بن أبي فروة روى أحاديث منكراً؛ ثم قال : " قلب اسناد هذا الخبر ومثله جميعاً"⁸.
وإسحاق هذا قال فيه يحيى بن معين : كذاب⁹، وقال أحمد بن حنبل : لا تحل الرواية عنه¹⁰، وقال أبو حاتم الرازي، وأبوزرعة فيه : متروك الحديث¹¹.

خلاصة الأمر : ومع هذا كله فالمسألة خلاف طويل بين العلماء، وما أخرجته آنفاً من الأحاديث فبعضها ضعيف، وبعضها الآخر لا يرتقي للاحتجاج بها ويقوي بعضها بعض الآخر، وقد صحح هذه الأحاديث بعض العلماء فمنهم : ابن عبد البر في " الاستدكار"، ومن المحققين المعاصرين الشيخ أحمد شاكر رحمه الله، والشيخ شعيب الأرناؤوط.

وهنا أذكر ما ورد في الصحيحين، وبالذات ما أخرجه البخاري في " صحيحه".

1 ينظر : ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال: ج 2 / ص 398 .

2 الهيثمي ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: ر 1255 ، ج 1 / ص 302 .

3 مسلم ، الكنى والأسماء: رت 1541 ، ج 1 / ص 410 .

4 الذهبي ، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: رت 897 ، ج 1 / ص 307 .

5 ابن حبان ، المجروحين: ج 1 / ص 132 .

6 ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال: ج 1 / ص 328 .

7 الدارقطني ، سنن الدارقطني ، كتاب الصلاة ، باب صفة السهو في الصلاة : ر 1401 ، ج 4 / ص 40 .

8 ينظر : ابن حبان ، المجروحين: ج 1 / ص 132 .

9 ينظر : ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: رت 792 ، ج 2 / ص 282 .

10 ينظر : الذهبي ، ميزان الاعتدال: رت 768 ، ج 1 / ص 193 .

11 ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: رت 792 ، ج 2 / ص 282 .

1- أخرج البخاري في " صحيحه" ¹، من حديث عائشة رضي الله عنها، قالت : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يصلي صلاته من الليل وأنا معترضة بينه وبين القبلة اعتراض الجنابة، فإذا أراد أن يوتر أيقظني فأوترت". وكذا أخرجه مسلم ²، وأبو داود ³، وابن ماجه ⁴، والنسائي ⁵.

قال الشوكاني في " نيل الأوطار" ⁶: " وفي الحديث دليل على أن المرأة لا تقطع الصلاة؛ وهو حجة في جواز الصلاة إلى النائم".

2- أخرج البخاري في " صحيحه" ⁷، من حديث عبد الله بن عباس، أنه قال : " أقبلت راكبا على حمار أتان وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام ورسول الله ﷺ يصلي بالناس بمنى إلى غير جدار فمررت بين يدي بعض الصف، فنزلت، وأرسلت الأتان ترتع ودخلت في الصف فلم ينكر ذلك عليّ أحد".

قد يقول قائل أن هذا الحديث ليس دليل على جواز مرور الحمار بين يدي المصلي، لأن البخاري قال : " باب سترة الإمام سترة من خلفه"؛ فمادام أن الإمام سترة من خلفه لا ضير من مرور الحمار بين المصلين.

والجواب على ذلك هو ما أخرجه البخاري في " صحيحه" ⁸، أيضا حيث قال : " باب من قال لا يقطع الصلاة شيء"، ثم أورد الحديث من حديث الأسود، عن عائشة ذكر عندها ما يقطع الصلاة الكلب والحمار والمرأة فقالت شبهتمونا بالحمير والكلاب والله لقد رأيت النبي ﷺ يصلي وإني على السرير - بينه وبين القبلة - مضطجعة فتبدو لي الحاجة فأكره أن أجلس فأوذني النبي ﷺ، فأنسل من عند رجله"، ولذا قال الإمام أحمد : وفي نفسي من المرأة والحمار شيء . وكما قلت سابقا أن الخلاف طويل بين العلماء، فقالت طائفة - كما قاله الزُّهري - : لا يقطع الصلاة شيء؛ وروي ذلك عن عثمان وعلي وحذيفة وأبي سعيد وابن عمر وابن عباس، على اختلاف عن بعضهم . ومن التابعين : سعيد بن المسيب وعبيدة السلماني والشعبي والقاسم بن محمد وعروة والزهري، وهو قول الثوري وأبي حنيفة ومالك والشافعي وأبي ثور وغيرهم ⁹. وبالتالي إن حديث عائشة الذي ورد في " الصحيحين"، أنها أنكرت على من ذكر عندها أن الصلاة يقطعها الكلب والحمار والمرأة ، بكونها كانت على السرير بين النبي وبين القبلة وهي مضطجعة، ولم يجعل النبي ذلك قطعاً لصلاته فهذه الحالة أقوى من المرور فإذا لم تقطع في هذه ففي المرور بالطريق الأولى ثم المرور عام من أي حيوان كان لأن الشارع جعل كل ما بين يدي المصلي شيطانا ¹⁰.

1 البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الصلاة ، باب الصلاة خلف النائم : 521 ، ج 1 / ص 136 .

2 مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب الاعتراض بين يدي المصلي : 1169 ، ج 2 / ص 60 .

3 أبو داود ، سنن أبي داود ، كتاب الصلاة ، باب من قال المرأة لا تقطع الصلاة : 713 ، ج 1 / ص 260 .

4 ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، كتاب إقامة الصلاة ، باب من صلى وبينه وبين القبلة شيء : 956 ، ج 2 / ص 105 .

5 النسائي ، سنن النسائي ، كتاب القبلة ، الرخصة في الصلاة خلف النائم : 759 ، ج 2 ، ص 67 .

6 الشوكاني ، نيل الأوطار ، للشوكاني ، باب من صلى وبين يديه إنسان أو بهيمة : ج 3 / ص 9 .

7 البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الصلاة ، باب سترة الإمام سترة من خلفه : 493 ، ج 1 / ص 132 .

8 البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الصلاة ، باب من قال : لا يقطع الصلاة شيء : 514 ، ج 1 / ص 137 .

9 ينظر : ابن رجب الحنبلي ، فتح الباري : ج 2 / ص 696 .

10 ينظر : بدر الدين الحنفي ، عمدة القاري شرح صحيح البخاري : ج 7 / ص 271 .

ولهذا قال ابن عبد البر في " الاستذكار"¹ : " أن جمهور العلماء ، قالوا : لا يقطع الصلاة شيء؛ وهو قول مالك والشافعي وأبي حنيفة وأصحابهم والثوري وأبي ثور وداود والطبري وجماعة من التابعين؛ واستدلوا بحديث عائشة الذي أوردناه في " الصحيحين"، وغيره من كتب الحديث.

المطلب الثالث عشر : في باب النهي على الصلاة على الجنازة في المسجد.

ذكر بعض العلماء أنه لا يصح في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ، فمنهم: ابن بدر الموصلي، قال : " لا يصح عن رسول الله ﷺ شيء في الباب"². وكذا الفيروزآبادي : " لم يصح فيه حديث"³.

والحديث أخرجه أبو داود⁴، وابن ماجه⁵، والطيالسي⁶، وعبد الرزاق⁷، وأحمد في " مسنده"⁸، والطحاوي في " شرح مشكل الآثار"⁹، وابن عدي¹⁰، وابن شاهين في " ناسخ الحديث ومنسوخه"¹¹، والبيهقي في " الصغرى"¹²، و" الكبرى"¹³، و" معرفة السنن والآثار"¹⁴.

والبغوي في " شرح السنة"¹⁵، وابن الجوزي في " التحقيق"¹⁶، كلهم من طريق آبن أبي ذئب، عن صالح مولى التوأمة، عن أبي هريرة، قال : قال رسول الله ﷺ: " من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له".

وعند أبي داود، وأحمد، بلفظ : " من صلى على ميت في المسجد فلا شيء له".

وعند ابن ماجه، بلفظ : " من صلى على جنازة في المسجد فليس له شيء".

1 ينظر : ابن عبد البر ، الأستذكار: ج 2 / ص 65 .

2 ابن بدر الموصلي، المغني عن الحفظ والكتاب، ص 285.

3 الفيروزآبادي، رسالة في بيان ما لم يثبت فيه حديث، ص 22 .

4 أبو داود، سنن أبي داود ، كتاب الجنائز ، باب الصلاة على الجنازة : ر 3191 ، ج 2 / ص 225 .

5 ابن ماجه، سنن ابن ماجه، الجنائز، باب ما جاء في الصلاة على الجنائز في المسجد: ر 1517، ج 2 / ص 478.

6 الطيالسي، مسند الطيالسي: ر 2429 ، ج 4 / ص 71 .

7 عبد الرزاق، مصنف عبد الرزاق ، كتاب الجنائز ، باب الصلاة على الجنازة في المسجد : ر 6579 ، ج 3 / ص 527 .

8 ابن حنبل، مسند أحمد بن حنبل : ر 9865، ج 2 / ص 455، ور 10568، ج 2 ، ص 505، ور 9728، ج 2 / ص 444.

9 الطحاوي، شرح مشكل الآثار: ر 2824 ، ج 1 / ص 492 .

10 ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال : ج 5 / ص 85 .

11 ناسخ الحديث ومنسوخة : ر 346 ، ج 1 / ص 302 ، ور 347 ، ج 1 / ص 302 .

12 البيهقي، السنن الصغرى ، كتاب الجنائز ، باب الصلاة على الجنازة في المسجد : ر 1145 ، ج 3 / ص 72

13 البيهقي، السنن الكبرى ، كتاب الجنائز ، باب الصلاة على الجنازة في المسجد : ر 6831 ، ج 4 / ص 52 .

14 البيهقي، معرفة السنن والآثار، للبيهقي : ر 2309 ، ج 5 / ص 318 .

15 البغوي، شرح السنة: ر 1493 ، ج 5 / ص 352 .

16 ابن الجوزي، التحقيق في أحاديث الخلاف ، مسألة : لا يكره الصلاة على الميت في المسجد : ر 887 ، ج 2 / ص 13 ، وينظر : ابن الجوزي ، العلل المنتاهية : ر 696 ، ج 1 / ص 412 .

هذا الخبر احتج به أبو حنيفة رحمه الله تعالى على النهي عن الصلاة على الميت في المسجد، ولكن قد ردّ العلماء هذا الحديث وضعفوه، لأن الخبر معلول، وسبب إعلاله هو : صالح مولى التوأمة، وقد تكلموا فيه، وعدوا هذا الخبر من تفرداته وغرائبها؛ كما ذكر ذلك الزيلعي في " نصب الراية"¹، والبغوي في " شرح السنة"².

وصالح مولى التوأمة قد اختلط ، ولكن رواية ابن أبي ذئب عنه كانت قبل الاختلاط وهذا ما ذكره علي ابن المديني³ ، ويحيى بن معين⁴ ، والجوزجاني⁵ ، وابن عدي⁶ .

وقال ابن حبان في " المجروحين"⁷: " اختلط بآخره، ولم يتميز حديث حديثه من قديمه، فاستحق الترك، ثم ذكر له هذا الحديث، وقال: إنه باطل، وكيف يقول رسول الله ﷺ، وقد صلى على سهيل بن بيضاء في المسجد".

ولكن الحق في صالح مولى التوأمة أنه ضعيف مطلقا، سواء روى عنه القدامى أو لم يرو عنه القدامى ، ولا ريب أن رواية القدامى عنه أحسن حالا من غيرها ولا يقتضي هذا قبوله خصوصا إذا انفرد⁸، وقال ابن القيم الجوزية : " قال الإمام أحمد : هو مما تفرد به صالح مولى التوأمة؛ وقال البيهقي : هذا حديث يعد في أفراد صالح وحديث عائشة أصح منه"⁹.

وقد نقل النووي عن الجمهور ما يختص بهذه الرواية¹⁰ ، فقال :

1- أنه ضعيف لا يصح الاحتجاج به؛ ونقل قول أحمد في تضعيفه.

2- أن الذي في النسخ المشهورة المحققة المسموعة من "سنن أبي داود"؛ " من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء عليه"¹¹، - أي - فلا حجة لهم حينئذ- .

3- أنه لو ثبت الحديث، وثبت أنه " لا شيء له "؛ لوجب تأويله بأن " له " بمعنى " عليه " ، ليجمع بين الروايتين، وقد جاء بمعنى " عليه " ، كقوله تعالى: (إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا) (الإسراء: 7).

4- أنه محمول على نقص الأجر في حق من صلى في المسجد ورجع ولم يشيعها إلى المقبرة لما فاتته من تشييعه إلى المقبرة وحضور دفنه .

وخلاصة القول: إن الحديث لا تقوم به حجة، بل كما قال ابن عبد البر : " هو خطأ فاحش ويعارضه حديث عائشة"¹² .

1 ينظر: الزيلعي، نصب الراية: ج 2 / ص 276.

2 ينظر: البغوي، شرح السنة: ج 5 / ص 352.

3 ينظر: الذهبي ، ميزان الإعتدال: ج 2 / ص 303 .

4 ينظر: العقيلي ، الضعفاء الكبير: ج 2 ، 204 .

5 ينظر: الجوزجاني ، أحوال الرجال: رت 250 ، ص 144 .

6 ينظر: ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال: ج 4 / ص 55 .

7 ابن حبان ، المجروحين: ج 1 / ص 366 .

8 كلام الشيخ سليمان بن ناصر العلوان في شرح كتاب الجنائز من البلوغ: ج 1 / ص 53 .

9 ابن القيم الجوزية ، زاد المعاد: ج 1 / ص 481 .

10 النووي ، شرح صحيح مسلم: ج 3 / ص 396 .

11 سبق تخريجه .

12 ينظر : ابن حجر ، الدراية في تخريج أحاديث الهداية": ج 1 / ص 234 .

وأما حديث عائشة رضي الله عنها، هو ما أخرجه مسلم في " صحيحه"¹، من طريق عباد بن عبد الله بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها، أنها أمرت أن يمر بجنائزة سعد بن أبي وقاص في المسجد فتصلي عليه فأذكر الناس ذلك عليها فقالت ما أسرع ما نسي الناس ما صلى رسول الله ﷺ على سهيل ابن البيضاء إلا في المسجد".

والحديث كذا أخرجه أبو داود²، والترمذي³ وقال : هذا حديث حسن، وابن ماجه⁴، والنسائي⁵، وأحمد في " مسنده"⁶، والبيهقي في " السنن الكبرى"⁷، كلهم من طريق عباد بن عبد الله بن الزبير بت، وأخرجه مالك في " الموطأ"⁸، من طريق أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله، عن عائشة به.

فيتضح والله الحمد أن الصلاة على الميت أو الجنائزة جائزة في المسجد ، للأحاديث التي أوردتها، ولا يصح النهي عن ذلك. وقد ثبت أيضا أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى على أبي بكر الصديق في المسجد، وهو ما أخرجه عبد الرزاق في " مصنفه"⁹، وابن أبي شيبة¹⁰.

وكذا أخرج مالك في " الموطأ"¹¹، أن صلى على عمر رضي الله عنه في المسجد . والأدلة في ذلك كثيرة ؛ ولكن أكتفي بما ذكرت.

وقد صحح رواية أحمد في مسنده، الشيخ شعيب الأرناؤوط عن تعليقه على المسند، فقال : حديث صحيح.

المطلب الرابع عشر : في باب الصلاة خلف كل برّ وفاجر.

هذا الباب يطرح سؤالاً هل أن إمامة الفاسق تصح؛ أم لا تصح، وإن ذهب أبو حنيفة والشافعي أنها تصح، ولكن الذي يهمنا في المسألة هو بيان طرق الحديث في الباب، وهل أن الحديث قد ثبت من طرق في صحة إمامة الفاسق ؟ وما هي الألفاظ الحديثية التي جاءت بهذا الخصوص.

ولكن قبل أن أعرج على طرق الحديث وتخريجاته، لابد لنا أن نعرف من من العلماء الذين قالوا لا يصح أو لا يثبت في هذا الباب شيء، أي الصلاة خلف الفاجر.

فهذا الدارقطني قد أخرج الحديث من طرق ، وسيأتي بيانه إن شاء الله في موضعه ، ثم قال : " ليس فيها شيء يثبت"¹².

ومن قبله العقيلي ، في ترجمة عبد الجبار بن الحجاج بن ميمون ، حيث قال : " وليس في هذا المتن إسناد يثبت"¹³.

1مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الجنائز ، باب الصلاة على الجنائزة في المسجد : ر 2296 ، ج 3 / ص 62 .

2أبو داود ، سنن أبي داود ، كتاب الجنائز ، باب الصلاة على الجنائزة في المسجد : ر 3191 ، ج 3 / ص 182 .

3الترمذي ، جامع الترمذي ، كتاب الجنائز ، باب ما جاء في الصلاة على الميت في المسجد : ر 1033 ، ج 3 / ص 351 .

4ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، كتاب الجنائز ، باب الصلاة على الجنائز في المسجد : ر 1518 ، ج 2 / ص 479 .

5النسائي ، سنن النسائي ، كتاب الجنائز ، باب الصلاة على الجنائزة في المسجد : ر 2105 ، ج 2 / ص 440 .

6ابن حنبل ، مسند أحمد بن حنبل ، ر 24542 ، ج 6 / ص 79 .

7البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الجنائز ، باب الصلاة على الجنائزة في المسجد : ر 7285 ، ج 4 / ص 51 .

8 موطأ مالك - رواية يحيى الليثي ، كتاب الجنائز ، باب الصلاة على الجنائز في المسجد : ر 614 ، ج 1 / ص 314 .

9عبد الرزاق ، مصنف عبد الرزاق ، كتاب الجنائز ، باب الصلاة على الجنائز في المسجد : ر 6576 ، ج 3 / ص 526 .

10ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة ، باب في الصلاة على الميت في المسجد من لم ير به بأساً : ر 12092 ، ج 3 / ص 346 .

11 موطأ مالك - رواية يحيى الليثي ، كتاب الجنائز ، باب الصلاة على الجنائز : ر 541 ، ج 1 / ص 230 .

12الدارقطني ، سنن الدارقطني ، ج 2/ص 403 .

13العقيلي ، الضعفاء الكبير ، ج 3/ ص 90 .

وكذا الفيروزآبادي قال : " باب جواز الصلاة خلف كل بر وفاجر ؛ لم يصح فيه حديث"¹.

ورد الحديث من حديث أبي هريرة، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر، وأبي الدرداء، وواثلة بن الأسقع رضي الله عنه.

أولا : حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ورد من ثلاث طرق : الطريق الأول : قد أخرجه أبو داود²، والدارقطني³، والبيهقي⁴، وابن الجوزي في " العلل المتناهية"⁵، كلهم من طريق معاوية بن صالح، عن العلاء بن الحارث، عن مكحول، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال : " صلوا خلف كل بر وفاجر، وصلوا على كل بر وفاجر، وجاهدوا مع كل بر وفاجر".

ولفظ الحديث عند أبي داود : " الصلاة المكتوبة واجبة خلف كل مسلم برا أو فاجرا، وإن عمل الكبائر". والحديث سكت عنه أبو داود، ولم يعلق عليه شيئا، بينما الدارقطني أعله بعدم سماع مكحول من أبي هريرة؛ فقال : " مكحول لم يسمع من أبي هريرة، ومن دونه ثقات"⁶.

ثم قال البيهقي بعد أن أورد هذه الأحاديث : " أحاديث كلها ضعيفة، غاية الضعف؛ وأصح ما روي في هذا الباب حديث مكحول، عن أبي هريرة"⁷.

ونقل ابن الجوزي : عن محمد بن سعد أن جماعة من العلماء ضعفوا رواية مكحول⁸، وذكر ابن الجوزي أيضا علة أخرى، وهو معاوية بن صالح، ونقل عن الرازي قوله فيه : لا يحتج به⁹.

والطريق الثاني : ما أخرجه الدارقطني¹⁰، والبيهقي في " السنن الصغرى"¹¹ كلاهما، عن بقية، قال: سمعت الأشعث، عن يزيد بن يزيد، عن جابر، عن مكحول، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ : " الصلاة واجبة مع كل أمير برا كان أو فاجرا ... الحديث.

ولكن ابن الجوزي أعله بأشعث وبقية، فقال : " أشعث وهو مجروح، وبقية لا يقوم على روايته"¹².

1 رسالة في بيان ما لم يثبت فيه حديث من الأبواب ، للفيروزآبادي: ص20.

2 سنن أبي داود ، كتاب الصلاة ، باب إمارة البر والفاجر : ر594 ، ج1 / ص231 .

3 سنن الدارقطني ، باب صفة من تجوز الصلاة معه والصلاة عليه : ر1768 ، ج2 / ص404 .

4 السنن الكبرى ، للبيهقي : ر6623 ، ج4 / ص19 .

5 ابن الجوزي ، العلل المتناهية : ر719 ، ج1 / ص422 .

6 ينظر : الدارقطني، سنن الدارقطني، كتاب العيدين، باب صفة من تجوز الصلاة معه والصلاة عليه : ج2 / ص402.

7 البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الجنائز ، باب الصلاة على من قتل نفسه غير مستحل لقتلها : ر7080 ، ج4 / ص19 .

8 ينظر : ابن الجوزي، العلل المتناهية : ج1 / ص425.

9 المصدر السابق .

10 المصدر السابق : ر1764 .

11 البيهقي، السنن الصغرى: ر378 ، ج1 / ص197.

12 ابن الجوزي، العلل المتناهية : ج1 / ص425.

وقد حكم عليه السخاوي في " المقاصد الحسنة"¹، بأن الحديث منقطع، ثم أورد طرق أخرى، عن أبي هريرة به؛ ثم رجح رواية مكحول، عن أبي هريرة، وقال : وهي أصحها.

والطريق الثالث : ما أخرجه الطبراني²، والدارقطني³، من طريق عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة، عن هشام بن عروة، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال : " سيليكُم بعدي ولاة، فيليكم البر بربه، والفاجر بفجوره، فاسمعوا لهم وأطيعوا فيما وافق الحق، وصلوا وراءهم، فإن أحسنوا فلكم، وإن أسأؤوا فلكم وعليهم".

وهذا الطريق لا يصح، وآفته عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة، قال أبو حاتم الرازي فيه : متروك الحديث، ضعيف الحديث جداً⁴، وقال العقيلي فيه : " لا يتابع على كثير من حديثه"⁵، وقد اتهمه الطرابلسي بأنه يضع الأحاديث⁶.

ثانيا : حديث علي بن أبي طالب عليه السلام : أخرجه الدارقطني في " سننه"⁷، ومن طريقه ابن الجوزي في " العلل المتناهية"⁸، من طريق فرات بن سليمان، عن محمد بن علوان، عن الحارث، عن علي، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من أصل الدين الصلاة خلف كل بر وفاجر، والصلاة على من مات من أهل القبلة".

ثالثا : حديث عبد الله بن مسعود عليه السلام : أخرجه الدارقطني في " سننه"⁹، ومن طريقه ابن الجوزي في " العلل المتناهية"¹⁰، من طريق مخلد بن يزيد، عن عمر بن صبح، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، والأسود، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ، قال : ثلاث من السنة الصف خلف كل إمام لك صلاتك وعليه إثمه، والجهاد مع كل أمير، لك جهادك وعليه شره، والصلاة على كل ميت من أهل التوحيد، وإن كان قاتل نفسه".

وعقب الدارقطني بعد تخريجه لهذا الحديث وغيره من الأحاديث، فقال : " ليس فيها شيء يثبت".

وسند الحديث ضعيف، لضعف عمر بن صبح، وهو متروك، وقد أعله الدارقطني به، فقال: " عمر بن صبح : متروك"، وقال ابن حجر في " تهذيب التهذيب"¹¹ : عمر بن صبح : متروك، كذبه ابن راهويه.

1 ينظر : السخاوي، المقاصد الحسنة: ص429.

2 الطبراني، المعجم الكبير : ر2، 1102، ج19 / ص460.

3 الدارقطني، سنن الدارقطني، كتاب العيدين، باب صفة من تجوز الصلاة معه والصلاة عليه : ر1759، ج2 / ص400.

4 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، في ترجمة عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة : رت729، ج5 / ص158.

5 العقيلي، الضعفاء الكبير : رت874، ج2 / ص300.

6 ينظر : الطرابلسي، إبراهيم بن محمد بن سبط ابن العجمي. الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث، تحقيق : صبحي السامرائي، رت410، ص159، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت، ط1، (1407هـ - 1987م).

7 الدارقطني، سنن الدارقطني، كتاب العيدين، باب صفة من تجوز الصلاة معه والصلاة عليه، ر1765، ج2 / ص403.

8 ابن الجوزي، العلل المتناهية، ر710، ج1 / ص418، ص419.

9 الدارقطني، سنن الدارقطني، كتاب العيدين، باب صفة من تجوز الصلاة معه : ر1769، ج2 / ص405.

10 ابن الجوزي، العلل المتناهية، ر711، ج1 / ص419؛ وكذا أخرجه في التحقيق في أحاديث الخلاف، ر723، ج1 / ص474.

11 ابن حجر، تقريب التهذيب : رت4922، ج2 / ص414.

رابعاً : حديث عبد الله بن عمر : فله خمسة طرق :

الطريق الأول : من طريق عثمان بن عبد الرحمن عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ : " صلوا على من قال لا إله إلا الله، وصلوا خلف من قال لا إله إلا الله ". أخرجه الدارقطني في "سننه"¹.

في سننه عثمان بن عبد الرحمن (الوقاصي) . قال يحيى بن معين : لا يكتب حديثه ، كان يكذب؛ وقال علي بن المديني : ضعيف جداً².

وقال البخاري في " التاريخ الكبير"³ : تركوه ؛ وقال الترمذي في "جامعه"⁴ : ليس بالقوي .

وقال النسائي في "الضعفاء والمتروكين" : متروك الحديث⁵ .

والطريق الثاني : من طريق وهب بن وهب عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ... الحديث.

أخرجه الدارقطني في "سننه"⁶ .

في سند وهب بن وهب ، وهو متروك الحديث . قال البخاري في "التاريخ الأوسط"⁷ : سكتوا عنه، وقال النسائي في "الضعفاء والمتروكين"⁸ : متروك الحديث، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم في "الجرح والتعديل"⁹ : هو مجهول.

والطريق الثالث : من طريق محمد بن الفضل، عن سالم الأفتس، عن مجاهد، عن ابن عمر... الحديث، وهذا الطريق أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير"¹⁰، والدارقطني في "السنن"¹¹، وفي سند هذا الطريق : محمد بن الفضل وهو ابن عطية بن عمر.

قال الدوري : سمعت يحيى يقول: محمد بن الفضل بن عطية ليس بشيء¹²، وقال النسائي : متروك الحديث¹³، ونقل الذهبي في "ميزان الاعتدال"¹⁴ : عن الإمام أحمد قوله في محمد بن الفضل : حديثه حديث أهل الكذب.

1 الدارقطني ، سنن الدارقطني : ر 1761 ، ج 2 / ص 401 .

2المزي ، تهذيب الكمال : رت 3837 ، ج 19 / ص 425 .

3البخاري ، التاريخ الكبير: رت 2270 ، ج 6 / ص 238 .

4الترمذي ، جامع الترمذي: ر 2288 ، ج 4 / ص 540 .

5النسائي ، الضعفاء والمتروكين : رت 418 ، ص 175 .

6الدارقطني ، سنن الدارقطني ، كتاب العيدين ، باب صفة من تجوز الصلاة معه والصلاة عليه : ر 1762 ، ج 2 / ص 402 .

7البخاري ، التاريخ الأوسط : ج 4 / ص 938 .

8النسائي ، الضعفاء والمتروكين: رت 605 ، ص 240 .

9ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: رت 117 ، ج 9 / ص 26 .

10أخرجه الطبراني في المعجم الكبير : ر 13447 ، ج 11 / ص 78 .

11أخرجه الدارقطني في سننه : ر 1763 ، ج 2 / ص 402 .

12تاريخ ابن معين - رواية الدوري : رت 4755 ، ج 4 / ص 355 .

13النسائي ، الضعفاء والمتروكين : رت 542 ، ص 234 .

14 الذهبي ، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: رت 8056 ، ج 4 / ص 6 .

والطريق الرابع : من طريق عثمان بن عبد الله العثماني، عن مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر ... الحديث.

ذكره ابن الجوزي في "العلل المتناهية"، والفوائد لتمام الرازي، وذكره ابن المظفر في "غرائب مالك بن أنس"¹.

والطريق الخامس : من طريق أبي الوليد المخزومي ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر... الحديث. وهذا الطريق أخرجه الدارقطني في "سننه"².

وفي سننه خالد بن إسماعيل أبو الوليد المخزومي، وقد روى عن عبيد الله بن عمر المناكير³.

قال ابن الترمذي في "الجوهر النقي"⁴ : خالد بن إسماعيل أبو الوليد المخزومي يضع الحديث. وقال الدارقطني: ضعيف متروك، وقال ابن عدي: يضع الحديث على ثقات المسلمين.

وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به بحال، وقال الأزدي: كذاب يحدث عن الثقات بالكذب⁵.

خامساً : حديث أبي الدرداء رضي الله عنه :

أخرجه الدارقطني في "سننه"⁶ ، من طريق عباد بن الوليد أبي بدر، قال: حدثنا الوليد بن الفضل قال: أخبرني عبد الجبار بن الحجاج بن ميمون الخراساني عن مكرم بن حكيم الخثعمي عن سيف بن منير عن أبي الدرداء قال: "أربع خصال سمعتهن من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أحدثكم بهن، فاليوم أحدثكم بهن: سمعت رسول الله ﷺ ، يقول لا تكفروا أحدا من أهل قبلي بذنوب، وإن عملوا الكبائر وصلوا خلف كل إمام وجاهدوا - أو قال قاتلوا - مع كل أمير... الحديث أخرجه الدارقطني.

وبين الدارقطني علة الحديث، فقال : " لا يثبت إسناده من بين عباد وأبي الدرداء ضعفاء"⁷.

سادساً : حديث واثلة بن الأسقع رضي الله عنه: الحديث أخرجه ابن ماجه⁸ واللفظ له، والدارقطني في "سننه"⁹ كلاهما من طريق أبي سعيد ، عن مكحول، عن واثلة بن الأسقع قال : قال رسول الله ﷺ: " صلوا على كل ميت، وجاهدوا مع كل أمير".

1 ينظر : ابن الجوزي ، العلل المتناهية : ج 1 / ص 421 ، وأخرجه تمام الرازي في الفوائد : ر 401 ، ج 1 / ص 173 ، وأخرجه ابن المظفر في غرائب مالك بن أنس : ر 72 ، ج 1 / ص 72 .

2 أخرجه الدارقطني في سننه : ر 1762 ، ج 2 / ص 402 ؛ ور 1782 ، ج 4 / ص 482 .

3 الأصبهاني ، المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم : ج 1 / ص 64 .

4 ابن الترمذي ، الجوهر النقي: ج 1 / ص 6 .

5 ابن الجوزي ، الضعفاء والمتروكين: ج 1 / ص 244 .

6 سنن الدارقطني ، كتاب العيدين ، باب صفة من تجوز الصلاة معه والصلاة عليه : ر 1760 ، ج 2 / ص 401 .

7 المصدر السابق .

8 ابن ماجه، سنن ابن ماجه ، كتاب الجنائز ، باب في الصلاة على أهل القبلة : ر 1525 ، ج 2 / ص 485 .

9 الدارقطني، سنن الدارقطني، كتاب العيدين، باب صفة من تجوز الصلاة معه والصلاة عليه : ر 1766 ، ج 2 / ص 404 .

قال الدارقطني: أبو سعيد: مجهول، وفي سنده الحارث بن نبهان الجرمي مجمع على ضعفه . نقل المزي في "تهذيب الكمال"¹ : أقوال العلماء في الحارث بن نبهان ، وإليك ذلك : قال عباس الدوري، عن يحيى بن معين : ليس بشيء² ، وقال في موضع آخر : لا يكتب حديثه³ .

وقال أبو زرعة : ضعيف الحديث في حديثه وهن⁴ ، وقال أبو حاتم : متروك الحديث، ضعيف الحديث، منكر الحديث⁵ ، وقال البخاري : منكر الحديث⁶ ، وقال النسائي : متروك الحديث⁷ ، وقال الدارقطني : ليس بالقوي⁸ .

خلاصة الأمر :

إن جميع هذه الأحاديث لا تصح وغير قابلة للاحتجاج؛ وهذا لا يعني عدم الصلاة خلف كل بر وفاجر، وكما قال ابن الملقن في "البدر المنير"⁹ : وبالجمله فهذا الحديث من كل طريقه ضعيف. وإليك أقوال العلماء في أحاديث الصلاة خلف كل بر وفاجر :

1- قال الدارقطني: " ليس فيها شيء يثبت، وسئل احمد بن حنبل عن هذا الحديث صلوا خلف كل بر وفاجر؟ فقال: ما سمعنا بهذا"¹⁰ .

2- وقال البيهقي في " السنن الكبرى ": " قد روي في الصلاة على كل بر وفاجر والصلاة على من قال لا إله إلا الله أحاديث كلها ضعيفة غاية الضعف"¹¹ .

3- وقال ابن الجوزي : بعد أن ساق الأحاديث التي أوردها في علله ، ثم بين علل هذه الأحاديث ؛ وقال : هذه الأحاديث كلها لا تصح"¹² .

4- وقال ابن الملقن في البدر المنير: " وبالجمله فهذا الحديث من كل طريقه ضعيف"¹³ .

1المزي ،تهذيب الكمال : رت 1046 ، ج 5 / ص 279 .

2تاريخ ابن معين - رواية عباس الدوري : رت 3412 ، ج 4 / ص 111 .

3المصدر السابق : رت 4382 ، ج 4 / ص 280 .

4ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل : رت 426 ، ج 3 / ص 91 .

5المصدر السابق .

6البخاري ،التاريخ الكبير : رت 3481 ، ج 2 / ص 284 .

7النسائي ، الضعفاء والمتروكين : رت 116 ، ص 78 .

8الدارقطني ،الضعفاء والمتروكين : رت 153 ، ص 15 .

9ابن الملقن ، البدر المنير : ج 4 / ص 462 .

10الدارقطني ، سنن الدارقطني ، كتاب العيدين ، باب صفة من تجوز الصلاة معه والصلاة عليه : ر 1765 ، ج 2 / ص 403 .

11البيهقي ، السنن الكبرى ، للبيهقي ، كتاب الجنائز ، باب الصلاة على من قتل نفسه غير مستحل لقتلها : ر 7080 ، ج 4 / ص 19 .

12ابن الجوزي ، العلل المنتهية: ج 1 / ص 242 .

13ابن الملقن ، البدر المنير: ج 4 / ص 462 .

المطلب الخامس عشر : في باب إثم إتمام الصلاة في السفر.

إن مسألة القصر في السفر معلومة عند الفقهاء، وقد اقتصر اختلاف العلماء على هل أن القصر هو واجب أم رخصة، ولكن مسألة إتمام الصلاة في السفر لم تلق اهتماماً لدى كثير من العلماء، وذلك هو عدم ثبوت دليل صحيح، ولذا قال ابن القيم : " لم يثبت عنه عليه السلام، أنه أتم الرباعية في سفره ألبته"¹.

وتبعه المباركفوري في شرحه على جامع الترمذي².

وأورد العقيلي في " الضعفاء الكبير"³ في ترجمة عمر بن سعيد حديثاً؛ من طريق الحسن بن علي بن زياد، قال : أنا إبراهيم بن موسى الفراء، قال أنا بقية بن الوليد، عن عبد العزيز بن عبيد الله، عن عمر بن سعيد، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال : قال النبي ﷺ: " المتم للصلاة في السفر كالمقصر في الحضر"؛ ثم قال العقيلي عقب هذه الرواية : " وليس في هذا المتن شيء يثبت"⁴.

وكذا ابن الجوزي أخرجه من هذا الطريق في " العلل المتناهية"⁵، علماً أن العقيلي وابن الجوزي قد ضعفوا هذا الحديث بسبب عمر بن سعيد، وقالوا عنه: مجهول في النقل.

إضافة إلى ذلك فإن شيخه ضعيف منكر الحديث، وهو: عبد العزيز بن عبيد الله، فقد قال أبو حاتم الرازي، فيه : " عجيب، ضعيف منكر الحديث يكتب حديثه"⁶، وقال يحيى عنه : ضعيف⁷، وقال الدارقطني : " ضعيف لا يحتج به"⁸؛ وقال مرة : " ليس بالقوي"⁹، بناءً على ذلك يتبين أن الحديث ضعيف ولا تقوم به حجة .

وهناك طريق آخر قد أورده ابن الجوزي في " العلل"، من طريق أحمد بن محمد بن الغلس، قال: ثنا أبو همام، قال : حدثني بقية بن الوليد، عن أبي يحيى المديني، عن عمرو بن شعيب، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال : قال رسول الله ﷺ: " المتم في السفر كالمقصر في الحضر"¹⁰.

1 ابن القيم الجوزية ، زاد المعاد: ج 1 / ص 444 .

2 ينظر: المباركفوري ، تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذي: ج 2 / ص 82 .

3 العقيلي ، الضعفاء الكبير: ر 1135 ، ج 3 / ص 162 .

4 المصدر السابق .

5 ابن الجوزي ، العلل المتناهية: ر 756 ، ج 1 / ص 443 .

6 ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: ر 1805 ، ج 5 / ص 387 .

7 تاريخ ابن معين - برواية الدوري: ر 5127 ، ج 4 / ص 429 .

8 ينظر: الدارقطني ، سنن الدارقطني: ر 4713 ، ج 5 / ص 483 .

9 المصدر السابق : ر 1320 ، ج 2 / ص 157 .

10 ابن الجوزي ، العلل المتناهية : ر 757 ، ج 1 / ص 443 .

وهذا الطريق أيضا لا يصح كما ذكر ابن الجوزي ذلك عقب رواية الحديث¹؛ ولم يذكر ابن الجوزي سبب عدم صحة الحديث، ولكن يبدو أن هذا الحديث من تفردات بقيه، كما نقل ذلك ابن طاهر المقدسي في "أطراف الغرائب والأفراد"².

خلاصة الأمر: إن حديث إثم إتمام الصلاة في السفر لا يثبت من جهة الإسناد، وهذا ما يؤيد كلام العقيلي ومن بعده ابن القيم الجوزية، والذي يتبين أن ذكر الإتمام شاذ مخالف لما دلت عليه الأحاديث الصحيحة من أن عليه الصلاة والسلام ما أتم الرباعية من الصلوات في حال السفر؛ وإنما كان يقصر.

فقد أخرج مسلم في "صحيحه"³، من حديث عبد الله بن عمر، قال: "إني صحبت رسول الله ﷺ في السفر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله وصحبت أبا بكر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله وصحبت عمر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله ثم صحبت عثمان فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله، وقد قال الله (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا) الأحزاب: 21 وبالجدير بالذكر: أن هناك أحاديث وردت في جواز إتمام الصلاة في السفر وأنها رخصه، وإن كان في أغلب أحاديثها لا تخلوا من مقال، وقد بسط طرقها الزيلعي في كتابه "نصب الراية"⁴، وبين فيها ضعفها.

المطلب السادس عشر: في باب رفع اليدين في تكبيرات الجنازة.

إن رفع اليدين في الصلاة وقع خلاف بين العلماء؛ ومن هذا الباب أيضا وقع خلاف في مسألة رفع اليدين في صلاة الجنازة عند التكبيرات، وقد ادعى ابن المنذر الإجماع على رفع اليدين بتكبيرات الجنازة؛ حيث قال: "وأجمعوا على أن المصلي على الجنازة يرفع يديه في أول تكبيرة يكبرها؛ واختلفوا في رفع اليدين في سائر التكبيرات"⁵.

بينما ذهب إلى عدم ثبوت رفع الحديث ابن بدر الموصلي، فقال بعد أن بوب المسألة: باب رفع اليدين في تكبيرات الجنازة؛ وقال: "ولا يصح عن النبي ﷺ - يعني رفع يديه في كل تكبيره - ولا أنه لم يرفع"⁶.

فقول ابن بدر الموصلي غريب؛ إذن ما الذي صح؟ وما الذي يفعله المصلي⁷؟

ولكن الفيروزآبادي قد حسم الأمر، فقال: "باب رفع اليدين في تكبيرات الجنازة لم يصح فيه شيء"⁸.

وبعد استقراء الموضوع وجدت أحاديث في رفع اليدين في جميع تكبيرات الجنازة، وسيأتي إن شاء الله بيان ذلك، ولكن سأعرج أولا على الأحاديث التي جاءت في رفع اليدين في أول تكبيرة من تكبيرات الجنازة.

1 ينظر: ابن الجوزي، **العلل المتناهية**، ج 1 / ص 443.

2 ينظر: ابن طاهر المقدسي، **أطراف الغرائب والأفراد**، ج 5 / ص 317.

3 مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة المسافرين وقصرها: ر 1611، ج 2 / ص 144.

4 ينظر: الزيلعي، **نصب الراية**، باب صلاة المسافر: ج 2 / ص 183 - 194.

5 ابن المنذر، أبو بكر محمد بن إبراهيم النيسابوري (ت 319هـ). **الإجماع**، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد: ر 84، ص 44، دار المسلم، ط 1، (1425هـ - 2004م).

6 ابن بدر الموصلي، **المغني عن الحفظ والكتاب**: ص 287.

7 ينظر: **جنت المرتاب**، للحويني، ص 287.

8 الفيروزآبادي، **رسالة في بيان ما لم يثبت فيه حديث من الأبواب**: ص 22.

وقد قال ابن المنذر في كتابه "الإجماع": "وأجمعوا على أنَّ المصلي على الجنازة، يرفع يديه في أول تكبيرة يكبرها". ولكن دعوى الإجماع لا تصفو لمدعيها، والخلاف معروف في هذه المسألة¹.

وإليك بيان ذلك :

أولا : أحاديث رفع اليدين في أول تكبيرة :

ورد الحديثان من حديث أبي هريرة، وابن عباس رضي الله عنهما .

1- حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه الترمذي²، وقال: " هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه " وأخرجه الدارقطني³، والبيهقي في " السنن الكبرى"⁴، من طريق يحيى بن يعلى، عن أبي فروة يزيد بن سنان، عن زيد ابن أبي أنيسة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ: " إذا صلى على الجنازة رفع يديه في أول تكبيرة، ثم وضع يده اليمنى على اليسرى".

قال الترمذي عقب الحديث : " هذا غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه"، ومن ثم ذكر رحمه الله خلاف العلماء في المسألة.

والحديث ضعيف من جهة السند، لضعف يحيى بن يعلى الأسلمي، قال البخاري فيه : مضطرب الحديث⁵، وكذا قال أبو حاتم الرازي فيه : " كوفي ليس بالقوي ، ضعيف الحديث"⁶، واعتبر الذهبي أن هذا الحديث من مناهجه⁷، ولذا فقد ذهب ابن حجر في " التلخيص"⁸، إلى تضعيف الحديث، بل قال عنه في " التقريب"⁹ : ضعيف شيعي.

وأما يزيد بن سنان الجزري ، فقد تكلموا فيه وجرحوه، حتى إن ابن حبان غلا في جرحه ، حيث قال : " كان ممن يخطئ كثيرا، ويروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا وافق الثقات ، فكيف إذا انفرد بالمعضلات"¹⁰.

1 الحويني، جنة المرتاب، ص 289 .

2الترمذي ، جامع الترمذي، كتاب الجنائز ، باب ما جاء في رفع اليدين على الجنازة : ر 1077 ، ج 2 / ص 379.

3الدارقطني، سنن الدارقطني ،باب وضع اليمنى على اليسرى ورفع الأيدي عند التكبير: ر 1853 ، ج 5 / ص 64

4البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الجنائز، باب ما جاء في وضع اليمنى على اليسرى في صلاة الجنازة، ر 7203، ج 4 / ص 38 .

5الذهبي ، ميزان الاعتدال: ر 9657 ، ج 4 / ص 415 .

6ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: ر 820 ، ج 9 / ص 196 .

7ينظر : المصدر السابق .

8ينظر :ابن حجر ، تلخيص الحبير: ج 2 / ص 333 .

9ابن حجر ، تقريب التهذيب: ر 7677 ، ج 2 / ص 598 .

10ابن حبان ، المجروحين: ج 3 / ص 106 .

وممن ذهب إلى تضعيفه كل من : يحيى بن معين¹، وأحمد بن حنبل²، وعلي بن المديني³؛ وقال أبو حاتم الرازي فيه : " محله الصدق، وفيه غفلة"⁴.

بل أن البخاري قد قوى أمره، فقال : " هو مقارب الحديث ما بحديثه بأس، إلا أن ابنه محمدا يروي عنه مناكير"⁵، وكان النسائي يقول فيه : متروك الحديث⁶.

ولكن هناك أمر آخر، وهو أنه قد اختلف عليه؛ فمرة يرويه عن زيد بن أبي أنيسة كما في رواية الدارقطني في " سننه"⁷.

ومرة يسقط زيد بن أبي أنيسة كما في حديث أبي هريرة، فيرويه عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة به .

وهو ما أخرجه ابن عدي في " الكامل"⁸، والدارقطني في " السنن"⁹، والذي يبدو أن الحديث مضطرب من جهة الإسناد، كما أنه ضعيف لا يصلح للاحتجاج به.

2- حديث ابن عباس رضي الله عنه :أخرجه العقيلي في " الضعفاء"¹⁰، والدارقطني في " سننه"¹¹، كلاهما من طريق الفضل بن السكن ، قال : ثنا هشام بن يوسف، قال : ثنا معمر، عن ابن طاووس، عن أبيه، عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ : " كان يرفع يديه على الجنازة في أول تكبيرة، ثم لا يعود".

وأعله العقيلي بعد أن أورد الحديث، بالفضل بن السكن، حيث قال : " إنه مجهول لا يضبط الحديث"¹²، ونقل ابن حجر في " التلخيص"¹³، تضعيف الدارقطني للفضل بن السكن.

وجملة القول : ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر أن الحديثين الذين وردا في التخريج ضعيفان¹⁴ .

ثانيا : أحاديث رفع اليدين في جميع تكبيرات الجنازة :

ورد الحديث من حديث ابن عمر، والصحيح أنه موقوف على ابن عمر رضي الله عنهما، أخرجه البخاري في " صحيحه"¹⁵ معلقا بلفظ : " وكان ابن عمر لا يصلي إلا طاهرا، ولا يصلي عند طلوع الشمس، ولا غروبها ويرفع يديه".

1 ينظر : تاريخ ابن معين - رواية الدوري: رت 894 ، ص 231 .

2 ينظر :الذهبي ، المغني في الضعفاء: رت 7110 ، ج 2 / ص 760 .

3 ينظر :ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: رت 1120 ، ج 9 / ص 266 .

4المصدر السابق .

5البخاري ، التاريخ الكبير: رت 3225 ، ج 8 / ص 335 - 336 .

6النسائي ، الضعفاء والمتروكين: رت 650 ، ص 256 .

7 ينظر : الدارقطني ، سنن الدارقطني، باب وضع اليمنى على اليسرى ورفع الأيدي عند التكبير : ر 1831 ، ج 2 / ص 438 .

8ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال: ج 9 / ص 158 .

9الدارقطني ، سنن الدارقطني ، باب وضع اليمنى على اليسرى ورفع الأيدي عند التكبير : ر 1830 ، ج 2 / ص 438 .

10العقيلي ، الضعفاء الكبير ، للعقيلي ، في ترجمة الفضل بن السكن : ر 1500 ، ج 3 / ص 449 .

11الدارقطني ، سنن الدارقطني ، باب وضع اليمنى على اليسرى ورفع الأيدي عند التكبير : ر 1832 ، ج 2 / ص 438 .

12العقيلي ، الضعفاء الكبير، في ترجمة الفضل بن السكن : ر 1500 ، ج 3 / ص 449 .

13 ينظر :ابن حجر ، لسان الميزان: ج 4 / ص 441 .

14 ينظر : ابن حجر ، تلخيص الحبير: ج 2 / ص 333 .

15البخاري ، صحيح البخاري، كتاب الجنائز ، باب سنة الصلاة على الجنائز : ج 2 / ص 109 .

ولكنه أوصله في كتاب " رفع اليدين" ¹، وكذا أخرجه موقوفا الشافعي في " مسنده" ²، وابن أبي شيبة في " مصنفه" ³، وابن المنذر في " الأوسط" ⁴، والطبراني في " المعجم الأوسط" ⁵، كلهم عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر : " أنه كان يرفع يديه كلما كبر على الجنازة".

ونقل الحافظ ابن حجر في " الفتح" ⁶، أن البخاري قد أوصله في كتاب رفع اليدين"، وكتاب " الأدب المفرد".

وكذا أخرجه البخاري في " رفع اليدين" ⁷، وابن أبي شيبة في " مصنفه" ⁸، موقوفا على عمر بن عبد العزيز، من طريق الأوزاعي، عن غيلان بن أنس، أن عمر بن عبد العزيز : " كان يرفع يديه في كل تكبيرة من تكبيرات الجنازة".

خلاصة الأمر: أن الحديث قد صح موقوفا من حديث ابن عمر رضي الله عنه كما حكى ذلك الشوكاني في " نيل الأوطار" ⁹.

وقال أيضا الشوكاني : " وحكاها ابن المنذر : عن ابن عمر، وعمر بن عبد العزيز، وعطاء، وسالم ابن عبد الله، وقيس بن أبي حازم، والزهري، والأوزاعي، وأحمد، وإسحاق؛ واختاره ابن المنذر ، وقال الثوري وأبو حنيفة وأصحاب الرأي : إنه لا يرفع عند سائر التكبيرات بل عند الأولى فقط" ¹⁰.

والحاصل أنه لم يثبت في غير التكبيرة الأولى شيء يصلح للاحتجاج به عن النبي ﷺ وأفعال الصحابة وأقوالهم لا حجة فيها فينبغي أن يقتصر على الرفع عند تكبيرة الإحرام ¹¹ . وهذا ما ذهب إليه الشيخ الألباني .

وقد نقل الشيخ الحويني في نقده لكتاب "المغني عن الحفظ والكتاب"، قول ابن حزم في " المحلى"؛ حيث قال: "وأما رفع الأيدي، فإنه لم يأت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أنه رفع في شيء من تكبيرة الجنازة، إلا في أول تكبيرة فقط، فلا يجوز ذلك، لأنه عمل في الصلاة لم يأت به نص، وإنما جاء عنه عليه السلام أنه كبر، ورفع يديه في كل خفض، ورفع، وليس فيها رفع وخفض..."؛ وما ذكره ابن حزم جنح إليه الشوكاني، وغيره واختاره الشيخ الألباني ¹².

ولكن للشافعي له رأي آخر، وهو ما يميل إليه الباحث، حيث قال : " ويرفع المصلي يديه كلما كبر على الجنازة في كل تكبيرة للأثر والقياس على السنة في الصلاة ، فإن النبي ﷺ: رفع يديه في كل تكبيرة كبرها في الصلاة وهو قائم" ¹³.

1 البخاري ، رفع اليدين: 183 ، ص 88 .

2 الشافعي ، مسند الشافعي: 1674 ، ص 425 .

3 ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة ، في الرجل يرفع يديه في التكبير على الجنازة من قال يرفع يديه في كل تكبيرة ومن قال: مرة : ر 11498 ، ج 3 / ص 296 .

4 ابن المنذر ، الأوسط: 3064 ، ج 9 / ص 326 .

5 الطبراني ، المعجم الأوسط: 8417 ، ج 8 / ص 208 .

6 ينظر : ابن حجر ، فتح الباري: ج 3 / ص 190 .

7 البخاري ، رفع اليدين: 183 ، ص 90 .

8 ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة ، في الرجل يرفع يديه في التكبير على الجنازة من قال يرفع يديه في كل تكبيرة ومن قال : مرة : ر 11499 ، ج 3 / ص 296 .

9 ينظر : الشوكاني ، نيل الأوطار: ج 4 / ص 102 .

10 المصدر السابق.

11 المصدر السابق : ج 4 / ص 449 .

12 ينظر: جنة المرتاب، للشيخ الحويني، ص 290؛ وكذا قول الألباني ذكره علي الحجوري في تعليقه على كتاب "رساله في بيان ما لم يثبت فيه حديث"، ص 22.

13 ينظر : البيهقي ، معرفة السنن والآثار: 2276 ، ج 5 / ص 301 وينظر : الشافعي في كتاب الأم ، ، باب التكبير على الجناز : ج 1 / ص 283 .

المبحث الثالث : أحاديث الجمعة التي لم يصح فيها شيء.

وتتضمن المطالب الآتية:

المطلب الأول : في باب إنعقاد عدد الجمعة.

المطلب الثاني : في باب الجمعة حج المساكين.

المطلب الثالث : في باب شهود الجمعة من قباء.

المطلب الرابع : في باب توكؤ الخطيب على السيف.

المطلب الأول : في باب انعقاد عدد الجمعة.

يتناول هذا المطلب في عدد انعقاد الجمعة، والذي يتبادرهل جاء حديث صحيح نص على عدد معين من أجل إقامة صلاة الجمعة، فعند الفقهاء قد اختلفوا في هذه المسألة، ولكن ما يهمني في هذا المطلب هو تخريج طرق الحديث؛ ومن العلماء من ذهب إلى أنه لا يصح في انعقاد عدد معين في صلاة الجمعة شيء، عن رسول الله ﷺ. فهذا عبد الحق الإشبيلي قال : " ولا يصح في عدد الجمعة شيء"¹.

ووافقه السيوطي فيما نقل عنه الزيلعي في " نصب الراية"²، حيث قال : " لم يثبت في شيء من الأحاديث تعيين عدد مخصوص- أي صلاة الجمعة-، وأما ابن رجب الحنبلي قال : " وفي عدد الجمعة أحاديث مرفوعة ، لا يصح منها شيء"³.
والحديث في تخصيص عدد لإقامة الجمعة ورد من حديث جابر بن عبد الله، وأبي أمامة، وأثر عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وعمر بن عبد العزيز.

أولا : حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه : أخرجه الدارقطني في " سننه"⁴ والبيهقي في " السنن الكبرى"⁵، كلاهما من طريق عبد العزيز ابن عبد الرحمن، قال : حدثنا خفيف، عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر بن عبد الله، قال : " مضت السنة أن في كل ثلاثة إمام، وفي كل أربعين فما فوق ذلك جمعة وأضحى وفطرا".

1الإشبيلي ، الأحكام الوسطى: ج 2 / ص 104 .

2الزيلعي ، نصب الراية: ج 2 / ص 197 .

3ابن رجب ، فتح الباري: ج 5 / ص 526 .

4الدارقطني ، سنن الدارقطني ، كتاب الجمعة ، باب : ذكر العدد في الجمعة : ر 1579 ، ج 2 / ص 306 .

5البيهقي ، السنن الكبرى، كتاب الجمعة ، باب العدد الذين إذا كانوا في قرية وجبت عليهم الجمعة : ر 5815 ، ج 3 / ص 177 .

والحديث تفرد به عبد العزيز بن عبد الرحمن القرشي ، وهو ضعيف¹، وقد ضعفه البيهقي في موضع آخر، وقال : " هذا حديث ضعيف، لا ينبغي أن يحتج به"².

والحديث ضعيف، لضعف عبد العزيز بن عبد الرحمن ضعيف. قال أحمد : اضرب على أحاديثه فإنها كذب أو موضوعة³، وقال النسائي : هو ليس بثقة⁴، وقال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به⁵.

وأما شيخه خصيف، فهو ابن عبد الرحمن الجزري، وهو مقارب الأمر كما حكاه ابن الملقن في " البدر المنير"⁶.

ثانيا : حديث أبي أمامة رضي الله عنه:

أخرجه الدارقطني في " سننه"⁷، من طريق جعفر بن الزبير، عن القاسم، عن أبي أمامة، أن النبي ﷺ، قال : " على الخمسين جمعة، ليس فيما دون ذلك".

وهذا الحديث لا يصح إسناده، وقد أشار البيهقي بذلك في " السنن الكبرى"⁸، وقد تفرد به جعفر بن الزبير، وهو متروك الحديث، كما نقل ذلك ابن الملقن⁹.

وجعفر هذا قد ضعفه يحيى بن معين جدا¹⁰، وقال أبو حاتم : متروك الحديث¹¹، وكذا تركه الدارقطني¹².

ثالثا :حديث عبيد الله بن عبد الله بن عتبة رضي الله عنه:

أخرجه الشافعي¹³، ومن طريقه البيهقي في " السنن الكبرى"¹⁴، من طريق إبراهيم بن محمد، قال : حدثني عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز، عن أبيه، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، قال: " كل قرية فيها أربعون رجلا فعليهم الجمعة".

1المصدر السابق .

2البيهقي ، معرفة السنن والآثار: ج 2 / ص 468 .

3ابن حنبل ، العلل ومعرفة الرجال: رت 5419 ، ج 3 / ص 318 .

4النسائي ، الضعفاء والمتروكين: رت 394 ، ص 168 .

5ابن حبان ، المجروحين : ج 2 / ص 138 .

6 ينظر : ابن الملقن ، البدر المنير: ج 4 / ص 595 .

7الدارقطني ، سنن الدارقطني، كتاب الجمعة ، باب : ذكر العدد في الجمعة ،: ر 1580 ، ج 2 / ص 307 .

8ينظر : البيهقي ، السنن الكبرى: ج 3 / ص 179 .

9ينظر :ابن الملقن ، البدر المنير: ج 4 / ص 596 .

10ينظر :ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: رت 1949 ، ج 2 / ص 479 .

11المصدر السابق .

12الدارقطني ، الضعفاء والمتروكين: رت 141 ، ص 14 .

13الشافعي ، مسند الشافعي : ر 266 ، ص 77 .

14البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الجمعة ، باب العدد الذين إذا كانوا في قرية وجبت عليهم الجمعة : ر 5816 ، ج 3 / ص 177 .

والحديث فيه انقطاع، وهو أيضا ضعيف، لضعف إبراهيم بن محمد، فهو متروك الحديث، وقد نقل ابن الجوزي عن بعض أقوال العلماء فيه، فقال: " يروي عن أبيه عن الزهري قال البخاري بمشورته جلد مالك منكر الحديث، وقال الدارقطني ضعيف، وقال ابن عدي عامة ما يرويه مناكير ولا يشبه حديثه أهل الصدق"¹.

رابعا: وروى الشافعي في " الأم"²، قال أخبرني الثقة، عن سليمان بن موسى، أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أهل المياه فيما بين الشام إلى مكة جمعوا إذا بلغت أربعين".

وأخرجه من طريقه البيهقي في " السنن الكبرى"³.

الحديث لا يصلح للاحتجاج به، فإن فيه مجهول، وكذا فهو موقوف على عمر بن عبد العزيز، ورأيه ليس بحجة.

ويردّه ما أخرجه البخاري⁴، ومسلم⁵، من حديث جابر بن عبد الله، قال: بينما نحن نصلي مع النبي ﷺ إذ أقبلت عير تحمل طعاما فالتفتوا إليها حتى ما بقي مع النبي ﷺ إلا اثنا عشر رجلا، فنزلت هذه الآية " وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها وتركوك قائما".

خلاصة الأمر: إن الحديث لا يثبت فيه عدد معين لإقامة الجمعة، والأحاديث التي أوردتها ضعيفة، ولا ترتقي للاحتجاج بها.

وكما قال الشوكاني في " السيل الجرار"⁶: " وليس على شيء منها دليل يستدل به قط، إلا قول من قال: إنها تنعقد جماعة، بما تنعقد به سائر الجماعات".

المطلب الثاني: في باب الجمعة حج المساكين.

حديث: " الجمعة حج المساكين"؛ لم أجده في كتب السنة، ولذا فهو حديث لم يثبت أو لم يصح عن النبي ﷺ شيء، ولكن وقفت عند معناه عند السيوطي، حيث قال: أي يحصل لهم فيها ما يحصل لأهل عرفة، ثم إن الملائكة يشهدونهم ويكتبون ثوابهم، ولذلك سمي اليوم المشهود⁷.

1 ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين: رت 113 / ج 1 / ص 50.

2 الشافعي، الأم: ج 1 / ص 190.

3 البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الجمعة، باب العدد الذين إذا كانوا في قرية وجبت عليهم الجمعة: ر 5817، ج 3 / ص 178.

4 البخاري، صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب إذا نفر الناس عن الإمام في صلاة الجمعة فصلا الإمام، ومن بقي جائزة: ر 936، ج 2 / ص 16.

5 مسلم، صحيح مسلم، كتاب الجمعة، باب في قوله تعالى " وإذا رأوا تجارة أو لهوا أنفضوا إليها وتركوك قائما": ر 2034، ج 3 / ص 9.

6 الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت 1250 هـ). السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار: ج 1 / ص 298، دار ابن حزم، ط 1.

7 السيوطي، شرح السيوطي لسنن النسائي: ج 3 / ص 90.

وقد ذكره العجلوني في " كشف الخفاء"¹، وغالب ما يذكره العجلوني في هذا الكتاب يعني أنه لم يثبت فيه شيء عن رسول الله ﷺ.

والحديث أخرجه القضاعي في " مسند الشهاب"²، والديلمي في " الفردوس"³، والفاكهي في " أخبار مكة"⁴، وأبو نعيم في " أخبار أصبهان"⁵، وابن الأعرابي في " معجمه"⁶، كلهم من طريق عيسى بن إبراهيم، عن مقاتل، عن الضحاك، عن ابن عباس رضي الله عنه، قال : قال رسول الله ﷺ: " الجمعة حج الفقراء".

وأخرجه ابن عساكر في " تاريخ دمشق"⁷، عن طريق عيسى بن إبراهيم ، عن الضحاك، عن ابن عباس ، مرفوعا ، بلفظ : " الجمعة حج الفقراء".

وفي هذه الرواية، أسقط عيسى شيخه مقاتل من الرواية، ولم يذكره كما في الروايات الأخرى.

ومهما يكن فإن الحديث إسناده ضعيف، فيه عيسى بن إبراهيم الهاشمي ، وهو متروك الحديث، كما قال أبو حاتم الرازي⁸، وقال البخاري فيه : منكر الحديث⁹، وكذا النسائي¹⁰.

وقال ابن حبان : يروي المناكير عن جعفر البرقان، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد¹¹.

وقال العقيلي في ترجمته : " حديثه غير محفوظ، ولا يعرف إلا به"¹².

وقد أورد الذهبي الحديث في " ميزان الاعتدال"¹³، وكذا ابن حجر في " لسان الميزان"¹⁴، في ترجمة : " عيسى بن إبراهيم".

وقال ابن حجر : " وقال المروذي عن أحمد ليس بشيء، وقال أبو داود ليس بشيء لا أدري من أين هو ، قال الساجي منكر الحديث فيه نظر ، وذكره العقيلي ، وابن شاهين في " الضعفاء"؛ وقال ابن الجارود ليس بشيء، وقال الحاكم واهي الحديث بمرة ، وقال بن عدي : عامة رواياته لا يتابع عليها"¹⁵.

1 ينظر : العجلوني ، كشف الخفاء: ر 1076 ، ج 1 / ص 334 .

2 القضاعي ، مسند الشهاب: ر 78 ، ج 1 / ص 81 .

3 أبو شجاع الديلمي ، الفردوس مآثور الخطاب: ر 2614 ، ج 2 / ص 116 .

4 الفاكهي ، أخبار مكة: ر 795 ، ج 1 / ص 378 .

5 أبو نعيم الأصبهاني ، أخبار أصبهان: ر 1968 ، ج 2 / ص 160 .

6 ابن الأعرابي ، معجم ابن الأعرابي: ر 2315 ، ج 5 / ص 323 .

7 ابن عساكر ، تاريخ دمشق ، ترجمة عثمان بن عبد الرحمن بن مسلم : ج 5 / ص 171 .

8 ينظر : ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: ر 1505 ، ج 6 / ص 272 .

9 البخاري ، التاريخ الكبير: ر 2802 ، ج 6 / ص 407 .

10 ينظر : النسائي ، الضعفاء والمتروكين: ر 426 ، ص 177 .

11 ابن حبان ، المجروحين: ج 2 / 121 .

12 العقيلي ، الضعفاء الكبير : ر 1434 ، ج 3 / ص 395 .

13 ينظر : الذهبي ، ميزان الاعتدال: ر 6547 ، ج 3 / ص 309 .

14 ينظر : ابن حجر ، لسان الميزان: ج 6 / ص 258 .

15 المصدر السابق .

خلاصة الأمر :

إنَّ الحديث ضعيف جدا، ولا يصلح للاحتجاج به في الباب؛ وقد ضعفه أهل العلم، قال الحافظ العراقي : سنده ضعيف¹، وكذا السخاوي في " المقاصد الحسنة"²، وأعله بعيسى بن إبراهيم، ومقاتل، وكلاهما ضعيف كما أسلفنا.

ومنهم من حكم على الحديث بالوضع ؛ وإليك ذلك :

فابن الجوزي قد ذكره في " الموضوعات"³، بلفظ : " الدجاج غنم فقراء أمتي، والجمعة حج فقرائها"، وهو من طريق عبد الله بن يزيد محمش، عن هشام، عن ابن أبي ذئب، عن نافع، عن ابن عمر.

ثم نقل كلام ابن حبان، حيث قال : " هذا حديث كذب موضوع لا أصل له ولا يحتج بحديث هشام"⁴. وأما السيوطي في " اللآلئ المصنوعة"، قال : حديث " الجمعة حج المساكين"، باطل لا أصل له⁵. وتبعه الفتني بأن الحديث موضوع⁶، وكذا الصغاني في " الموضوعات"⁷.

المطلب الثالث : في باب شهود الجمعة من قباء.

هذا الباب يتناول شهود الجمعة من قباء، وهل أن النبي ﷺ أمر بعض الصحابة بأن يقيموا صلاة الجمعة في غير مسجده الذي تقام فيه الجمعة.

والباب يدل على شهود الجمعة في مسجد قباء، ولم أجد من تناول هذا الموضوع سوى أن الترمذي أخرجه في " جامعه"، ومن ثم قال : " ولا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء".

والحديث أخرجه الترمذي في " جامعه"⁸، وأبو نعيم في " معرفة الصحابة"⁹، من طريق الفضل بن دكين، قال حدثنا إسرائيل، عن ثور، عن رجل من أهل قباء، عن أبيه وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، قال : " أمرنا النبي ﷺ، أن نشهد الجمعة من قباء".

1 ينظر: الحافظ العراقي، تخریج أحاديث الإحياء : ج4 / ص51.

2 ينظر: السخاوي، المقاصد الحسنة: ص285.

3 ابن الجوزي، الموضوعات: ج3 / ص8.

4 المصدر السابق .

5 السيوطي، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: ج2 / ص25.

6 ينظر: الفتني، تذكرة الموضوعات: ص114.

7 ينظر: الصغاني، موضوعات الصغاني: ر71، ص50.

8 الترمذي، جامع الترمذي، أبواب الجمعة، باب ما جاء من كم تؤق الجمعة : ر501، ج2 / ص374.

9 الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن إسحاق (ت 430هـ). معرفة الصحابة، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي : ر7114، ج6 / ص3078، دار الوطن للنشر - الرياض، ط1، (1419هـ - 1998م).

وسند الحديث ضعيف ، وذلك لأمرين :

الأمر الأول : فيه ثور بن أبي فاختة ؛ فهو ضعيف الحديث ، قال الذهبي في " المغني " : "ضعفوه، وكذبه سفيان الثوري"¹، وقال ابن حجر : " ضعيف رمي بالرفض"².

والأمر الثاني : أن شيخه مجهول، ولا يعرف من هو، فالحديث قد ضعف لهذا السبب . ولهذا أورده ابن الملقن في " البدر المنير"³، ثم قال : " فالرجل من أهل قباء مجهول"، ومن ثم نقل قول الترمذي، كما أسلفنا .

خلاصة الأمر : أن الحديث ضعيف ولا يصح في الباب شيء، وهو كما قال الترمذي : لم يصح أنه ﷺ أمرهم أن يشهدوا الجمعة من قباء؛ والثابت عن أهل القرى أنهم يصلون الجمعة مع رسول الله ﷺ، كما في البخاري، ومسلم. ونقل ابن حجر في " التلخيص " : " قال الزهري : كانوا يشهدون الجمعة مع النبي ﷺ من ذي الحليفة"⁴؛ ومراسيل الزهري ضعيفة .

وتم قال : " روى البيهقي أن أهل ذي الحليفة كانوا يجمعون بالمدينة قال : ولم ينقل أنه أذن لأحد في إقامة الجمعة في شيء من مساجد المدينة ولا في القرى التي بقربها"⁵.

ولهذا قال الأثرم لأحمد بن حنبل : أجمع جمعيتين في مصر قال : لا أعلم أحدا فعله⁶ .

وأيضاً قال ابن المنذر : " لم يختلف الناس أن الجمعة لم تكن تصلى في عهد النبي ﷺ وفي عهد الخلفاء الراشدين إلا في مسجد واحد أبين البيان بأن الجمعة خلاف سائر الصلوات، وأنها لا تصلى إلا في مكان واحد"⁷ .

وذكر ابن عساكر في " مقدمة تاريخ دمشق"⁸ : " أن عمر كتب إلى أبي موسى وإلى عمرو بن العاص وإلى سعد بن أبي وقاص أن يتخذوا مسجدا جامعاً للقبائل فإذا كان يوم الجمعة انضموا إلى المسجد الجامع فشهدوا الجمعة، وقال ابن المنذر : لا أعلم أحداً قال بتعداد الجمعة غير عطاء" . انتهى كلام الحافظ .

المطلب الرابع : في باب توكؤ الخطيب على السيف.

اختص هذا المطلب باستناد خطيب الجمعة بشيء من العصا أثناء خطبته ، وهل أن هذه سنة عن النبي ﷺ، بحيث إنه قد ثبت عنه عليه الصلاة والسلام ، أم لن تصح منها شيء.

1الذهبي ، المغني في الضعفاء: رت 1069 ، ج 1 / ص 124 .

2ابن حجر ، تقريب التهذيب: رت 862 ، ج 1 / ص 135 .

3ينظر :ابن الملقن ، البدر المنير: ج 4 / ص 592 .

4ينظر :ابن حجر ، تلخيص الحبير: ج 5 / ص 410 .

5المصدر السابق .

6ينظر :أبو الطيب العظيم آبادي ، عون المعبود شرح سنن أبي داود: ج 3 / ص 382 .

7ينظر : المصدر السابق : ج 3 / ص 282 - 283 .

8ينظر :ابن عساكر ، تاريخ دمشق: ج 1 / ص 102 .

ولذا قال ابن القيم في " زاد المعاد " : " ولم يحفظ عنه عليه السلام أنه توكأ على سيف، وكثير من الجهلة يظن أنه كان يمسك السيف على المنبر ، إشارة إلى أن الدين إنما أقام بالسيف ، وهذا جهل قبيح من وجهين" فذكرهما¹ .

وجاءت أحاديث بهذه الخصوص بألفاظ متقاربة ومختلفة، فمرة ذكر فيها السيف، ومرة ذكر العصا، ومرة ذكر العنزة.

ولذا سأورد بألفاظ كل حديث ومن خرج من العلماء، وما علة كل واحد منهما، وأقوال العلماء فيه .

أولاً : ما رواه هشام بن عمار، قال : ثنا عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد المؤذن، قال حدثني أبي، عن آبائه : " أن رسول الله ﷺ كان إذا خطب في الحرب خطب على قوس، وإذا خطب في الجمعة خطب على عصا".

أخرجه ابن ماجه في " سننه"²، والطبراني في " الكبير"³، و " الصغير"⁴، وابن عدي في " الكامل"⁵، وأبو نعيم الأصبهاني في " معرفة الصحابة"⁶، والبيهقي في " السنن الكبرى"⁷.

هذا إسناد ضعيف، لضعف عبد الرحمن ومن فوقه، وقد ضعف هذا الحديث كل من : أحمد بن أبي بكر الكنائي في " زوائده"⁸، والمنذوي في " شرحه"⁹، وكذا قال الهيثمي : " رواه الطبراني في الكبير ، وإسناده ضعيف"¹⁰.

ثانياً : ما رواه شهاب بن خراش، قال : حدثني شبيب بن رزيق الطائفي، قال : " جلست إلى رجل له صحبة من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقال له الحكم بن حزن الكلفي فأنشأ يحدثنا قال وفدت إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- سبع سبعة أو تاسع تسعة فدخلنا عليه فقلنا يا رسول الله زرنك فادع الله لنا بخير فأمر بنا أو أمر لنا بشيء من التمر والشأن إذ ذاك دون فأقمنا بها أياماً شهدنا فيها الجمعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقام متوكئاً على عصا أو قوس".

أخرجه أبو داود¹¹ وسكت عليه، وأحمد في " مسنده"¹²، وأبو الفتح الأزد في " المخزون في علم الحديث"¹³، وأبو نعيم الأصبهاني في " معرفة الصحابة"¹⁴، والبيهقي في " السنن الكبرى"¹⁵، وكذا في " دلائل النبوة"¹⁶، وأبو القاسم البغوي في " معجم الصحابة"¹⁷، وابن سعد في " الطبقات"¹⁸.

1 ابن القيم الجوزية ، زاد المعاد: ج 1 / ص 47 - 48 .

2 ابن ماجه، سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في الخطبة يوم الجمعة : ر 1107 ، ج 2 / ص 201 .

3 الطبراني ، المعجم الكبير: ر 5315 ، ج 5 / ص 282 .

4 الطبراني ، المعجم الصغير: ر 1174 ، ج 2 / ص 283 .

5 ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال: ج 4 / ص 314 .

6 أبو نعيم الأصبهاني ، معرفة الصحابة: ر 2805 ، ج 9 / ص 43 .

7 البيهقي ، السنن الكبرى، كتاب الجمعة ، باب الإمام يعتمد على عصا أو قوس أو ما أشبهها إذا خطب : ر 5961 ، ج 3 / ص 206 .

8 ينظر : أحمد بن أبي بكر الكنائي، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، ج 1 / ص 133 .

9 ينظر: المنذوي ، التيسير بشرح الجامع الصغير: ج 2 / ص 481 .

10 الهيثمي ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، باب على أي شيء يتكئ الخطيب : ر 3143 ، ج 2 / ص 222 .

11 أبو داود ، سنن أبي داود ، كتاب الصلاة ، باب الرجل يخطب على قوس : ر 1098 ، ج 1 / ص 428 .

12 ابن حنبل ، مسند أحمد بن حنبل: ر 17889 ، ج 4 / ص 212، من طريق الحكم بن موسى عن شهاب به ، ور 17890 ، ج 4 / ص 212، من طريق سعيد بن منصور ، عن شهاب به .

13 الأزد ، المخزون في علم الحديث: ر 23 ، ص 92 .

14 الأصبهاني ، معرفة الصحابة، ر 1903 ، ج 2 / ص 710 .

15 البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الجمعة، باب الإمام يعتمد على عصا أو قوس أو ما أشبهها إذا خطب : ر 5960 ، ج 3 / ص 206 .

16 البيهقي ، دلائل النبوة، باب قدوم الحكم بن حزن وحكاية صفة خطبته يوم الجمعة: ج 5 / ص 354 .

17 أبو القاسم البغوي ، معجم الصحابة: ر 479 ، ج 2 / ص 55 .

18 ابن سعد ، الطبقات: ر 7025 ، ج 5 / ص 516 .

وسكوت أبي داود عليه، يعني ذلك أنه حسن عنده ، وهو كذلك ، فشهاب بن خراش الشيباني : صدوق حسن الحديث، قال أبو حاتم الرازي : لا بأس به¹.

وذكره العجلي في " الثقات"²، لكن ابن حبان قال فيه : " كان يخطيء كثيرا حتى خرج عن حد الاحتجاج به"³، وقال ابن حجر في " التقريب"⁴، قال : صدوق يخطئ .

وأما شيخه شعيب بن رزيق الثقفي الطائفي : فهو أيضا صدوق حسن الحديث، قال أبو حاتم الرازي فيه : صالح⁵، وقال يحيى بن معين : ليس به بأس⁶ . وذكره ابن حبان في " الثقات"⁷.

فيتبين لنا أن الحديث حسن، وقد حسنه الألباني في " صحيح أبي داود"⁸، وقال : " وكذا قال الحافظ ابن حجر، وصححه ابن السكناوين خزيمه".

ثالثا : ما رواه جعفر بن عون ، عن ابن جريج ، قال : قلت : لعطاء ، أكان رسول الله ﷺ، يقوم إذا خطب على عصا ؟ قال : نعم ، وكان يعتمد عليها اعتمادا"، أخرجه عبد الرزاق في " مصنفه"⁹، والشافعي في " مسنده"¹⁰، وكذا في كتاب، والبيهقي في " السنن الكبرى"¹¹، وأخرجه الشافعي في " الأم"¹²، ومن طريقه البيهقي " معرفة السنن والآثار"¹³، من طريق إبراهيم، عن ليث بن أبي سليم، عن عطاء ... الحديث .

هذا الطريق ضعيف، لضعف ليث بن أبي سليم ، وقد ذكره ابن حجر في " التلخيص"¹⁴، حيث قال: " ليث بن أبي سليم، عن عطاء مرسل، وليث : ضعيف".

وهو كما قال؛ فقد قال البخاري : " كان أحمد بن حنبل ، يقول : ليث بن أبي سليم لا يفرح بحديثه"¹⁵.

1 ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: رت 1586 ، ج 4 / ص 362 .

2العجلي ، الثقات: رت 739 ، ج 1 / ص 461 .

3ابن حبان ، المجروحين: ج 1 / ص 362 .

4ابن حجر ، تقريب التهذيب: رت 2825 ، ج 2 / ص 269 .

5ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: رت 1509 ، ج 4 / ص 336 .

6المصدر السابق .

7ابن حبان ، الثقات: رت 3319 ، ج 4 / ص 355 .

8ينظر : صحيح أبي داود: ج 4 / ص 261 .

9عبد الرزاق، مصنف عبد الرزاق ، كتاب الجمعة ، باب اعتماد رسول الله صلى الله عليه وسلم على العصا : 5246 ، ج 3 / ص 183 .

10الشافعي، مسند الشافعي: 288 ، ص 85 .

11البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الجمعة، باب الإمام يعتمد على عصا أو قوس أو ما أشبهها إذا خطب : 5962 ، ج 3 / ص 206 .

12الشافعي، الأم: ج 1 / ص 238 .

13البيهقي، معرفة السنن والآثار ، آداب الخطبة : 1762 ، ج 4 / ص 361 .

14ابن حجر ، تلخيص الحبير: ج 2 / ص 160 .

15ينظر : الترمذي، علل الترمذي: 543 ، ص 293 .

وقال ابن حبان : " كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، ويأتي عن الثقات بما ليس من حديثهم، تركه يحيى القطان، وابن مهدي، وابن معين، وأحمد"¹، وقال النووي : في " تهذيب الأسماء " : " اتفق العلماء على ضعفه واضطراب حديثه، واختلال ضبطه"².

رابعاً : ما رواه ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عامر بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه، قال: " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ كان يخطب بمخصرة في يده".

أخرجه ابن سعد في " الطبقات"³، وأبو نعيم الأصبهاني في " حلية الأولياء"⁴، والبغوي في " شرح السنة"⁵. وسند الحديث رجاله ثقات، سوى ابن لهيعة، فهو سيء الحفظ، وإن كان يحسن حديثه فيمن روى عنه قبل احتراق كتبه؛ أو بعد احتراق كتبه مما تبقى من أصوله؛ ولكن ذهب بعض العلماء إلى تضعيفه.

وإليك أقوال العلماء فيه :

قال يحيى بن معين : " ضعيف الحديث "، وقال : " ليس بشيء "، وقال : " لا يحتج بحديثه "⁶، وقال النسائي : ضعيف⁷؛ وذكره الدار قطني في "الضعفاء والمتروكين"⁸.

وقال ابن حبان : " قد سبرت أخبار ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجوداً ومالاً أصل له من رواية المتقدمين كثيراً، فرجعت إلى الاعتبار فرأيت أنه كان يدلّس عن أقوام ضعفاء عن أقوام رآهم ابن لهيعة ثقات فالتزقت تلك الموضوعات به"⁹.

وقد ذهب الذهبي بأن العمل على تضعيف حديثه¹⁰.

وقال الجوزجاني : ابن لهيعة لا يوفق على حديثه، ولا ينبغي أن يحتج به ولا يغتر بروايته¹¹.

وقال ابن حجر في " التقريب"¹² : صدوق ؛ ولكنه ضعفه في " تعريف أهل التقديس"، حيث قال : " من ضعف بأمر آخر سوى التدليس ، فحديثهم مردود، ولو صرحوا بالسماع، إلّا إن توبع من كان ضعفه منهم يسيراً كابن لهيعة"¹³.

1 ابن حبان، المجروحين: ج 2 / ص 320 .

2 النووي ، تهذيب الأسماء واللغات: ج 1 / ص 598 .

3 ابن سعد ، الطبقات الكبرى: 883 ، ج 1 / ص 377 .

4 أبو نعيم الأصبهاني ، حلية الأولياء: ج 3 / ص 167 .

5 البغوي ، شرح السنة: 1070 ، ج 4 / ص 243 .

6 ينظر: ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: رت 682 ، ج 5 / ص 146 .

7 النسائي ، الضعفاء والمتروكين: رت 346 ، ص 153 .

8 ينظر: الدارقطني ، الضعفاء والمتروكين: رت 319 ، ص 25 .

9 ابن حبان ، المجروحين: ج 2 / ص 12 .

10 ينظر: الذهبي ، الكاشف: رت 2934 ، ج 1 / ص 590 .

11 الجوزجاني ، أحوال الرجال: رت 274 ، ص 155 .

12 ابن حجر ، تقريب التهذيب: رت 3563 ، ج 2 / ص 319 .

13 ابن حجر ، تعريف أهل التقديس: ص 14 .

والراجح هو أنه ضعيف، واستقر عليه العمل عند المتأخرين في تضعيف رواية ابن لهيعة، وليس على إطلاقه، فالعلماء قد صححوا ما يرويه العبادلة عنه، لأنهم رَوَوْا عنه قبل إحتراق كتبه.

خامسا : ما رواه وكيع، قال : ثنا أبو جناب، عن يزيد بن البراء ، عن أبيه البراء ، أن النبي صلى الله عليه وسلم : " خطب على قوس أو عصا"، والحديث أخرجه أحمد في " مسنده"¹ ، والرويان في " مسنده"².

والحديث أيضا فيه ضعف، لضعف أبي جناب وهو يحيى بن أبي حية الكلبي الحجازي³، قال يحيى القطان : لا أستحل أن أروي عنه⁴، وضعفه أبو حاتم الرازي⁵، والنسائي⁶، وقال ابن حجر : " ضعفه لكثرة تدليسه"⁷.

خلاصة الأمر : إن من الواضح ما قصده ابن القيم هو توكأه صلى الله عليه وسلم على السيف، ولم يذكر العصا أو المخرصة، وقد رأينا أن ما رواه أبو داود في " سننه"، هو حديث حسن، وقد ثبت أيضا أن استعمل العصا في حال السفر ؛ كما في حديث ابن عباس رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ : " كان يخطبهم في السفر متكئا على قوس". أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير"⁸، وقال الهيثمي : فيه أبو شيبه وهو ضعيف⁹، وهو كما قال.

1 ابن حجر ، مسند أحمد بن حنبل: ر 18734 ، ج 4 / ص 304 .

2الرويان ، مسند الرويان: ر 335 ، ج 1 / ص 112 .

3ينظر :البخاري ، التاريخ الكبير: رت 2954 .

4ينظر :الذهبي ، ميزان الأعتدال : رت 9491 ، ج 4 / ص 371 .

5ينظر :ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: رت 587 ، ج 9 / ص 138 .

6ينظر :النسائي ، الضعفاء والمتروكين: رت 640 ، ص 253 .

7ابن حجر ، تقريب التهذيب: رت 7537 ، ج 2 / ص 589 .

8الطبراني ، المعجم الكبير: ر 11930 ، ج 10 / ص 85 .

9الهيثمي ، مجمع الزوائد،باب على أي شيء يتكئ الخطيب : ر 3142 ، ج 2 / ص 221 .

الفصل الثالث : أحاديث الأبواب التي لا يصح منها شيء في أبواب الزكاة .

ويشتمل على المباحث الآتية :

المبحث الأول : في باب زكاة الحلي .

المبحث الثاني : في باب زكاة العسل .

المبحث الثالث : في باب النهي عن قطع السدر .

المبحث الأول : في باب زكاة الحلي .

يقصد بالحلي، هوما ذكره الفيروزآبادي في " القاموس المحيط"¹: أن الحلي بالفتح : ما يزين به من مصوغ المعدنيات أو الحجارة.

وقال ابن الأثير في " النهاية"²: " الحلي اسم لكل ما يزين به من مصاغ الذهب والفضة والجمع حلي بالضم والكسر". إذن الحلي ؛ بضم الحاء وكسرها ، فكسر اللام وتشديد التحتية جمع الحلي بفتح ، فسكون³. ومسألة زكاة الحلي ، فقد اختلف العلماء فيما بينهم ، وهو ما تستعمله المرأة من الذهب لغرض الزينة ، فالعلماء في ذلك مذاهب ، سأذكرها إن شاء الله تعالى في الخلاصة.

ولكن ذهب طائفة من المحدثين إلى أنه لا يصح ذلك عن رسول الله ﷺ شيء من هذه الأحاديث. ومنهم الترمذي قال في " جامعه"⁴: " ولا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ ". وكذا ابن بدر الموصلي في " المغني عن الحفظ والكتاب"⁵، حيث قال : " باب زكاة الحلي؛ لا يصح في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ ".

وتبعه الفيروزآبادي ، فقال : " لم يثبت فيها شيء"⁶. وكذا العجلوني في " كشف الخفاء"⁷ وقد خالفهم البيهقي فيما نقل عنه الطرابلسي ، أنه قال : " وأما ما يروى مرفوعا ؛ ليس في الحلي زكاة ، فباطل لا أصل له"⁸. والحديث جاء بصيغ مختلفة ، ومن طرق متعددة ، ولذا سأذكر ذلك على ما هو مبين :

أولا : أخرج الترمذي ، من طريقين عن الأعمش :
فأما الطريق الأول : فقد رواه أبو معاوية ، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عمرو بن الحارث بن المصطلق، عن ابن أخي زينب امرأة عبد الله ، عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود، قال : " خطبنا رسول الله ﷺ، فقال : " يا معشر النساء ، تصدقن ولو من حليكن ، فإنكن أكثر أهل جهنم يوم القيامة"⁹.
والطريق الثاني : رواه شعبة ، عن الأعمش، قال : سمعت أبا وائل يحدث عن عمرو بن الحارث ابن أخي زينب امرأة عبد الله، عن زينب امرأة عبد الله عن النبي ﷺ... الحديث¹⁰.

فقد رجح الترمذي أن الطريق الثاني هو أصح من الأول، ففي الطريق الأول فقد وهم أبو معاوية. وهو أنه جعل عمرو بن الحارث وابن أخي زينب رجلين، أحدهما روى عن الآخر، وهو ليس كذلك. بل أن ابن أخي زينب صفة لعمرو بن الحارث؛ وزيادة لفظ (عن) جاءت في الرواية، قد وهم أبو معاوية هذا ، وكما نقل ذلك الترمذي رحمه الله.

1 ينظر : الفيروزآبادي ، القاموس المحيط: ج 1 / ص 1647 .

2 ابن الأثير ، النهاية في غريب الأثر: ج 1 / ص 1038 .

3 المباركفوري ، تحفة الأحمدي ، باب ما جاء في زكاة الحلي : ج 2 / ص 169 .

4 ينظر : الترمذي ، جامع الترمذي ، كتاب الزكاة ، باب ما جاء في زكاة الحلي : ر 637 ، ج 3 / ص 29 .

5 ابن بدر الموصلي ، المغني عن الحفظ والكتاب: ص 313 .

6 الفيروزآبادي ، رساله في بيان ما لم يثبت فيه حديث من الأبواب: ص 25 .

7 ينظر : العجلوني ، كشف الخفاء: ج 2 / ص 421 .

8 الطرابلسي ، اللؤلؤ المرصوع: ر 233 ، ص 91 .

9 الترمذي ، جامع الترمذي ، كتاب الزكاة ، باب ما جاء في زكاة الحلي : ر 635 ، ج 3 / ص 28 .

10 المصدر السابق : ر 636 ، ج 3 / ص 28 .

وقد صوب البخاري ما وهم به أبو معاوية ، فقال : " والصواب رواية الجماعة، عن الأعمش، عن شقيق، عن عمرو بن الحارث ابن أخي زينب"¹.

وقد أخرج الطريق الأول ابن حبان في " صحيحه"²، من طريق محمد بن خازم، قال : حدثنا الأعمش، عن شقيق، عن عمرو بن الحارث بن المصطلق ، عن ابن أخي زينب به.

وجملة القول : أن الحديث صحيح، لكن وقع في السند ما ذكرنا من وهم أبي معاوية هذا . ورغم من تفرد أبي معاوية، كما نقل الترمذي، لكن ابن القطان ردّ عليه، بأنه لا يضر الانفراد لأنه حافظ ، وقد وافقه " حفص بن غياث" في رواية عنه³.

ثانيا : أخرج أبو داود⁴، والدارقطني⁵، والحاكم في " المستدرک"⁶، والبيهقي في " السنن"⁷، كلهم من طريق محمد بن عمرو بن عطاء، عن عبد الله بن شداد بن الهاد ، عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، قالت : " دخل عليّ رسول الله ﷺ، فرأى في يدي فتحات من ورق، فقال : ما هذا يا عائشة ؛ فقلت : صنعتهن أتزين لك يا رسول الله، قال أتؤدين زكاتهن ؟ قالت: لا، أو ما شاء الله . قال : هو حسبك من النار".

هذا الحديث يدور بين سكوت أبي داود، وإعلال الدارقطني له ، فقد أعله محمد بن عطاء، قال عنه مجهول، وهو ليس كذلك، فقد نقل الزيلعي في نصب الراية⁸، حيث قال : " وأخرجه الدارقطني؛ عن محمد بن عطاء به، فنسبه إلى جده دون أبيه، ثم قال: ومحمد بن عطاء مجهول" ثم قال : " قال البيهقي في "المعرفة": وهو محمد بن عمرو بن عطاء، لكنه لما نسب إلى جده ظن الدارقطني أنه مجهول، وليس كذلك". وهنا يتبين أن محمد بن عمرو ليس بمجهول .

وقال الحاكم : " هذا حديث صحيح على شرط الشيخين"، ويعتبر شاهد للحديث الذي سبقه. وقد أخرجه الدارقطني⁹ من طريق آخر؛ وهو من طريق الحسين بن العلم، عن عمرو بن شعيب، عن عروة ، عن عائشة ، قال : " لا بأس بلبس الحلي ، إذا أعطي زكاته".

وهذا الحديث موقوف على عائشة رضي الله عنها . فحسين المعلم ، قال عنه يحيى بن معين : ثقة بصري¹⁰ ، وفي رواية : فيه اضطراب¹¹ ، وسئل أبو زرعة عنه : قال : ليس به بأس¹² .

وأما عمرو بن شعيب بن محمد ، فقد ذكره البخاري في " الضعفاء"¹³ ، وقال : " قال : أحمد، قال سمعت معتمرا، قال أبو عمرو بن العلاء: كان قتادة وعمرو بن شعيب، لا يعاب عليهما شيء، إلا أنهما كانا لا يسمعان شيئا إلا حدثا به". ومما يذكر أن الشافعي رحمه الله كان كالموقوف في روايات عمرو بن شعيب¹⁴ .

1 ابن حجر، فتح الباري: ج 3 / ص 329 .

2 ابن حبان، صحيح ابن حبان ، باب النفقة : ر 4248 ، ج 10 / ص 58 - 59 .

3 ينظر : المباركفوري، تحفة الأحوذى: ج 2 / ص 170 .

4 أبو داود ، سنن أبي داود ، كتاب الزكاة ، باب الكنز ما هو وزكاة الحلي : ر 1567 ، ج 2 / ص 4 .

5 الدارقطني ، سنن الدارقطني، كتاب الزكاة ، باب زكاة الحلي : ر 1951 ، ج 2 / ص 497 - 498 .

6 الحاكم ، المستدرک على الصحيحين، كتاب الزكاة : ر 1437 ، ج 1 / ص 547 .

7 البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الزكاة ، باب سياق أخبار وردت في زكاة الحلي : ر 7797 ، ج 4 / ص 139 .

8 ينظر : الزيلعي ، نصب الراية: ج 2 / ص 371 .

9 الدارقطني ، سنن الدارقطني ، كتاب الزكاة ، باب زكاة الحلي : ر 1956 ، ج 2 / ص 500 .

10 ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: ر 233 ، ج 3 / ص 52 .

11 العقيلي ، الضعفاء الكبير: ر 299 ، ج 1 / ص 250 .

12 المصدر السابق .

13 ينظر : البخاري ، الضعفاء الصغير: ر 273 ، ص 101 .

14 ينظر : البيهقي ، معرفة السنن والآثار: ج 6 / ص 142 .

ونقل العقيلي ، عن الإمام أحمد ، قوله : " عمرو بن شعيب له أشياء منكر إنا نكبت حديثه نعتبه فإما أن يكون حجة فلا"¹ .

ثالثا : أخرج أبو داود في " سننه"² ، والدارقطني³ ، والحاكم⁴ ، والبيهقي في " السنن"⁵ ، كلهم من طريق محمد بن المهاجر، عن ثابت بن عجلان، قال : ثنا عطاء - يعني ابن أبي رباح-، عن أم سلمة ، قالت : " كنت ألبس أوصاحا من ذهب ، فقلت : يا رسول الله : أكنز هو ؟ فقال : ما بلغ أن تؤدي زكاته فزي، فليس بكنز" .

الحديث سكت عليه أبو داود، وهذا مما يعني أنه حسن عنده، وكذا الحاكم صححه في " مستدركه"، ووافقه الذهبي على ذلك ، وقال : هو على شرط البخاري .

لكن الحديث قد أعلوه بعدة وجوه ، فمنها :

الوجه الأول : أن ثابت بن عجلان، تكلموا فيه، سئل أحمد بن حنبل عنه ، فقال : كان يكون بالباب والأبواب ، قيل له : ثقة، فسكت⁶ .

وقد قال أبو حاتم الرازي، فيه: لا بأس به صالح الحديث⁷ .

ولكن العقيلي ذكره في " الضعفاء"، وقال : لا يتابع على حديثه، وقال الحافظ عبد الحق: ثابت لا يحتج به، فناقشه على قوله أبو الحسن بن القطان.

وقال: " قول العقيلي أيضا فيه تحامل عليه، وقال: إنما يس بهذا من لا يعرف بالثقة مطلقا، أما من عرف بها فانفراده لا يضره، إلا أن يكثر ذلك منه"⁸ .

الوجه الثاني : هذا الحديث قد تفرد به ثابت بن عجلان كما نقل ذلك البيهقي⁹، وهذا ما أعتبه إعلال الحديث . ولكن لا يضر ذلك ، فقد قال عبد الهادي في " تنقيح التحقيق"¹⁰ : " وهذا لا يضر، فإن ثابت بن عجلان روى له البخاري ، ووثقه الن معين".

الوجه الثالث : ذكر ابن الجوزي في " التحقيق"¹¹ ، أن محمد بن المهاجر، الراوي عن ثابت بن عجلان : كذاب. فرد عليه ابن عبد الهادي ، في " التنقيح" ، فقال : " وأما محمد بن مهاجرالكذاب: فإنه متأخر في زمان ابن معين؛ وليس محمد بن مهاجر الراوي، عن ثابت بن عجلان، فإنه ثقة شامي، وثقه أحمد ، وابن معين، وأبوزرعة"¹² .

الوجه الرابع : فإن الحديث فيه إنقطاع، بين عطاء، وأم سلمة زوج النبي ﷺ. ذكره علي بن المديني كما نقل ذلك عنه ابن أبي حاتم في " المراسيل"¹³. وهذا لا يضر الحديث لأن له شواهد تقويه .

1المصدر السابق : رت 1280 ، ج 3 / ص 273 .

2أبو داود ، سنن أبي داود ، كتاب الزكاة ، باب الكنز ما هو وزكاة الحلي : ر 1566 ، ج 2 / ص 4 .

3الدارقطني ، سنن الدارقطني ، كتاب الزكاة ، باب ما أدى زكاته فليس بكنز : ر 1950 ، ج 2 / ص 496 .

4الحاكم ، المستدرک علی الصحیحین، كتاب الزكاة : ر 1438 ، ج 1 / ص 547 .

5البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الزكاة ، باب تفسير الكنز الذي ورد الوعيد فيه : ر 7485 ، ج 4 / ص 83 .

6ينظر : العقيلي ، الضعفاء الكبير: رت 219 ، ج 1 / ص 175 .

7ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: رت 1834 ، ج 2 / ص 455 .

8 ينظر :الذهبي ، ميزان الاعتدال : رت 1367 ، ج 1 / ص 364 .

9ينظر : الدارقطني ، سنن البيهقي: ج 4 / ص 140 .

10ابن عبد الهادي ، تنقيح التحقيق: ج 3 / ص 78 .

11ينظر: ابن الجوزي ، التحقيق في أحاديث الخلاف، ج 2 / ص 46.

12 ينظر : ابن عبد الهادي ، تنقيح التحقيق: ج 3 / ص 78 .

13ابن أبي حاتم ، المراسيل: رت 292 ، ص 155 .

رابعاً : أخرج الترمذي¹، عن ابن لهيعة، وأحمد في " مسنده"²، وابن أبي شيبة في " مصنفه"³، والدارقطني في " السنن"⁴، عن الحجاج بن أرطاة؛ وأخرجه عبد الرزاق في " مصنفه"⁵، عن المثنى بن الصباح، كلهم عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده ، أن امرأتين أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي أيديهما سواران من ذهب ، فقال لهما أتوديان زكاته؟ قالتا : لا، فقال لهما رسول الله ﷺ: أتحبان أن يسوركما الله بسوارين من نار ؟ قالتا : لا ، قال : فأديا زكاته " .

قال الترمذي عقب الحديث : " وهذا حديث قد رواه المثنى بن الصباح ، عن عمرو بن شعيب نحو هذا ؛ والمثنى بن الصباح ، وابن لهيعة يضعفان في الحديث " . وقد حسنه الألباني غير هذا الطريق .

وأخرجه أبو داود في " سننه"⁶ ، وسكت عليه ، والنسائي في " السنن"⁷ ، والبيهقي في " السنن الكبرى"⁸ ، كلهم عن طريق حسين المعلم ، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده... الحديث .

وكذا أخرجه البيهقي، مرسلًا عن عمرو بن شعيب، قال : " جاءت امرأة بنت لها إلى رسول الله ﷺ... الحديث"⁹ .

والكلام على هذه التخارج من وجوه :

الوجه الأول : الترمذي أعل الحديث بابن لهيعة ، والمثنى بن الصباح؛ ولا نسلم بذلك، لأنه قد قوي الحديث من طرق أخرى، ولذا قال المنذري : إن إسناده الحديث صحيح، لا مقال له¹⁰

الوجه الثاني : أن الحديث يتقوى لما سبق من التخارج ، ولذا قال ابن القطان في " الوهم والإيهام": " إسناده صحيح أو حسن"¹¹، وقد صححه السخاوي في " المقاصد الحسنة"¹² ، وقد حسن الشيخ الألباني في تعليقه على الترمذي ، حديث الأعمش¹³ ، كما سبق لنا .

وجملة القول : أن الحديث لا إشكال فيه، وبعضه يقوي البعض الآخر ، وكما نقل المباركفوري¹⁴، عن ابن الملقن أنه قال : " رواه أبو داود بإسناد صحيح ؛ وقال الحافظ في بلوغ المرام: إسناده قوي".

وقد أبعد الشوكاني في تضعيف هذا الحديث في " السيل الجرار"¹⁵ .

خامساً : أخرج الدارقطني في " سننه"¹⁶، من طريق صالح بن عمرو، عن أبي حمزة ميمون، عن الشعبي ، عن فاطمة بنت قيس، أن النبي ﷺ، قال : " في الحلي زكاة"؛ قال الدارقطني عقب الحديث: " أبو حمزة هذا ميمون ، ضعيف الحديث".

1 الترمذي ، جامع الترمذي ، كتاب الزكاة ، باب ما جاء في زكاة الحلي : ر 637 ، ج 3 / ص 29 .

2 ابن حنبل ، مسند أحمد بن حنبل: ر 6667 ، ج 2 / ص 178 ، ور 6939 ، ج 2 / ص 208 .

3 ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الزكاة ، باب : في الحلي : ر 10256 ، ج 3 / ص 153 .

4 الدارقطني ، سنن الدارقطني، كتاب الزكاة ، باب في زكاة الحلي : ر 1961 ، ج 2 / ص 502 .

5 عبد الرزاق ، مصنف عبد الرزاق ، كتاب الزكاة ، باب التبر والحلي : ر 7065 ، ج 4 / ص 85 .

6 أبو داود ، سنن أبي داود ، كتاب الزكاة ، باب الكنز ما هو ؟ وزكاة الحلي : ر 1565 ، ج 2 / ص 4 .

7 النسائي ، سنن النسائي، كتاب الزكاة ، باب زكاة الحلي : ر 2479 ، ج 5 / ص 38 .

8 البيهقي ، السنن الكبرى، كتاب الزكاة ، باب سياق أخبار وردت في زكاة الحلي : ر 7799 ، ج 4 / ص 140 .

9 المصدر السابق: ر 2480 ، ج 5 / ص 38 .

10 ينظر: العيني ، عمدة القاري: ج 13 / ص 456 .

11 ابن القطان ، بيان الوهم والإيهام في أحاديث الأحكام : ج 5 / ص 716 .

12 السخاوي ، المقاصد الحسنة: ص 378 .

13 ينظر : الترمذي ، جامع الترمذي: ر 635 ، ج 3 / ص 28 .

14 ينظر : المباركفوري ، مرعاة المفاتيح: ج 6 / ص 167 .

15 ينظر : الشوكاني ، السيل الجرار، باب في نصاب الذهب والفضة : ص 233 .

16 الدارقطني ، سنن الدارقطني ، كتاب الزكاة ، باب في زكاة الحلي : ر 1954 ، ج 2 / ص 499 .

وهو كما قال، فقد قال أحمد بن حنبل فيه : متروك الحديث¹، وقال النسائي : ليس بثقة² .
وقد أخرج أيضا الدارقطني³ من طريق آخر، وهو من طريق أبي بكر الهذلي، قال : حدثني شعيب، عن الشعبي، عن فاطمة بنت قيس به .
وفي سنده ضعف أيضا ، ففيه أبو بكر الهذلي ، قال الدارقطني : لم يأت بهذا الحديث غيره، وهو متروك الحديث⁴ . وقال يحيى بن معين : ليس بشيء⁵ .
ورغم ضعف هذه الأحاديث فكما أسلفنا أن هناك أحاديث قد حسنها بعض العلماء، لأنها جاءت من طرق أخرى أفضل حالا من سابقتها .

خلاصة المسألة في الباب :

كما أسلفت في بداية البحث أن المسألة خلافية بين العلماء ، وقول الترمذي لا يصح في هذا الباب شيء، فقد ضعفه كما رأينا حديث ابن لهيعة، والثنائي بن الصباح، وهو مصيب في تضعيف هؤلاء، ولكن جاء الحديث من طرق أخرى، عن مجموعة من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.
فالحديث قد حسن من رواية أبي داود، وغيره، ومجموع طرق الحديث يحسن، وقد ذهب ابن الملقن ، وابن حجر، ونفل تصحيح ابن القطان له⁶، وغيرهما إلى تقوية الحديث . وكذا الزيلعي في " نصب الراية"⁷ .

المبحث الثاني : في باب زكاة العسل.

إن مبحث زكاة العسل من المباحث المهمة والذي يتبادر لنا هو هل ثبت عن النبي ﷺ أنه أمر بإعطاء زكاة العسل ، أم الأحاديث التي جاءت لا ترتقي للصحة ، ولذا قد وجدت خلاف العلماء في هذه المسألة شائكة وطويلة ، فمنهم من صحح أحاديث زكاة العسل ، ومنهم من ضعف أحاديثها ، ومنهم من أوقفه على فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، كما نقل ذلك العقيلي في " الضعفاء الكبير"، وعلى عجالة نذكر هاهنا أقوال بعض العلماء الذين رجحوا بعدم ثبوت تلك الأحاديث .

فقد ذهب البخاري، فيما نقل عنه الترمذي في " العلل"، أنه قال : " وليس في زكاة العسل شيء يصح"⁸ .

وذهب الترمذي مذهب شيخه في ذلك ، فقد قال في " جامع"، بعد أن ذكر الرواية : " ولا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب كبير شيء"⁹ .

1 ابن حنبل ، العلل ومعرفة الرجال ، برواية ابنه عبد الله : رت 3214 ، ج 2 / ص 488 .

2 النسائي ، الضعفاء والمتروكين: رت 581 ، ص 231 .

3 الدارقطني ، سنن الدارقطني ، كتاب الزكاة ، باب في زكاة الحلي : ر 1952 ، ج 2 / ص 499 .

4 المصدر السابق .

5 تاريخ ابن معين - رواية الدوري: رت 3281 ، ج 4 / ص 87 .

6 ينظر : ابن حجر ، الدراية في تخريج أحاديث الهداية: ج 1 / ص 278 .

7 ينظر : الزيلعي ، نصب الراية ، فصل في الذهب : ج 2 / ص 369 - 374 .

8 الترمذي ، علل الترمذي الكبير: ص 213 .

9 الترمذي ، جامع الترمذي ، كتاب الزكاة ، باب ما جاء في زكاة العسل : ر 629 ، ج 3 / ص 24 .

وذكر العقيلي عن زكاة العسل، ثم قال : " فليس يثبت فيه عن النبي ﷺ شيء ، وإنما يصح عن عمر بن الخطاب فعله"¹ .
وتبع الموصلي قول الترمذي في ذلك ، حيث قال : " لا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب كبير شيء"² . وأقر الفيروزآبادي أن
أحاديث زكاة العسل كثيرة وطرقها متعددة ، حيث قال : " باب زكاة العسل ؛ مع كثرة ما روي فيه لم يثبت فيه شيء"³ .
وكذا العجلوني في " كشف الخفاء"⁴ ، قال مثل قول الأخير .

ورد الحديث من حديث أبي هريرة، وعبد الله بن عمر، وسعد بن أبي ذباب، وأبي سيارة المتعي، وفعل عمر رضي الله
عن الجميع .

أولاً : حديث أبي هريرة رضي الله عنه : أخرجه عبد الرزاق في " مصنفه"⁵ ، ومن طريقه العقيلي في " الضعفاء الكبير"⁶ ، والبيهقي في " السنن
الكبرى"⁷ ، كلهم من طريق عبد الله بن محرز، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ، قال كتب رسول الله ﷺ إلى أهل
اليمن أن يؤخذ من العسل العشر .

الحديث ضعيف، لضعف عبد الله بن محرز، قال البخاري فيه : منكر الحديث⁸ ، وقال أبو حاتم الرازي : " متروك الحديث،
منكر الحديث، ضعيف الحديث، ترك حديثه عبد الله بن المبارك"⁹ وقال ابن حجر في " التقريب"¹⁰ : " متروك من السابعة"،
ولذا نقل ابن حجر في " الفتح"¹¹ ، أن الشافعي قال في القديم : إن حديث في العسل العشر ضعيف؛ إلا عن عمر بن عبد
العزیز .

ثانياً : حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه :

أخرجه الترمذي¹² ، وابن حبان في " المجروحين"¹³ ، والطبراني في " المعجم الأوسط"¹⁴ ، وابن عدي في " الكامل"¹⁵ ، وأخرجه
البيهقي في " السنن الكبرى"¹⁶ ، والبغوي في " شرح السنة"¹⁷ ، وابن الجوزي في " العلل المتناهية"¹⁸ ، كلهم من طريق عمرو بن
أبي سلمة التنيسي، عن صدقة بن عبد الله السمين، عن موسى بن يسار، عن نافع، عن ابن عمر، قال : قال رسول الله
ﷺ : " في العسل في كل عشرة أزق زق " .

-
- 1العقيلي، الضعفاء الكبير، ترجمة عبد الله بن محرز الجزري : ج 2 / ص 309 .
 - 2ابن بدر الموصلي، المغني عن الحفظ والكتاب: ص 319 .
 - 3الفيروزآبادي، رساله في بيان ما لم يثبت فيه حديث من الأبواب: ص 25 .
 - 4العجلوني، كشف الخفاء: ج 2 / ص 421 .
 - 5عبد الرزاق، مصنف عبد الرزاق، كتاب الزكاة، باب صدقة العسل : ر 6972، ج 4 / ص 63 .
 - 6العقيلي، الضعفاء الكبير، في ترجمة عبد الله بن محرز : ر 892، ج 2 / ص 309 .
 - 7البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الزكاة، باب ما ورد في العسل : ر 7708، ج 4 / ص 126 .
 - 8البخاري، التاريخ الأوسط: ر 903، ج 3 / ص 589، وينظر: التاريخ الكبير: ر 681، ج 5 / ص 212 .
 - 9ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ر 824، ج 5 / ص 176 .
 - 10ابن حجر، تقريب التهذيب: ر 3573، ج 2 / ص 320 .
 - 11ابن حجر، فتح الباري: ج 3 / ص 348 .
 - 12الترمذي، جامع الترمذي، كتاب الزكاة، باب زكاة العسل : ر 629، ج 3 / ص 24 .
 - 13ابن حبان، المجروحين، ترجمة إسماعيل بن محمد بن يوسف : ج 1 / ص 130 .
 - 14الطبراني، المعجم الأوسط: ج 4 / ص 340 .
 - 15ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: ج 4 / ص 75 .
 - 16البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الزكاة، باب ما ورد في العسل : ر 7706، ج 4 / ص 126 .
 - 17البغوي، شرح السنة، باب زكاة العسل : ر 1581، ج 6 / ص 44 .
 - 18ابن الجوزي، العلل المتناهية: ر 820، ج 2 / ص 496 .

قال الترمذي : سألت محمد بن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث ، فقال : هو عن نافع عن النبي ﷺ مرسلًا؛ وليس في زكاة العسل شيء يصح¹.

وكذا قال الترمذي أيضا، وقد أعله بصدقة هذا ، فقال : " وحديث ابن عمر في إسناده مقال؛ وصدقة بن عبد الله : ليس بحافظ ، وقد خولف في رواية هذا الحديث ، عن نافع"².

قال البيهقي : " تفرد به هكذا صدقة بن عبد الله السمين؛ وهو ضعيف، قد ضعفه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين وغيرهما"³. وأورد الحديث الهيثمي في " مجمع الزوائد"⁴، وأعله بصدقة هذا، ونقل توثيق أبي حاتم الرازي في صدقة بن عبد الله .

فالاخلاف واضح بين العلماء في توثيق وتضعيف الأخير، وخاصة أن أحمد بن حنبل قال فيه : ليس يساوي شيئاً⁵؛ وفي رواية : ضعيف جداً، وقال النسائي : ليس بشيء⁷، وقد رجح ابن حبان أن اسمه صدقة بن عبيد الله السمين، وقال: " يروي الموضوعات عن الأثبات"⁸، وضعفه الدارقطني⁹.

وكذا شيخه عمرو بن أبي سلمة، فقد ضعفه ابن معين، وأبو حاتم الرازي، ولكنه من رجال الصحيحين، كما أقره ابن الملقن في " البدر المنير"¹⁰، ومع الخلاف بين العلماء، فقد حسنه ابن عبد البر في " الاستذكار"¹¹.

ولا أرى وجه التحسين الذي ذهب إليه ابن عبد البر، بعد أن نقلت كلام العلماء في صدقة، وشيخه عمرو .

وهنا أذكر مقولة الترمذي بأن صدقة قد خولف بروايته عن نافع ؛ فقد أخرج الترمذي، من طريق عبد الوهاب الثقفي، قال : حدثنا عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، قال : سألتني عمر بن عبد العزيز، عن صدقة العسل، قال : قلت ما عندنا عسل نتصدق منه، ولكن أخبرنا المغيرة بن حكيم، أنه قال : ليس في العسل صدقة . فقال عمر عدل مرضي، فكتب إلى الناس أن توضع عنهم"¹². والحديث قد صححه الألباني في تعليقه. وقد وجدت متابعه لصدقة بن عبد الله، وهو ما أخرجه ابن الجوزي في " العلل"¹³، من طريق إسماعيل بن محمد بن يوسف، عن عمرو بن أبي سلمة، عن زهير بن محمد، عن موسى بن يسار، عن نافع، عن ابن عمر، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أنه قال : " في العسل في عشرة أزق زق " .

1 الترمذي ، علل الترمذي الكبير: ر 110 ، ص 213 .

2 ينظر :الترمذي ، جامع الترمذي: ج 3 / ص 24 .

3 البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الزكاة ، باب ما ورد في العسل : ر 7706 ، ج 4 / ص 126 .

4 ينظر :الهيثمي ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: ر 4409 ، ج 3 / ص 107 .

5 ابن حنبل ، العلل ومعرفة الرجال : ر 1313 ، ج 1 / ص 551 .

6 ينظر :البخاري ، التاريخ الأوسط: ر 1076 ، ج 4 / ص 698 .

7 النسائي ، الضعفاء والمتروكين: ر 307 ، ص 138 .

8 ابن حبان ، المجروحين : ج 1 / ص 374 .

9 ينظر :الدارقطني ، الضعفاء والمتروكين ، للدارقطني : ر 295 ، ص 23 .

10 ينظر :ابن الملقن ، البدر المنير: ج 5 / ص 517 .

11 المصدر السابق .

12 الترمذي ، جامع الترمذي، كتاب الزكاة ، باب زكاة العسل : ر 630 ، ج 3 / ص 25 .

13 ابن الجوزي ، العلل المتناهية: ر 821 ، ج 2 / ص 497 .

وهذه المتابعة لا تصح، لأن إسماعيل بن محمد : كان يقلب الأسانيد ويسرق الحديث لا يجوز الاحتجاج به إلا عند التعجب ، كما قرر ذلك ابن حبان في " المجروحين"¹ .

ونقل ابن الجوزي في " العلل"²، عن يحيى بن معين، أنه قال : عمرو بن أبي سلمة وزهير بن محمد ضعيفان .

ثالثا : حديث سعد بن أبي ذباب رضي الله عنه:

أخرجه ابن أبي شيبة في " مصنفه"³، وأبو عبيد في " الأموال"⁴، وأبو بكر الشيباني في " الأحاد والمثاني"⁵

وابن زنجويه في " الأموال"⁶، والعقيلي في " الضعفاء الكبير"⁷، وابن قانع في " معجم الصحابة"⁸، والطبراني في " المعجم الكبير"⁹، والبيهقي في " السنن الكبرى"¹⁰، كلهم من طريق الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب، عن منير بن عبد الله، عن أبيه، عن سعد بن أبي ذباب، قال : " قدمت على رسول الله ﷺ فأسلمت، ثم قلت : يا رسول الله اجعل لقومي ما أسلموا عليه من أموالهم ففعل رسول الله ﷺ واستعملني عليهم ، ثم استعملني أبو بكر، ثم عمر قال وكان سعد من أهل السراة قال فكلمت قومي في العسل فقلت لهم : زكوه فإنه لا خير في ثمرة لا تزكى فقالوا : كم؟ قال فقلت : العشر فأخذت منهم العشر فأتيت عمر بن الخطاب رضى الله عنه فأخبرته بما كان قال فقبضه عمر رضي الله عنه فباعه ثم جعل ثمنه في صدقات المسلمين " .

قال البخاري : عبد الله والد منير، عن سعد بن أبي ذباب لم يصح حديثه¹¹ . وتبعه العقيلي في " الضعفاء الكبير"¹²، بأن ما صح من الحديث هو فعل عمر في زكاة العسل ، وقال : " وأما زكاة العسل فليس يثبت فيه شيء " . وقال الذهبي في ترجمة منير بن عبد الله ، عن أبيه : حديث زكاة العسل ، ضعفه الأزدي ، وفيه جهالة¹³ . وكذا الهيثمي أورده في " مجمع الزوائد" ، وأعله بمنير بن عبد الله، وقال : وهو ضعيف¹⁴ .

1 ينظر : ابن حبان ، المجروحين، ترجمة إسماعيل بن محمد بن يوسف : ج 1 / ص 130 .

2 ينظر : ابن الجوزي ، العلل المتناهية: ر 821 ، ج 2 / ص 497 .

3 ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة ، كتاب الزكاة ، باب : في العسل زكاة أم لا : ر 10148 ، ج 3 / ص 141 .

4 أبو القاسم بن سلام، الأموال: ر 1487 ، ج 1 / ص 597 .

5 أبو بكر الشيباني ، الأحاد والمثاني : ر 2685 ، ج 5 ، ص 148 .

6 ابن زنجويه ، الأموال : ر 2017 ، ج 3 ، ص 1091 .

7 العقيلي ، الضعفاء الكبير ، ترجمة عبد الله والد منير : ج 2 / ص 320 .

8 ابن قانع ، معجم الصحابة: ر 284 ، ج 1 / ص 251 .

9 الطبراني ، المعجم الكبير: ر 5325 ، ج 5 / ص 288 .

10 البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الزكاة ، باب ما ورد في العسل : ر 7711 ، ج 4 / ص 127 .

11 ينظر : العقيلي ، الضعفاء الكبير، ترجمة عبد الله والد منير : ج 2 / ص 320 .

12 العقيلي ، الضعفاء الكبير ، ترجمة عبد الله بن محرر الجزري : ج 2 / ص 309 .

13 الذهبي، ميزان الاعتدال: ر 8810 ، ج 4 / ص 193، وينظر : المغني في الضعفاء : ر 6453، ج 2 / ص 680 .

14 ينظر : الهيثمي ، مجمع الزوائد: ر 4408 ، ج 3 / ص 107 .

رابعاً : حديث أبي سيارة المتعني :

أخرجه ابن ماجه في " سننه"¹، والطيالسي²، وابن أبي شيبة³، وأحمد في " مسنده"⁴، والبيهقي في " السنن الكبرى"⁵، كلهم من طريق سعيد بن عبد العزيز، عن سليمان بن موسى، عن أبي سيارة، قال : قلت يا رسول الله إن لي نخلا ؛ قال : أدّ العشر، قلت : يا رسول الله احم لي حبلها، فحماء لي".

الحديث سنده منقطع ، ولكن البيهقي قال : " وهذا أصح ما روي في وجوب العشر فيه"⁶.
وسبب انقطاعه، ما نقل الترمذي في " علله"⁷، أنه قال : " سألت محمد بن إسماعيل البخاري، عن هذا الحديث ، فقال : هذا حديث مرسل، وسليمان بن موسى لم يدرك أحدا من أصحاب النبي ﷺ".

نقل الزيلعي عن الشافعي ، قوله ، معقبا على هذا الحديث : " وفي هذا ما يدل على أن النبي ﷺ، لم يأمره بأخذ الصدقة من العسل ، وأنه شيء رآه ، فتطوع له به أهله"⁸.

وقد استدلل الخطابي في " معالم السنن"⁹ على هذا الحديث بعدم وجوب زكاة العسل ، وقال : "إن النبي ﷺ إنما أخذ العشر ، بسبب أنه حمى له الوادي".

وتبعه ابن تيمية في " بستان الأخبار"¹⁰، حيث قال : " واعلم أن حديث أبي سيارة وحديث هلال إن كان غير أبي سيارة لا يدلان على وجوب الزكاة في العسل لأنهما تطوعا بها وحمى لهما بدل ما أخذ".

خامساً : فعل عمر بن الخطاب ؓ: أخرجه ابن أبي شيبة في " مصنفه"¹¹، قال : حدثنا ابن المبارك، عن عطاء الخرساني، عن عمر، قال : " في العسل عشر".

وجملة القول : أن فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه هذا قد صح عند العقيلي¹²، وغيره من العلماء ، وبقيّة الأحاديث التي أوردناها في وجوب زكاة العسل لا تقوم بها الحجة¹³.

وقال الحافظ في " الفتح"¹⁴ : " قال ابن المنذر ليس في العسل خبر يثبت، ولا إجماع فلا زكاة فيه؛ وهو قول الجمهور".

1 ابن ماجه ، سنن ابن ماجه، كتاب الزكاة ، باب زكاة العسل : ر 1823 ، ج 3 / ص 37 .

2 الطيالسي ، مسند الطيالسي: ر 1310 ، ج 2 / ص 540 .

3 ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة ، كتاب الزكاة ، باب : في العسل زكاة أم لا : ر 10145، ج 3، ص 141

4 ابن حنبل ، مسند أحمد بن حنبل : ر 18094 ، ج 4 / ص 236 .

5 البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الزكاة ، باب ما ورد في العسل : ر 7707 ، ج 4 ، ص 126 .

6 البيهقي ، السنن الكبرى : ج 4 / ص 126 .

7 الترمذي ، علل الترمذي الكبير: ر 110 ، ص 213 .

8 الزيلعي ، نصب الراية: ج 2 / ص 391 .

9 ينظر : الخطابي ، معالم السنن ، باب زكاة العسل : ج 2 / ص 43 .

10 أبو البركات ابن تيمية ، بستان الأخبار مختصر نيل الأوطار: ج 2 / ص 330 .

11 ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة ، كتاب الزكاة ، في العسل : زكاة أم لا : ر 10147 ، ج 3 / ص 141 .

12 ينظر : العقيلي ، الضعفاء الكبير ، ترجمة عبد الله بن محرر الجزري : ج 2 / ص 309 .

13 ينظر : أبو البركات إبن تيمية ، بستان الأخبار مختصر نيل الأوطار: ج 2 / ص 330 .

14 ابن حجر ، فتح الباري : ج 3 / ص 348 .

ولهذا ذهب بعض العلماء إلى عدم وجوب زكاة العسل ، لأنه لم يثبت فيه حديث ، كما قال البخاري وغيره، فمنهم : مالك، والشافعي، وسفيان الثوري، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، والحسن بن صالح بن حي، وأبو بكر بن المنذر، ووداد، وبه قال من الصحابة عبد الله بن عمر، ومن التابعين المغيرة بن حكيم، وعمر بن عبد العزيز¹ .

المبحث الثالث : في باب النهي عن قطع السدر.

ذهب بعض العلماء إلى أنه لا يصح في ذلك شيء ؛ ومنهم : الإمام أحمد بن حنبل ، قال : " ليس فيه حديث صحيح"²، وتبعه العقيلي في " الضعفاء الكبير"³، حيث قال : " والرواية في هذا الباب فيها اضطراب وضعف، ولا يصح في قطع السدر". وكذا ابن القيم في " المنار المنيف"⁴، وأيضاً الفيروزآبادي⁵، وكذا العجلوني في " كشف الخفاء"⁶، إلا أن الألباني⁷ قد صحح حديث النهي عن قطع السدر بمجموع طرقه، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله.

ورد الحديث من حديث عبد الله بن حبشي، وعروة بن الزبير، ومعاوية بن حيدة، وعائشة زوج النبي ﷺ، وعمرو بن أوس الثقفي.

أولاً : حديث عبد الله بن حبشي رضي الله عنه:

أخرجه أبو داود⁸، وسكت عليه ، والنسائي في " السنن الكبرى"⁹، والطحاوي في " مشكل الآثار"¹⁰، والطبراني في " المعجم الأوسط"¹¹، والبيهقي في " السنن الكبرى"¹²، والبغوي في " شرح السنة"¹³، كلهم من طريق ابن جريج، عن عثمان بن أبي سليمان، عن سعيد بن محمد بن جبير بن مطعم، عن عبد الله بن حبشي ، قال : قال رسول الله ﷺ: " من قطع سدره صوب الله رأسه في النار".

أول أبو داود هذا الحديث عندما سئل عن معناه، فقال : " هذا الحديث مختصر، يعني من قطع سدره في فلاة يستظل بها ابن السبيل والبهائم عبثاً وظلماً بغير حق يكون له فيها، صوب الله رأسه في النار"¹⁴ .

1 ينظر: بدر الدين العيني ، عمدة القاري شرح صحيح البخاري: ج 14 / ص 48 .

2 ابن بدر الموصلي ، المغني عن الحفظ والكتاب: ص 437 .

3 العقيلي ، الضعفاء الكبير ، ترجمة يحيى بن الحارث : رت 2015 ، ج 4 / ص 395 .

4 ينظر : ابن القيم الجوزية ، المنار المنيف: ر 287 ، ص 127 .

5 ينظر : الفيروزآبادي ، رسالة في بيان ما لم يثبت فيه حديث من الأبواب: ص 30 .

6 ينظر : العجلوني ، كشف الخفاء: ج 2 / ص 421 .

7 ينظر: الألباني ، السلسلة الصحيحة: ر 612 .

8 أبو داود ، سنن أبي داود ، كتاب الأدب ، باب في قطع السدر : ر 5241 ، ج 4 / ص 530 .

9 النسائي ، السنن الكبرى، كتاب السير ، قطع السدر : ر 8557 ، ج 8 / ص 21 .

10 الطحاوي ، شرح مشكل الآثار : ر 2979 ، ج 7 / ص 426 .

11 الطبراني ، المعجم الأوسط : ر 2441 ، ج 3 / ص 50 .

12 البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب المزارعة ، باب ما جاء في قطع السدر : ر 12099 ، ج 6 / ص 139 .

13 البغوي ، شرح السنة ، باب وضع الخشب على جدار الجار : ر 2176 ، ج 8 / ص 250 .

14 أبو داود ، سنن أبي داود ، كتاب الأدب ، باب في قطع السدر : ر 5241 ، ج 4 / ص 530 .

قال الهيثمي في " مجمع الزوائد"¹ : رجاله ثقات . ولكن الحديث قد اضطرب في إسناده، فقد أخرجه الطحاوي من طريقين :

الطريق الأول : هو ما أسلفناه سابقا من رواية إبراهيم بن مرزوق، قال : حدثنا أبو عاصم، عن ابن جريج عن عثمان بن أبي سليمان ، عن محمد بن سعيد عن عبد الله بن حبشي به² .

والطريق الثاني : هو ما رواه أبو أمية، قال حدثنا أبو عاصم، عن ابن جريج، عن عثمان بن أبي سليمان ، عن سعيد بن محمد ، عن عبد الله بن حبشي به³، فنلاحظ أن إبراهيم وأبا أمية قد اختلفا في الرجل الذي روى عن عبد الله بن حبشي .

فقال : إبراهيم : هو محمد بن سعيد ؛ وقال أبو أمية : هو : سعيد بن محمد؛ وقال الطحاوي : " وكان ذلك ما يوجب اضطراب روايته غير أن الصواب ما رواه أبو أمية لموافقة غير أبي عاصم في ذلك"⁴ . غير أن هذا الرجل المختلف في اسمه ليس من المشهورين برواية الحديث ؛ ومثل هذا لا يقوم بمن هذه سبيله⁵ . وهو كما قال فله حديثا واحدا فقط في السدرة عند أبي داود والنسائي⁶ .

وقد ذكره ابن حبان في كتابه " الثقات"⁷ - يعني : سعيد بن محمد بن جبير" ، ولا عبرة لذلك فقد قال الذهبي في " ميزان الاعتدال"⁸ : وسعيد فيه جهالة .

وجملة القول : إن هذا الحديث لا تقوم به حجة ، وقد نقل الطبراني في " الأوسط"⁹ ، وتبعه الذهبي في " الميزان"¹⁰ ، بتفرد ابن جريج عن عثمان بن أبي سليمان .

ثانيا : حديث عروة بن الزبير رضي الله عنه :

أخرجه أبو داود¹¹ ، وسكت عليه، وعبد الرزاق في " مصنفه"¹² ، والبيهقي في " السنن الكبرى"¹³ ، والبغوي في " شرح السنة"¹⁴ ، من طريق معمر، عن عثمان بن أبي سليمان، عن رجل من ثقيف، عن عروة بن الزبير ، قال : " من قطع سدرة صوب الله

1الهيثمي ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: 6276 ، ج 4 / ص 82 .

2الطحاوي ، شرح مشكل الآثار: 2979 ، ج 7 / ص 426 .

3المصدر السابق : 2978 ، ج 7 / ص 428 .

4الطحاوي ، شرح مشكل الآثار: 2979 ، ج 7 / ص 428 .

5المصدر السابق: 2980 ، ج 7 / ص 429 . (رقم 2980) ، (7 : 429) .

6 ينظر : المزي ، تهذيب الكمال: رت 2347 ، ج 11 / ص 43 .

7 ينظر : ابن حبان ، الثقات: رت 2957 ، ج 4 / ص 290 .

8الذهبي ، ميزان الاعتدال: رت 3266 ، ج 2 / ص 157 .

9 ينظر : الطبراني ، المعجم الأوسط: ر 2441 ، ج 3 / ص 50 .

10 ينظر : الذهبي ، ميزان الاعتدال: رت 3266 ، ج 2 / ص 157 .

11أبو داود ، سنن أبي داود ، كتاب الأدب ، باب في قطع السدر : 5242 ، ج 4 / ص 531 .

12مصنف عبد الرزاق،كتاب الجامع للإمام معمر بن راشد ، باب قطع السدر: 19756 ، ج 11 / ص 11 .

13البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب المزارعة ، باب ما جاء في قطع السدر : 12103 ، ج 6 / ص 139 .

14البغوي ، شرح السنة: 2176 ، ج 8 / ص 249 .

رأسه في النار". وقد أعل هذا الخبر الذهبي في " ميزان الاعتدال"¹ ، بأن الحديث مرسل .

ورواه البيهقي من غير وجه وهو من طريق أبي معاوية ، عن أبي عثمان ، عن عمرو بن دينار، عن عمرو بن أوس ، عن عروة ، قال : قال رسول الله ﷺ: " إن الذين يقطعون السدر يصبهم الله على رؤوسهم في النار صبا"² .

فالحديث حاصله أنه مضطرب الرواية، فقد قال الدارقطني في " العلل"³، يرويه عمرو بن دينار، واختلف عنه : فرواه محمد بن شريك المكي، عن عمرو بن دينار، عن عمرو بن أوس، عن عروة، عن عائشة به . ورواه إبراهيم بن يزيد الخوزي، عن عمرو بن دينار، عن عروة، قال : أخبرني رجل من ثقيف، عن النبي ﷺ. وبعد أن أستعرض الدارقطني هذا الاضطراب ، فقد صوب رواية ابن جريج وقزعة بن سويد، عن عمرو بن دينار، عن عروة به .

ولهذا قد أوهم ابن القطان في " الوهم والإيهام" ، على عبد الحق الأشبيلي الذ أورد الحديث في كتابه وسكوته عليه ؛ ثم عقب ابن القطان بقوله : وفيه نظر⁴ . لما ذكرنا من اضطراب الحديث .

ثالثا : حديث معاوية بن حيدة **ﷺ**: أخرجه العقيلي في " الضعفاء الكبير"⁵ ، والطبراني في " المعجم الكبير"⁶ ، وتمام الرازي في " الفوائد"⁷ ، والبيهقي في " السنن الكبرى"⁸ ، وابن الجوزي في " العلل"⁹ ، كلهم من طريق يحيى بن الحارث الطائي، عن أخيه زهدم بن الحارث، عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ، قال : " قاطع السدر يصبوب الله رأسه في النار" .

الحديث سنده ضعيف ، فقد أعله الهيثمي في " مجمع الزوائد"¹⁰ ، بيحيى بن الحارث، ونقل عن العقيلي قوله فيه : " لا يصح حديثه"¹¹ .

وقال أيضا في ترجمة زهدم بن الحارث الطائي ، عن بهز بن حكيم لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به¹² . ونقل الذهبي أيضا أن رواية يحيى بن الحارث ، عن أخيه زهدم في قطع السدر لا يصح¹³ .

المصدر السابق .

- 12 البيهقي ، السنن الكبرى كتاب المزارعة ، باب ما جاء في قطع السدر : ر12104، ج6 / ص140 .
- 3 الدارقطني ، علل الدارقطني: ر3571 ، ج14 / ص215 .
- 4 ينظر :ابن القطان ، الوهم والإيهام: ج5 / ص777 .
- 5 العقيلي ، الضعفاء الكبير: رت 2015 ، ج4 / ص395 .
- 6 الطبراني ، المعجم الكبير : ر16360 ، ج14 / ص354 ، بلفظ : " من الله عزوجل لا من رسوله ، لعن الله قاطع السدر" . ولفظ آخر : " لعن رسول الله قاطع السدر" .
- 7 تمام الرازي ، الفوائد : ر1090 ، ج2 / ص43 .
- 8 البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب المزارعة ، باب ما جاء في قطع السدر : ر12111 ، ج6 / ص141 .
- 9 ابن الجوزي ، العلل المتناهية : ر1089 ، ج2 / ص656 .
- 10 ينظر :الهيثمي ، مجمع الزوائد ، باب فيمن قطع السدر : ر6274 ، ج4 / ص81 .
- 11 العقيلي ، الضعفاء الكبير ، ترجمة يحيى بن الحارث الطائي : رت 2015 ، ج4 / ص395 .
- 12 المصدر السابق ، ترجمة زهدم بن الحارث الطائي : رت 550 ، ج2 / ص92 .
- 13 ينظر :الذهبي ، المغني في الضعفاء: رت 6940 ، ج2 / ص732 .

وقد تابعه عبد القاهر بن شعيب ، فيما أخرجه البيهقي من طريق الأخير ، عن بهز بن حكيم ، عن أبيه ، عن جده ، قال : قال رسول الله ﷺ : " قاطع السدر يصبو الله رأسه في النار"¹ .

فهذه المتابعة لا بأس بها، وأقل درجات الحديث أنه حسن، فعبد القاهر بن شعيب، قد وثقه ابن حبان في " الثقات"²، وذكره ابن حجر في " التقريب"³، وقال : لا بأس به من التاسعة .

وأخرج الطبراني وزاد " إلا من الزرع"؛ من طريق الحسن بن عنبسة، قال : حدثنا علي بن هاشم ، عن إبراهيم بن يزيد، عن عمرو بن دينار، وسليمان الأحول، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن عمرو بن أوس الثقفي، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: " من قطع السدر إلا من الزرع بنى الله له بيتا في النار"⁴.

الحديث معلول من وجهين :

الوجه الأول : ذكر البيهقي في " السنن"، قال : قال أبو علي الحافظ : " حديث إبراهيم بن يزيد مضطرب ؛ وإبراهيم ضعيف"⁵.

والوجه الثاني : ذكر الذهبي في " الميزان"⁶ ، ترجمة الحسن بن عنبسة، وقال : لا أعرفه، وذكر قول ابن قانع فيه، بأنه ضعيف.

وعندما أورد هذا الحديث الهيثمي وعزاه للطبراني في " المعجم الكبير"، أعله بالحسن بن عنبسة، وقال : " قد ضعفه ابن قانع"⁷.

رابعاً : حديث عائشة رضي الله عنها :

أخرجه الطحاوي في " مشكل الآثار"⁸، والطبراني في " المعجم الأوسط"⁹، كلاهما من طريق وكيع بن الجراح، قال : ثنا محمد بن شريك، عن عمرو بن دينار، عن عمرو بن أوس، عن عروة بن الزبير، عن عائشة، عن النبي ﷺ، قال : " إن الذين يقطعون السدر ، يصبون في النار، على رؤوسهم صبا".

وأخرجه تمام الرازي في " الفوائد"¹⁰، من طريق حماد أبي بشر العبدي، والأشعث بن سعيد، عن عمرو بن دينار، عن عروة بن الزبير، عن عائشة، أن رسول الله ﷺ، نهى عن قطع السدر، وقال : " من قطع سدره صبَّ الله عليه العذاب صبا". فهذان الطريقان قد أوضح الدارقطني في " العلل"¹¹، أنه مضطرب من رواية عمرو بن دينار، فقد اختلف عليه.

1 البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب المزارعة ، باب ما جاء في قطع السدر : ر 12110 ، ج 6 / ص 141 .

2 ينظر : ابن حبان ، الثقات: ر 1404 ، ج 8 / ص 392 .

3 ابن حجر ، تقريب التهذيب: ر 4142 ، ج 2 / ص 360 .

4 الطبراني ، المعجم الكبير: ر 13557 ، ج 11 / ص 430 .

5 البيهقي ، السنن الكبرى: ج 6 / ص 140 .

6 الذهبي ، ميزان الاعتدال: ر 1922 ، ج 1 / ص 516 .

7 الهيثمي ، مجمع الزوائد: ر 6275 ، ج 4 / ص 81 .

8 الطحاوي ، شرح مشكل الآثار: ر 2976 ، ج 7 / ص 424 .

9 الطبراني ، المعجم الأوسط: ر 5615 ، ج 5 / ص 379 .

10 تمام الرازي ، الفوائد: ر 1168 ، ج 2 / ص 69 .

11 ينظر : الدارقطني ، العلل: ر 3571 ، ج 14 / ص 215 .

خامسا : حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه: أخرجه البيهقي في " السنن الكبرى" ¹، من طريق مسعدة بن اليسع، عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن عبد الله، قال : قال رسول الله ﷺ: " من قطع سدره صوب الله رأسه في النار" .

والحديث سنده ضعيف، لضعف مسعدة بن اليسع، قال أبو حاتم الرازي فيه : "هوذاهب منكر الحديث" ²، وقال أحمد بن حنبل فيه : " ليس بشيء خرقنا حديثه أو تركنا حديثه منذ دهر" ³.

وتكلم فيه ابن حبان أشد العبارات، قال : " كان ممن يروي عن الثقات الاشياء المقلوبات حتى إذا سمعها المبتدئ في الصناعة علم أنه لا أصول لها" ⁴.

وقد خطأ البيهقي قول أبو علي الحافظ فيما نقل هو عنه في " السنن"، من أن مسعدة لم يتابع في روايته .

فقال البيهقي : " وهو خطأ؛ وإنما رواه ابن جريج، عن عمرو بن دينار، عن عروة بن الزبير، ويحتمل أن يكون أبو أسامة رواه على الوجهين" ⁵.

خلاصة الأمر : أن الحديث روي موصولا ومرسلا، وأسانيده مضطربه معلولة ⁶، خلا الحديث الذي أوردناه من متابعة عبد القاهر بن شعيب ، وما سكوت أبي داود على الحديث هو أنه حمل الحديث على سدر في فلاة يستظل به ابن السبيل والبهايم ، فقطع تلك السدره ظلما وعدوانا .

وعندما سئل الشافعي عن قطع السدر، فقال : لا بأس به، وكذا احتج المزني بما احتج الشافعي ⁷، ولكن ابن الجوزي عندما أورد الحديث في " العلل" ⁸، قال لا يصح منها شيء، وصوب أنه موقوف على عروة .

1البيهقي ، السنن الكبرى، كتاب المزراعة ، باب ما جاء في قطع السدر : ر 12101 ، ج 6 / ص 139 .

2ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: رت 1693 ، ج 8 / ص 370 - 371 .

3ابن حنبل ، العلل ومعرفة الرجال: رت 5179 ، ج 3 / ص 267 .

4ابن حبان ، المجروحين: ج 3 / ص 35 .

5 ينظر :البيهقي ، السنن الكبرى: ج 6 / ص 139 .

6ينظر : البيهقي ، معرفة السنن والآثار: ج 8 / ص 350 .

7ينظر :السخاوي ، المقاصد الحسنة: ج 1 / ص 490 .

8ينظر :ابن الجوزي ، العلل المتناهية: ج 2 / ص 657 .

الفصل الرابع

أحاديث الأبواب التي لا يصح منها شيء في أبواب الصيام

ويشتمل على المباحث الآتية :

المبحث الأول : في باب صيام رجب وفضله .

المبحث الثاني : في باب إثم إتمام الصلاة ، وإثم الصيام في السفر .

المبحث الثالث : في باب لا صيام لمن لم يعزم الصيام من الليل .

المبحث الرابع : في باب فضل عاشوراء .

المبحث الأول

في باب صيام رجب وفضله

قصدت في هذا الباب، هو هل ورد شيء من حديث رسول الله ﷺ، في فضل صيام رجب كله، وهل أن النبي صلى الله عليه وسلم صام رجب كله كما صام رمضان، ولهذا ذهب بعض العلماء إلى أن فضل صيام رجب لم يصح من الأحاديث فيه شيء، أي أنها جاءت من طرق ضعيفة.

نقل ابن بدر الموصلي في "المغني عن الحفظ والكتاب"¹، عن عبد الله الأنصاري، قوله: "ما صح في فضل رجب؛ في صيامه عن رسول الله ﷺ شيء".

وتبع ذلك ابن القيم الجوزية في "المنار المنيف"²، حيث قال: "وكل حديث في ذكر صوم رجب، وصلاة بعض الليالي فيه، فهو كذب مفترى". وذكر عدة أحاديث في ذلك.

وقال الفيروزآبادي: "لم يثبت فيه شيء، بل قد ورد كراهة ذلك"³.

وللحافظ ابن حجر كتاب سماه: "تبيين العجب فيما ورد في فضل رجب"⁴، وبين فيه الأحاديث الباطلة والموضوعة التي جاءت في فضل أو صيام رجب؛ حيث قال: "لم يرد في فضل شهر رجب، ولا في صيامه، ولا في صيام شيء منه معين، ولا في قيام ليلة مخصوصة فيه حديث صحيح يصلح للحجة؛ وقد سبقني إلى الجزم بذلك الإمام أبو إسماعيل الهروي الحافظ؛ رويناه عنه بإسناد صحيح، وكذلك رويناه عن غيره".

وقال الشوكاني في "الفوائد المجموعة"⁵: "وقال علي بن علي إبراهيم العطار في رساله له: "إن ما روي من فضل صيام رجب فكله موضوع، وضعيف لا أصل له؛ قال: وكان عبد الله الأنصاري لا يصوم رجباً وينهى عنه، ويقول: لم يصح عن النبي؟ في ذلك شيء".

وإليك تخريج الأحاديث:

أولاً: ما أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير"⁶، وأخرجه البيهقي في "شعب الإيمان"⁷

كلاهما من طريق، حدثنا عثمان بن مطر الشيباني، عن عبد الغفور يعني ابن سعيد، عن عبد العزيز، عن أبيه، قال عثمان: وكانت لأبيه صحبة، قال: قال رسول الله ﷺ: رجب شهر عظيم، يضاعف الله فيه الحسنات، فمن صام يوماً من رجب

1 ابن بدر الموصلي، المغني عن الحفظ والكتاب: ص 371.

2 ابن القيم الجوزية، المنار المنيف: ر 170، ص 96.

3 الفيروزآبادي، رساله في بيان ما لم يثبت فيه حديث من الأبواب: ص 28.

4 ابن حجر، تبيين العجب بما ورد في فضل رجب: ص 6 - 7.

5 الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت 1250هـ)، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، تحقيق: عبد الرحمن يحيى المعلمي: ج 1 / ص 440، المكتب الإسلامي - بيروت، ط 3، (1407 هـ).

6 الطبراني، المعجم الكبير: ر 5405، ج 5 / ص 318.

7 البيهقي، شعب الإيمان، كتاب: الصيام، تخصيص شهر رجب بالذكر: ر 3520، ج 5 / ص 336.

فكأنما صام سنة ، ومن صام منه سبعة أيام غلقت عنه سبعة أبواب جهنم ، ومن صام منه ثمانية أيام فتحت له ثمانية أبواب الجنة. ومن صام منه عشرة أيام لم يسأل الله شيئا إلا أعطاه إياه ... الحديث .

فالحديث لا يصلح سنداً لأن فيه راويين ضعيفين ؛ فأما الأول : هو عثمان بن مطر الشيباني، قال أبو حاتم الرازي فيه : ضعيف الحديث منكر الحديث¹ . وقال ابن حبان فيه : " كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات لا يحل الاحتجاج به"² .

ورجح ابن حجر في " التقریب"³، أن اسم أبيه عبد الله ، وقال عنه : ضعيف .

وأما الثاني : فهو عبد الغفور بن سعيد ، قال البخاري فيه : تركوه، منكر الحديث⁴، وقال النسائي: متروك الحديث⁵، وقال الدارقطني : منكر الحديث⁶.

ثانياً : ما أخرجه أبو القاسم الأصبهاني في " الترغيب والترهيب"⁷، وابن الجوزي في " العلل المتناهية"⁸، وابن حجر في " تبين العجب"⁹، كلهم من طريق منصور بن يزيد السدي، قال: حدثنا موسى بن عمران، قال : سمعت أنس بن مالك، قال : قال رسول الله ﷺ: " إن في الجنة نهراً يقال له : رجب مأؤه أشد بياضاً من اللبن، وأحلى من العسل، من صام من رجب يوماً واحداً، سقاه الله من ذلك النهر" .

عدّة ابن الجوزي هذا الحديث من الموضوعات ، وقال في " العلل فيه مجاهيل لا أعرفهم"¹⁰ .

ثالثاً : ما أخرجه أبو القاسم الأصبهاني في " الترغيب والترهيب"¹¹، من طريق قران بن تمام، عن يونس، عن الحسن قال : قال رسول الله ﷺ: من صام يوماً من رجب عدل له بصوم سنتين، ومن صام النصف من رجب عدل له بصوم ثلاثين سنة" .

وقال : قال رسول الله ﷺ: " رجب شهر الله ، وشعبان شهري ، ورمضان شهر أمّتي" .

والحديث كذلك لا يصح، وهو مرسل، فقد أرسله الحسن، وقران بن تمام : صدوق ربما أخطأ¹² .

خلاصة الأمر : أن جميع الأحاديث التي وردت في ذكر صوم رجب وصلاة بعض الليالي فيه فهو كذب مفتري، كما نقل ذلك ابن القيم في " نقد المنقول"¹³ .

وقد نقل ابن حجر في " تبين العجب"¹⁴، حديثاً قد تداوله الناس، وقال عنه موضوع، وهو حديث : " فضل شهر رجب على الشهور كفضل القرآن على سائر الكلام ، وفضل شهر شعبان على الشهور كفضلي على سائر الأنبياء ، وفضل شهر رمضان على الشهور كفضل الله على سائر العباد" .

1 ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: رت 925 ، ج 6 / ص 169 - 170 .
2 ابن حبان ، المجروحين: ج 2 / ص 99 .
3 ينظر: ابن حجر ، تقريب التهذيب: رت 4519 ، ج 2 / ص 386 .
4 البخاري ، التاريخ الكبير: رت 1948 ، ج 6 / ص 137 .
5 النسائي ، الضعفاء والمتروكين: رت 389 ، ص 167 .
6 الدارقطني ، الضعفاء والمتروكين : رت 354 ، ص 27 .
7 أبو القاسم الأصبهاني ، الترغيب والترهيب: ر 1857 ، ج 2 / ص 396 .
8 ابن الجوزي ، العلل المتناهية: ر 912 ، ج 2 / ص 555 .
9 ابن حجر ، تبين العجب بما ورد في فضل رجب: ص 11 .
10 ابن الجوزي ، العلل المتناهية : ر 912 ، ج 2 / ص 555 .
11 أبو القاسم الأصبهاني ، الترغيب والترهيب: ر 1857 ، ج 2 / ص 396 .
12 ينظر: ابن حبان ، الثقات: رت 10373 ، ج 7 / ص 346 .
13 ابن القيم الجوزية ، نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمنقول: ر 98 ، ص 83 .
14 ابن حجر : تبين العجب بما ورد في فضل رجب: ص 11 .

ونستدل من ذلك كله أنه لا يصح تخصيص رجب بشيء من العبادات لا دعاء ولا صيام، ولا غير ذلك.

المبحث الثاني : في باب إثم إتمام الصلاة، وإثم الصيام في السفر.

هذا المبحث لا يحتاج إلى مزيد من التخريج والاستقراء ، لأنه من الأمور التي لم يعيرها العلماء كثيراً من الاهتمام وذلك عدم ثبوت ذلك عن النبي ﷺ، والمبحث على قسمين ، فالقسم الأول يتناول إثم إتمام الصلاة في السفر ، وقد تناولت ذلك في مبحث الصلاة¹، فلا داعي لتكرار ذلك، وأما ما يخصنا هو باب إثم الصيام في السفر ، إذا ثبت ذلك عن النبي ﷺ.

فقد ذهب العقيلي في " الضعفاء الكبير"، أنه قال : " وليس في هذا المتن شيء يثبت"، وتبعه الفيروزآبادي، فقال : " باب إثم الإتمام وإثم الصيام في السفر ؛ لم يصح فيه حديث".

وبعد استقراء الموضوع وجدت أنه جاء بلفظ : " الصائم في السفر ، كالمفطر في الحضر"، والحديث ورد من حديث عبد الرحمن بن عوف ، وعائشة رضي الله عنها ؛ فمرة يروى مرفوعاً، ومرة يروى موقوفاً عليه : **أولا : حديث عبد الرحمن بن عوف**⁴ : فقد روي عن مرفوعاً ، ومرة موقوفاً عليه، فأما المرفوع فقد أخرجه ابن ماجه في " سننه"²، والأثر في " ناسخ الحديث ومنسوخه"³، والبزار في " مسنده"⁴، والطبري في " تهذيب الآثار"⁵، والشاشي في " مسنده"⁶، وابن عدي في " الكامل"⁷، والضياء المقدسي في " الأحاديث المختارة"⁸. كلهم من طريق ابن شهاب الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبيه عبد الرحمن بن عوف ، قال : قال رسول الله ﷺ: " صائم في رمضان في السفر ، كالمفطر في الحضر" ؛ واللفظ لابن ماجه ، وعند غيره بلفظ : " الصائم في السفر، كالمفطر في الحضر".

وأما الموقوف، فقد أخرجه النسائي⁹، وابن أبي شيبة¹⁰، والفريري في " الصيام"¹¹، والبيهقي¹²، والضياء المقدسي¹³، كلهم من طريق ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبيه ، قال : " الصائم في السفر ، كالمفطر في الحضر".

1 ذكرت ذلك في الفصل الثاني في أحاديث الصلاة التي لم يصح منها شيء في باب إثم إتمام الصلاة في السفر، ص 160 .

2 ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، كتاب الصيام ، باب ما جاء في الإفطار في السفر : ر 1666 ، ج 2 / ص 574

3 الأثر ، ناسخ الحديث ومنسوخه ، باب الصوم في السفر : ص 170 .

4 البزار ، مسند البزار : ر 1025 ، ج 3 / ص 236 .

5 الطبري ، تهذيب الآثار ، باب : الصائم في السفر كالمفطر في الحضر : ر 173 ، ج 1 / ص 123 .

6 الشاشي ، أبو بكر بن أحمد ، مسند الشاشي: ر 242 ، ج 1 / ص 134 ورقم 243 ، ورقم 244 .

7 ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال : ج 7 / ص 266 .

8 الضياء المقدسي ، الأحاديث المختارة: ر 912 ، ج 1 / ص 463 .

9 النسائي ، المجتبى من السنن ، كتاب الصيام ، ذكر قوله الصائم في السفر كالمفطر في الحضر : ر 2284 ، ج 4 / ص 183 .

10 ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة ، كتاب الصيام ، من كره صيام رمضان في السفر : ر 9055 ، ج 3 / ص 14 .

11 الفريري ، الصيام، باب من يكره الصوم في السفر : ر 140 ، ص 105 .

12 البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الصوم ، باب الرخصة في الصوم في السفر : ر 8425 ، ج 4 / ص 244 .

13 الضياء المقدسي ، الأحاديث المختارة: ر 911 ، ج 1 / ص 463 .

قد رويت المرفوع من الحديث وما وقف على عبد الرحمن بن عوف، وقد أعل هذا الحديث بعلتين، وهما :

العلة الأولى : أنه لا يصح رفعه إلى النبي ﷺ، لأن المرفوع ضعيف من جهة إسناده كما حكى ذلك البيهقي في " السنن الكبرى" ¹، وسبب ضعفه هو أسامة بن زيد كما في رواية ابن ماجه، والبخاري، والشاشي، فقد قال ابن حجر في " النكت" ² : " أسامة بن زيد متفق على ضعفه ، وقد خالف ابن أبي ذئب وهو ثقة ضابط ؛ فرواية أسامة على هذا تعتبر منكراً".

ورجح أبو حاتم الرازي ³ ، وكذا أبو زرعة ⁴ ، والدارقطني ⁵ وقفه عن أبي سلمة ، عن أبيه موقوفاً. وصح ابن عدي الموقوف كما نقل ذلك ابن حجر في " التلخيص" ⁶.

والعلة الثانية : أنه منقطع، فقد نقل ابن حجر كما في " الفتح" ⁷، عن ابن معين، والبخاري، أنهما قالا : أن أبا سلمة بن عبد الرحمن لم يسمع من أبيه .

وكذا ذكر ذلك الأثر في " ناسخ الحديث ومنسوخه"، عندما عقب على الحديث، وقال : " فهذا أغلظ ما جاء فيه ؛ ولكنه لم يثبت ، لأن أبا سلمة لم يسمع من أبيه" ⁸.

وجملة القول : كما ذكر ابن عبد البر في " التمهيد" ⁹، حيث قال : " وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم على خلاف هذا الحديث " الصائم في السفر، كالمفطر في الحضر".

ثانياً : حديث عائشة رضي الله عنها : أخرجه الطبري في " تهذيب الآثار" ¹⁰ ، من طريق ابن لهيعة، قال حدثني يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة ، عن عائشة ، أن رسول الله ﷺ قال : " الصائم رمضان في السفر، كمفطره في الحضر"، وقد أعله ابن حجر في " الفتح" ¹¹، وقال: وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف؛ وهو كذلك، وخاصة أنه قد نقل عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تصوم في السفر ولا تفطر ¹².

وكما ذهب ابن القيم في " تهذيب السنن" ¹³، أنه لا يصح رفعه، وإنما هو موقوف - يعني على عبد الرحمن بن عوف- كما أسلفنا سابقاً.

1 ينظر: البيهقي ، السنن الكبرى: ر 8425 ، ج 4 / ص 244 .

2 ابن حجر ، النكت على ابن الصلاح: ج 1 / ص 190 وينظر أيضا فتح الباري: ج 4 / ص 184 .

3 ينظر : ابن أبي حاتم ، علل الحديث: ر 694 ، ج 1 / ص 238 .

4 المصدر السابق .

5 ينظر: الدارقطني ، سنن الدارقطني: ر 564 ، ج 4 / ص 282 .

6 ينظر: ابن حجر ، تلخيص الحبير: ج 2 / ص 450 .

7 ينظر : ابن حجر ، فتح الباري: ج 4 / ص 184 .

8 الأثر ، ناسخ الحديث ومنسوخه: ص 174 .

9 ابن عبد البر ، التمهيد: ج 9 / ص 67 .

10 الطبري ، تهذيب الآثار: ر 172 ، ج 1 / ص 123 .

11 ينظر: ابن حجر ، فتح الباري: ج 4 / ص 184 .

12 ينظر: بدر الدين العيني ، عمدة القاري شرح صحيح البخاري: ج 16 / ص 454 .

13 ينظر : ابن القيم الجوزية ، تهذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته: ج 3 / ص 285 .

خلاصة الأمر : أن الحديث لا يثبت ولم يصح فيه شيء عن النبي ﷺ، وكما قال ابن عبد البر: " وهو قول شاذ وهجره الفقهاء ؛ والسنة ترده"¹.

وأنقل هنا ما ورد من الصيام في السفر، وما جاءت به الأحاديث الصحيحة، فقد أخرج البخاري في " صحيحه"، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، قال : " خرج رسول الله ﷺ من المدينة إلى مكة فصام، فأفطر حتى قدم مكة، وذلك في رمضان؛ فكان ابن عباس يقول : قد صام رسول الله ﷺ، وأفطر فمن شاء صام ، ومن شاء أفطر"².

وأخرج مسلم في " صحيحه"، من حديث عائشة رضي الله عنها ، أنها قالت سألت حمزة بن عمرو الأسلمي رسول الله ﷺ، عن الصيام في السفر، فقال : " إن شئت فصم، وإن شئت فأفطر"³.

ولذا فقد ذهب بعض الصحابة ، والتابعين رضي الله عن الجميع إلى الصيام في السفر، وهم : عائشة رضي الله عنها، وابن عمر، وابنه سالم، وقيس بن عباد ، وأبو الأسود، وابن سيرين، وعمرو بن ميمون ، وأبو وائل⁴.

المبحث الثالث : في باب لا صيام لمن لم يعزم الصيام من الليل.

هذا المبحث يختص بنية الصوم سواء كان في الفرض أو النفل ، ومعنى الإجماع في قوله : " من لم يجمع الصيام "، هو : إحكام النية والعزيمة⁵، والنية محلها القلب والتلفظ بالنية بدعة⁶.

اختلف العلماء في حديث: " من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له"، اختلافا طويلا، وقد روي الحديث واختلف في رفعه إلى النبي ﷺ، ووقفه على بعض صحابه مما جعل الحفاظ يختلفون فمنهم من رجح الرفع ، ومنهم من ذهب إلى وقفه، وسنأتي إلى ذلك إن شاء الله .

ومعنى الباب الذي نحن بصدده، هو أن ينوي المسلم الصيام بالليل قبل أن يشرع في الصوم في نهار اليوم الثاني، ومعنى العزم هو : الجزم وإجماع الرأي .

وممن ذهب إلى أنه لم يصح أحاديث الباب، هو ابن بدر الموصلي في كتابه " المغني عن الحفظ والكتاب"، حيث قال : " لا يصح فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وفي الصحيحين ضد ذلك، أنه كان ينوي النفل من النهار".

ورد الحديث من حديث حفصة زوج النبي ﷺ، وعبد الله بن عمر، وعائشة، وميمونة بنت سعد.

1 ابن عبد البر ، التمهيد: ج 22 / ص 49 .

2 البخاري ، صحيح البخاري، كتاب الصيام ، باب من أفطر في السفر ليراه الناس : ر 1948 ، ج 3 / ص 44 .

3 مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الصيام ، باب التخيير في الصوم والفطر في السفر : ر 2681 ، ج 3 / ص 144 .

4 ينظر: العيني ، عمدة القاري شرح صحيح البخاري: ج 16 / ص 454 .

5 ابن الأثير ، النهاية في غريب الأثر، باب الجيم مع الميم : ج 1 / ص 818 .

6 ينظر : سليمان بن ناصر العلوان ، شرح كتاب الصيام من سنن الترمذي: ج 1 / ص 352 .

وإليك طرق تخريج الحديث :

أولاً : حديث حفصة زوج النبي ﷺ: هذا الحديث هو مفصل الباب، وقد روي مرفوعاً، وموقوفاً على حفصة، ولذا سأتناول المرفوع وطرق تخريجه ، ومن ثم الموقوف وتخرجاته، وبعد ذلك أبين الترجيح ما بين الروایتين من أقوال النقاد الحفاظ .

1- المرفوع من الحديث : الحديث روي من عدة طرق ووجدت أن مداره على عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم به .

فقد أخرجه أبو داود في " سننه"¹ ، والترمذي في " جامعه"² ، والنسائي في " المجتبى"³ ، وأحمد في " مسنده"⁴ ، والمروزي في " السنة"⁵ ، وابن خزيمة في " صحيحه"⁶ ، والطوسي في " مستخرجه"⁷ ، والطبراني في " المعجم الكبير"⁸ ، والدارقطني في " سننه"⁹ ، والبيهقي في " السنن الكبرى"¹⁰ ، وكذا في " السنن الصغرى"¹¹ ، وكذا في " معرفة السنن والآثار"¹² ، وقوام السنة في " الترغيب والترهيب"¹³ ، كلهم من طريق عبد الله بن أبي بكر، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن حفصة، عن النبي ﷺ، قال : " من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له " . واللفظ لأبي داود ، والترمذي، وابن خزيمة، والطبراني، والدارقطني .

وعند النسائي، بلفظ : " من لم يبيّت الصيام من الليل فلا صيام له " .

وعند أحمد ، بلفظ : " من لم يجمع الصيام مع الفجر فلا صيام له " . وهذا أشهر الألفاظ التي وردت في الأحاديث .

وهنا سأبين اختلاف الروايات على عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم :

أ - فقد رواه إسحاق بن حازم، قال : حدثني عبد الله بن أبي بكر، عن سالم، عن أبيه، عن حفصة مرفوعاً . دون ذكر ابن شهاب . ولفظ : " لا صيام لمن لم يورضه بالليل " .

-
- 1 أبو داود ، سنن أبي داود ، كتاب الصوم ، باب النية في الصيام : 2456 ، ج 2 / ص 304 .
 - 2 الترمذي ، جامع الترمذي ، كتاب الصوم ، باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل : 730 ، ج 3 ، ص 108 .
 - 3 النسائي ، سنن النسائي ، كتاب الصوم ، ذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة في ذلك : 2333 ، ج 4 / ص 196 ، ورقم 23334 ، ج 4 / ص 197 .
 - 4 ابن حنبل ، مسند أحمد بن حنبل : 26500 ، ج 6 / ص 287 .
 - 5 المروزي ، محمد بن نصر بن الحجاج (ت 294 هـ) . السنة ، تحقيق : سالم أحمد السلفي : 117 ، ورقم 118 ، ص 37 - 38 ، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت ، ط 1 ، (1408 هـ) .
 - 6 ابن خزيمة ، صحيح ابن خزيمة ، كتاب الصيام ، باب إيجاب الإجماع على الصوم الواجب قبل طلوع الفجر بلفظ عام مراده خاص : 1933 ، ج 3 / ص 212 .
 - 7 الطوسي ، مستخرج الطوسي على جامع الترمذي ، باب لا صيام لمن لم يعزم الصيام من الليل : 53 ، ج 3 / ص 376 .
 - 8 الطبراني ، المعجم الكبير : 18859 ، ج 17 / ص 35 .
 - 9 الدارقطني ، سنن الدارقطني ، كتاب الصيام ، باب النية في الصيام ، 2216 ، ج 3 / ص 130 .
 - 10 البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الصوم ، باب الدخول في الصوم بالنية ، 8161 ، ج 4 / ص 202 ، ورقم 8162 ، ورقم 8163 .
 - 11 البيهقي ، السنن الصغرى ، باب وقت النية في صوم الفرض : 1320 ، ج 3 / ص 275 .
 - 12 البيهقي ، معرفة السنن والآثار : 2572 ، ج 6 / ص 228 .
 - 13 أبو القاسم الأصبهاني ، الترغيب والترهيب ، باب الترغيب في الصوم : 1839 ، ج 2 / ص 388 .

وهذا الطريق أخرجه ابن أبي شيبة في " مصنفه"¹، والطبراني في " المعجم الكبير"² والدارقطني في " سننه"³؛ وتابعه يحيى بن أيوب، عن عبد الله بن أبي بكر، عن سالم، عن أبيه، عن حفصة مرفوعاً. فقد أخرجه الدارمي في " سننه"⁴.

ب - ورواه يحيى بن أيوب، عن عبد الله بن أبي بكر، عن ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه، عن حفصة مرفوعاً. أخرجه : الترمذي⁵، والنسائي⁶، والبيهقي في " السنن الكبرى"⁷، وقوام السنة في " الترغيب والترهيب"⁸، وأخرجه أبو داود⁹، وابن خزيمة في " صحيحه"¹⁰، والدارقطني في " سننه"¹¹. مقروناً من رواية عبد الله بن لهيعة، ويحيى بن أيوب كلاهما عن عبد الله بن أبي بكر، عن ابن شهاب به .

ج - وأخرجه المروزي في " السنة"¹²، من طريق الليث بن سعد، عن عبد الله بن أبي بكر، عن ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه، عن حفصة مرفوعاً .

د - وأخرجه أحمد في " مسنده"¹³، من طريق حسن بن موسى، عن عبد الله بن لهيعة، عن عبد الله بن أبي بكر، عن ابن شهاب، عن سالم، عن حفصة مرفوعاً. دون ذكر ابن عمر كما في الروايات السابقة .

وهنا طريق آخر عن ابن لهيعة، وهو ما أخرجه أبو داود في " سننه"¹⁴، من طريق عبد الله بن وهب، قال : حدثني ابن لهيعة ويحيى بن أيوب، عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن حفصة مرفوعاً .

ورجح أبو داود الوقف على حفصة، ومعمّر، والزبيدي، وابن عيينة، ويونس الأيلي كلهم عن الزهري، وسيأتي لاحقاً .

وهنا تعليق بسيط على هذه الرواية، وهو أن عبد الله بن لهيعة المصري، قد احترقت كتبه، وبسبب ذلك فقد تغير حفظه واختلط، وذهب بعض العلماء أن رواية العبادلة الأربعة عنه هي أعدل الروايات من غيرها .

والعبادلة الأربعة، هم : عبد الله بن وهب الراوي هذا الحديث عنه، وعبد الله بن مسلمة، وعبد الله بن يزيد المقري، وعبد الله بن المبارك، فهؤلاء ممن روى عنه قبل احتراق كتبه، ولذا فروايتهم تقبل عنه . والله أعلم .

1 ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الصيام، باب : من قال لا صيام لمن لم يعزم الصيام من الليل : لـ 9204، ج 3 / ص 31 .

2 الطبراني، المعجم الكبير : 18887، ج 17 / ص 14 .

3 الدارقطني، سنن الدارقطني، كتاب الصيام، باب النية في الصيام : 2214، ج 3 / ص 129 .

4 الدارمي، سنن الدارمي، كتاب الصوم، باب من لم يجمع الصيام من الليل : 1698، ج 2 / ص 12 .

5 الترمذي، جامع الترمذي، كتاب الصوم، باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل : 730، ج 3 / ص 108 .

6 النسائي، سنن النسائي، كتاب الصوم، ذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة في ذلك : 2333، ور 23334، ج 4 / ص 196 .

7 البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الصوم، باب الدخول في الصوم بالنية : 8161، ج 4 / ص 202 .

8 أبو القاسم الأصبهاني، الترغيب والترهيب : باب الترغيب في الصوم : 1839، ج 2 / ص 388 .

9 أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الصوم، باب النية في الصيام : 2456، ج 2 / ص 304 .

10 ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، كتاب الصيام، باب إيجاب الإجماع على الصوم الواجب قبل طلوع الفجر بلفظ عام مراده خاص : 1933، ج 3 / ص 212 .

11 الدارقطني، سنن الدارقطني، كتاب الصيام، باب النية في الصيام : 2216، ج 3 / ص 130 .

12 المروزي، السنة : 117، ص 37 .

13 ابن حنبل، مسند أحمد بن حنبل : 26500، ج 6 / ص 287 .

14 أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الصوم، باب النية في الصيام : 2456، ج 2 / ص 304 .

وعبد الله بن وهب هذا، فقد أخرج له البخاري، ومسلم، وأبو داود، في غير موضع، والترمذي، وابن ماجه . قال عنه ابن حجر في " التقريب"¹ : ثقة حافظ عابد .

ويحيى بن أيوب : جاء هنا مقرونا مع ابن لهيعة ، ويحيى بن أيوب المصري ربما أخطأ، ولكن أخرج له أصحاب الكتب الستة .

2- الموقوف من حديث حفصة رضي الله عنها :

أخرجه النسائي في " المجتبى"² من طريق سفيان ومعمّر كلاهما مقرونا ، وابن أبي شيبة في " مصنفه"³، والدارقطني في " سننه"⁴، كلهم من طريق سفيان بن عيينة ، عن الزهري، عن حمزة بن عبد الله بن عمر ، عن عبد الله بن عمر، عن حفصة ، أنها قالت : " من لم يجمع الصيام من الليل فلا يصوم" .

وأخرجه النسائي⁵ من طريق ابن عيينة ، عن الزهري ، عن حمزة بن عبد الله بن عمر ، عن حفصة موقوفا عليها ؛ دون ذكر عبد الله بن عمر والد حمزة .

وأخرجه من طريق معتمر ، قال : سمعت عبيد الله ، عن ابن شهاب - يعني الزهري- ، عن سالم، عن عبد الله - يعني ابن عمر-، عن حفصة، أنها قالت : " من لم يجمع الصيام من الليل فلا يصوم"⁶ . وقد عقب الألباني عليه بأنه في حكم المرفوع .

وأخرجه أيضا من طريق معمر، عن حمزة بن عبد الله ، عن عبد الله بن عمر، عن حفصة به . وهنا معمر أسقط الزهري في روايته⁷ .

وأخرجه عبد الرزاق في " مصنفه" ، من طريقين :

أحدهما : من طريق معمر، عن الزهري، عن سالم، عن حفصة به⁸ .

والثاني : من طريق ابن جريج وعبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن حفصة به⁹ .

بعد سردي لتخريج حديث حفصة رضي الله عنها ، سواء المرفوع والموقوف من حديثها، أذكر أقوال العلماء في الترجيح ما بين الأمرين :

1 ابن حجر ، تقريب التهذيب: رت 3694 ، ج 2 / ص 328 .

2 النسائي ، سنن النسائي ، كتاب الصوم ، ذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة في ذلك : ر 2338 ، ج 4 / ص 197 .

3 ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة ، كتاب الصيام ، باب : من قال لا صيام لمن لم يعزم الصيام من الليل : ر 9205 ، ج 3 / ص 32 .

4 الدارقطني ، سنن الدارقطني ، كتاب الصيام ، باب النية في الصيام : ر 2217 ، ج 3 / ص 130 .

5 النسائي ، سنن النسائي ، كتاب الصوم ، ذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة في ذلك : ر 2339 ، ور 2340 ، ج 4 / ص 197 .

6 المصدر السابق : ر 2335 ، ج 4 / ص 197 .

7 النسائي ، سنن النسائي ، كتاب الصوم ، ذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة في ذلك : ر 2337 ، ج 4 / ص 197 .

8 عبد الرزاق ، مصنف عبد الرزاق ، كتاب الصيام ، باب إفطار التطوع وصومه إذا لم يبيته : ر 7786 ، ج 4 / ص 275 .

9 المصدر السابق .

1- الذين رجحوا المرفوع من حديث حفصة رضي الله عنها ؛ هم : ابن خزيمة ، وابن حبان ، والبيهقي في " السنن"¹ ، والدارقطني² ، والخطابي وقال : " أسنده عبد الله بن عمرو بن حزم ، وزيادات الثقات مقبولة"³ ، وعبد الحق ، وابن الجوزي في " التحقيق"⁴ ، وقال : " الحديث قد رواه جماعة موقوفا ؛ وإنما رفعه عبد الله بن أبي بكر ، والراوي قد يسند الحديث وقد يفتي به ، وقد يرسله ، وعبد الله من الثقات ، والرفع زيادة فهي من الثقة مقبولة" . المرفوع من الحديث وصحوه.

وأما النسائي قال : " وإسناده صحيح ؛ إلا أنه اختلف في رفعه ووقفه ، وصوب النسائي وقفه"⁵ . وقد ذهب السيوطي في " تنوير الحوالك"⁶ ، أن رواية يحيى بن أيوب ، عن عبد الله بن أبي بكر ، عن ابن شهاب ، عن سالم ، عن أبيه ، عن حفصة مرفوعا ؛ أنه أحسن ما روي مرفوعا في هذا الباب . ومن المعاصرين ممن رجحوا أيضا المرفوع هم : الألباني⁷ ، والأعظمي⁸ ، وحسين سليم أسد⁹ .

2- الذين رجحوا الموقوف ، وأنه موقوف على حفصة رضي الله عنها ، فمنهم : ذكر الترمذي في " علله"¹⁰ ، أنه سأل محمد بن إسماعيل البخاري عن حديث : " من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له" ، فقال : " عن سالم ، عن أبيه ، عن حفصة ، عن النبي ﷺ ؛ خطأ ، وهو حديث فيه اضطراب ، والصحيح عن ابن عمر موقوف ، ويحيى بن أيوب صدوق"

ورجح أيضا الموقوف كل من أبي داود في " سننه" ، وقال : " أوقفه معمر والزبيدي وابن عيينة ويونس الأيلي على حفصة"¹¹ ، وأبو عبد الرحمن النسائي ، وقال : " والصواب عندنا موقوف ، ولم يصح رفعه"¹² ، وكذا التركماني¹³ ، وابن القيم¹⁴ ، والزيلعي¹⁵ .

ومنهم من لم يترجح عنده شيء سواء المرفوع أو الموقوف ، فقد نقل ابن الملقن في " البدر المنير"¹⁶ ، عن اختلاف الحفاظ في أيهما أرجح ، وقال : قال ابن أبي حاتم في " علله" ، قال أبي : لا أدري أيهما أصح . انتهى كلامه .

1 ينظر : البيهقي ، السنن الكبرى : ج 4 / ص 202 .

2 ينظر : الدارقطني ، سنن الدارقطني : ج 3 / ص 130 .

3 ينظر : الخطابي ، معالم السنن : ج 2 / ص 133 .

4 ابن الجوزي ، التحقيق في أحاديث الخلاف : ر 1053 ، ج 2 / ص 66 .

5 ينظر : ابن حجر ، الدراية في تخريج أحاديث الهداية : ج 1 / ص 275 .

6 السيوطي ، تنوير الحوالك : ج 1 / ص 212 .

7 ينظر : الألباني ، السلسلة الصحيحة : ج 6 / ص 123 .

8 ينظر : تحقيقه على صحيح ابن خزيمة : ر 1933 ، ج 3 / ص 212 .

9 ينظر : تحقيقه على سنن الدارمي : ر 1698 ، ج 2 / ص 12 .

10 ينظر : الترمذي ، علل الترمذي الكبير : ر 202 ، ص 118 .

11 ينظر : أبو داود ، سنن أبي داود : ج 5 / ص 652 .

12 ينظر : النسائي ، السنن الكبرى ، ذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة : ر 2661 ، ج 3 / ص 127 .

13 ينظر : ابن التركماني ، الجوهر النقي : ج 4 / ص 202 .

14 ينظر : ابن القيم الجوزية ، تهذيب سنن أبي داود : ج 3 / ص 331 .

15 ينظر : الزيلعي ، نصب الراية : ج 2 / ص 434 .

16 ينظر : ابن الملقن ، البدر المنير : ج 5 / ص 652 .

ثانيا : حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : أخرجه النسائي من طريقين :

أحدهما : من طريق المعتمر، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، أنه قال : " إذا لم يجمع الرجل الصوم من الليل فلا يصم"¹.

والثاني : من طريق الحرث بن مسكين ، عن ابن القاسم ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر به². وقد صحح الألباني الطريقين عند تعليقه .

وأخرجه البيهقي في " السنن الكبرى"³، من طريق محمد بن إبراهيم العبدى، قال : حدثنا ابن بكير، قال : حدثنا مالك، عن نافع، أن عبد الله بن عمر، كان يقول : " لا يصوم إلا من أجمع الصيام قبل الفجر " .

فحديث ابن عمر، وحديث حفصة الذي سبق ، قد صحح إسناده الإمام أحمد بن حنبل ، فقد نقل ابن الملقن في " البدر المنير"⁴، عن الإمام أحمد عندما سئل عن الإسناد، فقال : أخبرك ما له عندي ذلك الإسناد إلا أنه عن ابن عمر ، وحفصة، فهما إسنادان جيدان " .

ثالثا : حديث عائشة رضي الله عنها :

أخرجه الدارقطني في " سننه"⁵، والبيهقي في " السنن الكبرى"⁶، من طريق عبد الله بن عباد، قال: حدثنا المفضل بن فضالة، قال حدثني يحيى بن أيوب، عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة، عن عائشة، عن النبي ﷺ، قال : " من لم يبيت الصيام قبل طلوع الفجر فلا صيام له " .

قال البيهقي عقب الحديث : " تفرد به عبد الله بن عباد ، عن المفضل بهذا الإسناد ، وكلهم ثقات " .

لكن الذهبي ترجم لعبد الله بن عباد في " الضعفاء"⁷، وقال : " عبد الله بن عباد بصري نزل مصر، عن المفضل بن فضالة : ضعيف " .

رابعا : حديث ميمونة بنت سعد رضي الله عنها :

أخرجه الدارقطني في " سننه"⁸، من طريق الواقدي ، قال : حدثنا محمد بن هلال ، عن أبيه، أنه سمع ميمونة بنت سعد ، تقول : سمعت رسول الله ﷺ، يقول : " من أجمع الصوم من الليل فليصم، ومن أصبح ولم يجمعه فلا يصم " .

1النسائي ، سنن النسائي ، كتاب الصوم ، ذكر أختلاف الناقلين لخبر حفصة في ذلك : ر 2342 ، ج 4 / ص 198 .

2المصدر السابق : ر 2343 ، ج 4 / ص 198 .

3البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الصوم ، باب الدخول في الصوم بالنية : ر 8164 ، ج 4 / ص 202 .

4ابن الملقن ، البدر المنير : ج 5 / ص 653 .

5الدارقطني ، سنن الدارقطني ، كتاب الصيام ، باب النية في الصيام : ر 2213 ، ج 3 / ص 128 . 128 .

6البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الصوم ، باب الدخول في الصوم بالنية : ر 8166 ، ج 4 / ص 203 .

7الذهبي ، المغني في الضعفاء: ر 3228 ، ج 1 / ص 343 .

8الدارقطني ، سنن الدارقطني ، كتاب الصيام ، باب النية في الصيام : ر 2218 ، ج 3 / ص 131 .

الحديث قد ضعفه ابن الجوزي في " التحقيق"¹ ، فقال : الواقدي : ضعيف .

خلاصة الأمر :

فقد ثبت أن الحديث قد صح مرفوعاً، وهذا ما رجحه الحويني في " جنة المرتاب"²، وعقب على ابن بدر الموصلي ، فقد تبين لنا من تخريج الحديث سواء المرفوع منه، والموقوف، بالرغم قد اختلف في رفعه ووقفه، كما نقل ذلك ابن حجر في " التلخيص" ، وقد ذهب بعض الحفاظ النقاد، كالترمذي وشيخه البخاري وغيرهم في أن الصواب وقف هذا الخبر ؛ وأفضل ما قرأت ما قاله العلوان في " شرحه على سنن الترمذي"³، قوله : " ويحتمل أن يكون له حكم المرفوع لأنه لا مجال للاجتهاد في هذا ولاسيما في التحديد وأن من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له وقد اتفقت حفصة وابن عمر على هذا الحكم فيكون موقوفاً لفظاً مرفوعاً حكماً وقد قال العراقي في ألفيته:

وما أتى عن صاحب بحيث لا يقال رأياً حكمه الرفع على ما قال في المحصول نحو من أتى فالحاكم الرفع لهذا أثبت فيحتمل أن يكون هذا الخبر من الأمور الاجتهادية التي بنيت على عموم النصوص ومنهم من قال هذا في الفرض دون النفل ، ومنهم من قال هذا في الفرض وفي النفل " انتهى كلامه .

المبحث الرابع : في باب فضل عاشوراء.

عاشوراء هو اليوم العاشر من محرم، والفضل بهذا اليوم لم تأت السنة في بيان تلك الفضيلة في هذا اليوم بالتحديد ، وإنما جاءت السنة تحت على صيام هذا اليوم ، وسأبين ورود تلك الأحاديث في خلاصة الموضوع، إن شاء الله تعالى.

ولذلك فقد ذكر ابن بدر الموصلي في كتابه " المغني عن الحفظ والكتاب"⁴، تحت باب في فضل عاشوراء ؛ لم يصح في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ، غير أنه صامه ، وأمر بصيامه ، وصومه يكفر سنة". وكذا ابن القيم الجوزية في كتابه " نقد المنقول"⁵ . وأحسن ما قال ابن الجوزي في " الموضوعات" : باب في ذكر عاشوراء قد تمذهب قوم من الجهال بمذهب أهل السنة، فقصودوا غيظ الرافضة، فوضعوا أحاديث في فضل عاشوراء، ونحن براء من الفريقين؛ وقد صح أن رسول الله ﷺ أمر بصوم عاشوراء، إذ قال: إنه كفارة سنة، فلم يقنعوا بذلك حتى أطالوا وأعرضوا وترقوا في الكذب"⁶.

وهنا أسرد الأحاديث التي جاءت في الحث على فضل يوم عاشوراء ، ومن ثم أي الكلام على كل حديث من هذه الأحاديث .

1- حديث : " من وسع على عياله يوم عاشوراء ، وسع الله عليه سائر سنته" .

2- حديث " من اكتحل يوم عاشوراء لم يرمد ذلك العام ، ومن اغتسل يوم عاشوراء لم يمرض ذلك العام" .

3- حديث " إن الله خلق السموات والأرض يوم عاشوراء" .

1 ينظر : ابن الجوزي ، التحقيق في أحاديث الخلاف: ج 2 / ص 67 .

2 ينظر: جنة المرتاب ، للحويني، ص 365.

3 سليمان بن ناصر العلوان ، شرح كتاب الصيام من سنن الترمذي: ج 1 / ص 351 .

4 ابن بدر الموصلي ، المغني عن الحفظ والكتاب: ص 345 .

5 ينظر: ابن قيم الجوزية ، محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (ت 751هـ) . نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول ، تحقيق : حسن السماعي سويدان : ص 100 ، دار القادري - بيروت ، ط 1 ، (1411هـ - 1990م) .

6 ابن الجوزي ، الموضوعات، باب في ذكر عاشوراء : ج 2 / ص 199 .

هذه أبرز الأحاديث التي جاءت بصدد موضوع فضل يوم عاشوراء، وإليك بيان أحاديث الباب :

أولاً : أخرج العقيلي في " الضعفاء"¹، والبيهقي في " شعب الإيمان"²، والشجري في " الأمالي الخميسية"³، وابن الجوزي في " العلل المتناهية"⁴، والسيوطي في " اللآلئ المصنوعة"⁵، كلهم من طريق حجاج بن نصير ، قال : حدثنا محمد بن ذكوان ، عن يعلى بن حكيم ، عن سليمان بن أبي عبد الله ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ، قال : " من وسع على عياله يوم عاشوراء، وسع الله عليه سائر سنته " .

الحديث في سنده ضعيفان :

فأماً الأول، هو : حجاج بن نصير الفسطاطي البصري، قال البخاري فيه : يتكلم فيه بعضهم⁶، وفي رواية، قال : سكتوا عنه⁷ .

وقال الذهبي في " الضعفاء"⁸ : ضعيف، وبعضهم تركه، ونقل العقيلي عن يحيى بن معين، قوله فيه أنه ضعيف⁹ .

وأماً الثاني: هو : محمد بن ذكوان الأزدي الطاحي ، ويقال الجهضمي مولاهم ، البصري، ويقال مولى المهالبة، وهو خال ولد حماد بن زيد¹⁰ .

قال البخاري فيه : منكر الحديث¹¹، وقال أبو حاتم الرازي فيه أيضاً : " منكر الحديث ضعيف الحديث كثير الخطأ"¹²؛ ولذا قال العقيلي : " لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب حديث مسند"¹³ .

وأخرجه ابن عدي في " الكامل"، من طريق علي بن أبي طالب البزار القرشي ، قال : حدثنا هيصم بن شداخ ، عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله عن النبي ﷺ، قال: " من وسع على عياله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته"¹⁴، ثم قال ابن عدي : " وهذا الحديث بهذا الإسناد لا أعلم يرويه غير علي بن أبي طالب"¹⁵ .

1العقيلي ، الضعفاء الكبير، في ترجمة محمد بن ذكوان مولى الجهاضم بصري: رت 1618 ، ج 4 / ص 65 .

2البيهقي ، شعب الإيمان: ر 3515 ، ج 5 / ص 333 .

3الشجري ، الأمالي الخميسية: ر 1335 .

4ابن الجوزي ، العلل المتناهية: ر 910 ، ج 2 / ص 553 .

5السيوطي ، اللآلئ المصنوعة: ج 2 / ص 94 .

6البخاري، التاريخ الكبير: رت 2845 ، ج 2 / ص 380 .

7البخاري، الضعفاء الصغير: رت 76 ، ص 36 .

8الذهبي، المغني في الضعفاء: رت 1327 ، ج 1 / ص 151 .

9ينظر :العقيلي ، الضعفاء الكبير: رت 346 ، ج 1 / ص 285 .

10المزي، تهذيب الكمال: رت 5205 ، ج 25 / ص 180 .

11البخاري، التاريخ الكبير: رت 206 ، ج 1 / ص 79 .

12ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: رت 1378 ، ج 7 / ص 251 .

13المصدر السابق : ج 3 / ص 252 .

14ابن عدي،الكامل في ضعفاء الرجال، في ترجمة علي بن أبي طالب البزار: رت 1364، ج 6 / ص 361 .

15المصدر السابق .

والحديث موضوع، لا يصح إسناده ألبته.

ثانيا : أخرج البيهقي في " شعب الإيمان" ¹، وكذا في " فضائل الأوقات" ²، وابن الجوزي في " الموضوعات" ³، وقوام السنة في " الترغيب والترهيب" ⁴، كلهم من طريق علي بن محمد الوراق، قال : حدثنا الحسين بن بشير، قال : حدثنا محمد بن الصلت ، قال: حدثنا جوير، عن الضحاك، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، قال : " من اكتحل بالإثم يوم عاشوراء لم يرمد أبدا".

الحديث لا يصح لعلتين :

أحدهما : فيه جوير وهو جوير بن سعيد البلخي الأزدي ، صاحب الضحاك ⁵، وقد أجمعوا على ضعفه . فقد قال أبو حاتم الرازي : ليس بالقوي ؛ وكذا أبا زرعة الرازي ⁶؛ وكذا ضعفه البخاري ⁷، وأبوداود ، ويحيى بن معين وزاد " ليس بشيء" ⁸؛ وكذا ابن حجر وزاد " جدا" ⁹. وقال أحمد، والنسائي : متروك الحديث ¹⁰. وكذا الدارقطني ¹¹، وكذا الذهبي قال: تركوه ¹²، وقال ابن حبان البستي : يروي عن الضحاك أشياء مقلوبة ¹³. وقال ابن عدي : الضعف على حديثه ورواياته بين ¹⁴.

والعلة الثانية : أن الضحاك لم يلق ابن عباس ، كما حكى ذلك البيهقي ¹⁵، وابن الجوزي ¹⁶؛ وما يؤكد أن الضحاك لم يسمع من ابن عباس، هو ما رواه ابن أبي شيبه، قال : حدثنا أبو داود، عن شعبة ، قال : أخبرني مشاش، قال سألت الضحاك ، هل رأيت ابن عباس ؟ قال : لا" ¹⁷.

وجملة القول : نقل القاري في " موضوعاته"، عن ابن القيم، قوله : " وأما أحاديث الاكتحال والإدهان، والتطيب، يوم عاشوراء فمن وضع الكذابين" ¹⁸. وكذا قال الزركشي : " والاكتحال يوم عاشوراء لا يصح فيه أثر، وهو بدعة" ¹⁹. وقد كذب الخبر ابن تيمية في " الفتاوى" ²⁰.

1البيهقي، شعب الإيمان: ر 3517، ج 5 / ص 334 .

2البيهقي، فضائل الأوقات ، باب في الإكتحال يوم عاشوراء : ر 236 ، ص 455 .

3ابن الجوزي، الموضوعات: ج 2 / ص 203 .

4أبو القاسم الأصبهاني، الترغيب والترهيب: ر 1875، ج 2 / ص 403 .

5 ينظر :أبو بكر البرديجي ، طبقات الأسماء المفردة: ر 349 ، ص 152 .

6 ينظر : ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: ر 2246 ، ج 2 / ص 541 .

7ينظر : البخاري ، التاريخ الكبير: ر 2383 ، ج 2 / ص 257 .

8تاريخ ابن معين - رواية الدوري: ر 1343 ، ج 3 / ص 279 .

9ابن حجر ، تقريب التهذيب: ر 987 ، ج 1 / ص 143 .

10النسائي ، الضعفاء والمتروكين: ر 104 ، ص 73 .

11ينظر : الدارقطني ، الضعفاء والمتروكين: ر 145 ، ص 14 .

12الذهبي ، الكاشف: ر 826 ، ج 1 / ص 298 .

13ابن حبان ، المجروحين: ج 1 / ص 217 .

14ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال : ج 2 / ص 122 .

15ينظر :البيهقي ، شعب الإيمان، الصيام ، صوم التاسع مع العاشر : ر 3517، ج 5 / ص 334 .

16ينظر :ابن الجوزي ، الموضوعات: ج 2 / ص 204 .

17ابن أبي شيبه ، مصنف ابن أبي شيبه، كتاب التاريخ ، حكايات : ر 35013 ، ج 13 / ص 89 .

18علي القاري ، الموضوعات: ص 122 .

19الزركشي ، اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة: ص 159 .

20ينظر :ابن تيمية ، الفتاوى الكبرى: ج 2 / ص 295 .

ثالثاً : حديث " إن الله خلق السموات والأرض يوم عاشوراء"، وهو حديث طويل أخرجه ابن الجوزي في "الموضوعات"¹، وقال : " هذا حديث لا يشك عاقل في وضعه ، ولقد أبدع من وضعه وكشف القناع".

وأما ما صح من الأحاديث في يوم عاشوراء، هو صيام ذلك اليوم كما أمر النبي ﷺ وإليك تلك الأحاديث :

1- أخرج البخاري² ومسلم³ من حديث عائشة - رضى الله عنها - قالت كانت قریش تصوم عاشوراء في الجاهلية وكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم- يصومه فلما هاجر إلى المدينة صامه وأمر بصيامه فلما فرض شهر رمضان قال " من شاء صامه ومن شاء تركه".

2- وأخرج مسلم من حديث أبي قتادة - رضى الله عنه -: " أن رسول الله ﷺ، سئل عن صيام يوم عاشوراء، فقال : " يُكْفَرُ السَّنَةُ الْمَاضِيَّةُ"⁴.

3- وأخرج الترمذي من حديث ابن عباس، أنه قال: " أمر رسول الله ﷺ بصوم يوم عاشوراء يوم العاشر". وقال الترمذي : حديث حسن صحيح⁵.

خلاصة الأمر في الباب : اتضح فيما تبين لنا أن حديث فضل عاشوراء لا يصح، فقد قال أبو الفضل العراقي في " أماليه"؛ وقال الحافظ ابن حجر في " لسان الميزان"⁶ : هذا الحديث منكر جدا .

والصواب أنه ليس في حديث : " من وسع على عياله يوم عاشوراء وسَّع الله عليه سائر سنته"؛ شيء يصلح للتقوية ألبتة . ولكن ذكر السيوطي أن هناك من ذهب إلى تقوية حديث : " من وسع على عياله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته"، كسفيان بن عيينة، فيما رواه أبو نعيم الأصبهاني في " أخبار أصبهان"⁷، قوله : " فجبنا ذلك منذ خمسين سنة فلم نر إلا سعة"، وكذا قواه البيهقي ، فيما روى عنه التبريزي⁸ . وهذا الإشكال أجاب عليه ابن تيمية رحمه الله في " مجموع الفتاوى"⁹، حيث قال: " وأما قول ابن عيينة، فإنه لا حجة فيه، فإن الله سبحانه أنعم عليه برزقه، وليس في إنعام الله بذلك ما يدل على أن سبب ذلك كان التوسع يوم عاشوراء".

وما ذهب إليه البيهقي، يجاب عليه بما صرح به الإمام أحمد بن حنبل ، فقال : " لا أصل له، وليس له إسناد ثابت"¹⁰، بل هناك من حكم عليه بالوضع ، كالعقيلي، وابن الجوزي، والزرکشي، وابن تيمية.

1 ابن الجوزي ، الموضوعات ، باب في ذكر عاشوراء : ج 2 / ص 201 .

2 البخاري، صحيح البخاري ، كتاب الحج ، باب نزول النبي صلى الله عليه وسلم مكة : ر 1592 ، ج 2 / ص 182 .

3 مسلم، صحيح مسلم ، كتاب الصيام ، باب صوم يوم عاشوراء : ر 2693 ، ج 3 / ص 146 .

4 المصدر السابق . باب صيام ثلاثة أيام من كل شهر : ر 2804 ، ج 3 / ص 167 .

5 الترمذي، جامع الترمذي ، كتاب الصوم ، باب ما جاء عاشوراء أي يوم هو : ر 755 ، ج 3 / ص 128 .

6 ينظر : ابن حجر ، لسان الميزان ، في ترجمة الفضل بن الحباب : ج 6 / ص 338 .

7 ينظر : أبو نعيم الأصبهاني ، أخبار أصبهان: ج 7 / ص 427 .

8 ينظر : التبريزي ، مشكاة المصابيح: ج 6 / ص 720 .

9 ابن تيمية ، مجموع الفتاوى: ج 25 / ص 313 .

10 ينظر : ابن تيمية ، منهاج السنة : ج 4 / ص 555 .

الفصل الخامس

أحاديث الأبواب التي لا يصح منها شيء في أبواب الحج والعمرة

ويشتمل على المباحث الآتية :

المبحث الأول : في باب " حجوا قبل أن لا تحجوا " .

المبحث الثاني : في باب " من حج البيت ولم يزرني فقد جفاني " .

المبحث الثالث : في باب رفع اليدين عند رؤية البيت " .

المبحث الرابع : في باب تقبيل الركن اليماني .

المبحث الخامس : في باب ميقات ذات عرق لأهل العراق .

المبحث السادس : في باب فضل العمل في أيام التشريق .

المبحث السابع : في باب اشتراط الزاد والراحله .

المبحث الأول

في باب " حجوا قبل أن لا تحجوا".

الحج فرض من فروض الإسلام، ولكن هذا المبحث يعالج نصا نبويا، هل ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: " حجوا قبل أن لا تحجوا"، وقد بين المناوي في " شرحه"، معنى ذلك، وقال: " أي اغتنموا فرصة الإمكان والفوز بتحصيل هذا الشعار العظيم الحاوي للفضل العميم قبل أن يفوت فإنه فائت ولا بد أن يمتنع عليكم الحج ويحال بينكم وبينه"¹، وقد نقل ابن بدر الموصلي عن العقيلي، والدارقطني، قولهما: " لا يصح في هذا الباب شيء"². وكذا الفيروزآبادي قال: لم يثبت فيه شيء"³، وتبعه العجلوني في " كشف الخفاء"⁴.

الحديث قد أخرجه الفاكهي في "أخبار مكة"⁵، ومن طريقه العقيلي في "الضعفاء الكبير"⁶، والدارقطني في " سننه"⁷، والبيهقي في " السنن الكبرى"⁸، وأبو نعيم الأصبهاني⁹، وابن الجوزي في " العلل المنتاهية"¹⁰، كلهم من طريق عبد الله بن عيسى -الجندي-، عن محمد بن أبي محمد، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " حجوا قبل أن لا تحجوا، قالوا وما شأن الحج يا رسول الله؟ قال تقعد أعرابها على أذنانها، فلا يصل إلى الحج أحد".

هذا الحديث لا يصح وذلك لأمرين، هما: الأمر الأول: عبد الله بن عيسى الجندي، مجهول ولا يعرف إلا بهذا الحديث، كما صرح به العقيلي¹¹، واسمه هو عبد الله بن عيسى بن بحير بن ريسان¹²، والجندي إنما صرح به البخاري في " التاريخ الكبير"¹³، عندما أورد الحديث، وقد جهله الذهبي أيضا في " المغني في الضعفاء"¹⁴.

والأمر الثاني: جهالة محمد بن أبي محمد، عن أبيه، قال أبو حاتم الرازي: هو مجهول¹⁵.

وجملة القول: إن الحديث منكر ولا يصح سنداً، وقد أورده ابن حبان في " الثقات"¹⁶، في ترجمة محمد بن أبي محمد؛ وقال: " وهذا خبر باطل"، وكذا قال الذهبي: " إسناد مظلم، وخبر منكر"¹⁷.

1 المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير: ج 3 / ص 496.

2 ابن بدر الموصلي، المغني عن الحفظ والكتاب: ص 399.

3 ينظر: الفيروزآبادي، رساله في بيان ما لم يثبت فيه حديث من الأبواب: ص 29.

4 ينظر: العجلوني، كشف الخفاء: ج 2 / ص 421.

5 الفاكهي، أخبار مكة، ذكر التشديد في التخلف عن الحج: ر 809، ج 1 / ص 383.

6 العقيلي، الضعفاء الكبير: ر 855، ج 2 / ص 286.

7 الدارقطني، سنن الدارقطني، كتاب الحج، باب جامع في الحج: ر 2795، ج 3 / ص 377.

8 البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الحج، باب ما يستحب من تعجيل الحج إذا قدر عليه: ر 8963، ج 4 / ص 341.

9 أبو نعيم الأصبهاني، أخبار أصبهان: ر 40333، ج 6 / ص 268.

10 ابن الجوزي، العلل المنتاهية، كتاب الحج: ر 926، ج 2 / ص 564.

11 ينظر: العقيلي، الضعفاء الكبير، ترجمة عبد الله بن عيسى الجندي: ج 2 / ص 286.

12 البخاري، التاريخ الكبير: ر 514، ج 5 / ص 163.

13 ينظر: البخاري، التاريخ الكبير، ترجمة محمد بن أبي محمد: ج 1 / ص 225.

14 ينظر: الذهبي، المغني في الضعفاء: ر 3296، ج 1 / ص 350.

15 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ر 375، ج 8 / ص 88.

16 ابن حبان، الثقات: ر 10603، ج 7 / ص 401.

17 ينظر: ابن حجر، لسان الميزان: ج 4 / ص 540.

وللحديث شاهد: هو ما أخرجه الفاكهي في " أخبار مكة"¹، والحاكم في " المستدرک"²، والبيهقي في " السنن الكبرى"³، وأبو نعيم الأصبهاني في " حلية الأولياء"⁴، كلهم من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني، قال: حدثنا حصين بن عمر الأحمسي، قال: حدثنا الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن الحارث بن سويد، قال: سمعت علياً رضي الله عنه يقول: "حجوا قبل أن لا تحجوا. فكأنني أنظر إلى حبشي أصمع أفدع بيده معول يهدمها حجراً حجراً. فقلت له: شيء برأيتك تقول أو سمعته من رسول الله - صلى الله عليه وسلم- قال: لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ولكن سمعته من نبيكم ﷺ".

الحديث سنده ضعيف، فيه حصين بن عمر الأحمسي ضعفه العلماء، ولكن الحاكم خرج به ولم يعلق عليه شيئاً، وتعقبه الذهبي في تعليقه، بقوله حصين - يعني ابن عمر الأحمسي - واه.

وترجم البخاري له في " التاريخ الأوسط"⁵، وقال فيه: عنده منكر. وقال أبو حاتم الرازي: واهي الحديث⁶، وكذا أبو زرعة الازي، قال فيه: منكر الحديث⁷، وقال فيه النسائي: ضعيف⁸، وقد ذكره الدارقطني في " الضعفاء والمتروكين"⁹، وقال ابن عدي: " وعامة أحاديثه معاضيل"¹⁰. وقال عنه ابن حجر في " التقريب"¹¹: متروك، ولا يلتفت لتوثيق العجلي له¹²، لما ذكرنا من كلام الحفاظ النقد فيه؛ وخلاصة الأمر: إن الحديث لا يصلح سنداً، لأن فيه مجاهيل كما بينت ذلك سابقاً، وكما قال المناوي: " إسناده واه"¹³.

المبحث الثاني

في باب: " من حج البيت ولم يزرني فقد جفاني ".

حديث: " من حج البيت ولم يزرني فقد جفاني "؛ قال ابن تيمية في " الفتاوى الكبرى": " هذا لم يروه أحد من أهل العلم بالحديث، بل هو موضوع، ومعناه مخالف للإجماع"¹⁴.

والحديث هو ما أخرجه ابن حبان في " المجروحين"¹⁵، وابن عدي في " الكامل"¹⁶، ومن طريق ابن حبان أخرجه الدارقطني

1الفاكهي، أخبار مكة، ذكر الحبشي الذي يهدم الكعبة: ر755، ج1 / ص361.

2الحاكم، المستدرک على الصحيحين، أول كتاب المناسك: ر1646، ج1 / ص617.

3البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الحج، باب ما يستحب من تعجيل الحج إذا قدر عليه: ر8959، ج4 / ص340.

4أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: ج4 / ص131.

5البخاري، التاريخ الأوسط: رت1270، ج4 / ص807.

6ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: رت842، ج3 / ص194.

7المصدر السابق.

8النسائي، الضعفاء والمتروكين: رت131، ص82.

9 ينظر: الدارقطني، الضعفاء والمتروكين: رت178، ص16.

10ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: ج2 / ص397.

11ابن حجر، تقريب التهذيب: رت1378، ج1 / ص170.

12ينظر: العجلي، الثقات: رت319، ج1 / ص305.

13المناوي، التيسير بشرح الجامع الصغير: ج1 / ص1004.

14ابن تيمية، الفتاوى الكبرى: ج5 / ص148.

15ابن حبان، المجروحين: ج3 / ص73.

16ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: ج7 / ص14، في ترجمة النعمان بن شبل الباهلي البصري.

في "غرائب مالك"¹، ومن طريقه ابن الجوزي في "الموضوعات"²، كلهم من طريق محمد بن محمد بن النعمان بن شبل، قال: حدثني جدي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: "من حج البيت ولم يزرني فقد جفاني".

والحديث في سنده ضعف شديد من جهة محمد بن محمد بن النعمان بن شبل الباهلي البصري .

قال الذهبي في "ميزان الاعتدال": قد طعن فيه الدارقطني، واتهمه³، وقال ابن حجر في "التقريب": متروك الحديث⁴. وقال ابن حبان البستي: النعمان بن شبل؛ يأتي عن الثقات بالطامات، وعن الأثبات بالقلوب⁵.

وقال ابن عدي الجرجاني: "لم أر في حديثه حديثاً قد جاوز الحد"، وذكر له حديثاً، وقال: هو موضوع⁶.

خلاصة الأمر: إنَّ حديث "من حج البيت ولم يزرني فقد جفاني"؛ منكر جداً لا أصل له، كما أسلفنا ذلك من قول ابن تيمية، بل هو من المكذوبات والموضوعات، وكما قال الذهبي: "وضع على مالك، عن نافع، عن ابن عمر؛ وأعله بمحمد بن محمد بن النعمان بن شبل، عن جده، عن مالك"⁷.

ومن العلماء الذين قالوا بأنه موضوع: الصغاني في "الموضوعات"⁸؛ والشوكاني في "الفوائد المجموعة"⁹، وابن عراق الكتاني في "تنزيه الشريعة"، وقال: "أورده الذهبي في "الميزان" في ترجمة النعمان بن شبل، من عند ابن عدي، وأعقبه بقوله: هذا موضوع؛ فأوهم أنه من كلام ابن عدي

وقد تعقبه الحافظ ابن حجر في "اللسان"، فقال: لم يقل ابن عدي هذا موضوع، وإنما هذا كلام المصنف، وقد تبع في ذلك ابن الجوزي، وقد قال ابن عدي لم أر في حديث النعمان حديثاً غريباً جاوز الحد"¹⁰. أ.هـ.

وممن ذهب من المعاصرين إلى أن الحديث موضوع؛ الألباني في "السلسلة الضعيفة"؛ وقال: "ومما يدل على وضعه أن جفاء النبي ﷺ من الذنوب والكبائر، إن لم يكن كفراً، وعليه فمن ترك زيارته صلى الله عليه وسلم يكون مرتكباً لذنوب كبير، وذلك يستلزم أن الزيارة واجبة كالحج، وهذا مما لا يقوله مسلم، ذلك لأن زيارته صلى الله عليه وسلم، وإن كانت من القربات فإنها لا تتجاوز عند العلماء حدود المستحبات، فكيف يكون تاركها مجافياً للنبي ﷺ"¹¹. أ.هـ.

1 الدارقطني، غرائب مالك: 224، ج 1 / ص 59.

2 ابن الجوزي، الموضوعات: ج 2 / ص 217.

3 الذهبي، ميزان الاعتدال: رت 8126، ج 4 / ص 26، وكذا في كتابه المغني في الضعفاء: رت 5951، ج 2 / ص 629، وينظر: ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين: رت 3183، ج 3 / ص 97.

4 ابن حجر، تقريب التهذيب: رت 6275، ج 2 / ص 505.

5 ابن حبان، المجروحين: ج 3 / ص 73.

6 ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: ج 7 / ص 14.

7 ابن الجوزي، تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي: رت 517، ج 1 / ص 122.

8 الصغاني، الموضوعات، للصغاني: ص 52.

9 الشوكاني، الفوائد المجموعة: ر 326.

10 ابن عراق، تنزيه الشريعة المرفوعة: ج 2 / ص 170.

11 الألباني، السلسلة الضعيفة: ر 45، ج 1 / ص 61.

المبحث الثالث

في باب رفع اليدين عند رؤية البيت.

اختلف العلماء في رفع اليدين عند رؤية البيت فذهب قوم إلى أنه ترفع ، والبعض الآخر كره ذلك لعدم ثبوت ذلك إلى النبي ﷺ ، وقد قال الشافعي بعد ما أورده : " ليس في رفع اليدين عند رؤية البيت شيء ، فلا أكرهه ، ولا أستحبه " ¹ ؛ يعني : أي ما ثبت حديث صحيح عن النبي ﷺ . والحديث ورد من حديث جابر بن عبد الله ﷺ .

أخرجه الترمذي في " جامعه " ² ، من طريق أبي قزعة الباهلي ، عن المهاجر المكي ، قال : سئل جابر بن عبد الله أن يرفع الرجل يديه إذا رأى البيت ؟ فقال حججنا مع النبي ﷺ ، فكنا نفعله .

قال الترمذي : " رفع اليدين عند رؤية البيت إنما نعرفه من حديث شعبة عن أبي قزعة " ³ ، وأبي قزعة اسمه : سويد بن حجير .

الحديث ضعيف ، لضعف المهاجر المكي ، فقد جهله أحمد بن حنبل ⁴ ، وإسحاق بن راهويه ، وسفيان الثوري ، وحمد بن عبد الله المخزومي ، وقال ابن حجر فيه : مقبول ⁵ ، وذكره ابن حبان في " الثقات " ⁶ .

وقال أبو حاتم الرازي في " العلل " ⁷ : " لا أعلم أحدا روى عن المهاجر بن عكرمة غير يحيى بن أبي كثير ؛ والمهاجر ليس بالمشهور " .

وقد عارضه فيما أخرجه النسائي في " المجتبى " ⁸ ، وابن خزيمة في " صحيحه " ⁹ ، كلاهما من طريق شعبة ، قال : سمعت أبا قزعة الباهلي ، قال : سئل جابر بن عبد الله عن الرجل يرى البيت أرفع يديه ؟ قال : ما أظن أحدا يفعل هذا إلا اليهود ، وقد حججنا مع رسول الله ﷺ ، فلم يكن يفعل هذا " .

وسند الحديث أيضا ضعيف ، لما مرّ بنا آنفا ، وللحديث شاهد أخرجه ابن خزيمة في " صحيحه " ¹⁰ ، والطحاوي في " شرح معاني الآثار " ¹¹ ، والبيهقي في " معرفة السنن " ¹² ، والبغوي في " شرح السنة " ¹³ ، من طريق ابن أبي ليلى ، عن نافع ، عن ابن

1 ينظر : الشوكاني ، نيل الأوطار : ج 5 / ص 90 ، وكذا ينظر : المباركفوري ، تحفة الأحمدي : ج 2 / ص 397 .

2 الترمذي ، جامع الترمذي ، كتاب الصوم ، باب ما جاء في كراهية رفع اليدين عند رؤية البيت : ر 855 ، ج 3 / ص 210 .

3 المصدر السابق .

4 السيد أبو العاطي النوري ، موسوعة الأمام أحمد بن حنبل : ر 4216 ، ج 11 / ص 7 .

5 ابن حجر ، تقريب التهذيب : ر 6921 ، ج 2 / ص 548 .

6 ابن حبان ، الثقات : ر 5544 ، ج 5 / ص 428 .

7 ابن أبي حاتم ، علل الحديث : ج 2 / ص 330 .

8 النسائي ، المجتبى من السنن ، كتاب مناسك الحج ، ترك رفع اليدين عند رؤية البيت : ر 2895 ، ج 5 / ص 212 .

9 ابن خزيمة ، صحيح ابن خزيمة ، كتاب المناسك ، باب كراهية رفع اليدين عند رؤية البيت : ر 2704 ، ج 4 / ص 209 .

10 المصدر السابق : ر 2703 ، ج 4 / ص 209 .

11 الطحاوي ، شرح معاني الآثار ، كتاب مناسك الحج : ر 3821 ، ج 2 / ص 176 .

12 البيهقي ، معرفة السنن والآثار ، كتاب المناسك ، القول عند رؤية البيت : ر 3012 ، ج 7 / ص 201 .

13 البغوي ، شرح السنة ، باب رفع اليدين عند رؤية البيت : ر 1897 ، ج 7 / ص 99 .

عمر، وعن مقسم، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، قال: " ترفع الأيدي في سبع مواطن، في افتتاح الصلاة، وعند البيت، وعلى الصفا والمروة، وبعرفات، وبالمزدلفة، وعن الجمرتين".

جمعت هذا الحديث بإسناد واحد، لأنه يروى تارة، عن ابن عباس مرفوعاً، وتارة عن ابن عمر مرفوعاً. والحديث لا يصح سنداً، لأنه ضعيف من جهة إسناده، ففيه محمد بن أبي ليلى وهو سيء الحفظ؛ كما نقل ذلك الهيثمي¹. وجملة القول: قال ابن القطان في " الوهم والإيهام"²: حديث رقع اليمين عند رؤية البيت؛ هو لا يصح. وكذا قال الخطابي: ضعف الثوري، وابن المبارك، وأحمد، وإسحاق؛ حديث مهاجر في رفع اليمين عند رؤية البيت، لأن مهاجراً عندهم مجهول³.

وقد قال الشوكاني: " أنه ليس في الباب ما يدل على مشروعية رفع اليمين عند رؤية البيت وهو حكم شرعي لا يثبت إلا بدليل"⁴، ولذا أعله البغوي في " شرح السنة"⁵، بأن الحديث منقطع، ونقل خلاف العلماء في رفع اليمين عن رؤية البيت، عن جماعة كابن عمر، وابن عباس، وسفيان الثوري، وابن المبارك، وغيرهم؛ وقد ذهبوا إلى عدم رفع اليمين وكرهوا ذلك.

المبحث الرابع

في باب " تقبيل الركن اليماني".

هذا المبحث يختص للطائف حول البيت الحرام، والركن اليماني هو أحد أركان وقواعد هذا البيت، ومن المعروف أن الركن اليماني يستلم باليد فقط، ولا يقبل، وإنما يقبل الحجر الأسود للأحاديث التي وردت في ذلك، ولذا قال البيهقي: " وقد روي في تقبيله خبر لا يثبت"⁶. أي لم يثبت عن النبي ﷺ شيء. والحديث أخرجه البخاري في " التاريخ الكبير"⁷، وعبد بن حميد في " المنتخب"⁸، والفاكهي في " أخبار مكة"⁹، وأبو يعلى الموصلي في " مسنده"¹⁰، وابن خزيمة في " صحيحه"¹¹، وابن عدي في " الكامل"¹²، والحاكم في " المستدرک"¹³، والبيهقي في " السنن الكبرى"¹⁴ كلهم من طريق عبد الله بن مسلم بن هرمز، عن مجاهد، عن ابن عباس: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: " قبل الركن اليماني و وضع خده عليه".

1 الهيثمي، مجمع الزوائد، باب رفع اليمين عند رؤية البيت وغير ذلك: ر 5461، ج 3 / ص 301.

2 ابن القطان، الوهم والإيهام: ج 5 / ص 734.

3 ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب: رت 561، ج 10 / ص 286.

4 الشوكاني، نيل الأوطار: ج 54 / ص 90.

5 ينظر: البغوي، شرح السنة: ج 7 / ص 99.

6 البيهقي، السنن الكبرى، باب استلام الركن اليماني بيده، ر 9503، ج 5 / ص 76.

7 البخاري، التاريخ الكبير: ر 930، ج 1 / ص 289.

8 عبد بن حميد، المنتخب: ر 638، ج 1 / ص 215.

9 الفاكهي، أخبار مكة: ر 150، ج 1 / ص 138.

10 أبو يعلى الموصلي، مسند أبي يعلى: ر 2605، ج 4 / ص 472.

11 ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، باب وضع الخد على الركن اليماني عن تقبيله: ر 2727، ج 4 / ص 217.

12 ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: ج 3 / ص 498.

13 الحاكم، المستدرک على الصحيحين: ر 1675، ج 1 / ص 626.

14 البيهقي، السنن الكبرى، باب استلام الركن اليماني يده: ر 9503، ج 5 / ص 76.

والحديث أيضا روي مرسلا، أخرجه البيهقي¹ من طريق عبد الله بن مسلم بن هرمز، عن مجاهد، عن النبي صلى الله عليه وسلم . ولم يذكر ابن عباس كما في الرواية الأولى .

فالخبر لا يثبت ، لضعف عبد الله بن مسلم بن هرمز، وقد صرح بذلك البيهقي في اعلاله للحديث، وكذا أعله بتفرد الأخير² .

وإليك أقوال العلماء في عبد الله بن مسلم بن هرمز :

قال يحيى بن معين فيه : ضعيف³، وقال أبو حاتم الرازي : ليس بقوي، يكتب حديثه⁴ . وأبوزرعة قد ذكره في " الضعفاء والكذابين والمتروكين " ، وقال : ليس بالقوي⁵ .

قال أحمد بن حنبل : ضعيف الحديث، ليس بشيء⁶ ، وكذا النسائي⁷ ، وذكره العقيلي في " الضعفاء الكبير " ⁸، وقال ابن حجر في " التقريب " ⁹ : ضعيف .

والحديث له شاهد أخرجه البيهقي في " السنن الكبرى " ¹⁰ ، وأبو بكر الشافعي في " الفوائد " ¹¹ ، وابن عساكر في " تاريخ دمشق " ¹² ، كلهم من طريق يزيد بن هارون ، قال : أخبرنا عمر بن قيس، عن عطاء، عن جابر بن عبد الله : " أن رسول الله ﷺ استلم الحجر فقبله واستلم الركن اليماني فقبل يده " .

وهذا الحديث أيضا سنده ضعيف، لضعف عمر بن قيس، ويقال له سند؛ قال علي ابن المديني فيه: ضعيف لا يكتب حديثه¹³ ، قال البخاري فيه : منكر الحديث¹⁴ ، وكذا أبو حاتم الرازي وزاد : " ضعيف الحديث " ¹⁵ .

وقال أحمد بن حنبل فيه : ليس يسوى حديثه شيئا، أحاديثه بواطيل¹⁶ ، وقال النسائي : متروك الحديث¹⁷ ، وذكره الدارقطني في " الضعفاء والمتروكين " ¹⁸ ، وقال ابن حبان : " يقلب الأسانيد، ويروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات " ¹⁹ . وقال ابن حجر في " التقريب " ²⁰ : متروك .

1المصدر السابق .

2المصدر السابق .

3 تاريخ ابن معين - رواية الدوري: رت 291 ، ج 3 / ص 73 .

4 ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: رت 758 ، ج 5 ، ص 164 .

5 أبو زرعة الرازي ، الضعفاء والكذابين والمتروكين: ج 2 / ص 320 .

6 ابن حنبل ، العلل ومعرفة الرجال: رت 366 ، ج 1 / ص 256 .

7 ينظر: النسائي ، الضعفاء والمتروكين: رت 332 ، ص 149 .

8 العقيلي ، الضعفاء الكبير: رت 878 ، ج 2 / ص 302 .

9 ابن حجر ، تقريب التهذيب: رت 3616 ، ج 2 / ص 323 .

10 البيهقي ، السنن الكبرى ، باب إستلام الركن اليماني يده : رت 9502 ، ج 5 / ص 76 .

11 أبو بكر الشافعي ، الفوائد: ر 321 .

12 ابن عساكر ، تاريخ دمشق: ر 41796 .

13 ينظر : أبو نعيم الأصبهاني ، الضعفاء : رت 146 ، ص 110 .

14 البخاري ، التاريخ الكبير : رت 2122 ، ج 6 / ص 187 ، وكذا ينظر : التاريخ الصغير : رت 249 ، ص 84 .

15 ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل : رت 703 ، ج 6 / ص 130 .

16 ابن حنبل ، العلل ومعرفة الرجال : رت 1351 ، ج 1 / ص 564 .

17 النسائي ، الضعفاء والمتروكين: رت 460 ، ص 188 .

18 ينظر: الدارقطني ، الضعفاء والمتروكين: رت 375 ، ص 29 .

19 ابن حبان ، المجروحين: ج 2 / ص 85 .

20 ابن حجر ، تقريب التهذيب: رت 4959 ، ج 2 / ص 416 .

خلاصة الأمر :

إنَّه لم يصح عن النبي ﷺ أنه قَبِلَ الركن اليماني؛ وما ثبت هو استلامه من غير الأحاديث التي أخرجناها .

فقد أخرج البخاري، ومسلم في " صحيحيهما "، من حديث ابن عمر، قال : لم أر رسول الله ﷺ، يمسّ من الأركان إلا اليمانيين¹ .

وحديث ابن عمر مرفوعاً : " إن مسح الركن اليماني، والركن الأسود يحط الخطايا حطاً "².

المبحث الخامس

في باب ميقات ذات عرق لأهل العراق.

هذا المبحث يختص بمواقيت الحج ، وقد اتفق العلماء على أن رسول الله ﷺ نص على المواقيت الأربعة؛ وهي ذو الحليفة، والجحفة، وقرن، ويلملم، واختلفوا في ذات عرق³، الذي نحن بصدده في هذا المبحث، ومعنى ذات عرق هو منزل معروف من منازل الحاج، يحرم أهل العراق بالحج منه سمي به لأن فيه عرقاً وهو الجبل الصغير؛ وقيل : العرق من الأرض سبحة تنبت الطرفاء⁴.

وذهب بعض العلماء إلى أنه لم يثبت في ذلك عن النبي ﷺ، ولذا قال الإمام مسلم : " فأما الأحاديث في أن النبي ﷺ، وقت لأهل العراق ذات عرق ، فليس منها واحد يثبت "⁵.

وقال ابن خزيمة : " ولا يثبت أهل الحديث شيء منها "⁶.

ونبين طرق أحاديث الباب، التي وردت في كتب السنة، وكلام النقاد فيه :

أولاً : أخرجه أبو داود⁷ وسكت عليه، والنسائي في " السنن الكبرى "⁸، والطحاوي في " شرح معاني الآثار "⁹، وابن الأعرابي في

1 أخرجه البخاري في صحيحه ، باب النعال السبتية وغيرها : ر 5851 ، ج 7 / ص 198 ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الحج ، باب الإهلال من حيث تنبعث الراحلة : ر 2875 ، ج 4 / ص 9 ، وأخرجه أيضاً : أبو داود ، في سننه ، كتاب المناسك : باب في وقت الإحرام : ر 1772 ، وأخرجه الترمذي في جامعهم ، باب ما جاء في استلام الحجر والركن اليماني دون ما سواهما : ر 858 ، ج 3 / ص 213 ، أخرجه النسائي في سننه ، باب استلام الركنين في كل طواف : ر 2947 ، ج 5 / ص 231 ، بلفظ : " أن النبي ﷺ كان يستلم الركن اليماني والحجر في كل طواف " .

2 أخرجه أحمد في مسنده : ر 4462 ، ج 2 / ص 3 من طريق هشيم بن بشير ؛ ورقم 5621 ، ج 2 ، ص 89 ، من طريق معمر ، والثوري ، كلهم عن عطاء بن السائب ، عن عبد الله بن عبيد بن عمير ، عن أبيه ، عن ابن عمر به مرفوعاً . والحديث صحيح الإسناد .

3 ينظر : التبريزي ، مشكاة المصابيح: ج 8 / ص 778 .

4 ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث: ج 3 / ص 445 .

5 مسلم ، التمييز: ج 1 / ص 48 .

6 ابن خزيمة ، صحيح ابن خزيمة، كتاب المناسك ، باب ذكر ميقات أهل العراق إن ثبت الخبر مسنداً : ر 2592 ، ج 4 / ص 159 .

7 أبو داود ، سنن أبي داود ، كتاب المناسك ، باب في المواقيت : ر 1741 ، ج 2 / ص 77 .

8 النسائي ، السنن الكبرى ، كتاب مناسك الحج، باب : ميقات أهل مصر : ر 2653 ، ج 5 / ص 123 ، وفي باب: ميقات أهل العراق : ر 2656 ، ج 5 / ص 125 .

9 الطحاوي ، شرح معاني الآثار: ر 3525 ، ج 2 / ص 118 .

" المعجم"¹، والدارقطني في " سننه"²، والبيهقي في " السنن الكبرى"³، وكذا في " معرفة السنن والآثار"⁴، والخطيب البغدادي في " تاريخ بغداد"⁵، وابن عبد البر في " التمهيد"⁶، كلهم من طريق المعافي بن عمران، عن أفلح - يعنى ابن حميد-، عن القاسم بن محمد، عن عائشة رضى الله عنها : " أن رسول الله ﷺ، وقت لأهل العراق ذات عرق". واللفظ لأبي داود .

وسكوت أبي داود يعني أن الحديث حسن عنده ، قال النووي في " المجموع"⁷ : إسناده صحيح، ونقل ابن العراقي تصحيحه عن الذهبي وعن والده ، أنه قال : إسناده جيد .

ولكن وجدت أن الذهبي في " ميزانه"⁸، نقل عن ابن صاعد، قال : كان أحمد بن حنبل، ينكر على أفلح بن حميد ، قوله : " ولأهل العراق ذات عرق".

وقال أيضا : " وهذا الحديث يتفرد به المعافي بن عمران، عن أفلح، عن القاسم، عن عائشة؛ هو صحيح غريب"⁹.

وقال الصنعاني في " سبل السلام"¹⁰ ، بعد أن أورد تخريجه ، قال : إسناده جيد .

وأفلح بن حميد الأنصاري مولا لهم المديني أحد الأثبات وثقه ابن معين¹¹، وأبو حاتم الرازي¹² ، وابن حجر في " التقريب"¹³ .

وقال ابن عدي في " الكامل"¹⁴ : هو عندي صالح ، وأحاديثه أرجو أن تكون مستقيمة كلها" ، وأما ما نقل من تفرد ، قال ابن الملقن في البدر المنير¹⁵ : فلا يضر تفرد ؛ لأنه ثقة .وجملة القول: ما قال ابن حجر في " الدراية"¹⁶ : " وهو أقوى ما ورد في هذا الباب".

ثانيا : أخرجه الطحاوي في " شرح معاني الآثار"¹⁷ ، والطبراني في " المعجم الكبير"¹⁸ ، كلاهما من طريق سعيد بن أبي مريم ، حدثنا إبراهيم بن سويد ، قال : حدثني هلال بن زيد بن يسار ، قال : حدثنا أنس بن مالك ، أنه سمع رسول الله ﷺ : " وقت لأهل المدائن : العقيق، ولأهل البصرة : ذات عرق، ولأهل المدينة : ذا الحليفة، ولأهل الشام : الجحفة".

الحديث لا تقوم به حجة، لضعف هلال بن زيد بن يسار، قال البخاري فيه : في حديثه مناكير¹⁹ . وقال أبو حاتم الرازي : منكر الحديث²⁰ . وكذا النسائي قال فيه : منكر الحديث²¹ .

1 ابن الأعرابي ، معجم ابن الأعرابي: ر 2274 ، ج 5 / ص 282 .

2الدارقطني ، سنن الدارقطني ، كتاب الحج ، باب المواقيت : ر 2501 / ج 3 / ص 254 .

3البيهقي ، السنن الكبرى: ر 9183 ، ج 5 / ص 28 .

4البيهقي ، معرفة السنن والآثار: ر 2865 ، ج 7 / ص 96 .

5الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد: ر 6818 ، ج 12 / ص 373 .

6ابن عبد البر ، التمهيد: ج 15 / ص 142 .

7النووي ، المجموع شرح المهذب: ج 7 / ص 194 .

8الذهبي ، ميزان الاعتدال: ر 1022 ، ج 1 / ص 274 .

9المصدر السابق .

10 ينظر :الصنعاني ، سبل السلام: ج 2 / ص 187 .

11 تاريخ ابن معين - رواية الدوري: ر 131 ، ص 68 .

12 ينظر :ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: ر 1232 ، ج 2 / ص 324 .

13 ينظر : ابن حجر ، تقريب التهذيب: ر 547 ، ج 1 / ص 114 .

14 ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال: ج 1 / ص 417 .

15 ينظر : ابن الملقن ، البدر المنير : ج 6 / ص 85 .

16 ابن حجر ، الدراية في تخريج أحاديث الهداية: ج 2 / ص 6 .

17 الطحاوي ، شرح معاني الآثار: ر 3528 ، ج 2 / ص 119 .

18 الطبراني ، المعجم الكبير: ر 720 ، ج 1 / ص 303 .

19 البخاري ، التاريخ الكبير: ر 2722 ، ج 8 / ص 205 .

20 ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: ر 290 ، ج 9 / ص 74 .

21 النسائي ، الضعفاء والمتروكين: ر 607 ، ص 241 .

وذكره ابن حبان في "الثقات"¹، لكنه قال فيه في "المجروحين"²: "كان ممن يروى عن أنس بن مالك أشياء موضوعة".
ثالثا: وأخرجه أحمد في "مسنده"³، من طريق صدقة بن يسار، وأبو نعيم في "الحلية"⁴، والطحاوي⁵، من طريق ميمون بن مهران، وأخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه"⁶، والبغوي في "شرح السنة"⁷، من طريق نافع، كلهم عن ابن عمر أنه حدث عن رسول الله ﷺ: "أنه وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل الشام الجحفة ولأهل نجد قرنا ولأهل العراق ذات عرق ولأهل اليمن يلملم".

قال البغوي: هذا حديث متفق على صحته⁸. وهو ليس كما قال، لأن البخاري بوب في "صحيحه"، حيث قال: "باب ذات عرق لأهل العراق"، ثم أورد حديث عمر موقوفا عليه. وثم أن الأمام مسلم أخرجه في "صحيحه"، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وسيأتي معنا إن شاء الله تعالى.

رابعا: أخرجه مسلم في "صحيحه"⁹، والشافعي في "مسنده"¹⁰، وأحمد في "مسنده"¹¹، وابن خزيمة في "صحيحه"¹²، وأبو عوانة في "مستخرجه"¹³، والطحاوي في "شرح معاني الآثار"¹⁴ والدارقطني في "سننه"¹⁵، والبيهقي في "السنن الكبرى"¹⁶، والبغوي في "شرح السنة"¹⁷؛ كلهم من طريق ابن جريج، قال: أخبرني أبو الزبير، أنه سمع جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - يسأل عن المهمل فقال سمعت - أحسبه رفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: "مهمل أهل المدينة من ذى الحليفة، والطريق الآخر الجحفة، ومهمل أهل العراق من ذات عرق، ومهمل أهل نجد من قرن ومهمل أهل اليمن من يلملم".

وأما الموقوف فقد أخرجه البخاري في "صحيحه"، من طريق نافع، عن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: "لما فتح هذان المصران أتوا عمر فقالوا يا أمير المؤمنين إن رسول الله ﷺ حدث لأهل نجد قرنا وهو جور عن طريقنا وإنا إن أردنا قرنا شق علينا قال فانظروا حذوها من طريقكم فحد لهم ذات عرق"¹⁸.

قال الخطابي في "معالم السنن"¹⁹: والصحيح أن عمر بن الخطاب وقتها لأهل العراق بعد أن فتحت العراق، وتعبه ابن عبد البر في "التمهيد"، قوله: "وهذه غفلة من قائل هذا القول، بل رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي وقت

1 ينظر: ابن حبان، الثقات: رت 5961، ج 5 / ص 506.

2 ابن حبان، المجروحين: ج 3 / ص 87.

3 ابن حنبل، مسند أحمد بن حنبل: ر 5492، ج 2 / ص 78.

4 أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء: ج 4 / ص 93 - 94.

5 الطحاوي، شرح معاني الآثار: ر 3528، ج 2 / ص 119.

6 ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة، كتاب المناسك، في مواقيت الحج: ر 14270، ج 3 / ص 692.

7 البغوي، شرح السنة، باب المواقيت: ر 1858، ج 7 / ص 35.

8 المصدر السابق.

9 مسلم، صحيح مسلم، كتاب الحج، باب مواقيت الحج والعمرة: ر 2867، ج 4 / ص 7.

10 الشافعي، مسند الشافعي: ر 531، ص 144.

11 ابن حنبل، مسند أحمد بن حنبل: ر 14612، ج 3 / ص 333.

12 صحيح ابن خزيمة، باب ذكر ميقات أهل العراق إن ثبت الخبر مسندا: ر 2592، ج 4 / ص 159.

13 مستخرج أبي عوانة، (رقم 3014)، (4 / 394).

14 الطحاوي، شرح معاني الآثار: ر 3526، ج 2 / ص 118.

15 الدارقطني، سنن الدارقطني: ر 2503، ج 3 / ص 255.

16 البيهقي، السنن الكبرى: ر 9175، ج 5 / ص 27.

17 البغوي، شرح السنة: ر 1860، ج 7 / ص 37.

18 البخاري، صحيح البخاري، كتاب الحج، باب ذات عرق لأهل العراق: ر 1531، ج 2 / ص 166.

19 الخطابي، معالم السنن: ج 2 / ص 148.

لأهل العراق ذات عرق ، كما وقت لأهل الشام الجحفة ، والشام كلها يومئذ دار كفر ، كما كانت العراق يومئذ دار كفر ؛ لأنه علم أنه سيفتح الله على أمته الشام والعراق ، ولم تفتح إلا في عهدهم¹ .

خلاصة الأمر :

وهذه الأحاديث، وإن كان في كل منهما ضعف ، خلا ما ورد في الصحيحين كما أسلفنا، فمجموع طرقها لا تقتصر عن بلوغ درجة الاحتجاج بها، وقد ذهب إلى هذا القول التبريزي في " شرحه"².

وقال أيضا : " وبها يردّ على ابن خزيمة حيث قال : " في ذات عرق أخبار لا يثبت منها شيء عند أهل الحديث"³ .

وقال ابن حجر في " فتح الباري"⁴ : " الحديث بمجموع الطرق يقوى كما ذكرنا وأما إعلال من أعله بأن العراق لم تكن فتحت يومئذ فقال ابن عبد البر هي غفلة ، لأن النبي ﷺ ، وقت المواقيت لأهل النواحي قبل الفتوح" .

ونقل الصنعاني في " سبل السلام"⁵، عن ابن تيمية ، قوله : " وهذه الأحاديث المرفوعة الجياد الحسان ، يجب العمل بمثلها مع تعددها ومجيئها مسندة ومرسلة من وجوه شتى" .

وقال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله في تفسيره : " وأما الميقات الخامس الذي اختلف العلماء فيه، هل وقته رسول الله ﷺ ، أو وقته عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فهو: ذات عرق لأهل العراق، فقال بعض أهل العلم. توقيت ذات عرق، لأهل العراق من النبي صلى الله عليه وسلم؛ وقال بعضهم: هو بتوقيت عمر رضي الله عنه. وقال ابن حجر في فتح الباري: كون توقيت ذات عرق، ليس منصوصاً من النبي ﷺ ، بل بتوقيت عمر، هو الذي قطع به الغزالي، والرافعي في شرح المسند، والنووي في شرح مسلم، وكذا وقع في المدونة لمالك وصحح الحنفية، والحنابلة، وجمهور الشافعية، والرافعي في الشرح الصغير، والنووي في شرح المهذب"⁶ انتهى كلامه .

المبحث السادس

في باب فضل العمل في أيام التشريق

هل هناك حديث ورد في فضل أيام التشريق، والمقصود من أيام التشريق هي الأيام الثلاثة التي تأتي بعد يوم عيد الأضحى، وهي الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من شهر ذي الحجة، وهذه الأيام لا يجوز فيها الصيام، لما ورد في " الصحيحين" .

ولذا قال ابن رجب في " الفتح" : " وليس في فضل العمل في أيام التشريق حديث مرفوع"⁷ .

وكما قلت ليس هناك فضل عمل معين في أيام التشريق ، سوى ما جاءت به الأحاديث الصحيحة في فضل الأيام العشر من ذي الحجة ؛ وإليك تلك الأحاديث .

1 ابن عبد البر ، التمهيد: ج 15 / ص 142 .

2 ينظر: التبريزي ، مشكاة المصابيح: ج 8 / ص 778 .

3 المصدر السابق .

4 ابن حجر ، فتح الباري شرح صحيح البخاري: ج 3 / ص 390 .

5 الصنعاني ، سبل السلام: ج 2 / ص 187 .

6 الشنقيطي ، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: ج 4 / ص 482 .

7 ابن رجب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري: ج 6 / ص 114 .

1- أخرج البخاري من حديث ابن عباس، عن النبي ﷺ أنه قال : " ما العمل في أيام العشر أفضل من العمل في هذه قالوا، ولا الجهاد قال، ولا الجهاد إلا رجل خرج يخاطر بنفسه وماله فلم يرجع بشيء"¹.

2- وأخرج مسلم، من حديث أبي المليح عن نبیثة الهذلي ، قال : قال رسول الله ﷺ : " أيام التشريق أيام أكل وشرب"².

خلاصة الأمر :

إنَّ أيام التشريق هي أيام أكل وشرب، وليس فيها صيام، أو عمل معين كما صرحت بذلك الأحاديث، وهي كثر عند أبي داود³، والترمذي⁴، وابن ماجه⁵، والنسائي⁶، وعند أحمد⁷، وغيرهم.

1 البخاري ، صحيح البخاري ، باب فضل العمل في أيام التشريق : ر 969 ، ج 2 / ص 24 .
2مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الصيام ، باب تحريم صوم أيام التشريق : ر 2733 ، ج 3 / ص 153 .
3أبو داود ، سنن أبي داود ، باب صيام أيام التشريق : ر 2421 ، ج 2 / ص 295 .
4الترمذي ، جامع الترمذي ، باب ما جاء في كراهية الصوم في أيام التشريق : ر 773 ، ج 3 / ص 143 .
5ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، باب ما جاء في النهي عن صيام أيام التشريق : ر 1719 ، ج 2 / ص 614 .
6النسائي ، السنن الكبرى ، كتاب الصيام ، النهي عن صيام أيام التشريق : ر 2901 ، ج 3 / ص 248 .
7ابن حنبل ، مسند أحمد بن حنبل : ر 20741 ، ج 5 / ص 75 .

الفصل السادس :

أحاديث المعاملات التي لم يصح منها شيء.

وتتضمن المباحث الآتية :

المبحث الأول : في باب ذم الكسب وفتنة المال .

المبحث الثاني : في باب التهي عن بيع الكالئ بالكالئ .

المبحث الثالث : في باب : " أقبلوا ذوي الهيئات عثراتهم إلا في الحدود " .

المبحث الأول :

في باب ذم الكسب وفتنة المال .

هذا الباب يتناول مسألتين وهما: ذم الكسب، ومسألة ذم المال؛ وقبل الخوض في تخريج الأحاديث، أستعرض قول العلماء فيمن نفى الباب بالكامل :

نقل ابن بدر الموصلي في " المغني عن الحفظ والكتاب"¹، عن العقيلي أنه قال : لا يصح في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ؛ ثم قال قبل ذلك : قد ورد في ذلك أحاديث : " أن عبد الرحمن بن عوف - رضي الله عنه - يدخل الجنة حبوا " ... إلى غير ذلك . أ. هـ .

وقال الفيروزآبادي : " باب ذم الكسب وفتنة المال ما ثبت فيه شيء"² .

أولا : في ذم الكسب :

فقد ثبت خلاف ذم الكسب آيات وأحاديث قد حثت على العمل وكسب المال³، وكذلك جاءت أحاديث صحيحة في هذا المقام ؛ وإليك بعض الآيات التي جاءت في فضل الكسب :

1- قال تعالى : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ) الملك: 15 .

2- قال تعالى : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ) البقرة: 267

3- قال تعالى : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم (وَقُلْ اْعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ) التوبة: 105

وأما الأحاديث التي جاءت في فضل الكسب، هو كما مبين :

1- عن المقدم رضي الله عنه ، عن رسول الله ﷺ؟ قال : " ما أكل طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود عليه السلام ، كان يأكل من عمل يده "⁴ .

2- عن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: "إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه، وولده من كسبه "⁵ .

1 ابن بدر الموصلي ، المغني عن الحفظ والكتاب: ص513

2 الفيروزآبادي ، رساله في بيان ما لم يثبت فيه حديث من الأبواب: ص 38 .

3 ينظر: تحقيق وتعليق علي الحجوري على كتاب " رساله في بيان ما لم يثبت فيه حديث من الأبواب"، للفيروزآبادي، ص38.

4 البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب البيوع ، باب كسب الرجل وعمله بيده : ر2072 ، ج 3 / ص 74 .

5 أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الأجاره ، باب الرجل يأكل من مال ولده : ر3530 ، ج 3 / ص 412 ، وابن ماجه في سننه ، أبواب التجارات ، باب الحث على المكاسب : ر2137 ، ج 3 / ص 269 ، والنسائي في السنن ، كتاب البيوع ، باب الحث على الكسب : ر4449 ، ج 7 / ص 241 ، وأحمد في مسنده : ج 6 ، ص 42 والبيهقي ، في السنن الكبرى : ج 7 / ص 241 ، والبخاري في شرح السنة : ر2398 ، ج 9 / ص 328 ، من طرق عن الأعمش ؛ قلت : وبالجمله أن الحديث سنده صحيح وهو على شرط البخاري ومسلم .

3- عن جابر، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه دخل على أم مبشر الأنصارية في نخل لها، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم: "من غرس هذا النخل؟ أمسلم أم كافر؟" فقالت: بل مسلم، فقال ﷺ: "لا يغرس المسلم غرسا، ولا يزرع زرعاً يأكل منه إنسان ولا دابة ولا شيء إلا كانت له صدقة"¹.

وأما قول العقيلي: قد ورد في ذلك أحاديث: "أن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، يدخل الجنة حبوا" ... إلى غير ذلك. فقد بسط الكلام على هذا الحديث وجمع طرقه الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه "القول المسدد"². وخلاصة الأمر ذهب إلى تضعيف الحديث من خلال تخريجه للأسانيد. والله أعلم وقال المنذري: "ولا يسلم أجودها من مقال، ولا يبلغ شيء منها بانفراده درجة الحسن"³. وجملة القول: إنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه دُم كسب المال وإثما حث على الكسب الحلال كما بينا في الآيات والأحاديث كثيرة في الحث على كسب المال من عرق الجبين، وأنه من الأعمال التي تقترب بها إلى الله تعالى، وهذا هو محور البحث.

ثانيا : في فتنه المال:

وردت أحاديث في مسألة فتنه المال : وهوما رواه معاوية بن صالح ، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن كعب بن عياض ، قال : سمعت رسول الله ﷺ ، يقول : " إن لكل أمه فتنه، وإن فتنه أمتي المال " . هكذا رواه جماعة عن معاوية بن صالح .

1- الليث بن سعد⁴.

2- عبد الله بن صالح⁵.

3- ابن وهب⁶.

وجدت أن مدار الحديث كما بينا على معاوية بن صالح ؛ وهو صدوق له أوهام ؛ كما قال ابن حجر في " التقريب"⁷. أما الرواة عنه ؛ كالليث بن سعد ؛ فهو ثقة ثبت .

وعبد الله بن صالح المكنى بأبي صالح؛ وهو مقبول، وقد ترجم البخاري له في " التاريخ الكبير": حيث قال : " عبد الله بن صالح أبو صالح المصري كاتب الليث بن سعد، سمع موسى بن علي ومعاوية بن صالح والليث ويحيى بن أيوب، روى عنه الليث"⁸.

1أخرجه مسلم في صحيحه ، في المساقاة: باب فضل الغرس والزرع، ر1552، وأخرجه ابن حبان في صحيحه : ر3368، ج8 / ص154، وأخرجه البيهقي في السنن : ج6 / ص138 .

2ابن حجر ، القول المسدد : ص24 - 27 .

3 المنذري ، الترغيب والترهيب : ر4822، ج4 / ص66 .

4أخرجه البخاري في التاريخ الكبير في ترجمة كعب بن عياض : رت 957، ج7 / ص222، والترمذي في جامعه : ر2336، ج4 / ص569، وأحمد في مسنده : ر17506، ج4 / ص160، وابن حبان في صحيحه : ر3223، ج8 / ص17 .

5أخرجه أبو بكر الشيباني في الأحاد والمثاني : ر2516، ج4 / ص543، وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط: ر3294، ج3 / ص324، وكذا في المعجم الكبير : ر15736، وأبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة : ر5263، والقضاعي في مسند الشهاب : ر951، ج4 / ص70، وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان : ر9827، ج12 / ص522، والمزي في تهذيب الكمال ، في ترجمة كعب بن عياض الأشعري : ر4979، ج24 / ص188.

6أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار : ر4325، ج11 / ص101 .

7 ابن حجر ، تقريب التهذيب : رت 6762، ج2 / ص538 .

8البخاري ، التاريخ الكبير: رت 358، ج5 / ص121 .

وأما ما فوق عبد الله بن صالح في رواية الطبراني في " المعجم الكبير " ؛ بكر بن سهل الهاشمي مولاهم ؛ قال عنه النسائي :
ضعيف الحديث¹.

وجملة القول : إن الحديث صحيح يتقوى بعضه ببعض بسبب طرق الحديث .

والحديث له شاهد ؛ وهو : ما رواه منصور بن علي الأحمطي ، قال : نا الحسن بن رشيق ، قال : نا محمد بن محمد بن الأشعث ، قال : نا خالد ، قال : نا المفضل بن المختار ، عن فائد أبي الوراق ، عن عبد الله بن أبي أوفى ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " لكل أمة فتنة وفتنة أمتي المال "².
وسند الحديث ضعيف، فيه فائدة بن عبد الرحمن الكوفي، وهو متروك ، اتهموه . وقد ذكره الدارقطني في " الضعفاء والمتروكين "³.

ولكن الحديث صحيح من غير هذا الإسناد كما خرجناه سابقا ؛ وقد ذهب الذهبي في تعليقه على رواية الحاكم في المستدرک إلى تصحيح الحديث⁴.

فيتضح لنا أن كلام العقيلي ، والفيروزآبادي قد جانبوا الصواب في نفهم أحاديث الباب .
والترمذي عندما خرج الحديث قال : " هذا حديث صحيح غريب ، إنما نعرفه من حديث معاوية بن صالح "⁵.
والحاكم صححه وأقره الذهبي في التلخيص⁶ ؛ كما بينت ذلك ؛ وخرجه ابن عبد البر وصححه.
قال المناوي في " فيض القدير "⁷ : " إن لكل أمة فتنة "؛ أي امتحانا واختبارا ، وقال القاضي أراد بالفتنة الضلال والمعصية (وإن فتنة أمتي المال) أي الالتواء به لأنه يشغل البال عن القيام بالطاعة وينسي الآخرة ؛ وفيه أن المال فتنة وبه تمسك من فضل الفقر على الغنى قالوا فلو لم يكن الغنى بالمال إلا أنه فتنة فقل من سلم من إصابتها له وتأثيرها في دينه لكفى .

المبحث الثاني : في باب النهي عن بيع الكالئ بالكالئ.

هذا المبحث من المباحث المهمة التي تختص بالمعاملات ، وقد اعتمد عليه الفقهاء استنادا إلى الحديث ، ولكن هل الحديث قد صح من جهة إسناده ، وهل ينسب إلى النبي ﷺ ، هذا ما أود أن أجيب عليه من خلال جمعي لطرق الحديث وسبرها ، لأن بعض العلماء قد نفوا الباب بأكمله ، وقالوا لم يصح عن النبي ﷺ شيء ، فقد نقل ابن بدر الموصلي⁸ ؛ وكذا الحافظ ابن حجر⁹ ، في " كتابيهما " عن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال عن حديث " بيع الكالئ بالكالئ " : " ليس في هذا الباب ما يصح " .

وقال أبو عبيد في " غريب الحديث " : هو النسبة بالنسبة - مهموز ؛ ومنه قولهم : أنسأ الله فلاناً - أجله ونسأ الله في أجله - بغير ألف ، يقال من الكالئ : تكلأت - أي استنسأت نسبة¹⁰ .

1 ينظر : المزي ، تهذيب الكمال : رت 210 ، ج 25 / ص 433 .

2 القضاء ، مسند الشهاب : ر 952 .

3 الدارقطني ، الضعفاء والمتروكين : ر 434 ، ج 1 / ص 19 .

4 ينظر : الحاكم ، المستدرک على الصحيحين ، كتاب الرقاق : ر 7896 ، ج 4 / ص 354 .

5 الترمذي ، جامع الترمذي ، كتاب الزهد ، باب ما جاء أن فتنة هذه الأمة المال : ر 2336 ، ج 4 / ص 569 .

6 الحاكم ، المستدرک على الصحيحين : ر 7896 ، ج 4 / ص 354 .

7 المناوي ، فيض القدير : ر 2407 ، ج 2 / ص 643 .

8 ابن بدر الموصلي ، المغني عن الحفاظ والكتاب : ص 405 .

9 ابن حجر ، تلخيص الحبير : ج 3 / ص 71 .

10 ينظر : الهروي ، القاسم بن سلام أبو عبيد (ت 224هـ) . غريب الحديث ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا : ج 1 / ص 20 ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط 1 ، (1411هـ - 1990م) .

وكذا فسرہ ابن عبد البر البر في " الاستذكار"¹، بأن المقصود الكالئ بالكالئ : أي دين بدين.
وأما الحديث فقد روي من حديث : عبد الله بن عمر رضي الله عنهما . فله عدة تخارج:

وإليك بيان ذلك :

أولا : أخرجه الحاكم في " مستدركه" ، من طريق ذؤيب بن عمامة ، قال : ثنا حمزة بن عبد الواحد، عن موسى بن عقبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه نهى عن بيع الكالئ بالكالئ، هو النسيئة بالنسيئة؛ وسكت عليه الحاكم، وعلق الذهبي: أن ذؤيب واه .

ولكن الحاكم أخرجه من طريق آخر ، وقال عنه صحيح على شرط مسلم ، ووافقه الذهبي على ذلك، فقد أخرجه من طريق عبد العزيز محمد الدراوردي، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ: " نهى عن بيع الكالئ بالكالئ"² .

موسى بن عقبة ثقة، لكن وقع عند رواية البيهقي خلاف ذلك ، سيأتي معنا لاحقا :

ثانيا : أخرج البزار في " مسنده"³ من طريق بهلول، والبيهقي في " السنن الكبرى"⁴، من طريق عبد العزيز محمد الدراوردي ، كلاهما عن موسى بن عبيدة ، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، قال : " نهى رسول الله ﷺ، عن الشغار، وعن بيع المجر، وعن بيع الغرر، وعن بيع كالئ بكالئ ، وعن بيع عاجل بأجل " .

الحديث سنده ضعيف، فيه موسى بن عبيدة، نقل البخاري عن علي بن المديني، قوله عن القطان: كنا نتقيه تلك الأيام"⁵ .

وقال فيه أحمد بن حنبل : منكر الحديث⁶، وقال يحيى : لا يحتج بحديثه⁷، وقال أبو حاتم الرازي : منكر الحديث⁸، وأما أبو زرعة، قال فيه : ليس بقوي الحديث⁹ .

ولكن وجدت متابعه لموسى بن عبيدة، وهو ما أخرجه عبد الرزاق في " مصنفه"¹⁰، من طريق الأسلمي، قال : حدثنا عبد الله بن دينا، عن ابن عمر، قال : " نهى رسول الله ﷺ، عن بيع الكالئ، وهو بيع الدين بالدين، وعن بيع المجر وهو بيع ما في البطون الإبل ، وعن الشغار".

1 ينظر :ابن عبد البر ، الأستذكار: ج 6 / ص 337 .

2الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، کتاب البیوع ، ج 2 / ص 65 .

3البزار، مسند البزار: ر 6132 ، ج 12 / ص 297 .

4البيهقي، السنن الكبرى، كتاب البيوع ، باب ما جاء في النهي عن بيع الدين بالدين : ر 10842، ج 5 / ص 290.

5 ينظر:البخاري، التاريخ الكبير: ر 1242، ج 7 / ص 291 .

6 ينظر: البخاري، التاريخ الأوسط: ر 731، ج 3 / ص 490 .

7ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ر 686 ، ج 8 / ص 152.

8المصدر السابق .

9المصدر السابق .

10عبد الرزاق، مصنف عبد الرزاق، باب أجل بأجل : ر 14440، ج 8 / ص 90.

وهذه المتابعة كذلك لا تصلح للاحتجاج، وآفته الأسلمي، وهو إبراهيم بن أبي يحيى، كذاب كما قال علي بن المديني¹، يحيى بن سعيد²، ويحيى بن معين³.

وقد ذكره الدارقطني في "الضعفاء"⁴.

وقد أوضح البيهقي إشكالية الحديث الذي وقع فيه الحاكم، والدارقطني، فكلاهما لم ينتبها إلى التصحيف الذي حصل في الإسناد، فقال البيهقي: "موسى هذا هو ابن عبيدة الربذي وشيخنا أبو عبد الله قال في روايته عن موسى بن عقبة وهو خطأ والعجب من أبي الحسن الدارقطني شيخ عصره روى هذا الحديث في كتاب السنن عن أبي الحسن: علي بن محمد المصري هذا فقال عن موسى بن عقبة"⁵ انتهى كلامه.

وخلاصة الأمر: بعد أن ذكرنا علة الحديث وآفته يتبين أنه لا يصلح للاحتجاج، لكن الفقهاء قد اعتمدوا عليه في بنا المسائل الفقهية، وكما قال ابن حجر في "تلخيص الحبير"⁶: "ليس في هذا حديث يصح لكن إجماع الناس على أنه لا يجوز بيع دين بدين وقال الشافعي أهل الحديث يوهنون هذا الحديث".

وكذا قال المباركفوري: حديث "بيع الكالئ بالكالئ": لا يصح عند الجميع⁷؛ وقد بسط الأئمة الكلام على حديث الباب في كتبهم، فمنهم:

1- الزيلعي في كتابه: "نصب الراية"⁸.

2- ابن الملقن في كتابه: "البدر المنير"⁹.

3- ابن حجر في كتابه: "تلخيص الحبير"¹⁰.

1 ينظر: الأصبهاني، الضعفاء: رت 1 / ص 167.

2 ينظر: ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين: رت 116، ج 1 / ص 51.

3 المصدر السابق.

4 ينظر: الدارقطني، الضعفاء والمتروكين: رت 13 / ص 4.

5 البيهقي، السنن الكبرى: ر 10842، ج 5 / ص 290.

6 ابن حجر، تلخيص الحبير: ج 3 / ص 71.

7 المباركفوري، تحفة الأحمدي: ج 3 / ص 337.

8 ينظر: الزيلعي، نصب الراية: ج 4 / ص 39.

9 ينظر: ابن الملقن، البدر المنير: ج 6 / ص 567.

10 ينظر: ابن حجر، تلخيص الحبير: ر 1205، ج 3 / ص 70.

المبحث الثالث

باب " أقبلوا ذوي الهيئات عثراتهم إلا في الحدود".

بيّن الشافعي المعنى الذي يحوي هذا الحديث ، قال : " وذووا الهيئات الذين يقالون عثراتهم ، الذين ليسوا يعرفون بالشر ، فينزل أحدهم الزلة"¹، وقال أيضا : " ذو الهيئة ؛ من لم يظهر منه ريبة"²

ولذا قال الماوردي : " في عثراتهم وجهان : أحدهما الصغائر، والثاني : أول معصية زلّ فيها مطيع"³ . انتهى كلامه .

وقال الطحاوي في بيان معنى ذوي الهيئات ، هم : " ذوو الصلاح لا من سواهم ، ثم طلبنا ما قال أهل العلم في المرادين بذلك الأمر، فوجدنا منهم من يقول إنهم الأئمة الذين إليهم إقامة العقوبات على الذنوب، وإنه ينبغي لهم أن يمتثلوا ذلك فيمن أتاها إلا ما كان من حدود الله"⁴ .

وبعد بيان معنى الحديث نذكر من قالوا إنه لا يصح في ذلك أحاديث ، فقد نقل ابن حجر⁵ وكذا السخاوي⁶ ، كلاهما عن العقيلي⁷ أنه قال : " له طرق لا يثبت منها شيء".

ورد الحديث من حديث عائشة رضي الله عنها : أخرجه أبو داود⁸ ، وسكت عليه ، من طريق عبد الملك بن زيد ، عن محمد بن أبي بكر ، عن عمرة ، عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : قال رسول الله ﷺ : " أقبلوا ذوي الهيئات عثراتهم إلا في الحدود".

أوضح ابن القطان في أن هذه الرواية فيها انقطاع⁹، لما رواه النسائي في " سننه"، من طريقين:

الطريق الأول : ما رواه عطاء بن خالد ، قال : أخبرني عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن محمد ، عن أبيه ، عن عمرة ، عن عائشة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : " أقبلوا ذوي الهيئات عثراتهم"¹⁰ .

والطريق الثاني : ما رواه عبد الملك بن زيد المدني ، عن محمد بن أبي بكر ، عن أبيه ، عن عمرة ، عن عائشة ، أن النبي ﷺ ، قال : " أقبلوا ذوي الهيئات عثرتهم إلا الحدود"¹¹ .

فنلاحظ أن في رواية النسائي ، فيها زيادة راوي، وهو : أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، في طرق النسائي ، مما يوضح أن هناك انقطاعا في رواية أبي داود .

1 ينظر : البيهقي ، السنن الكبرى: ج 8 / ص 334 .

2 ينظر : الزيلعي ، نصب الراية: ج 10 / ص 330 .

3 ينظر : ابن حجر ، تلخيص الحبير: ج 4 / ص 219 .

4 الطحاوي ، شرح مشكل الآثار: ج 6 / ص 150 .

5 ينظر : ابن حجر ، تلخيص الحبير: ج 4 / ص 28 .

6 ينظر : السخاوي ، المقاصد الحسنة: ر 43 ، ج 1 / ص 136 .

7 العقيلي ، الضعفاء الكبير ، في ترجمة عبد الرحمن بن محمد : ر 943 ، ج 2 / ص 343 .

8 أبو داود ، سنن أبي داود ، كتاب الحدود ، باب : في الحدّ يشفع فيه : ر 4377 ، ج 4 / ص 232 .

9 ينظر : ابن القطان ، الوهم والإيهام: ج 2 / ص 94 .

10 النسائي ، السنن الكبرى ، كتاب الرجم ، التجاوز عن زلة ذي الهيئة : ر 7253 ، ج 6 / ص 468 ، وكذا أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير : ر 943 ، ج 2 / ص 343 .

11 المصدر السابق : ر 7254 ، ج 6 / ص 468 .

وقد أعلَّ عبد الحق الطريقين بعبد الملك بن زيد ، وعطاف بن خالد ، بأنهما ضعيفان . وفي ذلك نظر : فأما عبد الملك بن زيد المدني، فقد قال أبو الفتح الأزدي فيه : ضعيف الحديث¹، ولكن قال النسائي فيه : ليس به بأس².

وقد ذكره ابن حبان في " الثقات"³، وأما عطاف بن خالد : فقد اختلف فيه العلماء ما بين مضعف له، وما بين موثق ؛ فقد وثقه كل من يحيى بن معين⁴، وأحمد بن حنبل⁵، وقال أبو حاتم الرازي فيه: ليس به بأس⁶، وكذا أبو زرعة قال مثل قوله⁷.

وقال ابن حبان : " يروي عن الثقات ما لا يشبه حديثهم، لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما يوافق الثقات"⁸، وقال الدارقطني فيه : ضعيف⁹، ولكن ابن شاهين قد توقف في الاحتجاج به، فقال : " وهذا الخلاف في عطاف يوجب التوقف"¹⁰، وأقلَّ أحواله أنه صدوق، وهذا ما أكده ابن حجر في " التقريب"، حيث قال : صدوق يهم¹¹.

والحديث له تخريجات أخرى ، وقد أخرتها ، لأبين اشكالية رواية أبي داود، التي فيها انقطاع .

والحديث قد أخرجه أيضا : أحمد في " مسنده"¹²، وابن عدي في " الكامل"¹³، والدارقطني في " سننه"¹⁴، وأبو نعيم الأصبهاني في " حلية الأولياء"¹⁵، والبيهقي في " السنن الكبرى"¹⁶، وكذا أخرجه في " معرفة السنن والآثار"¹⁷، كلهم من طريق عبد الملك بن زيد ، عن محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم ، عن أبيه ، عن عمرة ، عن عائشة ، أنها قالت : قال رسول الله ﷺ: " أقبلوا ذوي الهيئات عثراتهم إلا حدًا من حدود الله".

وكذا أخرجه ابن حبان في " صحيحه"¹⁸، وأبو يعلى في " مسنده"¹⁹، والبيهقي في " السنن الكبرى"²⁰، من طريق أبي بكر بن نافع العمري ، عن محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم، عن عمرة، عن عائشة، قالت : قال رسول الله ﷺ: " أقبلوا ذوي الهيئات زلاتهم".

هذا الحديث قد اختلف على أبي بكر، هل هو مولى عبد الله بن عمر، الذي هو رجل مقبول الرواية ، كما ذكر ذلك الطحاوي في " الآثار"²¹.

1 ينظر : ابن الجوزي ، الضعفاء والمتروكين: رت 2168 ، ج 2 / ص 149 .

2 ينظر : الذهبي ، المغني في الضعفاء: رت 3815 ، ج 2 / ص 405 .

3 ينظر : ابن حبان ، الثقات: رت 9162 ، ج 7 / ص 95 .

4 ينظر : تاريخ ابن معين - رواية الدارمي : رت 616 ، ص 170 .

5 ينظر : ابن حنبل ، العلل ومعرفة الرجال : رت 3133 ، ج 2 / ص 477 .

6 ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل : رت 175 ، ج 7 / ص 33 .

7 المصدر السابق .

8 ابن حبان ، المجروحون : ج 2 / ص 193 . وقد ترجم له باسم : العطاف بن خالد بن عبد الله القرشي .

9 الدارقطني ، الضعفاء والمتروكين: رت 424 ، ص 31 .

10 ابن شاهين ، المختلَف فيهم: ج 1 / ص 12 .

11 ابن حجر ، تقريب التهذيب: رت 4612 ، ج 2 / ص 393 .

12 ابن حنبل ، مسند أحمد بن حنبل: ر 25513 ، ج 6 / ص 181 .

13 ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال: ج 5 / ص 308 .

14 الدارقطني ، سنن الدارقطني ، كتاب الحدود والديات وغيره : ر 3473 ، ج 4 / ص 287 .

15 أبو نعيم الأصبهاني ، حلية الأولياء: ج 9 / ص 43 .

16 البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب السرقة ، باب السارق توهب له السرقة : ر 17689 ، ج 8 / ص 267 ، ور 18083 ، ج 8 / ص 334 .

17 البيهقي ، معرفة السنن والآثار: ر 5503 ، ج 13 / ص 75 .

18 ابن حبان ، صحيح ابن حبان ، كتاب العلم ، ذكر الأمر بإقالة زلات أهل العلم والدين : ر 94 ، ج 1 / ص 296 .

19 أبو يعلى ، مسند أبي يعلى: ر 4953 ، ج 8 / ص 363 .

20 البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الأشربة والحد فيه ، باب الإمام يعفو عن ذوي الهيئات زلاتهم ما لم تكن حدًا : ر 18082 ، ج 8 / ص 334 .

21 ينظر : الطحاوي ، شرح مشكل الآثار: ج 6 / ص 143 .

وإن كان الذهبي قال : " أبو بكر بن نافع مولى ابن عمر روى عنه مالك ، ليس بالقوي، ووثقه ابن حزم"¹ .
فقد أخرج الطبراني في " المعجم الأوسط"، من طريق نعيم بن حماد ، قال : نا أبو بكر بن نافع مولى ابن عمر ، قال :
سمعت أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، قال : سمعت عمرة بنت عبد الرحمن ، تقول : قالت عائشة ، قال رسول
الله ﷺ: " أقبلوا ذوي الهيئات عثراتهم ما لم يكن حدًا"² .

وقد جاءت في رواية أخرى أنه مولى زيد بن الخطاب ، فقد أخرجه البخاري في " الأدب المفرد"³، من طريق عبد الله بن
عبد الوهاب ، قال : حدثني أبو بكر بن نافع، واسمه أبو بكر مولى زيد بن الخطاب، قال : سمعت محمد بن أبي بكر بن
عمرو بن حزم به .

وقد نقل ابن حجر في " اللسان"⁴ ، أن أبا أحمد الحاكم قال عن أبي بكر بن نافع العدوي مولى زيد بن الخطاب المدني :
ليس بالقوي عندهم .

ولهذا الاختلاف في الراوي، فقد ضعف الحديث أبو زرعة الرازي، حيث قال : " وأبو بكر بن نافع صاحب حديث عائشة : "
أقبلوا ذوي الهيئات" : ضعيف⁵ .

ولكن الحديث صحيح ، ويقوى بشواهد ، فله عدة شواهد ، فمنها :

الشاهد الأول : أخرجه الطبراني في " المعجم الأوسط"⁶ ، من طريق محمد بن عاصم ، قال : نا عبد الله بن محمد بن زيد
الجعفي، قال : حدثني أبي، قال : نا أبو بكر بن عياش، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله - يعني ابن مسعود - ، قال : قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أقبلوا ذوي الهيئات زلاتهم"، قال الهيثمي رجاله رجال الصحيح، سوى محمد بن
عاصم، وعبد الله بن محمد، قال : لم أعرفهما⁷ .

والشاهد الثاني : ما أخرجه النسائي في " السنن الكبرى"⁸، والطحاوي في " الآثار"⁹، كلاهما من طريق ابن أبي الرجال، عن ابن
أبي ذئب، عن عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، قال استأدى علي مولى لي جرحته يقال له: سلام
البربري إلى ابن حزم، فأتي بي فقال : أجرحتة ؟ قلت : نعم فقال : سمعت من خالتي عمرة تقول : قالت عائشة : إن النبي
ﷺ ، قال : أقبلوا ذوي الهيئات عثرتهم قال : فخلى سبيله ، ولم يعاقبه" .

فالحديث إسناده متصل، ورجاله ثقات؛ **والشاهد الثالث :** ما أخرجه الطحاوي في " مشكل الآثار"¹⁰، من طريق موسى بن
داود ، قال حدثنا محمد بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف ، عن عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الله
بن عمر، عن أبيه، عن جده، قال : قال رسول الله ﷺ: " تجافوا عن عقوبة ذوي المروءة ، وهو ذو الصلاح؛ وهذا الشاهد

1الذهبي ، المغني في الضعفاء: رت 7352 ، ج 2 / ص 775 .

2الطبراني، المعجم الأوسط : ر 3139، ج 3/ ص 277.

3البخاري ، الأدب المفرد، كتاب البنين ، باب الرفق : ر 465 ، ص 165 .

4ابن حجر ، لسان الميزان: رت 3214 ، ج 9 / ص 463 .

5البرذعي ، الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي: ج 2 / ص 439 .

6الطبراني ، المعجم الأوسط: ر 7562 ، ج 7 / ص 302 .

7ينظر :الهيثمي ، مجمع الزوائد: ر 10695 ، ج 6 / ص 307 .

8النسائي ، السنن الكبرى ، كتاب الرجم ، التجاوز عن زلة ذي الهيئة : ر 7257 ، ج 6 / ص 469 .

9الطحاوي ، شرح مشكل الآثار: ر 2373 ، ج 6 / ص 145 .

10الطحاوي ، شرح مشكل الآثار: ر 2378 ، ج 6 / ص 150 .

ضعيف، لضعف محمد بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف، قال البخاري فيه : منكر الحديث¹، وقال النسائي : متروك الحديث² .

والشاهد الرابع : ما أخرجه ابن الأعرابي في " المعجم"³، من طريق تمام، قال : حدثنا عبد الصمد بن النعمان، قال : حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم : " تجاوزوا في عقوبة ذوي الهيئات " .

والحديث صحيح فرجاله ثقات، وأما عبد الصمد بن النعمان ، قال أبو حاتم فيه : صدوق⁴ . ونقل الذهبي عن النسائي قوله فيه : ليس بالقوي⁵ .

خلاصة الأمر في الباب : تبين لنا من تخريج طرق الحديث ؛ أن حديث أبي داود الذي أخرجه في " سننه" ، قد زال عنه الانقطاع ، لما أوصله النسائي ، وغيره كما أسلفنا ، وبعض الأحاديث طرقها جيدة بشواهدا، وبعضها الآخر ضعيف ، ويمكن القول إنه يتقوى بعضها ببعض ، وهذا لا يعني إسقاط الواجبات والأحكام الشرعية في مسألة الحدود ، لأنه أمر يتعلق بالله تعالى .

والحديث لا يتعارض مع ما أخرجه البخاري⁶، ومسلم⁷ في صحيحيهما ، عن النبي ﷺ : " أيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها" .

وإنما المقصود من حديث الباب؛ هو إكرام ذوي الهيئات، والتلطف معهم والتغاضي أحيانا في بعض زلاتهم . وهو ما فسرهُ الشافعي رحمه الله ، أنه قال : " سمعت من أهل العلم من يعرف هذا الحديث ، ويقول : " يتجافى للرجل ذي الهيئة عن عثرته ما لم يكن أحدا" ؛ وذوو الهيئات الذين يقالون عثراتهم الذين ليسوا يعرفون الشر ، فيزل أحدهم الزلة"⁸ . قال ابن عبد البر : " ما يدل على جواز الشفاعة في التعزيرات لا في الحدود"⁹ .

1 البخاري ، التاريخ الأوسط: رت 1022 ، ج 4 / ص 662 .

2 النسائي ، الضعفاء والمتروكين: رت 528 ، ص 216 .

3 ابن الأعرابي ، معجم ابن الأعرابي: ر 319 ، ج 1 / ص 320 .

4 ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: رت 273 ، ج 6 / ص 51 .

5 الذهبي ، المغني في الضعفاء: رت 3717 ، ج 2 / ص 396 .

6 البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الحدود ، باب كراهية الشفاعة في الحد إذا رفع إلى السلطان : ر 6788 ، ج 8 / ص 199 .

7 مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الحدود ، باب قطع السارق الشريف وغيره والنهي عن الشفاعة في الحدود: ر 4505 ، ج 5 / ص 114 .

8 ينظر: البيهقي ، معرفة السنن والآثار: ج 6 / ص 473 .

9 ابن عبد البر ، سبل السلام: ج 4 / ص 21 .

الفصل السابع

أحاديث الأبواب التي لا يصح منها شيء في فضائل

الأمكنة والأزمنة والأشخاص

ويشتمل على المباحث الآتية :

المبحث الأول : أحاديث الأمكنة والأزمنة التي لم يصح منها شيء.

وتتضمن المطالب الآتية:

المطلب الأول : في باب فضائل الصخرة ، وعسقلان ، وقزوين .

المطلب الثاني : في باب ما جاء في فضائل العرب .

المبحث الثاني : أحاديث الأشخاص التي لم يصح منها شيء.

وتتضمن المطالب الآتية:

المطلب الأول : في باب فضائل معاوية - رضي الله عنه - .

المطلب الثاني : في باب فضل العقل .

المطلب الثالث : في باب فضل المعروف والتحذير من التبرم من حوائج الخلق .

المطلب الرابع : في باب فضل الديك .

المبحث الأول

أحاديث الأمانة والأمانة التي لم يصح منها شيء

المطلب الأول: في باب فضائل الصخرة، وعسقلان وقزوين.

هذا الباب يتضمن عدة محاور، سأتناول تلك المحاور بالترتيب؛ وقبل ذلك أذكر قول العالم الذي نفى ذلك الباب .

قال ابن بدر الموصلي : " لا يصح في هذا الباب شيء عن رسول الله ﷺ؛ غير ثلاثة أحاديث في بيت المقدس"¹.

أولاً : ما جاء في فضل الصخرة :

قال ابن القيم في " المنار المنيف"² : " وكل حديث في الصخرة فهو كذب مفترى والقدم الذي فيها كذب موضوع " .

وقال الملا علي القاري : " ومن ذلك الحديث الذي يروى في الصخرة أنها عرش الله الأدنى تعالى الله عن كذب المفتريين ؛ ولما سمع عروة بن الزبير هذا قال سبحان الله يقول الله تعالى " وسع كرسيه السماوات والأرض " ، وتكون الصخرة عرشه الأدنى وكل حديث في الصخرة فهو كذب مفترى والقدم الذي فيها كذب موضوع مما عملته أيدي المزورين"³.

والحديث أخرجه ابن الجوزي في " الموضوعات"⁴: من طريق : بكر بن زياد الباهلي ، قال حدثنا ابن المبارك ، عن سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن زرارة بن أوفى ، عن أبي هريرة ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لما أسرى بي إلى بيت المقدس مر بي جبريل بقبر أبي إبراهيم فقال يا محمد إنزل فصل هنا ركعتين، ثم مر بي ببيت لحم فقال انزل فصل هنا ركعتين فإن هاهنا ولد أخوك عيسى، ثم أتى بي إلى الصخرة فقال يا محمد من ها هنا عرج ربك إلى السماء، وذكر كلاماً طويلاً أكره ذكره".

ثم قال ابن الجوزي : " قال أبو حاتم : هذا حديث لا يشك عوام أصحاب الحديث أنه موضوع ؛

وكان بكر بن زياد دجالاً يضع الحديث على الثقات"⁵.

ثانياً : فضل عسقلان :

قال ابن الجوزي في " الموضوعات"⁶، في باب فضل عسقلان ، وفيه عن ابن عمر ، وأنس وعائشة رضي الله عنهم.

ثم خرج لطريقين عن ابن عمر ، وثلاثة طرق عن أنس بن مالك ، وطريق واحد من حديث عائشة .

ثم قال : هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ.

1 ابن بدر الموصلي ، المغني عن الحفظ والكتاب: ص 153 .

2 ابن القيم الجوزية ، المنار المنيف: ر 156 ، ص 87 .

3 الملا علي القاري ، الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعية: ص 457 .

4 ابن الجوزي ، الموضوعات ، باب ما روى أن الله تعالى عرج إلى السماء : ج 1 / ص 113 .

5 المصدر السابق .

6 ابن الجوزي ، الموضوعات ، باب فضل عسقلان : ج 1 / ص 52 - 55 .

وحاول ابن حجر رحمه الله في " القول المسدد " ، أن يدافع عن الإمام أحمد ، بتخريجه لتلك الأحاديث ، فقال : " حديث أنس في فضل عسقلان هو في فضائل الأعمال والتحريض على الرباط في سبيل الله وليس فيه ما يحيله الشرع ولا العقل فالحكم عليه بالبطلان بمجرد كونه من رواية أبي عقال لا يتجه وطريقة الإمام أحمد معروفة في التسامح في رواية أحاديث الفضائل دون أحاديث الأحكام"¹ .

وقد تعقب ابن تيمية رحمه الله قول الحافظ هذا ، فقال : " ولا يجوز أن يعتمد في الشريعة على الأحاديث الضعيفة التي ليست صحيحة ، ولا حسنة ؛ لكن أحمد بن حنبل وغيره من العلماء جوزوا أن يروى في فضائل الأعمال ما لم يُعلم أنه ثابت إذا لم يعلم أنه كذب ، وذلك أن العمل إذا علم أنه مشروع بدليل شرعي وروي في فضله حديث لا يعلم أنه كذب جاز أن يكون الثواب حقاً ، ولم يقل أحد من الأئمة إنه يجوز أن يجعل الشيء واجباً أو مستحباً بحديث ضعيف ، ومن قال هذا فقد خالف الإجماع"² .

وجملة القول : إن الحديث الوارد في فضائل عسقلان أغلبها كذب ، ولا يثبت منها شيء عن رسول الله ﷺ .

ثالثاً : ما جاء في فضل قزوين :

أخرج ابن ماجه³ ، ومن طريقه ابن الجوزي في " الموضوعات " ، من طريق : داود بن المحبر ، قال : أخبرنا الربيع بن صبيح ، عن يزيد بن أبان ، عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : " ستفتح عليكم الآفاق وستفتح عليكم مدينة يقال لها قزوين ، من رابط فيها أربعين يوماً أو أربعين ليلة كان له في الجنة عمود من ذهب ، على زبرجدة خضراء ، عليها قبة من ياقوتة حمراء ، لها سبعون ألف مصراع من ذهب ، على كل مصراع زوجة من الحور العين"⁴ .

ثم قال ابن الجوزي : " هذا حديث موضوع بلا شك فيه ، فأول من فيه من الضعفاء يزيد بن أبان ؛ قال شعبة : لأن أزيي أحب إلى من أن أحدث عنه ، وقال أحمد : لا يكتب عنه شيء ، وقال النسائي : متروك الحديث ، وقال ابن حبان : لا تحل الرواية عنه"⁵ .

وقد قال البخاري : " داود بن المحبر : منكر الحديث ؛ قال أحمد : شبه لا شيء لا يدري ما الحديث"⁶ .

خلاصة الأمر : أحاديث عسقلان ، والصخرة ، وقزوين ، فهي أحاديث ضعيفة بل وموضوعة ، ولم يثبت منها شيء ولا يصح عن رسول الله ﷺ شيء .

1 ابن حجر ، القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد : ص 27 .

2 ابن تيمية ، قاعدة جلية في التوسل والوسيلة : ج 2 / ص 171 - 172 .

3 ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، كتاب الجهاد ، باب ذكر الديلم وفضل قزوين : ر 2780 ، ج 4 / ص 70 .

4 ابن الجوزي ، الموضوعات ، باب في فضل قزوين خاصة : ج 2 / ص 55 .

5 المصدر السابق .

6 البخاري ، التاريخ الكبير : رت 837 ، ج 3 / ص 244 .

المطلب الثاني : في باب ما جاء في فضائل العرب.

هذا المبحث يتناول في فضائل العرب ، وهنا يتبادر سؤال هو هل ثبت عن النبي ﷺ أنه امتدح العرب لكون القرآن الكريم نزل بين أظهرهم . ولذا قال العقيلي في " الضعفاء الكبير " : " الرواية في هذا الباب ليس فيها شيء صحيح " ¹ ، أي : في فضائل قبائل العرب .

هناك بعض من هذه الأحاديث ، قد أعلاها الحفاظ ، في كتبهم ؛ وإليك منها :

1- أخرج ابن الجوزي في " الموضوعات " ² ، من طريق : خارجة بن مصعب ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس ، قال : قال النبي ﷺ : " ... يا سلمان ليس لك أن تنكح نساءهم ولا تأمر بهم ، إنما أنتم الوزراء وهم الائمة ، ولو أن الله علم أن شجرة خير من شجرتي لآخرنني منها وهي شجرة العرب " .

عقب ابن الجوزي بقوله : تفرد به خارجه ، عن ابن جريج . وهو كذلك ؛ وقال يحيى بن معين : ليس بشيء ³ ، وقال أحمد : لا يكتب حديثه ⁴ ، وقال النسائي : متروك الحديث ⁵ .

وأما ابن حبان فقد قال : لا يحل الاحتجاج بخبره ⁶ .

2- حديث " العرب سادات العجم " . قال علي القاري : ليس له أصل ، ومعناه صحيح ⁷ . وقال العجلوني في " كشف الخفاء " ⁸ : ليس بحديث ، بل هو من كلام بعضهم .

3- وأخرج العقيلي في " الضعفاء " ⁹ ، من طريق مطين ، عن علاء بن عمرو الحنفي ، عن يحيى بن يزيد ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، قال : قال رسول الله ﷺ : " أحبوا العرب لثلاث : لأني عربي ، والقرآن عربي ، وكلام أهل الجنة عربي " ، وقال العقيلي عقب الحديث : لا أصل له ؛ وأعله بيحيى بن يزيد ، فقد قال عنه ابن حبان البستي : يروي المقلوبات ، عن الأثبات ، فبطل الاحتجاج به ¹⁰ .

1العقيلي ، الضعفاء الكبير: ج 4 / ص 84 .

2ابن الجوزي ، الموضوعات: ج 1 / ص 282 .

3 تاريخ ابن معين - رواية الدوري: رت 309 ، ص 105 .

4المزي ، تهذيب الكمال: رت 1592 ، ج 8 / ص 16 .

5النسائي ، الضعفاء والمتروكين: رت 174 ، ص 97 .

6ابن حبان ، المجروحين: ج 1 / ص 288 .

7الهروي ، المصنوع في معرفة الحديث الموضوع: ر 191 ، ص 123 .

8العجلوني ، كشف الخفاء: ر 1723 ، ج 2 / ص 58 .

9العقيلي ، الضعفاء الكبير ، ترجمة : علاء بن عمرو الحنفي : رت 1380 ، ج 3 / ص 348 .

10ابن حبان ، المجروحين: ج 3 / ص 115 .

4- وأخرج العقيلي¹، وابن عدي²، والبيهقي في " شعب الإيمان"³، والخطيب في " التاريخ"⁴ : من طريق : مطرف بن معقل، عن ثابت، عن أنس بن مالك، عن عمر بن الخطاب ، قال سمعت النبي ﷺ، قال : " من سب العرب فأولئك هم المشركون" مطرف بن معقل: منكر الحديث، لا يتابع على حديثه، ولا يعرف إلا به؛ نقل ذلك العقيلي⁵، وغيره.

5- وأخرج البزار في "مسنده"⁶، والعقيلي⁷، والطبراني في " المعجم الأوسط"⁸، من طريق: الهيثم بن جمار، قال حدثنا ثابت، عن أنس، قال، قال رسول الله ﷺ: " حب قريش إيمان وبغضهم كفر، وحب العرب إيمان وبغضهم كفر، ومن أحب العرب فقد أحبني، ومن أبغض العرب فقد أبغضني" .

الهيثم بن جمار : ضعيف، كما صرح بذلك يحيى بن معين من رواية الدوري⁹، وقال أيضا : ليس بشيء¹⁰، وقال أبو حاتم الرازي : ضعيف الحديث ، منكر الحديث¹¹. وقال النسائي :متروك الحديث¹².

وقال العقيلي في ترجمته : حديثه غير محفوظ¹³. وقد أعله الطبراني في " الأوسط"¹⁴: بتفرد الهيثم بروايته عن ثابت .

خلاصة الأمر : هو كما قال العقيلي الذي ذكرناه في بداية المطلب في أنه لم يثبت في ذلك شيء عن فضائل العرب عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وكفاهم فضلا أن النبي عربي والقرآن نزل بلغتهم ، وأذعن الناس لهم ما زالوا يتقون الله عز وجل .

1العقيلي ، الضعفاء الكبير، ترجمة مطرف بن معقل : رت 1806 ، ج 4 / ص 217 .

2ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال: ج 6 / ص 369 .

3البيهقي ، شعب الإيمان: ج 3 / ص 161 .

4الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد: ر 5430 ، ج 10 / ص 294 .

5العقيلي ، الضعفاء الكبير: ر 1806 ، ج 4 / ص 217 .

6البزار ، مسند البزار : ر 6997 ، ج 13 / ص 357 .

7العقيلي ، الضعفاء الكبير : ج 4 / ص 355 .

8الطبراني ، المعجم الأوسط : ر 2537 ، ج 3 / ص 76 .

9 تاريخ ابن معين - رواية الدوري : رت 3401 / ج 4 / ص 108 .

10 تاريخ ابن معين - رواية الدارمي : رت 844 ، ص 223 .

11ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل : رت 330 ، ج 9 / ص 81 .

12النسائي ، الضعفاء والمتروكين : رت 609 ، ص 242 .

13العقيلي ، الضعفاء الكبير : رت 1964 ، ج 4 / ص 355 .

14الطبراني ، المعجم الأوسط : ج 3 / ص 76 .

المبحث الثاني

أحاديث فضل الأشخاص التي لم يصح منه شيء .

وتتضمن المطالب الآتية :

المطلب الأول : في باب فضل معاوية رضي الله عنه.

فمعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما هو أحد أصحاب النبي ﷺ، و يكفيه فضلا أن له شرف الصحبة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد لازم النبي ﷺ، وكان أحد كتاب الوحي كما حكى ذلك أهل السير . وكان مشهوراً بالحلم ورجحان العقل مشهوداً له بالفقه، فقد أخرج البخاري في " صحيحه"¹، من حديث ابن أبي مليكة قال: قيل لابن عباس: " هل لك في أمير المؤمنين معاوية، فإنه ما أو تر إلا بواحدة قال: أصاب، إنه فقيه " .

وقد وردت أيضا أحاديث متضمنة فضائله، منها ما أخرجه البخاري في " التاريخ الكبير"²، والترمذي في " جامعه"³، وأحمد في " مسنده"⁴، كلاهما من طريق سعيد بن عبد العزيز، عن ربيعة بن يزيد، عن عبد الرحمن بن أبي عميرة وكان من أصحاب رسول الله ﷺ: عن النبي ﷺ، أنه قال لمعاوية " اللهم اجعله هاديا مهديا وأهد به " .

وقال الترمذي : " هذا حديث حسن غريب " ، وتعقبه الألباني في تعليقه ، وقال : صحيح .

وما أورده ابن بدر الموصلي فيما نقل هو عن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ، قال : " لا يصح عن النبي ﷺ في فضل معاوية بن أبي سفيان شيء"⁵ .

وكذا تبعه الفيروزآبادي في " رسالته " ، قال : " باب فضل معاوية ليس فيه حديث صحيح"⁶

فمقصودهما أنه لم يرد في فضله بشكل مخصوص كما ورد في فضائل الخلفاء الراشدين، وإنما ورد في فضل معاوية رضي الله عنه بعموم اللفظ⁷ .

وأخرج أيضا مسلم في " صحيحه " ، من حديث عن ابن عباس قال: " كنت ألعب مع الصبيان فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فتواريت خلف باب قال فجاء فحطأني حطأة وقال اذهب وادع لي معاوية قال فجئت فقلت هو يأكل قال ثم قال لي اذهب فادع لي معاوية قال فجئت فقلت هو يأكل فقال لا أشبع الله بطنه"⁸ .

قال الإمام النووي : " وأما دعوؤه على معاوية أن لا يشبع حين تأخر ففيه الجوابان السابقان :

أحدهما : أنه جرى على اللسان بلا قصد ، والثاني:أنه عقوبة له لتأخره . وقد فهم مسلم رحمه الله من هذا الحديث أن معاوية لم يكن مستحقا للدعاء عليه ، فلهذا أدخله في هذا الباب ، وجعله غيره من مناقب معاوية لأنه في الحقيقة يصير دعاء له"⁹ .

1 البخاري ، صحيح البخاري ، باب ذكر معاوية رضي الله عنه : ر 3765 ، ج 5 / ص 35 .

2 البخاري ، التاريخ الكبير: ج 5 / ص 240 .

3 الترمذي ، جامع الترمذي ، باب مناقب لمعاوية بن أبي سفيان : ر 3842 ، ج 5 / ص 687 .

4 ابن حنبل ، مسند أحمد بن حنبل: ر 17926 ، ج 4 / ص 216 .

5 ابن بدر الموصلي ، المغني عن الحفظ والكتاب: ص 165 .

6 الفيروزآبادي ، رساله في بيان ما لم يثبت فيه حديث من الأبواب: ص 13 .

7 بتصرف من كلام الشيخ الحويني في نقده لكتاب المغني عن الحفظ والكتاب ، ص 165 .

8 مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب البر والصلة والآداب ، باب من لعنه النبي أو سبه أو دعا عليه وليس هو أهلا : ر 6893 ، ج 8 / ص 27 .

9 النووي ، شرح صحيح مسلم: ج 8 / ص 422 .

وجاء في تذكرة الموضوعات للفتني : " وأصح ما روي فيه حديث مسلم أنه كاتبه وبعده حديث العرياض " اللهم علمه الكتاب "؛ وبعده حديث " اللهم اجعله هاديا مهدياً"¹ .

وقد وجدت بحثا طيبا حول ثبوت الأحاديث الخاصة في فضائل معاوية؛ وأردت أن أنقله للاستفادة حول هذا الموضوع :
" روى ابن عساکر ، وابن الجوزي في الموضوعات ، من طريق : أبي عبد الله الحاكم، عن أبي العباس محمد بن يعقوب الأصم، قال: سمعت أبي يقول: سمعت إسحاق بن إبراهيم الحنظلي يقول: لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضل معاوية بن أبي سفيان شيء.

وعلى هذه العبارة اتكأ غالب مَنْ رَدَّ ما ثبت من أحاديث في فضل معاوية رضي الله عنه، وهي عبارة لم تثبت عن الإمام إسحاق؛ المعروف بابن راهوويه، فالراوي عنه: يعقوب بن الفضل ترجمته عزيزة جدا، إذ لم يذكره ابنُ أبي حاتم ولا ابن حبان مع استيعابهما، إنما ذكره الخطيب في تاريخه باقتضاب شديد، وترجمه الذهبي في السير، وتاريخ الإسلام ، ولم أجد فيه جرحا ولا تعديلا.

وقال الحافظ ابن عساکر بعد روايته له معقبا: "وأصح ما روي في فضل معاوية حديثُ أبي حمزة عن ابن عباس أنه كاتبُ النبي [صلى الله عليه وسلم]، فقد أخرجه مسلم في صحيحه، وبعده حديثُ العرياض: اللهم علمه الكتاب، وبعده حديث ابن أبي عمير: اللهم اجعله هاديا مهدياً".

فهذا ردُّ منه على الكلام المنسوب لإسحاق، ورأيُ ابن حَجَر الهيثمي يُشكك في ثبوت التضعيف عن إسحاق، كما في تطهير الجنان له .

وربما احتجَّ بعضهم بقصة غير صريحة في الباب تُروى عن الإمام النَّسائي رحمه الله من وجوه مختلفة المتن والمكان، انظرها في تهذيب الكمال ، وبغية الراغب المتمدني للسخاوي

ويُخالف كلُّ هذا تصحيحُ جَمْعٍ من الحفاظ لأحاديث في فضائل معاوية، وتبويب بعضهم لذلك، كالترمذي وغيره، بل وإفراد بعضهم لمناقبه، ويأتي شيء من ذلك.

وأشار الحافظُ أبو موسى المديني لثبوت جُملة من الفضائل لمُعاوية رضي الله عنه"² . أ . هـ .

المطلب الثاني : في باب فضل العقل.

وردت أحاديث بخصوص فضل العقل، ولكن أغلبها ما بين الضعف والوضع، بل هناك من ألف كتابا مستقلا وذكر فضائل العقل³، وليته لم يؤلفه لما فيه من الكذابين والمتروكين، وكما قال ابن الجوزي في "الموضوعات" : " وقد رويت في العقول أحاديث كثيرة ليس فيها شيء يثبت، منها شيء يرويه ؛ مروان بن سالم، وإسحاق بن أبي فروة، وأحمد بن بشير، ونصر بن طريف ، وابن سمعان ، وسليمان بن عيسى ؛ وكلهم متروكون ، وقد كان بعضهم يضع الحديث، فيسرقه الآخر ويغير إسناده"⁴ .

1الفتني ، تذكرة الموضوعات: ص100 .

2محمد زياد بن عمر التكلة ، من فضائل وأخبار معاوية : ص15 - 16 .

3ذكر أبو طاهر المقدسي في " ذخيرة الحفاظ "، أن داود بن المحبر له كتاب مصنف في " فضل العقل "، والحمل فيه عليه .

4ابن الجوزي ، الموضوعات: ج1 / ص177 .

ولذا قال العقيلي : " لا يثبت في هذا المتن شيء"¹. وقال ابن القيم : " أحاديث العقل كلها كذب"². قال الفيروزآبادي في " رسالته" : " لم يصح فيه شيء"³.

وقال ابن حجر العسقلاني : " أحاديث العقل كلها موضوعة ، لا يثبت منها شيء"⁴. وقال الحافظ العراقي : " لم أقف له على أصل ، ولم يصح في فضل العقل شيء"⁵.

وإليك أشهر هذه الألفاظ التي جاءت في فضل العقل من الأحاديث ، وهي :

أولا : حديث : " قوام المرء عقله ، ولا دين له لمن لا عقل له" .

أخرجه البيهقي في " شعب الإيمان"⁶، من طريق حامد بن آدم ، قال : حدثنا أبو غانم، عن أبي الزبير ، عن جابر بن عبد الله مرفوعا، وقد أعله البيهقي بحامد بن آدم وكان متهما بالكذب.

وأخرج ابن عدي في " الكامل"⁷، من طريق داود بن محبر بن قحذم الطائي، عن نصر بن طريف، عن ابن جريج ، عن أبي الزبير، عن جابر به .

والحديث أعله ابن عدي بأنه منكر؛ وليس بمحفوظ⁸، وعلمته : داود بن المحبر، قال البخاري فيه : منكر الحديث⁹، وقال أحمد بن حنبل فيه : كان لا يدري ما الحديث¹⁰، وقال أبو حاتم الرازي: غير ثقة ، منكر الحديث، ذاهب الحديث¹¹، وقال أبو زرعة : ضعيف الحديث¹²، وقال الدارقطني : " يضع بصري كان ببغداد، متروك"¹³.

ثانيا : حديث : " لما خلق الله العقل قال له: قم، فقام، ثم قال: له أدبر، فأدبر، ثم قال له: أقبل، فأقبل، ثم قال له: أقعد، فقع، ثم قال له: ما خلقت خلقا هو خير منك، ولا أفضل منك، ولا أحسن منك، بك آخذ، وبك أعطي، وبك أعرف، وبك أعاقب، وبك الثواب، وعليك العقاب" .

1العقيلي ، الضعفاء الكبير : ج 3 / ص 175 .

2ابن القيم الجوزية ، نقد المتنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول: ص 60 .

3الفيروزآبادي ، رسالة في بيان ما لم يثبت فيه حديث من الأبواب : ص 5 .

4ابن حجر ، المطالب العلية: ج 3 / ص 13 .

5 تخريج إحياء علوم الدين: ج 6 / ص 77، وينظر أيضا : كتاب :المغني عن الحمل والأسفار: ر 3857 ، ج 2 / ص 1065 ، كلاهما لأبي الفضل العراقي . وكذا ألف أيضا فيفضل العقل ابن أبي الدنيل فأسماه : العقل وفضله ، وقد قال الألباني في السلسلة الضعيفة : ج 1 / ص 53 0 54 ، تعقيبا على مؤلفه : " وقد تتبعت ما أورده منها ؛ فوجدتها كما ذكرت لا يصح منها شيء ، فالعجب من مصححه الشيخ محمد زاهد الكوثري كيف سكت عنها ؟ بل أشار في ترجمته للمؤلف إلى خلاف ما يقتضيه التحقيق العلمي عفا الله عنا وعنه". ونقل كلام ابن القيم الذي ذكرناه .

6البيهقي ، شعب الإيمان: ر 4323 ، ج 6 / ص 355 .

7ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال: ج 3 / ص 101 .

8المصدر السابق .

9البخاري ، التاريخ الكبير: ر 837 ، ج 3 / ص 244 .

10ابن حنبل ، العلل ومعرفة الرجال: ر 766 ، ج 1 / ص 388 .

11ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: ر 1931 ، ج 3 / ص 424 .

12المصدر السابق .

13الدارقطني ، الضعفاء والمتروكين: ر 206 ، ص 18 .

أخرجه العقيلي في " الضعفاء الكبير"¹، والطبراني في " المعجم الكبير"²، وفي " الأوسط"³، من طريق سعيد بن الفضل القرشي، حدثنا عمر بن أبي صالح العتكي، عن أبي غالب، عن أبي أمامة، قال: قال رسول الله ﷺ... الحديث .

والحديث منكر، وآفته عمر بن أبي صالح العتكي، قال الذهبي فيه : "لا يعرف ثم إن الراوي عنه مشهور بالمنكرات ؛ والخبر باطل في العقل وفضله"⁴.

وله شاهد أخرجه ابن عدي في " الكامل"⁵، وابن شاهين في " الترغيب في فضائل الأعمال"، والبيهقي في " شعب الإيمان"⁶، وابن الجوزي في " الموضوعات"⁷، كلهم من طريق محمد بن بكار، حدثنا حفص بن عمر، عن الفضل بن عيسى الرقاشي، عن أبي عثمان النهدي، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ... الحديث .

وآفته حفص بن عمر، قال ابن حبان فيه : " وحفص بن عمر ؛ يأتي بأشياء كأنها موضوعة، لا يجوز الاحتجاج بها بحال "⁸ .

وجملة القول : ما قال الذهبي في " تلخيص الموضوعات"⁹ : " وطرق أخرى لم تصح " . وهو كذلك فقد نقلت من أقوال العلماء أن جميع طرق فضائل العقل موضوعة وغير صحيحة، ولا مجال للتطويل في ذلك . وقد بسط طرقها ابن الجوزي في كتابه " الموضوعات"¹⁰، وأطنب في تخريجاتها، وكلها لا تصح .

ولذا فقد انكشف لكثير من النقاد حال طائفة من هؤلاء الكذابين ، فقصوا بأنهم وضعوا الحديث المعين أو الأحاديث ، مثل قطعهم بوضع ميسرة بن عبد ربه كتابا في أحاديث في فضل العقل، سرقه منه داود بن المحبر وغيره، وحكمهم على نسخ مجموعة من قبل بعض الكذابين بكونها موضوعة ، كنسخة أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن نبيط ، وغيره¹¹ .

المطلب الثالث : في باب التحذير من التبرم من حوائج الخلق.

قال العقيلي في " الضعفاء"¹² : " وقد روي في هذا الباب أحاديث ليس فيها شيء يثبت " . وقال ابن القيم في "نقد المنقول"¹³ : " ومن ذلك أحاديث التحذير من التبرم بحوائج الناس ليس فيها شيء صحيح " .

11العقيلي ، الضعفاء الكبير ، ترجمة عمر بن صالح العتكي : ج3 ، ص 175 .

12الطبراني ، المعجم الكبير: ر 8012 ، ج 7 / ص 329 .

13الطبراني ، المعجم الأوسط: ر 7241 ، ج 7 / ص 190 .

14الذهبي ، ميزان الاعتدال: ر 6146 ، ج 3 / ص 206 .

15ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال: ج 6 / ص 14 .

16البيهقي ، شعب الإيمان: ر 4313 ، ج 6 / ص 349 .

17ابن الجوزي ، الموضوعات: ج 1 / ص 174 .

18ابن حبان ، المجروحين: ج 1 / ص 255 ..

19الذهبي ، تلخيص كتاب الموضوعات: ص 12 .

10ينظر : ابن الجوزي ، الموضوعات: ص 171 - 177 .

11أبو محمد عبد الله بن يوسف الجديع ، تحرير علوم الحديث : ج 3 / ص 263 .

12العقيلي ، الضعفاء الكبير: ج 2 / ص 340 .

13ابن القيم الجوزية ، نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والقبول: ر 185 ، ص 115 ، وكذا في المنار المنيف: ر 283 ، ص 126 .

والحديث قد أخرجه ابن حبان في " المجروحين"¹، وابن عدي²، والخطيب البغدادي في " تاريخ بغداد"³. وابن الجوزي في " العلل"⁴، : كلهم من طريق : احمد بن معدان العبدى عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل قال قال رسول الله ﷺ: " ما عظمت نعمة الله على عبد الا عظمت مؤونة الناس عليه فمن لم يحتمل تلك المؤونة فقد عرض النعمة للزوال".

وقد ضعف ابن حبان رواية أحمد بن معدان واعتبر روايته واهيه عن ثور⁵. ثم قال ابن الجوزي : " هذا حديث لا يصح ؛ قال ابن حبان احمد بن معدان : متروك يروي الأوابد ولم يرو هذا عن ثور إلا هو وابن علاثة وهما واهيان ، وقال الدارقطني : وهو حديث ضعيف غير ثابت"⁶.

المطلب الرابع : في باب فضل الديك.

فسر المناوي في " شرح الجامع الصغير"، لم الديك من غيره من الحيوانات، حيث قال " لأنه أقرب الحيوانات صوتا إلى الذاكرين الله وهو يحفظ غالب أوقات الصلاة ويوقظ لها فهو لإعنته على ما يوصل إلى الرحمة والبركة كالصديق لمن هو أقرب إلى الرحمة ، فتدبر"⁷.

ولذا لم يثبت عن النبي ﷺ شيء في فضل الديك، ولذا نبه بعض العلماء على ذلك ، فقد قال ابن بدر الموصلي : باب " الديك الأبيض صديقي . . . الحديث" ؛ قال الخطيب : " لا يصح من هذا الحديث ولا إسناده "⁸.

وقال الفيروزآبادي : " باب فضائل الديك الأبيض لم يصح فيه شيء فالحديث المسلسل المشهور فيه: "الديك الأبيض صديقي" ؛ باطل موضوع"⁹. وإليك بعض الأحاديث التي ورد في الباب :

أولا :أخرج الطبراني في " مسند الشاميين"¹⁰، من طريق محمد بن مهاجر، عن عبد الملك بن عبد الله، عن أبي زيد الأنصاري، قال : قال لي النبي ﷺ: " الديك الأبيض صديقي، وصديق صديقي وعدو عدوي" ؛ والحديث ضعيف لجهالة عبد الملك بن عبد الله . قال عنه الذهبي : شيخ مجهول¹¹ .

وأخرج الهيثمي في " الزوائد"¹²، متابعه من طريق عبد الرحيم بن واقد ، قال : ثنا وهب، قال : ثنا طلحة بن عمرو، عمن حدثه، عن أبي زيد الأنصاري مرفوعا بت؛ وهذا الحديث لا تقوم به الحجة ألبتة ، فهناك ضعيفان ، أحدهما : لضعف عبد

1 ابن عدي ، المجروحين، ترجمة أحمد بن معدان العبدى : ج 1 / ص 142 .

2 ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال: ج 1 / ص 174 .

3 الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، ترجمة أحمد بن نصر : رت 2626 ، ج 5 / ص 181 .

4 ابن الجوزي ، العلل المتناهية ، حديث في التحذير من التبرم لحوائج الناس : ر 856 ، ج 2 / ص 857 .

5 ينظر : ابن حبان ، المجروحين ، ترجمة أحمد بن معدان العبدى : ج 1 / ص 143 .

6 ابن الجوزي ، العلل المتناهية ، حديث في التحذير من التبرم لحوائج الناس : ر 856 ، ج 2 / ص 857 .

7 المناوي ، فيض القدير شرح الجامع الصغير: ر 4290 ، ج 3 / ص 738 .

8 ابن بدر الموصلي ، المغني عن الحفظ والكتاب: ص 463 .

9 الفيروزآبادي ، رساله في بيان ما لم يثبت فيه حديث من الأبواب: ص 32 .

10 الطبراني ، مسند الشاميين: ر 1428 ، ج 2 / ص 326 .

11 الذهبي ، المغني في الضعفاء: ر 3822 ، ج 2 / ص 406 .

12 بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث ، باب ما جاء في الديك والنهي عن سبه : ر 878 ، ج 2 / ص 833 .

الرحيم بن واقد، وقد ضعفه الخطيب¹، والثاني : وهب بن وهب بن كثير فهو متروك الحديث ، قال عنه أبو حاتم: كان كذاباً².

ثانيا : أخرج الهيثمي في " زوائده"³، وابن حجر في " المطالب العالية"⁴، كلاهما من طريق عبد الرحيم بن واقد ، قال : حدثنا عمرو بن جميع ، قال : حدثنا يحيى بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن عائشة، عن النبي ﷺ وعن أبان عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، أنه قال الديك الأبيض صديقي، وصديق صديقي، وعدو عدوي".

ثالثا : أخرج ابن الجوزي في " الموضوعات"⁵، من طريق الدارقطني عن أبي حاتم ، قال حدثنا الحسن بن سفيان ، قال حدثنا عبد العزيز بن سلام ، قال حدثنا عبد الله بن صالح، عن رشدين، عن الحسن بن ثوبان ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن سالم ، عن أبيه ، قال : قال رسول الله ﷺ: " لا تسبوا الديك فإنه صديقي وأنا صديقه، وعدوه عدوي، والذي بعثني بالحق لو يعلم بنو آدم ما في صوته لا شتروا ريشه ولحمه بالذهب والفضة، وإنه ليتردى مدى صوته من الجن".

ثم قال : هذا حديث موضوع. ورشدين لا يعول عليه⁶. قال أحمد بن حنبل فيه : كان لا يبالى عن من روى⁷. وقال النسائي: متروك الحديث⁸. وقال الدارقطني : ضعيف⁹.

وأما شيخه عبد الله بن صالح، قال أحمد بن حنبل فيه : ليس هو بشيء¹⁰، وقال النسائي : ليس بثقة¹¹.

فالحديث سقط لما بينت من آفته ولا يصلح سنداً ولا متناً .

خلاصة الأمر : قال الملا علي القاري : " وبالجمله فكل أحاديث الديك كذب إلا حديث إذا سمعتم صياح الديكة فاسألوا الله من فضله فإنها رأت ملكاً"¹² .

والحديث أخرجه البخاري¹³، ومسلم¹⁴ في " صحيحهما ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إذا سمعتم صياح الديكة فاسألوا الله من فضله فإنها رأت ملكاً ، وإذا سمعتم نهيق الحمار فتعوذوا بالله من الشيطان فإنه رأى شيطانا" .

وكذا أخرجه أبو داود في " سننه"¹⁵، والترمذي في " جامع"¹⁶، والنسائي في "السنن الكبرى"¹⁷، وفي " عمل اليوم والليلة"¹⁸، وأحمد في " مسنده"¹⁹، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وغيرهم في كتب السنة .

1 ينظر : ابن الجوزي ، الضعفاء والمتروكين : رت 1919 ، ج 2 / ص 103 ، وينظر: الذهبي ، المغني في الضعفاء: رت 3683 ، ج 2 / ص 392 .

2 ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: رت 116، ج 9 / ص 26.

3 بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث ، باب ما جاء في الديك والنهي عن سبه : ر 877 ، ج 2 : ص 834 .

4 ابن حجر ، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية : ر 2337 ، ج 10 / ص 573 .

5 ابن الجوزي ، الموضوعات: ج 3 / ص 4 .

6 المصدر السابق .

7 ينظر : ابن الجوزي ، الضعفاء والمتروكين: رت 1230 ، ج 1 / ص 284 .

8 النسائي ، الضعفاء والمتروكين: رت 203 ، ص 107 .

9 الدارقطني ، الضعفاء والمتروكين: رت 218 ، ص 19 .

10 ابن حنبل ، العلل ومعرفة الرجال: ر 4919 ، ج 3 / ص 212 .

11 النسائي ، الضعفاء والمتروكين: رت 334 ، ص 149 .

12 الملا علي القاري ، الأسرار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة: ص 431 .

13 البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب بدء الخلق ، باب خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال : ر 3303 ، ج 4 / ص 155 .

14 مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الذكر والدعاء والتوبة ، باب استحباب الدعاء عند صياح الديك : ر 7069 ، ج 8 / ص 85 .

15 أبو داود ، سنن أبي داود ، كتاب الأدب ، باب ما جاء في الديك والبهايم : ر 5104 ، ج 4 / ص 487 .

16 الترمذي ، جامع الترمذي ، كتاب الدعوات ، باب ما يقول إذا سمع نهيق الحمار : ر 3459 ، ج 5 / ص 508 .

17 النسائي ، السنن الكبرى، كتاب التفسير ، ما يقول إذا سمع صياح الديكة : ر 10714 ، ج 9 / ص 345 .

18 النسائي ، عمل اليوم والليلة، باب ما يقول إذا سمع صياح الديكة : ر 944 ، ص 525 .

19 ابن حنبل ، مسند أحمد بن حنبل: ر 8050 ، ج 2 / ص 306 .

الفصل الثامن

أحاديث الأبواب التي لا يصح منها شيء في الأطعمة والأشربة

ويشتمل على المباحث الآتية :

المبحث الأول : في باب النهي عن الأكل في السوق.

المبحث الثاني : في باب ما جاء في " فضائل البطيخ".

المبحث الثالث : في باب ترك الأكل والشراب من المباحات.

المبحث الرابع : في باب " فيمن أهديت إليه هدية وعنده جماعة فهم شركاؤه".

المبحث الخامس : في باب الهريسة.

المبحث السادس : في باب النهي عن أكل الطين.

المبحث السابع : في باب أفضل طعام الدنيا والآخرة : اللحم.

المبحث الثامن : في باب النهي عن قطع الخبز بالسكين.

المبحث التاسع : في باب " الدجاج غنم فقراء أمتي".

المبحث الأول

في باب النهي عن الأكل في السوق

هذا المبحث يتناول تحريم الأكل في السوق، وهل ثبت عن النبي ﷺ حديث في ذلك، وأكثر اللفظ ما يتناسب في الباب، هو حديث "الأكل في السوق دناءة".

وقد أورد العقيلي هذا الحديث، ثم قال: "ولا يثبت في هذا الحديث عن النبي ﷺ شيء"¹.

وممن ذهب مذهب العقيلي، ونقلوا كلامه هذا، ابن بدر الموصلي²، وابن القيم الجوزية³، وكذا الفيروزآبادي⁴، والشوكاني⁵، والطرابلسي⁶؛ كلهم قالوا: "لا يثبت في هذا الباب شيء". وقد ورد الحديث من حديث أبي هريرة، وأبي أمامة، رضي الله عنهم أجمعين:

أولا: حديث أبي هريرة رضي الله عنه: وله طريقان:

الطريق الأول: أخرجه عبد بن حميد في "مسنده"⁷، والخطيب في "التاريخ"⁸، وابن الجوزي في "الموضوعات"⁹، وابن عدي في "الكامل"¹⁰، كلهم من طريق محمد بن الفرات، قال: حدثني، سعيد بن لقمان، عن عبد الرحمن الأنصاري، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "الأكل في السوق دناءة"، وسند الحديث منكر، لضعف محمد بن الفرات التميمي الكوفي، قال أبو حاتم الرازي فيه: ضعيف الحديث، ذاهب الحديث¹¹، وقال أبو زرعة الرازي: منكر الحديث¹². وقال البخاري¹³، والعقيلي¹⁴، عنه: منكر الحديث.

وقال النسائي¹⁵، وأبونعيم الأصبهاني¹⁶، عنه: متروك الحديث. ونقل الذهبي تكذيب أحمد بن حنبل له¹⁷، وقال ابن حجر في "التقريب"¹⁸: كذبه. فالحديث سقط بالاحتجاج به لما ذكرنا آنفاً.

1العقيلي، الضعفاء الكبير، ترجمة عمر بن موسى الجيهي: رت 1186، ج 3 / ص 190.

2ينظر: ابن بدر الموصلي، المغني عن الحفظ والكتاب: ص 457.

3ينظر: ابن القيم الجوزية، المنار المنيف: ر 291، ص 130.

4ينظر: الفيروزآبادي، رساله في بيان ما لم يثبت فيه حديث من الأبواب: ص 31.

5ينظر: الشوكاني، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: ص 158.

6ينظر: الطرابلسي، اللؤلؤ المرصوع: ر 671، ص 212.

7عبد بن حميد، المنتخب من مسند عبد بن حميد: ر 1444، ج 1 / ص 421.

8الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ر 3782، ج 7 / ص 283.

9ابن الجوزي، الموضوعات: ج 3 / ص 36.

10ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: ج 6 / ص 139.

11ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ر 270، ج 8 / ص 60.

12البرذعي، سؤالات البرذعي: ج 1 / ص 27.

13البخاري، التاريخ الكبير: ر 656، ج 1 / ص 208، وكذا في التاريخ الأوسط: ر 1036، ج 2 / ص 173.

14العقيلي، الضعفاء الكبير: ر 1681، ج 4 / ص 123.

15النسائي، الضعفاء والمتروكين: ر 544، ص 221.

16أبو نعيم الأصبهاني، الضعفاء: ر 221، ج 1 / ص 142.

17ينظر: الذهبي، المغني في الضعفاء: ر 5895، ج 2 / ص 623.

18ابن حجر، تقريب التهذيب: ر 6217، ج 2 / ص 501.

والطريق الثاني : أخرجه الخطيب البغدادي في " تاريخه"¹، من طريق عبد الله بن محمد بن خرمان الصفار، قال : حدثنا أبو بشر الهيثم بن سهل، قال : حدثنا مالك بن سعيد، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعا : " الأكل في السوق دناءة" .

بعد أن أورده الخطيب كما أسلفت آنفا ، في ترجمة الصقار ، لم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، ولكن الحديث ضعيف ، لضعف الهيثم بن سهل ، فقد الدارقطني² ، وابن الجوزي³ ، والذهبي⁴ .

ويستدل من هذا التخريج أن هذه الأحاديث ضعيفة، ولا تنجز بطرق روايتها ، لأنَّ هناك من اتهم بالوضع كعمر بن موسى الوجيهي، وهو من أهل دمشق، وقد أوهم ابن عساكر من قال أنه كوفي⁵ .

ثانيا : حديث أبي أمامة أخرجه العقيلي في " الضعفاء الكبير"⁶، وأبو بكر الشافعي في " الفوائد"⁷، والطبراني في " المعجم الكبير"⁸، وابن عدي في " الكامل"⁹، وابن عساكر في " تاريخ دمشق"¹⁰، كلهم من طريق بقية، قال : حدثني عمر بن موسى، قال : حدثني القاسم مولى ابن يزيد، عن أبي أمامة، قال : قال النبي ﷺ : " الأكل في السوق دناءة " .

وسنده أيضا منكر، وآفته عمر بن موسى الوجيهي، فقد كان يروي الموضوعات كما نقل ذلك عنه ابن حبان¹¹، وقال ابن عدي : عمر بن موسى الوجيهي يضع الحديث¹² . وقد أعله الهيثمي بعمر بن موسى ، وقال : ضعيف¹³؛ فالحديث لا يصح، وقد ضعفه العراقي¹⁴ فيما نقل ذلك عنه السيوطي في " اللآلئ"¹⁵ . بل أن الجوزي ذهب إلى أبعد من ذلك بأن جعله في " الموضوعات"، وحكم عليه بالوضع¹⁶ .

خلاصة الأمر : أن الحديث لا يصح من جهة إسناده ، فمنهم من حكم عليه بالوضع ، ومنهم من ضعفه، وقد عارضه ما أخرجه الترمذي في " جامعه"¹⁷، وابن ماجه في " سننه"¹⁸، وابن أبي شيبة في " مصنفه"¹⁹، وأحمد في " مسنده"²⁰، وابن حبان

1 الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد: 5254، ج 1 / ص 123 .

2 ينظر : المصدر السابق .

3 ينظر : ابن الجوزي ، الضعفاء والمتروكين: رت 3619 ، ج 3 / ص 179 .

4 ينظر : الذهبي ، المغني في الضعفاء: رت 6803 ، ج 2 / ص 716 .

5 ينظر : ابن عساكر ، تاريخ دمشق، في ترجمة عمر بن موسى الوجيهي .

6 العقيلي ، الضعفاء الكبير: ر 1341 ، ج 6 / ص 68 .

7 أبو بكر الشافعي ، الفوائد الشهير بالغلايات: ر 352 .

8 الطبراني ، المعجم الكبير: ر 7904 ، ج 7 / ص 286 .

9 ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال: ج 5 / ص 10 .

10 ابن عساكر ، تاريخ دمشق: ر 48413 .

11 ينظر : ابن حبان ، المجروحين: ج 2 / ص 86 .

12 ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال: ج 2 / ص 240 .

13 ينظر : الهيثمي ، مجمع الفوائد ، باب الأكل في السوق : ر 7920 ، ج 5 / ص 36 .

14 ينظر : الحافظ العراقي ، تخرّيج أحاديث الإحياء ، ج 2 / ص 21 .

15 ينظر : السيوطي ، اللآلئ المصنوعة: ج 2 / ص 218 .

16 ينظر : ابن الجوزي ، الموضوعات: ج 3 / ص 37 .

17 الترمذي ، جامع الترمذي ، كتاب الأشربة ، باب النهي عن الشرب قائما : ر 1880 ، ج 3 / ص 368 .

18 ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، كتاب الأطعمة ، باب الأكل قائما : ر 3292 ، ج 2 / ص 230 .

19 ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة ، كتاب الأشربة ، من رخص في الشرب قائما : ر 24596 ، ج 8 / ص 17 .

20 ابن حنبل ، مسند أحمد بن حنبل: ر 4601 ، ج 2 / ص 12 .

في " صحيحه"¹، كلهم من طريق حفص بن غياث، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قال : " كنا على عهد رسول الله ﷺ، نأكل ونحن نمشي، ونشرب ونحن قيام". وقد صححه الترمذي في جامعه، وقال : حسن صحيح². كما نقلت ذلك سابقا .

المبحث الثاني

في باب ما جاء في " فضائل البطيخ "

إن الطعام والشراب من نعم الله تعالى كما نعلم ذلك ، ولكن ليس بالضرورة أن يكون النبي ﷺ قد امتدح فضل طعام معين، سوى ما ورد في تمر المدينة .

ولذا قال ابن القيم :قال الإمام أحمد : " لا يصح في فضل البطيخ شيء ، إلا أن رسول الله ﷺ كان يأكله"³.

ولكن الشوكاني⁴، قد نسب هذا القول لابن الجوزي⁵، قوله : " لا يصح في فضائل البطيخ شيء، إلا أن رسول الله ﷺ كان يأكله". ثم تتابع العلماء في نفي فضائل البطيخ في كتبهم التي ألفوها، فقد قال الزركشي : " لم يثبت حديث البطيخ وفوائده " ؛ نقل عنه القاري علي بن سلطان الهروي⁶ .

وقال الفيروزآبادي : " وأحاديث فضل البطيخ مجموعها باطل ؛ ولم يثبت فيه شيء"⁷ .

وقال السيوطي في " اللآلئ المصنوعة" : ولا يصح في فضل البطيخ شيء ، إلا أن رسول الله ﷺ أكله"⁸ .

والحديث الذي جاء في فضل البطيخ ، هو ما أخرجه ابن عساكر في " تاريخه" ، من طريقين :

الطريق الأول : ما رواه أبو بكر الطرازي ، عن أحمد بن يعقوب ، قال :نا الفضل بن صالح بن بشر ، قال : نا أبو اليمان بن نافع ، قال : نا شعيب بن أبي حمزة ، قال : نا الزهري ؛ وذكر قصته مع عبد الملك ؛ وقال : حدثني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، عن أبيه ، قال : سمعت بعض عمات النبي صلى الله عليه وسلم ، تقول : سمعت النبي ﷺ، يقول : " البطيخ قبل الطعام يغسل البطن غسلا ، ويذهب بالداء أصلا"⁹ .

وقد أورد هذا الطريق الذهبي في " ميزان الاعتدال"¹⁰ ، في ترجمة أحمد بن يعقوب، وعنه العسقلاني في " لسان الميزان"¹¹ .

1ابن حبان ، صحيح ابن حبان ، كتاب الأشربة ، باب اداب الشرب : ر 5322 ، ج 12 / ص 141 .

2الترمذي ، جامع الترمذي ، كتاب الأشربة ، باب النهي عن الشرب قائما : ر 1880 ، ج 3 / ص 368 .

3ابن القيم الجوزية ، المنار المنيف : ر 292 ، ص 130، وكذا في نقد المنقول: ر 195 ، ص 119 ، وأيضا في زاد المعاد: ج 4 / ص 264 .

4ينظر : الشوكاني ، الفوائد المجموعة: ر 18 ، ص 160 .

5ينظر : ابن الجوزي ، الموضوعات: ج 2 / ص 286 .

6الهروي ، المصنوع في معرفة الحديث الموضوع: ر 85 ، ص 77 .

7 الفيروزآبادي ، رساله في بيان ما لم يثبت فيه حديث من الأبواب: ص 31 .

8السيوطي ، اللآلئ المصنوعة: ج 2 / ص 178 .

9ابن عساكر ، تاريخ دمشق: ر 3993 ، ج 11 / ص 166 .

10الذهبي ، ميزان الاعتدال ، في ترجمة أحمد بن يعقوب : ر 665 ، ج 1 / ص 165 .

11ابن حجر ، لسان الميزان: ر 911 ، ج 1 / ص 699 .

والطريق الثاني : ما رواه أبو الفضل محمد بن أحمد الزهري ، عن أحمد بن يعقوب به¹ .

فالطريقان معلولان، وإليك بيان ذلك :

العلة الأولى : أن الراوي أبهم اسم عمه النبي ﷺ؛ ومن هي التي سمعت من النبي ﷺ؛ على فرضية صحة الحديث .

والعلة الثانية : أن في طريق أبي بكر الطرازي: ضعيف ، وسبب ضعفه هو أبو بكر نفسه فهو ضعيف الحديث ؛ قال ابن حجر في " لسان الميزان"²: " قال الخطيب : ذاهب الحديث روى منكبر وباطيل وزاد في نسخة حراش ما ليس منها". وقال أيضا : " سلك في بعض أحاديثه السهولة ، لأنه كان يحدث كثيرا من حفظه"³ .

والعلة الثالثة : هو أحمد بن يعقوب بن عبد الجبار الأموي المرواني الجرجاني ، قال الذهبي : " قال البيهقي : له أحاديث موضوعة لا أستحل رواية شيء منها"⁴.

ثم روى الذهبي حديثا بإسناده إليه ثم إلى بعض عمات النبي ﷺ في فضل البطيخ .

والحديث له شاهد أورده ابن الجوزي في " الموضوعات" ؛ من حديث ابن عباس ؛ رواه عنه كعب بن مالك ، قال : " كنا مع ابن عباس بالطائف فبينما نحن نمشي يوما في بعض المباطخ إذ قام صاحب المبطخة فاجتنى من مبطخته بطيختين ووضعهما بين أيدينا فجعلت أكل وأطرح قشرها فقال ابن عباس: لا تفعل فإن قشرها من جبال الجنة، ولو علم الناس ما فيها لتمنوا أن تكون ثمارها وأقواتهم كلها بطيخا"⁵ .

وقال ابن الجوزي عقب الحديث : هذا حديث لا نشك أنه موضوع ؛ وأنا أتهم به هنادا فإنه لم يكن ثقة⁶.

وسنده ضعيف، وأفته أحمد بن يعقوب ؛ وقد مر بنا ترجمته ؛ وما فوقه هناد بن إبراهيم النسفي : قال الذهبي⁷ : في روايته الموضوعات والبلايا ، وقد ذكره الطرابلسي في الموضوعات⁸ .

خلاصة الأمر : أن أحاديث الباب لا تصح وغيرها من الأحاديث التي وردت في فضائل البطيخ؛ هي أحاديث موضوعة .

وإليك أهم أقوال العلماء الذين قالوا بوضعه :

1- قال الفتنى : " أحاديث فضل البطيخ باطلة ؛ قال التيمي : لا تزيده كثرة الطرق إلا ضعفا"⁹.

2- ذكره الصغاني في " الموضوعات"؛ وقال : ومنها الأحاديث الموضوعة في فضيلة البطيخ¹⁰ .

1 ابن عساكر ، تاريخ دمشق: ر 36875 .

2 ابن حجر ، لسان الميزان: رت 7359 ، ج 7 ، ص 478 .

3 المصدر السابق .

4 الذهبي ، ميزان الاعتدال : ر 665 ، ج 1 / ص 165 .

5 ابن الجوزي ، الموضوعات ، باب فضل البطيخ : ج 2 / ص 286 .

6 المصدر السابق .

7 ينظر : الذهبي ، المغني في الضعفاء: رت 6769 ، ج 2 / ص 713 ، وينظر : ميزان الاعتدال: رت 9254 ، ج 4 / ص 310 .

8 ينظر : الطرابلسي ، الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث: رت 820 ، ص 273 .

9 الفتنى ، تذكرة الموضوعات : ص 148 .

10 الصغاني ، الموضوعات: ر 120 ، ص 70 .

3- قال السيوطي في " اللآلئ " : حديث موضوع¹.

4- قال المناوي في " التيسير " : بل لا يصح أصلاً ، أن فيه مع شذوذه أحمد الجرجاني وضاع لا تحل الرواية عنه² .

5- قال العلامة محمد الأمير الكبير المالكي (ت 1228هـ) : البطيخ وفوائده أحاديثه لا تصح³ .

وممن صنف في فضائل البطيخ جزءاً : هو أبو عمر النوفاني ؛ كما نقل ذلك عنه الحافظ السخاوي في " المقاصد الحسنة " ؛ وقال : أحاديثه باطلة .

والذي ثبت في المسألة هو أكله صلى الله عليه وسلم للبطيخ لا سيما مع الرطب ؛ والحديث عند أبي داود⁴ ، والترمذي⁵ ، وقال : حسن غريب ، والنسائي⁶ ، وابن حبان⁷ ، كلهم من حديث عائشة رضي الله عنها ، قالت : " كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يأكل البطيخ بالرطب ، فيقول : نكسر حر هذا يبرد هذا وبرد هذا بحر هذا " . واللفظ لأبي داود .

المبحث الثالث

في باب ترك الأكل والشراب من المباحات

السنة النبوية حثت على الحلال الطيب من المأكول والمشرب ، ولم نجد أن النبي ﷺ فيما علمنا أنه حثَّ على ترك الطعام والشراب قربة لله تعالى وأنه من المباحات ، ولذا كثير من العلماء جعلوا هذا الباب من الأحاديث المكذوبة على رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولذا قال بعض العلماء :

كابن بدر الموصلي : " لا يصح في هذا الباب شيء عن رسول الله ﷺ " . وتبعه الفيروزآبادي : " باب ترك الأكل والشراب من المباحات لم يثبت فيه شيء " . وكذا قال العجلوني : " وباب ترك الأكل والشراب من المباحات ما صح فيه شيء " .¹⁰

والحديث أخرجه ابن الجوزي في " الموضوعات " ،¹¹ من طريق أبي حفص عمر بن محمد بن علي الزيات ، قال : حدثنا عبد الله بن محمد بن ناجية ، قال : حدثنا أزهر بن جميل ، قال : حدثنا بزيع أبو الخليل الخصاف ، عن هشام بن عروة ، عن عروة ، عن أبيه عن عائشة ، مرفوعاً : " احرموا أنفسكم طيب الطعام ، فإنما يقوي الشيطان أن يجري في العروق بها "

11 السيوطي ، اللآلئ المصنوعة: ج 2 / ص 177 .

12 المناوي ، التيسير بشرح الجامع الصغير: ج 1 / ص 894 .

13 الأمير المالكي ، (ت 1228هـ) ، النخبة البهية في الأحاديث المكذوبة على خير البرية: ر 73 ، ص 5 .

14 أبو داود ، سنن أبي داود ، من حديث عائشة ، كتاب الأطعمة ، باب في الجمع بين لونين في الأكل : ر 3838 ، ج 3 / ص 427 .

15 الترمذي ، جامع الترمذي ، كتاب الأطعمة ، باب ما جاء في أكل البطيخ بالرطب : ر 1843 ، ج 4 / ص 280 .

16 النسائي ، السنن الكبرى ، كتاب الوليمة ، باب : الجمع بين الخبز والرطب : ر 6689 ، ج 6 / ص 250 .

17 ابن حبان ، صحيح ابن حبان ، كتاب الأطعمة ، باب أدب الأكل : ر 5246 ، ج 12 / ص 51 - 52 .

18 ابن بدر الموصلي ، المغني عن الحفظ والكتاب: ص 515 .

19 الفيروزآبادي ، رساله في بيان ما لم يثبت فيه حديث من الأبواب: ص 39 .

10 العجلوني ، كشف الخفاء: ج 2 / ص 422 .

11 ابن الجوزي ، الموضوعات ، باب ترك الطيبات : ج 3 / ص 30 .

وقد حكم عليه بالوضع ابن الجوزي في "الموضوعات"¹، وقال: "هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ والمتهم به بزيح" وأفته بزيح بن حسان أبو الخليل الخفاف، ووافقه السيوطي في "الآلئ"²، وكذا محمد بن طاهر الفتني في "تذكرة الموضوعات"³.

1- ذكره العقيلي في "الضعفاء"⁴. 2- وقال ابن حبان البستي: يأتي عن الثقات بأشياء موضوعة كأنه المتعمد لها⁵. 3- قال ابن عدي الجرجاني: له مناكير لا يتابع عليه⁶.

4- قال الدار قطني: هو متروك⁷. 5- وقال ابن أبي حاتم الرازي حديثه شبه الموضوع، قال: وقال أبي هو ذاهب الحديث⁸.

6- وقال ابن الجوزي: يروي أباطيل⁹. 7- وقال الذهبي: متهم بالكذب¹⁰.

8- وقال أبو نعيم الأصبهاني: "روى عن هشام بن عروة أحاديث موضوعة"¹¹.

وقد بين القرطبي في "تفسيره" بيان معنى الحديث، وقال: "وبه يستدل كثير من الصوفية في ترك الطيبات ولا أصل له، لأن القرآن يرده، والسنة الثابتة بخلافه"¹².

وهناك أدلة حثت على الطيبات: أولا: الدليل من القرآن الكريم:

قال تعالى: أَعُوذُ بِاللّٰهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا) الإسراء: ٧٠.

ثانيا: الدليل من السنة النبوية: 1- روى البخاري في "صحيحه"، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: أطعموا الجائع وعودوا المريض وفكوا العاني¹³.

2- روى مسلم في "صحيحه"، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "أيها الناس إن الله طيب لا يقبل إلا طيبا وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال (يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا إني بما تعملون عليم)، وقال (يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم)"¹⁴.

المصدر السابق .

2 ينظر: السيوطي، الآلئ المصنوعة: ج 2 / ص 209 .

3 ينظر: الفتني، تذكرة الموضوعات: ص 151 .

4 ينظر: العقيلي، الضعفاء الكبير: رت 198، ج 1 / ص 156 .

5 ابن حبان، المجروحين: ج 1 / ص 198 .

6 ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: رت 293، ج 2 / ص 241 .

7 الدارقطني، الضعفاء والمتروكين: رت 130، ص 13 .

8 ينظر: ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين: رت 502، ج 1 / ص 138 .

9 ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين: رت 502، ج 1 / ص 138 .

10 الذهبي، المغني في الضعفاء: رت 874، ج 1 / ص 103 .

11 أبو نعيم الأصبهاني، الضعفاء: رت 34، ص 66 .

12 القرطبي. أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر (ت 671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش: ج 10 / ص 295، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط 2، 1384هـ - 1964م .

13 البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأطعمة: ر 5373، ج 7 / ص 87 .

14 صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها: ر 2393، ج 3 / ص 85 .

والروايات كثيرة في هذا الباب ولا مجال لذكر المزيد ، فقد اكتفيت بما ذكر البخاري، ومسلم .
وخلاصة الأمر: إن الحديث لا يثبت من جهة السند ، ولا من جهة المتن وهناك ما يعارضه من الكتاب والسنة وبيننا ذلك ،
 والله الحمد ، واعلم أن المذموم من الأكل إنما هو فرط الشبع.

المبحث الرابع

في باب " من أهديت له هدية، وعنده قوم فهم شركاؤه فيها "

هذا الحديث محل خلاف بين العلماء، ولذا فقد أخرجه البخاري معلقا، قال : " ويذكر عن ابن عباس، أن جلساءه شركاء"¹،
 ثم قال : ولم يصح . وتبعه العقيلي في " الضعفاء الكبير"²، وقال : " لا يصح في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ" ، ووافقه ابن
 القيم في " المنار المنيف"³، وكذا العجلوني⁴، والزركشي⁵، والملا علي القاري⁶، والسيوطي في " الدرر"⁷.

ورد الحديث من حديث ابن عباس، وعائشة، والحسن بن علي⁸.

أولا : حديث عبد الله بن عباس ، وله طريقان : الطريق الأول : أخرجه عبد بن حميد في " مسنده"⁸، والطبراني في " المعجم الكبير"⁹، وكذا في " الأوسط"¹⁰، وأبو نعيم الأصبهاني في " حلية الأولياء"¹¹، والبيهقي في " السنن الكبرى"¹²، وابن الجوزي في " الموضوعات"¹³، كلهم من طريق مندل بن علي، عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس، قال : قال رسول الله ﷺ: " من أهديت له هدية وعنده ناس فهم شركاء فيها".

والحديث لا يصح سنده ، وآفته مندل بن علي ، قال ابن حجر في " النكت" : وهذا الحديث لا يصح رفعه ؛ ومندل بن علي :
 ضعيف¹⁴.

وأذكر أقوال النقاد في مندل بن علي العنزي: 1- قال أحمد¹⁵، ويحيى بن معين¹⁶، والنسائي¹⁷، والدارقطني¹⁸ : ضعيف .
 2- وقال يحيى مرة : ليس به بأس¹⁹.

-
- 1 البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها ، باب من أهدى له هدية وعنده جلساؤه فهو أحق : ج 3 / ص 212 .
 - 2 العقيلي ، الضعفاء الكبير: ج 3 / ص 67 .
 - 3 ابن القيم الجوزية ، المنار المنيف: 305 ، ص 135 ، وينظر : نقد المنقول: ج 1 / ص 126 .
 - 4 العجلوني ، كشف الخفاء ومزيل الألباس: ر 2397 ، ج 2 / ص 231 .
 - 5 الزركشي ، اللآلئ المنتثرة في الأحاديث المشهورة: ج 1 / ص 83 .
 - 6 الملا علي القاري ، الأسرار المرفوعة: ر 470 ، ج 1 / ص 333 .
 - 7 السيوطي ، الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة: ج 1 / ص 18 .
 - 8 عبد بن حميد ، المنتخب من مسند عبد بن حميد: ر 705 ، ص 233 .
 - 9 الطبراني ، المعجم الكبير: ر 11020 ، ج 9 / ص 313 .
 - 10 الطبراني ، المعجم الأوسط: ر 2450 ، ج 3 / ص 53 .
 - 11 أبو نعيم الأصبهاني ، حلية الأولياء: ج 3 / ص 351 .
 - 12 البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الهبات ، باب ذكر الخبر : ر 12394 ، ج 6 / ص 183 .
 - 13 ابن الجوزي ، الموضوعات ، باب من أهدى له هدية فجلساؤه شركاؤه فيه : ج 3 / ص 92 .
 - 14 ينظر : ابن حجر ، النكت على كتاب ابن الصلاح: ج 1 / ص 341 - 342 .
 - 15 ينظر : ابن حنبل ، العلل ومعرفة الرجال: ر 871 ، ج 1 / ص 412 .
 - 16 ينظر : ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال: ج 2 / ص 427 .
 - 17 ينظر : النسائي ، الضعفاء والمتروكين: ر 578 ، ص 230 .
 - 18 ينظر : الدارقطني ، الضعفاء والمتروكين: ر 177 ، ص 8 .
 - 19 تاريخ ابن معين - برواية الدوري: ر 244 ، ج 1 / ص 92 .

3- وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن مندل بن علي، فقال: ضعيف الحديث¹ .

4- قال الذهبي : فيه لين² .

5- وقال ابن حبان : " كان يرفع المراسيل ويسند الموضوعات من سوء حفظه، فاستحق الترك"³.

6- وذكره العجلي في " الثقات"، وقال : " جائز الحديث ، وكان يتشيع وهو قديم الموت، لم يدركه إلا الشيوخ ، وقال مرة : كوفي صدوق"⁴ .

وقد أعل الحديث الهيثمي في " مجمع الزوائد"، بمندل بن علي، وقال : " وفيه مندل بن علي وهو ضعيف وقد وثق"⁵ .

وبعد بيان أقوال العلماء فيه ، من العجب أن العجلي انفرد بتوثيقه، فلا يعتد بما ذكره العجلي، وأن أكابر علماء هذا الفن قد ضعفوه .

والطريق الثاني : أخرجه العقيلي في " الضعفاء الكبير"⁶، وابن الجوزي في " الموضوعات"⁷، كلاهما من طريق عبد السلام بن عبد القدوس ، قال : حدثني ابن جريج ، عن عطاء، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال من أهديت له هدية ومعه قوم جلوس فهم شركاؤه فيها" .

ثم قال العقيلي في ترجمة عبد السلام ، أنه : " لا يتابع على شيء من حديثه، وليس ممن يقيم الحديث".

بل نقل المقدسي عن الخلال في " المنتخب من علل الخلال"، قوله : " سألت أبا عبد الله، عن هذا الحديث ؟ فقال : ما أدري من أين جاء هذا الحديث، وهو عندي منكر"⁸.

ثانيا : حديث عائشة رضي الله عنها :

أخرجه العقيلي في " الضعفاء الكبير"، وابن الجوزي في " الموضوعات"⁹، كلاهما من طريق رواه الوضاح بن خيثمة، قال : حدثنا هشام بن عروة ، عن أبيه، عن عائشة ، قالت : " أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم هدية، وعنده أربعة نفر من الصحابة، فقال رسول ﷺ لجلسائه أنتم شركائي فيها ، إن الهدية إذا أهديت إلى الرجل وعنده جلساؤه فهم شركاؤه فيها"¹⁰ .

1 ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: رت 1987 ، ج 8 / ص 434 .

2 الذهبي ، المغني في الضعفاء: رت 6414 ، ج 2 / ص 676 .

3 ابن حبان ، المجروحين: ج 3 / ص 25 .

4 العجلي ، معرفة الثقات: رت 1788 ، ج 2 / ص 297 .

5 الهيثمي ، مجمع الزوائد : ر 6728 ، ج 4 / ص 174 .

6 للعقيلي ، الضعفاء الكبير ، ترجمة عبد السلام بن عبد القدوس : رت 1031 ، ج 3 / ص 67 .

7 ابن الجوزي ، الموضوعات، باب من أهديت له هدية فجلساؤه شركاؤه فيه : ج 3 / ص 92 .

8 ابن قدامة المقدسي ، المنتخب من علل الخلال: ر 20 ، ص 6 .

9 ابن الجوزي ، الموضوعات ، باب من أهديت له هدية فجلساؤه شركاؤه فيه : ج 3 / ص 92 .

10 العقيلي ، الضعفاء الكبير ، ترجمة الوضاح بن خيثمة : رت 1934 ، ج 4 / ص 328 .

وهذا أيضا حديث لا يصح¹، وآفته الواضح بن خيثمة، فهو لا يتابع عليه؛ ولا يصح في هذا المتن حديث².

وجملة القول فيه ما نقل ذلك ابن حبان في "المجروحين"، حيث قال: "منكر الحديث، يروي عن الثقات الأشياء المقلوبات التي كأنها معمولة، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد لسوء حفظه، وإن اعتبر معتبر بما وافق الثقات من حديثه فلا ضير"³.

ثالثا: حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما: أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير"⁴، من طريق أحمد بن حمويه أبو سيار التستري، قال: حدثنا بشر بن معاذ العقدي، قال حدثنا يحيى بن سعيد الواسطي، قال: حدثنا يحيى بن العلاء، عن طلحة بن عبيد الله، عن الحسن بن علي عليه السلام، قال: قال رسول الله ﷺ: "من أتته هدية وعنده قوم جلوس فهم شركاؤه فيها".

أعلّ الهيثمي هذا الحديث بيحيى بن سعيد العطار، وقال: "وفيه يحيى بن سعيد العطار وهو ضعيف"⁵. وقد ضعفه غير واحد من أهل العلم، فقد قال ابن حبان: "كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات"⁶، وقال الدارقطني: ضعيف⁷، وكذا ضعفه ابن حجر في "التقريب"⁸.

وفيه أيضا يحيى بن العلاء البجلي، أشدّ بلاء منه، قال النسائي فيه: متروك الحديث⁹، وقد ذكره الدارقطني في "الضعفاء والمتروكين"¹⁰، وقال ابن حجر: رمي بالوضع¹¹.

خلاصة الأمر: أن الحديث لا يصح مرفوعا عن النبي ﷺ، وإن تعددت طرق الحديث، وهو كما قال العقيلي لا يصح في الباب شيء.

وقد حكم عليه ابن الجوزي بالوضع كما بينت ذلك في التخريج، وتعقبه السيوطي في "تعقباته على ابن الجوزي"، حيث قال: "وله شاهد من حديث الحسن بن علي"¹².

وهذا الشاهد أيضا لا يصلح من جهة إسناده، فهو منكر، وآفته يحيى بن سعيد العطار، ويحيى بن العلاء البجلي. كما بينت في ترجمتهما.

1 ينظر: ابن الجوزي، الموضوعات: ج 3 / ص 92.

2 ينظر: العقيلي، الضعفاء الكبير: ج 4 / ص 328.

3 ابن حبان، المجروحين: ج 3 / ص 85.

4 الطبراني، المعجم الكبير: ر 2696، ج 3 / ص 157.

5 الهيثمي، مجمع الزوائد: ر 6729، ج 4 / ص 174.

6 ابن حبان، المجروحين: ج 3 / ص 123.

7 السلمي، محمد بن الحسين بن موسى الأزدي (ت 412هـ). سؤالات السلمي للدارقطني، تحقيق: طلال آل حيان: رت 389، ج 1 / ص 31.

8 ابن حجر، تقريب التهذيب: رت 7558، ج 2 / ص 389.

9 النسائي، الضعفاء والمتروكين: رت 627، ص 249.

10 ينظر: الدارقطني، الضعفاء والمتروكين: رت 577، ص 40.

11 ابن حجر، تقريب التهذيب: رت 7618، ج 2 / ص 595.

12 ينظر: السيوطي، تعقبات السيوطي على ابن الجوزي: ص 257.

وذهب بعض العلماء إلى أن المرفوع لا يصح، وإنما هو موقوف على ابن عباس، وإليك بيان ذلك :

- 1- قال ابن أبي حاتم : " وسألت أبي عن حديث؛ رواه ابن جريج ، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، قال : من أهدي له هدية له هدية وعنده جلساء فهم شركاء فيه؛" قال أبي : حدثنا إسحاق بن منصور ، قال حدثنا عبد الرزاق ، عن محمد بن مسلم الطائفي ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عباس موقوفا¹ .
- 2- وقال الحافظ ابن حجر : " هذا الحديث جاء عن ابن عباس مرفوعا وموقوفا ، والموقوف أصلح إسنادا من المرفوع"² .
- 3- وخطأ الملا علي القاري في " الأسرار المرفوعة"³، ابن الجوزي بأن جعله في الموضوعات .

المبحث الخامس

في باب الهريسة

ذكر ابن بدر أن هناك من صنف جزءا في ذلك، ثم قال : " ولا يصح في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ"، وتبعه ابن القيم الجوزية في ذلك ، وقال : بأنه كذب مفتري . وقال الفيروزآبادي : " لم يثبت فيه شيء ، والجزء المشهور في ذلك مجمّع مفتري " .

ورد الحديث من طريق حذيفة ، وجابر بن سمرة وعبد الرحمن بن أبي ليلى كلاهما ، ومعاذ بن جبل، وعلي، وابن عباس، رضي الله عنهم أجمعين . فكل الأحاديث مداره على محمد بن الحجاج اللخمي ، سوى حديث ابن عباس ، وإليك بيان ذلك :

أولا : حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه : أخرجه العقيلي في "الضعفاء الكبير"⁴، وابن عدي في " الكامل"⁵، وتمام الرازي في " الفوائد"⁶، وابن الجوزي في " الموضوعات"⁷ ، كلهم من طريق محمد بن الحجاج اللخمي ، قال : حدثنا عبد الملك بن عمير، عن ربعي بن خراش، عن حذيفة، قال : قال النبي ﷺ: " إن جبريل عليه السلام أطعمني الهريسة، أشد بها ظهري لقيام الليل".

قال العقيلي : هذا حديث باطل لا يتابع عليه⁸، وقال ابن عدي : وهذا الحديث موضوع مما وضعه محمد بن الحجاج⁹ .

1 ابن أبي حاتم ، علل الحديث : 2204 ، ج 2 / ص 238 .

2 ابن حجر ، فتح الباري: ج 5 / ص 227 ، وينظر : هدي الساري: ص 44 وكذا عمدة القاري: ج 13 / ص 164 .

3 ينظر : الملا علي القاري ، الأسرار المرفوعة: ج 1 / ص 333 .

4 العقيلي ، الضعفاء الكبير: رت 1594 ، ج 4 / ص 44 .

5 ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال: ج 6 / ص 144 .

6 تمام الرازي ، الفوائد: ر 1588 ، ج 2 / ص 226 .

7 ابن الجوزي ، الموضوعات: ج 3 / ص 17 .

8 العقيلي ، الضعفاء الكبير: ج 4 / ص 44 .

9 ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال: ج 6 / ص 144 .

ومحمد بن الحجاج هو اللخمي الواسطي، قد تكلم عليه العلماء ، فقد قال أبوزرعة فيه : " يروي أحاديث موضوعة عن عبد الملك بن عمير، وغيره"¹، وقال يحيى بن معين فيه : كذاب².

وقال أبو حاتم الرازي : كذاب، ذاهب الحديث³، وقال الأصبهاني : منكر⁴.

ثانيا : حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه : أخرجه العقيلي في " الضعفاء الكبير"⁵، من طريق محمد بن الحجاج، عن عبد الملك بن عمير، عن ربيعي بن حراش، عن معاذ بن جبل، قال : قلت يا رسول الله، هل أتيت من الجنة بطعام، قال : نعم بهريسة فأكلتها فزادت قوة أربعين، ففي النكاح نكاح أربعين؛ فكان معاذ لا يعمل طعاما إلا بدأ بالهريسة، والحديث منكر، لضعف محمد بن الحجاج، وقد سبق ترجمته.

ثالثا : حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى رضي الله عنه : أخرجه العقيلي في " الضعفاء الكبير"⁶، والسيوطي في " اللآلئ المصنوعة"⁷، من طريق محمد بن الحجاج، عن الملك بن عمير، عن جابر بن سمرة، وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال : قال رسول الله ﷺ : " أمرني جبريل بالهريسة أشد بها ظهري لصلاة الليل". قال العقيلي : هذا حديث باطل لا يتابع عليه⁸.

رابعا : حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه : أخرجه تمام الرازي في " الفوائد"⁹، من نفس طرق التي سبقت، عن علي، قال : " أن رسول الله ﷺ قال : أطعمني جبريل ... الحديث. ثم قال تمام الرازي : لم يرو هذا الحديث إلا محمد بن الحجاج.

فالحديث نعم مداره على محمد بن الحجاج، عن عبد الملك بن عمير، ولكن لم ينفرد بذلك، فالرواية الآتية تبين ذلك. خامسا : حديث عبد الله بن عباس : أخرجه ابن الجوزي في " الموضوعات"¹⁰، من طريق نهشل، عن الضحاك، عن ابن عباس، قال : قال النبي ﷺ : " أتاني جبريل بهريسة من الجنة، فأكلتها فأعطيت قوة أربعين رجلا في الجماع". ونقل ابن الجوزي أقوال العلماء في نهشل، فقال : " قال ابن راهويه : كان كذابا، وقال النسائي : متروك الحديث"¹¹. وأما شيخه سلام، فقد نقل ابن الجوزي فيه : " قال يحيى : ليس بشيء، وقال أحمد : منكر الحديث، وقال البخاري، والنسائي، والدارقطني : متروك الحديث"¹².

1 البرذعي ، سؤالات البرذعي: ج 2 / ص 337 .

2 تاريخ ابن معين - رواية الدارمي: رت 798 ، ص 214 .

3 ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: رت 1278 ، ج 7 / ص 234 .

4 الأصبهاني ، الضعفاء: رت 223 ، ص 142 .

5 العقيلي ، الضعفاء الكبير : ج 4 / ص 44 .

6 المصدر السابق .

7 السيوطي ، اللآلئ المصنوعة : ج 2 / ص 200 .

8 ينظر :العقيلي ، الضعفاء الكبير: ج 4 / ص 44 .

9 تمام الرازي ، الفوائد: ر 1589 ، ج 2 / ص 227 .

10 ابن الجوزي : الموضوعات: ج 3 / ص 17 .

11 المصدر السابق .

12 المصدر السابق .

خلاصة الأمر: إنَّ الحديث لا يصح من جهة إسناده، وهو حديث يعدُّ من الموضوعات، وقد حكم عليه ابن الجوزي بالوضع¹، وذَهَبَ الملا علي القاري في " الأسرار المرفوعة"²: أنَّ الحديث لا أصل له، وهو حديث موضوع .

المبحث السادس

في باب النهي عن أكل الطين

بوب البيهقي في " السنن الكبرى"³، فقال: " باب ما جاء في أكل الطين ؛ ثم قال : قد روى في تحريمه أحاديث لا يصح شيء منها" .

ثم نقل ابن بدر الموصلي في " المغني عن الحفظ والكتاب" ، عن الإمام أحمد ، قوله : " ما أعلم في أكله شيئاً يصح" ؛ وقال مرة : " ليس فيه شيء يثبت ، إلا أنه يضر بالبدن"⁴ .

ثم تتابع العلماء في تضعيف هذا الباب، بل منهم من عدَّ ذلك من الأحاديث الباطلة .

فقد قال الفيروزآبادي في "رسالته" : " لم يثبت فيه شيء"⁵. وقال العقيلي في "الضعفاء الكبير" : " ولا يعرف من وجه يصح"⁶.

وقال الرافعي كما نقل عنه ابن حجر في " التلخيص" : وردت أخبار في النهي عن أكل الطين، ولا يثبت منها شيء⁷ .

وقال ابن القيم الجوزية : " وكلُّ حديث في الطين فإنه لا يصح، ولا أصل له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم"⁸ .

أخرج ابن الجوزي أحاديث النهي عن أكل الطين في " الموضوعات"⁹، وقال : فيه عن علي، وجابر، وسلمان، وأبي هريرة، وأنس بن مالك، وابن عباس، والبراء، وعائشة رضي الله عنهم .

ثم قال : " هذه الأحاديث ليس فيها شيء يصح"¹⁰ . وإليك تلك الأحاديث:

أولاً : أخرج البيهقي في " السنن الكبرى"¹¹، من طريق عبد الله بن مروان، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس رضي الله عنهما : " أن رسول الله ﷺ قال : " من انهمك في أكل الطين، فقد أعان على قتل نفسه" .

وقال البيهقي : عبد الله بن مروان هذا مجهول . وتعقبه ابن الملقن في " البدر المنير"¹، فقال: بل معروف الحال واه .

1المصدر السابق : ج 3 / ص 16 - 17 .

2ينظر : الملا علي القاري ، الأسرار المرفوعة: ص 110 .

3البيهقي ، السنن الكبرى، كتاب الضحايا ، باب ما جاء في أكل الطين : ج 10 / ص 11 .

4ابن بدر الموصلي ، المغني عن الحفظ والكتاب: ص 455 .

5الفيروزآبادي ، رساله في بيان ما لم يثبت فيه حديث من الأبواب: ص 31 .

6العقيلي ، الضعفاء الكبير ، في ترجمة عبد الملك بن مهران : ج 2 / ص 126 .

7ابن حجر ، تلخيص الحبير: 2015 ، ج 4 / ص 392 .

8ابن القيم الجوزية ، الطب النبوي : ص 261 ، وكذا ينظر : كتاب زاد المعاد : ج 3 / ص 137 .

9ابن الجوزي ، الموضوعات ، باب النهي عن أكل الطين : ج 3 / ص 30 .

10المصدر السابق : ج 3 / ص 33 .

11البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الضحايا ، باب ما جاء في أكل الطين: ر 20210 ، ج 10 / ص 11 .

وأخرج ابن الجوزي طريقين لابن عباس ، غير طريق البيهقي الذي أوردناه آنفا .

الطريق الأول: ما رواه عاصم بن زمزم البلخي ، قال : حدثنا صالح ابن محمد الترمذي ، قال : حدثنا مقاتل بن الفضل الثمالي ، عن مجاهد ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " ألا من أكل الطين حشا الله بطنه يوم القيامة نارا على قدر ما أكل من الطين " ².

والطريق الثاني: روى محمد بن عكاشة ، عن محمد بن الحسن الحمصي ، عن محمد بن سلمة الحراني ، عن خفيف ، عن مجاهد ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ: " أقسم ربكم عزوجل ليعذبن آكل الطين كعذاب شارب الخمر " ³. ثم أعل ابن الجوزي هذين الطريقين ، فقال : " عاصم بن زمزم ومقاتل بن أبي الفضل مجهول وأما صالح بن محمد فقال ابن حبان: لا يحل كتب حديثه؛ وأما محمد بن عكاشة ، فقال الدارقطني: يضع الحديث " ⁴.
ثانيا : أخرجه إسحاق بن راهويه ، في " مسنده " ⁵ ، والعقيلي في " الضعفاء الكبير " ⁶ ، وابن الجوزي في " الموضوعات " ⁷ ، والبيهقي في " السنن الكبرى " ⁸ ، من طريق عبد الملك بن مهران ، عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ؓ ، قال : قال النبي ﷺ: " من أكل الطين فكأنها أعان على قتل نفسه " .

قال العقيلي في ترجمة عبد الملك بن مهران : " صاحب مناكير غلب على حديثه الوهم لا يقيم شيئا من الحديث " ⁹. وقال البيهقي : " وهذا لو صح لم يدل على التحريم ، وإنما دلّ على كراهية الإكثار منه . والإكثار منه ومن غيره ، حتى يضر ببدنه ممنوع ، والله أعلم " ¹⁰.

وتعقبه ابن الملقن ، قال : بل هو دالّ على التحريم ؛ لأن الإعانة على قتل النفس محرمة ¹¹ .
وقد ذكر ابن أبي حاتم في " علله " ، أنه قال : وسمعت أبي ، وذكر حديثا رواه مروان الفزاري ، عن سهل بن عبد الله المروزي ، عن الملك بن مهران ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، قال : " من أكل الطين ... الحديث .
قال أبي : هذا حديث باطل . وسهل بن عبد الله ، وعبد الملك بن مهران : مجهولان " ¹² .

1 ابن الملقن ، البدر المنير : ج 9 / ص 409 .

2 ابن الجوزي ، الموضوعات: ج 3 / ص 32 .

3 المصدر السابق : ج 3 / ص 32 - 33 .

4 المصدر السابق: ج 3 / ص 34 .

5 مسند إسحاق بن راهويه: ر 368 ، ج 1 / ص 361 .

6 العقيلي ، الضعفاء الكبير، ترجمة عبد الملك بن مهران : رت 989 ، ج 3 / ص 34 .

7 ابن الجوزي ، الموضوعات ، باب النهي عن أكل الطين : ج 3 / ص 31 .

8 البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الضحايا ، باب ما جاء في أكل الطين : ر 20211 ، ج 10 / ص 11 .

9 العقيلي ، الضعفاء الكبير، ترجمة عبد الملك بن مهران : رت 989 ، ج 3 / ص 34 .

10 البيهقي ، السنن الكبرى: ج 10 / ص 11 .

11 ابن الملقن ، البدر المنير: ج 9 / ص 410 .

12 ابن أبي حاتم ، علل الحديث: ر 1487 ، ج 2 / ص 5 .

خلاصة الأمر :

أن الحديث لا أصل له، أي موضوع وهو كما قال الإمام أحمد، وغيره من العلماء في أن الحديث لا يثبت عن النبي ﷺ. وروى البيهقي أنه ذكر لعبدالله بن المبارك حديث : إن أكل الطين حرام" ؟ فأنكره، وقال : لو علمت أن رسول الله ﷺ قاله ؛ لحملته على الرأس والعين ، والسمع والطاعة"¹.

وتتابع العلماء في بطلان هذا الحديث، ومنهم : ابن حبان قال : الحديث باطل²، وكذا قال الخطيب البغدادي . وقال ابن القيم ، وابن الجوزي : موضوع . وكذا قال الزركشي : " حديث أكل الطين صنف فيه بعضهم جزءا ، وأحاديثه لا تصح"³ . وقال محمد الأمير المالكي : " لم يصح شيء من الذي ورد فيه"⁴ .

المبحث السابع

في باب أفضل طعام الدنيا والآخرة : اللحم

ذكر العقيلي في كتابه في مبحث هذا الباب أنه لا يثبت في ذلك ، فقال : " ولا يثبت في هذا المتن عن النبي ﷺ شيء"⁵، ونقل عنه ابن القيم⁶، وكذا السيوطي⁷، وقال الفيروزآبادي : " لم يثبت فيه شيء"⁸ .

ورد الحديث من حديث أبي الدرداء، وربيعه بن كعب.

أولا : حديث أبي الدرداء⁹:

أخرجه ابن ماجه في " سننه"⁹، وابن أبي الدنيا في " إصلاح المال"¹⁰، كلاهما من طريق سليمان بن عطاء الجزري ، قال : حدثني مسلمة بن عبد الله الجهني ، عن عمه أبي مشجعة، عن أبي الدرداء، قال : قال رسول الله ﷺ: " سيد طعام أهل الدنيا وأهل الجنة : اللحم"

والحديث ضعيف ، كما بين ذلك الزين العراقي ، فيما نقل ذلك عنه السيوطي في " الجامع الصغير"¹¹، وسبب ضعفه هما : سليمان بن عطاء الجزري، ومسلمة بن عبد الله الجهني، وإليك ترجمتهما :

11 البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الضحايا ، باب ما جاء في أكل الطين : ر20212 ، ج 10 / ص 12 .

2 ينظر : ابن حبان ، المجروحين ، لابن حبان ، ترجمة خالد بن غسان الداري : ج 1 / ص 277 .

3 الزركشي ، التذكرة في الأحاديث المشتهرة : ص 155 .

4 الأمير المالكي ، النخبة البيهية في الأحاديث المكذوبة: ر35 ، ص 3 .

5 العقيلي ، الضعفاء الكبير ، في ترجمة عمرو بن بكر السكسي : رت 1264 ، ج 3 / ص 258 .

6 ينظر : ابن القيم الجوزية ، المنار المنيف: ر289 ، ص 128 .

7 ينظر : السيوطي ، اللآلئ المصنوعة: ج 2 / ص 190 .

8 الفيروزآبادي ، رساله في بيان ما لم يثبت فيه حديث من الأبواب: ص 30 .

9 ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، كتاب الأطعمة ، باب اللحم : ر3305 ، ج 4 / ص 426 .

10 ابن أبي المال ، إصلاح المال: ر180 ، ص 185 .

11 ينظر : السيوطي ، الجامع الصغير من حديث البشير النذير: ر4757 ، ج 1 / ص 482 .

فأما سليمان؛ قال البخاري فيه : في حديثه مناكير¹، وسئل أبو زرعة عنه، فقال : منكر الحديث². وقال ابن حبان : " شيخ يروى عن مسلمة بن عبد الله الجهني عن عمه أبي مشجعة بن ربيعي بأشياء موضوعة لاتشبه حديث الثقات فلست أدري التخليط فيها منه أو من مسلمة بن عبد الله"³؛ وقال ابن حجر في " التقريب" : منكر الحديث⁴.

وأما مسلمة بن عبد الله الجهني ، فقد قال عنه ابن حجر في " التقريب"⁵ : مقبول ، ولكن الألباني قال عنه ، أنه مجهول الحال⁶.

والحديث قد أورده ابن الجوزي في " الموضوعات"⁷، وتعقبه السيوطي ، ونقل قول ابن حجر، أنه قال : " لم يتبين لي الحكم على هذا المتن بالوضع ؛ فإن مسلمة غير مجروح ، وسليمان بن عطاء ضعيف"⁸.

ثانيا : حديث ربيعة بن كعب⁹ أخرجه أبو نعيم في " الحلية"⁹، والعقيلي في " الضعفاء الكبير"¹⁰، ومن طريقه ابن الجوزي في " الموضوعات"¹¹، من طريق إبراهيم بن عمرو بن بكر السكسكي حدثنا أبي حدثنا عن أبي سنان الشيباني عن عمر بن عبد العزيز عن أبي سلمة عن ربيعة بن كعب قال: قال رسول الله ﷺ: " سيد طعام الدنيا والآخرة: اللحم".

قال العقيلي في ترجمة السكسكي : حديثه غير محفوظ ؛ ولا يثبت في هذا المتن عن النبي ﷺ¹². وقال ابن حبان : لا يحل الاحتجاج به¹³.

ثالثا : حديث بريدة رضي الله عنه :

أخرجه الطبراني في " المعجم الكبير"¹⁴، وكذا في " المعجم الأوسط"¹⁵، وتمام الرازي في " الفوائد"¹⁶، والبيهقي في " شعب الإيمان"¹⁷، من طريق العباس بن بكار، وأخرجه ابن الجوزي في " التحقيق في أحاديث الخلاف"¹⁸، كلهم من طريق أبي هلال الراسبي ، عن عبد الله بن بريده، عن أبيه، عن النبي ﷺ، أنه قال : " سيد الإدام في الدنيا والآخرة : اللحم".

1 البخاري ، التاريخ الأوسط: رت 1402 ، ج 4 / ص 884 .

2 البرذعي ، سؤالات البرذعي: ج 2 / ص 356 .

3 ابن حبان ، المجروحين: ج 1 / ص 229 .

4 ابن حجر ، تقريب التهذيب: رت 2594 ، ج 1 / ص 253 .

5 المصدر السابق :رت: 6659 ، ج 2 / ص 531 .

6 ينظر:الألباني ، السلسلة الضعيفة: ج 8 / ص 199 .

7 ينظر :ابن الجوزي ، الموضوعات: ج 2 / ص 301 .

8 السيوطي ، اللآلئ المصنوعة: ج 2 / ص 190 .

9 أبو نعيم الأصبهاني ، حلية الأولياء: ج 5 / ص 362 .

10 العقيلي ، الضعفاء الكبير ، ترجمة عمرو بن بكر السكسكي : رت 1264 ، ج 3 / ص 258 .

11 ابن الجوزي ، الموضوعات ، باب فضيلة اللحم : ج 2 / ص 302 .

12 العقيلي ، الضعفاء الكبير ، ترجمة عمرو بن بكر السكسكي : رت 1264 ، ج 3 / ص 258 .

13 ابن حبان ، المجروحين: ج 2 / ص 78 - 79 .

14 الطبراني ، المعجم الكبير: ر 1569 ، ج 20 / ص 166 .

15 الطبراني ، المعجم الأوسط : ر 7477 ، ج 7 / ص 271 .

16 تمام الرازي ، الفوائد: ر 298 ، ج 1 / ص 129 .

17 البيهقي ، شعب الإيمان ، باب أكل اللحم : ر 5510 ، ج 8 / ص 68 ، وباب : تخيير الإناء وإبكاء السقاء : ر 5675 ، ج 8 / ص 186 .

18 ابن الجوزي ، التحقيق في أحاديث الخلاف: ر 2012 ، ج 2 / ص 379 .

قال الطبراني : " لم يرو هذا الحديث عن عبد الله بن بريدة إلا أبو هلال، ولا رواه عن أبي هلال إلا أبو عبيدة الحداد، تفرد به: سعيد"¹.

رابعا : حديث أنس بن مالك: أخرجه البيهقي في " شعب الإيمان"²، ومن طريقه ابن عساكر³، وابن عدي في " الكامل"⁴، والسيوطي في " اللآلئ المصنوعة"⁵، من طريق روح بن عبادة، قال : حدثنا المجاشعي هشام بن سليمان، قال : حدثنا يزيد الرقاشي، عن أنس، قال : قال رسول الله ﷺ: " خير الإدام: اللحم، وهو سيد الإدام".

وعلمته يزيد بن أبان الرقاشي، فهو ضعيف زاهد. كما نقل ذلك أكثر واحد من أهل العلم؛ قال البخاري : " كان شعبة يتكلم فيه"⁶. وقال يحيى بن معين فيه : ضعيف⁷.

خلاصة الأمر: أن الحديث لا تقوم به حجة، ولا يثبت عن النبي ﷺ، وهو كما قال العقيلي، ودرجة الحديث ضعيف جدا، فالحديث غير محفوظ، كما نص على ذلك بعض العلماء.

المبحث الثامن

في باب النهي عن قطع الخبز بالسكين

هذا الباب من الأبواب الواهية وليس لها أصل، ولذا قال ابن القيم الجوزية : " وأما حديث النهي عن قطع الخبز بالسكين فباطل، لا أصل له عن رسول الله ﷺ؟ وإنما المروي النهي عن قطع اللحم بالسكين، ولا يصح أيضا"⁸.

والحديث الذي جاء بهذا الصدد، هو: أولا : أخرجه الطبراني في " المعجم الكبير"⁹، والبيهقي في " شعب الإيمان"¹⁰، كلاهما من طريق أحمد بن يونس، قال ثنا زهير، قال : ثنا عباد بن كثير، عن أبي عبد الله، عن عطاء بن يسار، عن أم سلمة، قالت : أن النبي ﷺ، قال : " لا تقطعوا الخبز بالسكين كما تقطعة الأعاجم". واللفظ للبيهقي، وزاد الطبراني : " وإذا أراد أحدكم أن يأكل اللحم، فلا يقطعه بالسكين، ولكن ليأخذه بيده فلينهشه بفيه، فإنه أهنا وأمرأ".

وسند الحديث ضعيف، لضعف عباد بن كثير الثقفي، قال النسائي فيه : متروك الحديث¹¹، وكذا قال مثل قوله ابن حجر في " التقريب"¹².

11 الطبراني، المعجم الكبير: ر 1569، ج 20 / ص 166.

12 البيهقي، شعب الإيمان، باب أكل اللحم: ر 5508، ج 8 / ص 67.

3 ابن عساكر، تاريخ دمشق: ر 2745، ج 8 / ص 210.

4 ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال:

5 السيوطي، اللآلئ المصنوعة:

6 البخاري، التاريخ الكبير: ر 3166، ج 8 / ص 320.

7 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ر 1053، ج 9 / ص 252.

8 ابن القيم الجوزية، زاد المعاد: ج 4 / ص 304.

9 الطبراني، المعجم الكبير، عطاء بن يسار: ر 19118، ج 17 / ص 117.

10 البيهقي، شعب الإيمان، كراهية التنفس في الإناء والنفخ فيه: ر 5606، ج 8 / ص 138.

11 النسائي، الضعفاء والمتروكين: ر 408، ص 172.

12 ينظر: تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني: ر 3139، ج 2 / ص 290.

وقد أورده الهيثمي في " الزوائد"¹، وأعله بعباد بن كثير.

ثانيا : أخرج ابن عدي في " الكامل"²، وابن حبان في " المجروحين"³، كلاهما من طريق نوح بن أبي مريم ، عن يحيى بن سعيد ، عن المسيب ، عن أبي هريرة ، قال: قال رسول الله ﷺ: " لا تقطعوا الخبز بالسكين " .

وأيا هذا الحديث لا يصح ، فإن فيه كذاب ، وهو نوح ابن أبي مريم المروزي القرشي .

قال أبو حاتم الرازي ، فيه : ضعيف الحديث⁴، وقال أبو زرعة الرازي : متروك الحديث⁵، وقد ذكره العقيلي في " الضعفاء الكبير"⁶، وقال ابن حجر في " التقريب " : " كذبوه في الحديث، وقال ابن المبارك : كان يضع"⁷ .

خلاصة الأمر :حديث الباب لا يصح، وهو حديث موضوع كما نقل ذلك السيوطي في " اللآلئ"⁸، وقد نقل ابن طاهر المقدسي في " الأفراد"، أن الحديث غريب من حديث يحيى، وهو ممن تفرد به أبو عصمة نوح بن أبي مريم⁹ .

ونقل بدر الدين العيني عن النسائي قوله : وقيل إنما يكره قطع الخبز بالسكين¹⁰، وقال أيضا : قال ابن حزم : لا يكره قطع الخبز بالسكين، إذ لم يأت نهي صريح عن قطع الخبز وغيره بالسكين¹¹.

المبحث التاسع

في باب " الدجاج غنم فقراء أمتي "

ذكر ابن القيم الجوزية في " المنار المنيف"¹²، أن حديث : " الدجاج غنم فقراء أمتي"، ليس فيه حديث صحيح . وهذا يدل أنه موضوع وليس له أصل عن النبي ﷺ. والحديث أخرجه ابن حبان في " المجروحين"¹³، وابن الجوزي في " الموضوعات"¹⁴، من طريق عبد الله بن يزيد محمش ، قال : حدثنا هشام بن عبيد الله الرازي ، عن ابن أبي ذئب، عن نافع، عن ابن عمر، قال : قال رسول الله ﷺ: " الدجاج غنم فقراء أمتي، والجمعة حج فقرائها" .

1 ينظر :الهيثمي ، مجمع الزوائد: ر 7989 ، ج 5 / ص 50 .

2 ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال : ج 8 / ص 298 .

3 ابن حبان ، المجروحين ، في ترجمة نوح بن أبي مريم : ج 3 / ص 48 .

4 ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: رت 2210 ، ج 8 / ص 484 .

5المصدر السابق .

6العقيلي ، الضعفاء الكبير: رت 1905 ، ج 4 / ص 304 .

7 ابن حجر ، تقريب التهذيب: رت 7210 ، ج 2 / ص 567 .

8 " ينظر :السيوطي ، اللآلئ المصنوعة: ج 2 / ص 191 .

9 ينظر :أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي ، أطراف الغرائب والأفراد: ر 5069 ، ج 5 / ص 179 .

10 ينظر :بدر الدين العيني ، عمدة القاري شرح صحيح البخاري: ج 30 / ص 367 .

11المصدر السابق .

12 ينظر :ابن القيم الجوزية ، المنار المنيف: ر 204 ، ص 108 .

13 ابن حبان ، المجروحين: ج 3 / ص 90 .

14 ابن الجوزي ، الموضوعات، باب اتخاذ الدجاج : ج 3 / ص 8 .

فيتبين كل من له عقل راجح، أن الحديث موضوع لركاكة لفظه، وهو أحد أسباب وضع الحديث.

وقد أعله ابن حبان بهشام بن عبيد الله الرازي، وقد ترجم له، وقال : " كان ينتحل مذهب الكوفيين، يروي عن مالك وابن أبي ذئب، وكان يهتم في الروايات ويخطئ إذا روى عن الأثبات، فلما كثرت مخالفته الأثبات بطل الاحتجاج به"¹. ونقل ابن الجوزي في "الموضوعات"²، قول الدارقطني، أن : " هذا الحديث كذب موضوع، والحمل فيه على محمش، فإنه كان يضع الحديث على الثقات".

وقال الذهبي في "ميزان الاعتدال"³ : متهم بالكذب، ونقل تكذيب الدارقطني له، وقال في موضع آخر : كذاب⁴. وتعقب ابن عراق في "تنزيه الشريعة"، على قول الذهبي بأنه اقتصر على عدم صحة الحديث، فقال : " اقتصر الحافظ الذهبي في طبقات الحفاظ على قوله بعد إيراد الحديث هذا غير صحيح والله أعلم"⁵.

وقد بين الألباني بأن ما تعقبه ابن عراق، غير صحيح، وردّ عليه، فقال : " وهذا التعقب لا طائل تحته لسببين : الأول : أن علة الحديث المقتضية لوضعه ظاهرة، وهو كونه من رواية هذا الوضع، ولا سيما أنه قد صرح الدارقطني بأنه حديث كذب، وابن حبان ببطلانه، والآخر أن قوله : لا يصح، لا ينافي كونه موضوعا بل كثيرا ما تكون هذه اللفظة مرادفة لكلمة موضوع، وهي هنا بهذا المعنى لما سبق، ولأن الذهبي نفسه قد أورد هذا الحديث وحديثا آخر في ترجمة الرازي هذا من رواية ابن حبان عنه ثم قال الذهبي : قلت : كلاهما باطل .

والثاني : وصف هذا الخبر في "النبلاء"؛ بأنه : لا يحتمل. ونقل المناوي عنه أنه قال في "الضعفاء" : إنهما حديثين موضوعان. فيتبين أن الذهبي من القائلين بوضع الحديث خلافا لما ظنه ابن عراق"⁶ انتهى كلام الألباني .

1 ابن حبان ، المجروحين: ج 3 / ص 90 .

2 ابن الجوزي ، الموضوعات، باب اتخاذ الدجاج : ج 3 / ص 8 .

3 ينظر : الذهبي ، ميزان الاعتدال: رت 4702 ، ج 2 / ص 527 .

4 الذهبي ، المغني في الضعفاء: رت 3432 ، ج 1 / ص 363 .

5 الكناي ، تنزيه الشريعة: ر 22 ، ج 2 / ص 81 .

6 الألباني ، السلسلة الضعيفة: ر 192 ، ج 1 / ص 345 .

الفصل التاسع

أحاديث الأبواب التي لا يصح منها شيء في أبواب العلم

ويشتمل على المباحث الآتية :

المبحث الأول : في باب الحث على طلب العلم .

المبحث الثاني : في باب " من سئل عن علم فكتّم " .

المبحث الثالث : في باب بركة المعيشة لطالب العلم .

المبحث الأول

في باب الحث على طلب العلم

هذا الباب يناقش طلب العلم في أيام مخصوصة ، لتحصيل البركة ، ولذا قال ابن الجوزي في " العلل المتناهية " : " وقد روي الحث على طلب العلم يوم الإثنين ، ويوم الخميس ...؛ وفي ذلك عن أنس، وعائشة ...؛ ثم قال : هذه الأحاديث كلها لا تثبت"¹.

ورد الحديث من حديث أنس بن مالك، وحديث عائشة رضي الله عنها :

أولا : حديث أنس بن مالك رضي الله عنه : فله طريقان : الطريق الأول : أخرجه ابن الجوزي في " العلل المتناهية"²، من طريق : عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي عن حمزة الزيات، عن حميد، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: "اطلبوا العلم يوم الإثنين فإنه ميسر لطلبه".

والطريق الثاني : أخرجه ابن الجوزي في " العلل المتناهية"³، من طريق محمد بن غالب الأنطاكي قال : نا عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي، قال : حدثنا محمد بن ثابت العبدي، عن حميد، عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ: " من كان طالب العلم فليطلبه يوم الإثنين ويوم الخميس فإنه ميسر لطلبه".

ثانيا : حديث عائشة: أخرجه ابن الجوزي من طريق محمد بن أيوب بن سويد، قال : انا أبي عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ: " اغدوا في طلب العلم غداة الخميس"⁴؛ قال ابن الجوزي بعد أن أخرج هذه الأحاديث، من حديث أنس، وحديث عائشة : " هذه الأحاديث كلها لا تثبت"⁵.

ثم أعلّ الأحاديث وبين طرق ضعفها ، فأما الطريق الأول من حديث أنس : أعله بعثمان بن عبد الرحمن الطرائفي ، حيث قال : " قال ابن نمير كذاب وقال الأزدي متروك وقال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به"⁶.

وأعلّ الطريق الثاني بمحمد بن ثابت العبدي ، وقل قول يحيى بن معين ، فيه : ليس بشيء⁷.

وأما حديث عائشة ، فضعيف، قال الأصبهاني في " الضعفاء " : " محمد بن أيوب بن سويد الرملي عن أبيه موضوعات"⁸، وقال الدارقطني ، فيه : ضعيف⁹.

1 ابن الجوزي ، العلل المتناهية: ج 1 / ص 323 .

2المصدر السابق : ر 533 ، ج 1 / ص 323 .

3المصدر السابق : ر 534 .

4المصدر السابق : ر 335 .

5المصدر السابق .

6ابن الجوزي ، العلل المتناهية: ج 1 / ص 327 .

7المصدر السابق .

8الأصبهاني ، الضعفاء: رت 225 ، ص 143 .

9الدارقطني ، الضعفاء والمتروكين: رت 491 ، ص 35 .

ثالثا : حديث أخرجه الطبراني في " المعجم الأوسط"¹، من طريق : محمد بن أيوب بن سويد، عن أبيه ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة قالت ، قال رسول الله ﷺ: " اغدوا في طلب العلم غداة الخميس". قال الهيثمي في " مجمع الزوائد"²: فيه أيوب بن سويد ، وهو يسرق الحديث ؛ومحمد بن أيوب متهم بالوضع ، قال ابن الجوزي : يروي الموضوعات³ .

خلاصة الأمر : أنه لم يثبت حديث في طلب العلم في يوم مخصوص ، ولكن هناك أحاديث صحيحة حثت على طلب العلم ، فهو أفضل الأعمال التي يتقرب به العبد إلى الله تعالى .

وقد بوب البخاري في " صحيحه"⁴، ما يؤيد ذلك فقال :باب الخروج في طلب العلم، وتتابع العلماء في سرد الأحاديث التي جاءت تحت على طلب العلم .

المبحث الثاني

في باب : " من سئل عن علم فكتمه"

هذا المبحث من المباحث المهمة والعظيمة، لأنه يختص بالعلم الشرعي، وحديث الباب طويل جدا من حيث طريقه ورواة الصحابة له، ولكن هناك من العلماء قد ذهبوا إلى أنه لا تصح هذه الطرق بالرغم من كثرتها، فقد ذهب ابن بدر الموصلي في " المغني عن الحفظ والكتاب"، بقوله: " باب: من سئل عن علم فكتم ، قال أحمد بن حنبل : لا يصح في هذا الباب شيء"⁵ .

وقال الفيروزآبادي : " باب من سئل ...؛ لم يصح فيه حديث"⁶. وتبعه العجلوني في " كشف الخفاء"، بقوله أيضا : " وباب من سئل عن علم فكتمه ؛ لم يصح فيه حديث"⁷ .

وبعد استقراي للموضوع وجدت أن الحديث ورد من حديث أبي هريرة ، وابن عباس ، وابن مسعود ، وابن عمر ، وأنس بن مالك ، وأبي سعيد الخدري ، وآخرين . وقد أوردت أشهر الروايات في ذلك ، وتركت الباقي⁸ .

أولا : حديث أبي هريرة ﷺ ؛ فله ثلاثة طرق :

الطريق الأول : أخرجه أبو داود في " سننه"⁹ ، وسكت عليه ، من طريق حماد بن سلمة، والترمذي في " جامعه"¹⁰ ، وابن

1أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط : ر 5244 ، ج 5 / ص 255 .

2الهيثمي ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : ر 552 ، ج 1 / ص 344 .

3ابن الجوزي ، الضعفاء والمتروكين : ر 2898 ، ج 3 / ص 43 .

4البخاري ، صحيح البخاري : ج 1 / ص 29 .

5ابن بدر الموصلي ، المغني عن الحفظ والكتاب: ص 105 .

6الفيروزآبادي ، رساله في بيان ما لم يثبت فيه حديث من الأبواب: ص 8 .

7العجلوني ، كشف الخفاء: ج 2 / ص 419 .

8ورد من حديث عبد الله بن عمرو ، وجابر بن عبد الله ، وعمرو بن عبسة ، وطلق بن علي . قد أوردها ابن الجوزي كلها في العلل المتناهية ، باب إثم من سئل عن علم فكتمه : ج 1 / ص 96 - 107 .

9أبو داود ، سنن أبي داود ، كتاب العلم ، باب كراهية منع العلم : ر 3660 ، ج 3 / ص 360 .

10الترمذي ، جامع الترمذي ، كتاب العلم ، باب ما جاء في كتمان العلم : ر 2649 ، ج 5 / ص 29 .

ماجه في " سننه"¹، كلاهما من طريق عمارة بن زاذان، وأحمد في " مسنده"².

والبزار في " مسنده"³، وابن حبان في " صحيحه"⁴، من طريق حماد به . وأخرجه البيهقي في " شعب الإيمان"⁵، كلهم عن علي بن الحكم، قال حدثنا عطاء، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: " من سئل عن علم فكتمه ألجمه الله بلجام من نار يوم القيامة". واللفظ لأبي داود وعند ابن ماجه، بلفظ: " ما من رجل يحفظ علما فيكتمه، إلا آتى به يوم القيامة ملجما بلجام من النار".

وهذا سند حسن، وهذا ما عناه أبو داود من سكوته على هذا الطريق. وقال الترمذي أيضا: " حديث أبي هريرة، حديث حسن"⁶. والله أعلم.

وقد تابع علي بن الحكم راويان بروايتهما عن عطاء بن أبي رباح: أحدهما: أخرجه أحمد في " مسنده"⁷، من طريق الحجاج بن أرطاة، عن عطاء، عن أبي هريرة به؛ وهي متابعة الحجاج، لعلي بن الحكم، ولكن هذه المتابعة لا تصح لأن الحجاج قد دلس هذه الرواية.

والثانية: أخرجه تمام الرازي في " الفوائد"⁸، من طريق العلاء بن خالد الدارمي، قال: حدثنا عطاء، قال: سمعت أبا هريرة، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ... الحديث.

والطريق الثاني: أخرجه ابن ماجه في " سننه"⁹، من طريق أبي إبراهيم الكرابيسي، عن ابن عون، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: " من سئل عن علم فكتمه، ألجم يوم القيامة بلجام من نار".

والطريق الثالث: أخرجه الحاكم في " المستدرک"، فمرة رواه من طريق ابن جريج، قال: جاء الأعمش إلى عطاء، فسأله عن حديث أبي هريرة ... الحديث¹⁰؛ قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

ومرة رواه من طريق عبد الوارث بن سعيد، قال: ثنا عبد الحكم، عن عطاء، عن رجل، عن أبي هريرة ... الحديث¹¹؛ في هذه أبهم الرجل، فالرواية ضعيفة.

ثانيا: حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه: **وله طريقان: الطريق الأول:** أخرجه أبو يعلى الموصلي في " مسنده"¹²، من طريق

أبي عوانة، عن عبد الأعلى، عن سعيد بن جبیر، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: " من سئل عن علم فكتمه جاء يوم القيامة ملجما بلجام من نار، ومن قال في القرآن بغير ما يعلم جاء يوم القيامة ملجما بلجام من نار".

هذا الطريق ضعيف، وآفته عبد الأعلى، وهو عبد الأعلى بن عامر الثعلبي¹³، قال أبو حاتم فيه: ليس بقوي¹⁴، وقال أبو زرعة فيه: " ضعيف الحديث ربما رفع الحديث وربما وقفه"¹⁵.

1 ابن ماجه، سنن ابن ماجه، أبواب السنة، باب من سئل عن علم فكتمه: ر 261، ج 1 / ص 175.

2 ابن حنبل، مسند أحمد بن حنبل: ر 7561، ج 2 / ص 263، وكذا: ر 8035، ج 2 / ص 305، أخرجه من طريق أبي كامل، قال: حدثنا حماد، عن علي بن الحكم، عن عطاء، عن أبي هريرة به. وقد قال شعيب الأرناؤوط في تعليقه على المسند، بقوله: " إسناده صحيح رجاله، ثقات رجال الصحيح غير أبي كامل".

وأخرجه أيضا من طريق عفان، عن حماد، عن علي، عن عطاء به: ر 8514، ج 2 / ص 344.

3 البزار، مسند البزار: ر 9300، ج 16 / ص 183.

4 ابن حبان، صحيح ابن حبان، كتاب العلم: ر 95، ج 1 / ص 297.

5 البيهقي، شعب الإيمان: ر 1612، ج 3 / ص 252.

6 الترمذي، جامع الترمذي، كتاب العلم، باب ما جاء في كتمان العلم: ر 2649، ج 5 / ص 29.

7 ابن حنبل، مسند أحمد بن حنبل: ر 7930، ج 2 / ص 296.

8 تمام الرازي، الفوائد: ر 1557، ج 2 / ص 213.

9 ابن ماجه، سنن ابن ماجه، أبواب السنة، باب من سئل عن علم فكتمه: ر 266، ج 1 / ص 178.

10 الحاكم، المستدرک على الصحيحين، كتاب العلم: ر 344، ج 1 / ص 181.

11 المصدر السابق: ر 345، ج 1 / ص 182.

12 أبو يعلى، مسند أبي يعلى: ر 2585، ج 4 / ص 458.

13 هكذا عند البخاري في التاريخ الكبير: ر 1743، ج 6 / ص 71.

14 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ر 134، ج 6 / ص 26.

15 المصدر السابق.

والطريق الثاني : أخرجه الطبراني في " المعجم الكبير" ¹، من طريق أبي النضر الأکفاني، قال : حدثنا سفيان، عن جابر، عن عطاء، عن ابن عباس، قال : قال رسول الله ﷺ: " من سئل عن علم فكتمه جاء يوم القيامة ملجما بلجام من نار"؛ وهذا الطريق أيضا لا يصح، وأفته هو جابر بن يزيد بن الحارث ، قال البخاري في " الضعفاء الصغير" : " جابر بن يزيد الجعفي، تركه يحيى بن مهدي" ².

ثالثا : حديث عبد الله بن مسعود: أخرجه الطبراني في " المعجم الكبير" ³، من طريق سوار بن مصعب ، عن أبي إسحاق ، عن أبي الأحوص ، عن عبد الله ، قال : قال رسول الله ﷺ: " من سئل عن علم فكتمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار"؛ وهذا الحديث لا يصح سنداً، وذلك بسبب سوار بن مصعب، قال البخاري ، فيه : منكر الحديث ⁴. وقال النسائي : متروك الحديث ⁵، وأعله الهيثمي في " الزوائد"، بسوار بن مصعب، وقال فيه : متروك ⁶.

رابعا : حديث عبد الله بن عمر: أخرجه الطبراني في " المعجم الكبير" ⁷، وكذا في " المعجم الأوسط" ⁸، من طريق حسان بن سياه، قال : نا الحسن بن ذكوان، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: " من سئل عن علم فكتمه جيء به يوم القيامة قد ألجم بلجام من نار"؛ قال الطبراني عقب الحديث : " لم يرو هذا الحديث عن الحسن بن ذكوان إلا حسان بن سياه".

والحديث لضعف حسان، قال ابن حبان، فيه : " يأتي عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات" ⁹، وقال الذهبي في " الميزان": " ضعفه ابن عدي، والدارقطني؛ انفرد عن ثابت، عن أنس - مرفوعاً: يا عائشة، إذا جاء الرطب فهنيئني" ¹⁰.

خامسا : حديث أنس بن مالك رضي الله عنه : أخرجه ابن ماجه في " سننه" ¹¹، من طريق عمر بن سليم، قال : حدثنا يوسف بن إبراهيم، سمعت أنس بن مالك، يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقول : " من سئل عن علم فكتمه، ألجم يوم القيامة القيامة بلجام من نار".

وهذا الحديث أيضا لا يصح سنده، من جهة يوسف بن إبراهيم التميمي ، فإنه ضعيف الحديث، ضعفه أبو حاتم الرازي ¹²، وابن حجر في " التقريب" ¹³.

1الطبراني ، المعجم الكبير: ر 11147 ، ج 9 / ص 350 .

2البخاري ، الضعفاء الصغير: رت 49 ، ص 29 .

3الطبراني ، المعجم الكبير: ر 9944 ، ج 8 / ص 431 .

4البخاري ، التاريخ الأوسط: رت 964 ، ج 3 / ص 628 .

5النسائي ، الضعفاء والمتروكين: رت 258 ، ص 124 .

6ينظر : الهيثمي ، مجمع الزوائد: ر 744 ، ج 1 / ص 198 .

7الطبراني ، المعجم الكبير: ر 486 ، ج 11 / ص 243 .

8الطبراني ، المعجم الأوسط: ر 3921 ، ج 4 / ص 183 .

9ابن حبان ، المجروحين: ج 1 / ص 267 .

10الذهبي ، ميزان الاعتدال: رت 1806 ، ج 1 / ص 479 .

11ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، أبواب السنة ، باب من سئل عن علم فكتمه : ر 264 ، ج 1 / ص 177 .

12ينظر : ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: رت 911 ، ج 9 / ص 218 .

13ينظر : ابن حجر ، تقريب التهذيب: رت 7855 ، ج 2 / ص 610 .

سادسا : حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ؛ وله طريقان : الطريق الأول : أخرجه ابن ماجه في " سننه"¹، من طريق محمد بن داب، عن صفوان بن سليم، عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري، عن أبي سعيد الخدري، قال : قال رسول الله ﷺ : " من كتم علما مما ينفع الله به في أمر الناس في الدين، ألجمه الله يوم القيامة بلجام من النار"؛ والحديث ضعيف، لضعف محمد بن داب المدني .

والطريق الثاني : أخرجه العقيلي في " الضعفاء الكبير"²، من طريق عمر بن سليم ، قال : حدثنا يوسف بن إبراهيم ، قال : سمعت أنس بن مالك ، قال: قال النبي ﷺ من سئل عن علم فكتمه جاء يوم القيامة يلجم بلجام من نار" . قال العقيلي : " عمر بن سليم ، عن يوسف بن إبراهيم جميعا غير مشهورين بالنقل ويحدثان بمناكير" ؛ ثم قال : " وقد روى هذا المتن بإسناد أصح من هذا"، وقال أيضا العقيلي³ في ترجمة يوسف بن إبراهيم : عنده عجائب ، ثم أورد هذا الحديث من طريقه.

خلاصة الأمر: إن الحديث حسن كما قال الترمذي⁴، وغيره من العلماء ، فكثرة الطرق هذه يشد بعضه بعضا، قال ابن كثير في " تفسيره" : " وقد ورد في الحديث المسند من طرق يشد بعضها بعضا، عن أبي هريرة، وغيره ؛ ثم ذكر حديث أبي هريرة"⁵ .

فدل ذلك على أن الحديث حسن، وأصح ما في الباب هو حديث أبي هريرة المتقدم، وقد ذهب البغوي في " شرح السنة"⁶، إلى تحسين الحديث .

المبحث الثالث

في باب بركة المعيشة لطالب العلم

قال ابن الجوزي : " هذه الأحاديث - أي بركة المعيشة لطالب العلم - كلها لا تثبت"⁷ .

أخرج العقيلي⁸، ومن طريقه ابن الجوزي في " العلل"⁹، من طريق : مسعر بن كدام عن عطية، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ : " من غدا يطلب العلم صلت عليه الملائكة وبورك له في معيشته ولم ينقص من رزقه وكان مباركا عليه." وقد قال العقيلي: "هذا حديث باطل ليس له أصل من حديث مسعر ولا غيره"¹⁰. والحديث في إسناده، عطية بن سعد العوفي؛ وقد نقل الحافظ المزني في " تهذيب الكمال"¹¹، أقوال العلماء فيه :

قال البخاري: قال لي علي عن يحيى وهو ابن سعيد : عطية، وأبو هارون، وبشر بن حرب عندي سواء، وكان هشيم يتكلم فيه، وقال مسلم بن الحجاج: قال أحمد وذكر عطية العوفي، فقال: هو ضعيف الحديث. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه نحو ذلك ؛ وقال : كان الثوري وهشيم يضعفان حديث عطية، وقال أبو زرعة : لين. وقال أبو حاتم : ضعيف، يكتب حديثه، وأبو نضرة أحب إلي منه. وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: مائل. وقال النسائي : ضعيف " انتهى كلام الحافظ المزني.

1 ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، أبواب السنة ، باب من سئل عن علم فكتمه : ر265 ، ج1 / ص177 .

2العقيلي ، الضعفاء الكبير ، في ترجمة عمر بن سليم : رت 1159 ، ج3 / ص168 .

3ينظر : العقيلي ، الضعفاء الكبير ، في ترجمة يوسف بن إبراهيم : رت 2077 ، ج4 / ص449 .

4ينظر : الترمذي ، جامع الترمذي ، كتاب العلم ، باب ما جاء في كتمان العلم : ر2649 ، ج5 / ص29 .

5ينظر : تفسير ابن كثير: ج1 / ص472 .

6ينظر : البغوي ، شرح السنة: ج1 / ص301 .

7ابن الجوزي ، العلل المتناهية: ج1 / ص324 .

8أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير ، في ترجمة إسماعيل بن إسحاق الأنصاري : ج1 / ص77 .

9أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية، باب بركة المعيشة لطالب العلم : ج1 / ص82 .

10العقيلي ، الضعفاء الكبير: ج1 / ص77 .

11المزني ، تهذيب الكمال: رت 3956 ، ج20 / ص145 ، ص146 .

الفصل العاشر

أحاديث الأبواب التي لا يصح منها شيء في أبواب متفرقة

ويشتمل على المباحث الآتية :

المبحث الأول : في باب مدح العزوبة نحو : " عزابها نجابها " وأشبه ذلك.

المبحث الثاني : في باب آخذوا السراري فإنهن مباركات الأرحام.

المبحث الثالث : في باب الطلب من الرحماء وحسان الوجوه.

المبحث الرابع : في باب إياكم وأبناء الملوك ؛ فإن لهم شهوة كشهوة العذارى.

المبحث الخامس : في باب " إن السخي قريب من الله ، والبخيل بعيد من الله ".

المبحث السادس : في باب " موت الفجاءة ' راحة للمؤمن، وأخذة أسف على الفاجر".

المبحث السابع : في باب حديث " أن موت الغريب شهادة ".

المبحث الثامن : في باب لولا كذب السائل ما أفلح من رده.

المبحث التاسع : في باب النهي عن سبِّ البراغيث.

المبحث العاشر : في باب تحريم اللعب بالشطرنج.

المبحث الحادي عشر : في باب ذم السماع.

المبحث الثاني عشر : في باب إذا وجد القتل بين قريتين ضمّن أقربهما.

المبحث الأول

في باب مدح العزوبة نحو : " عزابها نجابها " ، وأشباه ذلك

ومعنى هذا الاسم : " العزبة والعزوبة ، مضمومتين؛ ويقال : إنه لعزب لزب وإنها لعزبة لزبة، والفعل: منه كنصر، عزب يعزب عزوبة فهو عازب وجمعه عزاب . وتعزب بعد التأهل، وتعزب فلان زمانا ثم تأهل، وتعزب الرجل : ترك النكاح وكذلك المرأة"¹ .

قال ابن بدر الموصلي في " المغني عن الحفظ والكتاب"² : " لا يصح في هذا الباب شيء، وفي الصحيح : لكن أصوم وأفطر، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي، فليس مني"³ .

وقال ابن القيم في " المنار المنيف"⁴ ؛ وكذا في "نقد المنقول"⁵ : " أحاديث مدح العزوبة كلها باطلة" . وقال العجلوني : " وباب مدح العزوبة لم يثبت فيه شيء"⁶ .

ومن هنا نعلم أنه لا يصح حديث في ذم العزوبة ولا في مدحها ، وكل حديث في هذه المسألة جمعها العلماء ودرسوا ما فيها من جهه السند والمتن فلم يجدوا فيها شيئا صحيحا ثابتا .

1الزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس: ج 3 / ص 362 .

2ابن بدر الموصلي ، المغني عن الحفظ والكتاب : ص 435 .

3قلت : الحديث الصحيح الذي قصده هو : حديث أنس " أن نفرا من أصحاب النبي ﷺ سألوا أزواج النبي ﷺ عن عمله في السر فقال بعضهم لا أتزوج النساء. وقال بعضهم لا أكل اللحم. وقال بعضهم لا أنام على فراش. فحمد الله وأثنى عليه. فقال « ما بال أقوام قالوا كذا وكذا لكني أصلي وأنام وأصوم وأفطر وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني » .

أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب النكاح ، باب الترغيب في النكاح : 5063 ، ج 7 / ص 2 ، ومسلم في صحيحه ، واللفظ له ، كتاب النكاح ، باب استحباب النكاح لمن تآقت نفسه إليه ووجد المؤنة : 3469 ، ج 4 / ص 128 ، والنسائي في السنن الكبرى ، كتاب النكاح ، باب النهي عن التبتل : 3217 ، ج 6 / ص 60 ، وأحمد في مسنده : 13558 ، ج 3 / ص 241 ، ورقم 13753 ، ج 3 / ص 259 ، ورقم 14077 ، ج 3 / ص 285 ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه ، ذكر الزجر عن الرغبة عن سنة المصطفى ﷺ في أقواله وأفعاله جميعا : 14 ، ج 1 / ص 191 ، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ، كتاب النكاح ، باب الرغبة في النكاح ، من طريقين :

الطريق الأول : عن حماد بن سلمة ، عن ثلث ، عن أنس ... الحديث . في النكاح ، باب الرغبة في النكاح : 13831 ، ج 7 / ص 77 .

والطريق الثاني : عن محمد بن جعفر ، عن حميد الطويل ، عن أنس ... الحديث : 13830 ، ج 7 / ص 77 ، وأخرجه البغوي في شرح السنة : 95 ، ج 1 / ص 195 .

4ابن القيم الجوزية ، المنار المنيف : ص 177 .

5ابن القيم الجوزية ، نقد المنقول : 188 ، ص 117 .

6العجلوني ، كشف الخفاء : ج 2 / ص 241 .

وإليك بعض هذه الأحاديث التي جاءت في مدح أو ذم العزوبة :

أولا : الأحاديث التي جاءت في مدح العزوبة :

- 1- حديث : " خيركم في المائتين كل خفيف الحاذ الذي لا أهل له ولا ولد " ¹.
- روي من طريق عباس بن عبد الله الترقفي، قال : حدثنا رواد بن الجراح، عن سفيان، عن منصور، عن ربعي، عن حذيفة ... الحديث .
- وهذا إسناد ضعيف ، لضعف رواد بن الجراح ، وقد أدخله البخاري في الضعفاء ، وقال : " كان قد اختلط لا يكاد يقوم حديثه " ²، وقال أحمد بن حنبل : " حدث رواد، عن سفيان، أحاديث مناكير " ³.
- وقد أعله أبو بكر الخطيب بعلتين ⁴ :
- الأول : قال هذا حديث غريب من حديث أبي عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، عن منصور بن المعتمر ، عن ربعي بن خراش ، عن حذيفة بن اليمان .
- والثاني : تفرد بروايته أبو عصام رواد بن الجراح عن الثوري " . انتهى كلامه .
- وقال ابن الجوزي : قال الدارقطني : " تفرد به رواد ، وهو ضعيف " ⁵.
- 2- حديث رواه علي بن يزيد ، عن القاسم ، عن أبي أمامة ، عن النبي ﷺ ، قال : " إن أغبط أوليائي عندي لمؤمن خفيف لحاذ ذو حظ من الصلاة ... الحديث " ⁶.
- وسنده ضعيف ، لنكارة علي بن زيد بن أبي هلال ويكنى بأبي عبد الملك . قال أبو حاتم الرازي فيه : ضعيف الحديث، منكر الحديث ⁷. وقال ابن الجوزي : " قال النسائي ⁸ ، والأزدي ، والدارقطني : متروك " ⁹. وقال ابن حجر في " التقريب " : ضعيف ¹⁰ .
- وبهذا يتبين أن الإسناد ضعيف، ولا يصلح ألبة .
- 3- حديث ما رواه عبد الرحيم بن ولقد ، قال : ثنا مسعدة بن صدقة أبو الحسين ، قال : ثنا سفيان الثوري ، عن أبيه ، عن الربيع بن خيثم ، عن عبد الله بن مسعود أن النبي ﷺ قال : " سيأتي على الناس زمان تحل فيه العزوبة . . . الحديث " ¹¹.

1أخرجه ابن الأعرابي في المعجم: 1784، ج 4 / ص 292، وابن المقرئ الأصبهاني في معجمه: 1106، ج 3 / ص 175، والبيهقي في شعب الإيمان: 9867، ج 12 / ص 550، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد: 3254، ج 6 / ص 197، من طريق ثان من حديث الأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة نحوه، وفي الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: 62، ج 1 / ص 67، وابن الجوزي في العلل المتناهية: 1051، ور 1052، ج 2 / ص 635، وأخرجه أبو القاسم المهرواني في الفوائد المنتخبة: 47، ص 105 .

2البخاري، التاريخ الكبير: رت 1139، ج 3 / ص 336 .

3ينظر: ابن الجوزي، العلل المتناهية: ج 2 / ص 636 .

4ينظر: المهرواني، الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب: ص 106 .

5ابن الجوزي، العلل المتناهية: ج 2 / ص 636 .

6أخرجه الترمذي في جامعه، كتاب الزهد، باب ما جاء في الكفاف والصبر عليه: ر 2347، ج 4 / ص 575، وأخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الزهد، باب من لا يؤبه له: ر 4117، ج 5 / ص 234، من طريق صدقة بن عبد الله، عن إبراهيم بن مرة، عن أيوب بن سليمان، عن أبي أمامة ... الحديث .

وأخرجه أحمد في مسنده: ر 22221، ج 5 / ص 252، والحاكم في المستدرک في باب الأطعمة: ر 7148، ج 4 / ص 137، والبيهقي في كتاب الزهد الكبير: ر 207، ج 1 / ص 210 .

7ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ر 1142، ج 6 / ص 209 .

8النسائي، الضعفاء والمتروكين: رت 43، ج 1 / ص 180 .

9الدارقطني، الضعفاء والمتروكين: رت 2410، ج 2 / ص 200 .

10ابن حجر، تقريب التهذيب: رت 4817، ج 2 / ص 406 .

11أخرجه نور الدين الهيثمي في بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، باب شدة الزمان: ر 774، ج 2 / ص 773 .

وإسناد الحديث فيه متهم بالوضع، وهو مسعدة بن صدقة العبدي، قد أورد له الذهبي في "ميزان الاعتدال"¹، حديثاً له، ثم قال: هذا موضوع، وقد نقل عن الدارقطني قوله في صدقة هذا، أنه متروك.

4- حديث ما رواه زكريا بن يحيى الصوفي، عن ابن لحذيفة بن اليمان، عن أبيه، عن جده حذيفة مرفوعاً: "خير نسائكم بعد ستين ومائة العواقر وخير أولادكم بعد أربع وخمسين البنات"².

قال الهيثمي: "وفي معناه أحاديث كثيرة كلها واهية"³. والحديث فيه مجهول، فلم يعرف اسم ابن حذيفة.

5- ما رواه أبو المغيرة، قال: حدثنا عبد الله بن السمط، قال: حدثنا صالح بن علي الهاشمي، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ أنه قال: "لأن يربي أحدكم بعد أربع وخمسين ومائة جرو كلب خير له من أن يربي ولداً لصلبه".
هكذا رواه جماعة عن أبي المغيرة، منهم:

1- أحمد بن عبد الوهاب الحوطي⁴.

2- محمد بن عون الحمصي⁵.

3- سلمه بن شبيب⁶.

قال ابن بدر الموصلي بعد أن أورد الحديث في الباب: "لا يصح في هذا الباب عن رسول الله ﷺ شيء"⁷. وهو كما قال رحمه الله.

ورواه ابن حبان في "المجروحين"؛ لكن من طريق آخر وهو من حديث الحكم بن مصعب، عن محمد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: "لو يربي أحدكم بعد سنة ستين ومائة جرو كلب خير له من أن يربي ولد صلبه"⁸.

وسند الحديث ضعيف، لضعف الحكم بن مصعب، فقد قال ابن حبان عند ترجمة الحكم بن مصعب: "ينفرد بالأشياء التي لا ينكر نفى صحتها من عني بهذا الشأن، لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه، إلا على سبيل الاعتبار"⁹. وقال الذهبي عنه: مجهول¹⁰.

وذكره ابن حبان الثقات¹¹، وقال في "المجروحين"¹²: لا يحل الاحتجاج به.

وهذه الأخبار التي أوردتها دلت عند الصوفية في كتبهم إلى فضل التجرد عن الزواج، وكتبهم مليئة بهذه الأحاديث؛ ولا يصح منها شيء كما أسلفت في تخريج طرق الأحاديث وبينت ضعفها.

ثانياً: الأحاديث التي جاءت في ذم العزوبة، لا يصح منها شيء ألبتة، ومن هذه الأحاديث على سبيل البيان:

1- حديث: "تزوج وإلاً فأنت من إخوان الشياطين". 2- حديث: "أراذل موتاكم العزاب".

1 الذهبي، ميزان الاعتدال: رت 8466، ج 4 / ص 98.

2 عزاه السخاوي في المقاصد الحسنة، للدليمي: ج 1 / ص 329، وكذا ذكره العجلوني في كشف الخفاء، وعزاه للدليمي: ج 1 / ص 387.

3 أبو العباس الهيثمي، الإفصاح عن أحاديث النكاح: ص 4.

4 أخرجه الطبراني في المعجم الكبير: ر 10537، ج 9 / ص 157.

5 أخرجه تمام الرازي في الفوائد: ر 372، ج 1 / ص 162.

6 أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في أخبار أصبهان: ر 1777، ج 9 / ص 172.

7 ابن بدر الموصلي، المغني عن الحفظ والكتاب: ص 537.

8 أخرجه ابن حبان في المجروحين: ج 1 / ص 249.

9 المصدر السابق.

10 الذهبي، المغني في الضعفاء: رت 1677، ج 1 / ص 186.

11 ابن حبان، الثقات: رت 7295، ج 6 / ص 187.

12 ابن حبان، المجروحين: ج 1 / ص 249.

3- حديث : " تزوج وإلا فأنت من المذبذبين" .

وقد ذكرها الإمام السخاوي وعقب على هذه الأحاديث في ذم العزوبة ، وقال : " إلى غيرهما من الأحاديث التي لا تخلو من ضعف واضطراب ، ولكنه لا يبلغ الحكم عليه بالوضع"¹ . أهـ .

وضعها الحافظ ابن حجر في " الإصابة" في ترجمة عكاف بن وداعة الهلالي ، وقال: " والطرق المذكورة عن عكاف كلها لا تخلو من ضعف واضطراب"² .

وقال أيضا في " تعجيل المنفعة" : " لا تخلو طريق من طرقه من ضعف"³ . وضعف أسانيد البوصيري في " إتحاف الخيرة المهرة"⁴ . خلاصة الأمر : لا يفهم من أقوال بعض أهل العلم أن الانقطاع عن الزواج لغرض شرعي جائز ، من أن الأحاديث التي أوردناها في الباب صحيحة وتنجر لضعفها ، فهذا محال ؛ لأن كثير من العلماء قرروا أنه لا يثبت ولا يصح في الباب شيء عن النبي ﷺ :

وإليك أقوال بعض أهل العلم في استحباب بقاء الرجل عزبا :

1- قال الخطيب البغدادي : " إثارة العزوبة للطالب وتركه التزويج المستحب لطالب الحديث أن يكون عزبا ما أمكنه ذلك ؛ لئلا يقتطعه الاشتغال بحقوق الزوجة والاهتمام بالمعيشة عن الطلب، واحتج بحديث " خيركم بعد المائتين خفيف الحاذ ، وهو الذي لا أهل له ولا ولد "⁵ .

2- قال النووي : " أن من لم يحتج إلى النكاح استحبه له تركه ، وكذا إن احتاج وعجز عن مؤنته"⁶ .

فيتبين لنا أن الأحاديث التي جاءت في الباب لا يصح منها شيء ، وكلها ضعيفة وبعضها موضوع ، والزواج جعله الله تعالى سببا لحصول السكون والطمأنينة ، حيث قال الله عز وجل :

(وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ)

الروم: 21

ومن العجب أن الغزالي قد استند على هذين الحديثين دليلا واضحا في أن العزوبة هي خير من التزويج ، فقد نقل ابن الجوزي عن أبي حامد الغزالي أنه قال :

" ينبغي أن لا يشغل المرید نفسه بالتزويج، فإنه يشغله عن السلوك ويأنس بالزوجة ، ومن أنس بغير الله شغل عن الله تعالى"⁷

ولقد صح عن النبي ﷺ ، من حديث أنس رضي الله عنه ، قال : كان رسول الله ﷺ : " يأمر بالباءة، وينهى عن التبطل نهيا شديدا، ويقول : " تزوجوا الودود والودود، إني مكاثر بكم الأنبياء يوم القيامة" .

والحديث أخرجه أحمد في " مسنده"⁸ ، والطبراني في " المعجم الأوسط"⁹ ، كلاهما من طريق حفص بن عمر، عن أنس به.

1 السخاوي ، المقاصد الحسنة: ص 135 .

2 ابن حجر ، الإصابة: ج 4 / ص 536 .

3 ابن حجر ، تعجيل المنفعة: ج 2 / ص 20 .

4 البوصيري ، إتحاف الخيرة المهرة ، كتاب النكاح : ر 3083 ، ج 4 / ص 3 .

5 الخطيب البغدادي ، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ج 1 / ص 66 .

6 النووي ، المجموع شرح المذهب: ج 1 / ص 35 .

7 ينظر : ابن الجوزي ، تلييس إبليس: ص 286 .

8 مسند أحمد بن حنبل: ر 12634 ، ج 3 / ص 158 .

9 الطبراني ، المعجم الأوسط: ر 5099 ، ج 5 / ص 207 .

قال الهيثمي : " وقد ذكره ابن أبي حاتم، وروى عنه جماعة، وبقيّة رجاله رجال الصحيح"¹، وقال الصنعاني : " وصححه ابن حبان، وله شاهد عند أبي داود، والنسائي، وابن حبان من حديث معقل بن يسار"².

المبحث الثاني

في باب " اتخذوا السراري فإنهن مباركات الأرحام "

ذكر العقيلي في " الضعفاء الكبير" : لا يصح في ذكر السراري عن النبي ﷺ³.

ونقل ذلك عنه أيضا : ابن القيم الجوزية⁴، السيوطي⁵، والطرابلسي⁶، والملا علي القاري⁷.

ورد الحديث عن أبي الدرداء مرفوعا ؛ وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو، وإليك بيان ذلك:

أولاً: أخرجه العقيلي في " الضعفاء"⁸، ومن طريقه ابن الجوزي في " الموضوعات"⁹، من طريق حفص بن عمر، قال : حدثنا ثور، عن مكحول، عن أبي الدرداء مرفوعا : " اتخذوا السراري فإنهن مباركات الأرحام، وإنهن أنجب أولادا".

وهذا إسناد ضعيف جدا ؛ وآفته عمر بن حفص بن دينار الأيلي : قال أبو حاتم الرازي عنه : كان شيخا كذابا¹⁰، ونقل عن الأزدي، أنه قال فيه : متروك ساقط¹¹، وقال ابن حبان : كان يقلب الأسانيد¹².

وقول ابن عدي أبلغ تفضيلا عن عمر بن حفص، فقال : " أحاديثه إما منكورة الإسناد أو منكورة المتن، وهو إلى الضعف أقرب"¹³.

ثانيا: ما رواه عمرو بن الحصين قال : ثنا محمد بن علاثة، قال : ثنا عثمان بن عطاء، عن أبيه، عن مالك بن يخامر، عن أبي الدرداء، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " عليكم بالسراري، فإنهن مباركات الأرحام"¹⁴.

1الهيثمي ، مجمع الزوائد: ج 4 / ص 291 .

2الصنعاني ،محمد بن إسماعيل الأمير الكحلاني (ت 1182هـ) . سبل السلام: ج 3 / ص 111 ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، ط 4 ، (1379هـ - 1960م) .

3العقيلي ، الضعفاء الكبير: ج 1 / ص 275 .

4ابن القيم الجوزية ، المنار المنيف: ص 127 .

5السيوطي ، اللآلئ المصنوعة: ج 2 / ص 137 .

6الطرابلسي ، اللؤلؤ المرصوع: ج 8 ، ص 1 / 30 .

7الملا علي القاري ، الأسرار المرفوعة: ج 1 / ص 483 .

8العقيلي ، الضعفاء الكبير: ج 2 ، ص 297 .

9ابن الجوزي ، الموضوعات: ج 2 / ص 260 .

10ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: رت 789 ، ج 3 / ص 183 .

11ينظر : ابن الجوزي ، الضعفاء والمتروكين: رت 940 ، ج 1 / ص 223 .

12ابن حبان ، المجروحين : ج 1 / ص 258 .

13ابن عدي الجرجاني ، الكامل في ضعفاء الرجال: ج 2 / ص 390 .

14 أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ، باب إتخاذ السراري : ج 2 / ص 259 ؛ وأخرجه البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة ، وعزاه للحاكم أبو عبد الله صاحب المستدرک ، باب إتخاذ السراري وما جاء في نكاح أمهات الأولاد : ر 3127 ، ج 4 / ص 11 .

قال ابن الجوزي : هذا حديث لا يصح¹؛ والحديث ضعيف من جهة عمرو بن الحصين، ومحمد بن علاثة .

فأما عمرو بن الحصين : هو أبو عثمان العقيلي الكلابي؛ ذكره البيهقي في السنن الكبرى، ومعرفة السنن والآثار، وقال عنه :
ضعيف لا يحتج به².

وقال مرة : متروك³ ، وقال ابن عدي : حدث عن الثقات بغير حديث منكر ، وهو متروك الحديث⁴.

ونقل ابن الجوزي في " الضعفاء والمتروكين "، عن أبي حاتم الرازي أنه قال عنه : " ذاهب الحديث ليس بشيء ؛ وقال أبو
زرعة : واهي الحديث ؛ وقال : الأزدي : ضعيف جدا ، يتكلمون فيه "⁵ . وقال ابن حجر في " التقريب " : متروك الحديث⁶ .

وأما محمد بن علاثة : قال ابن حبان، فيه : يروي الموضوعات عن الثقات، ويأتي بالعضلات عن الأثبات، لا يحل كتب
حديثه⁷ .

خلاصة الأمر : أصاب العقيلي فيما قاله: " وهذا باطل، والسراي لا يصح فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء "⁸،
وجميع ما روي في هذا الباب أسانيدها ضعيفة، ولا يصلح للاحتجاج به.

بل بعضهم جعل الحديث من الموضوعات ، كما فعل الصغاني في كتابه " الموضوعات "⁹، والحديث يصل إلى درجه الضعيف
لأن ابن الجوزي ذكره في " الموضوعات "¹⁰، وقال : " هذا حديث لا يصح " ؛ ولم يقل أنه موضوع .

المبحث الثالث

في باب الطلب من الرحماء وحسان الوجوه

حديث " اطلبوا الخير من حسان الوجوه " ؛ تكلم العلماء على هذا الحديث ، وجعله بعضهم من الأحاديث الموضوعة ؛
وقسم آخر قال : أن جميع طرقه ضعيفة ؛ ومن ذلك قال بعض العلماء أنه لا يصح في هذا الباب شيء؛ وإليك نص ذلك :

1- قال العقيلي : " وليس في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء يثبت "¹¹.

2- قال ابن الجوزي؛ بعد أن ساق طرقه ؛ هذا حديث لا يصح من جميع طرقه¹² .

1 ابن الجوزي ، الموضوعات: ج 2 / ص 259 .

2 الدارقطني ، سنن الدارقطني: ج 1 / ص 410 .

3 ينظر : الدارقطني ، الضعفاء والمتروكين: رت 391 ، ص 17 .

4 ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال: ج 5 / ص 150 .

5 ابن الجوزي ، الضعفاء والمتروكين: رت 2552 ، ج 2 / ص 224 .

6 ابن حجر ، تقريب التهذيب: رت 5012 ، ج 2 / ص 420 .

7 ابن حبان ، المجروحين: ج 2 / ص 279 .

8 العقيلي ، الضعفاء الكبير: ج 1 / ص 275 .

9 الصغاني ، الموضوعات: ر 48 ، ص 6 .

10 ينظر : ابن الجوزي ، الموضوعات: ج 2 / ص 259 .

11 العقيلي ، الضعفاء الكبير: ج 2 / ص 138 .

12 ابن الجوزي ، الموضوعات: ج 2 / ص 80 .

3- وقال ابن القيم الجوزية : " وكل حديث فيه ذكر حسان الوجوه أو الثناء عليهم أو الأمر بالنظر إليهم أو التماس الحوائج منهم أو أن النار لا تمسهم فكذب؛ وإفك مفترى"¹.

4- قال الفيروزآبادي : " ومن حسان الوجوه ، وكل ما في هذا المعنى باطل"².

5- وقال السخاوي في " المقاصد الحسنة" : " وطرقه كلها ضعيفة، وبعضها أشد في ذلك من بعض"³.

6- قال الملا علي القاري : " وكل حديث فيه ذكر حسان الوجوه أو الثناء عليهم أو الأمر بالنظر إليهم أو التماس الحوائج منهم أو أن النار لا تمسهم فكذب؛ وإفك مفترى"⁴.

يتبين لنا من أقوال العلماء، أنه ليس محل نزاع بينهم ، بل يكاد يجمعون على أن الحديث ضعيف، ولا تقوم به حجة، ولذا سألين بعض الأحاديث التي جاءت بهذا الخصوص، وبسبب كثرة الطرق لهذا الحديث سيكون عملي على من دار عليه الحديث، لنتحقق من الأمر جلياً.

أولاً : ما رواه سليمان بن كراز، قال : ثنا عمر بن صهبان الأسلمي، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله، قال : قال رسول الله ﷺ : " اطلبوا الخير عند حسان الوجوه " .

هكذا رواه جماعة عن سليمان بن كراز ، منهم :

1- محمد بن زكريا الغلابي⁵ . 2- أحمد بن الأسود الحنفي وهشام بن علي⁶ . 3- أحمد بن إسحاق بن محمد بن زكريا⁷ . 4 - إبراهيم بن محمد ، ومحمد بن زنجويه⁸ . 5- وأبو بدر⁹ .

قال العقيلي في ترجمة سليمان بن كراز : " الغالب على حديثه الوهم"¹⁰، وقال الذهبي في " المغني في الضعفاء"¹¹ : وضعفه ابن عدي .

ثانياً : ما روي عن جبرة بنت محمد بن ثابت، عن أبيها، عن عائشة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : " اطلبوا الخير عند حسان الوجوه " .

1 ابن القيم الجوزية ، المنار المنيف: ص 63 .

2 الفيروزآبادي ، رساله في بيان ما لم يثبت فيه حديث من الأبواب: ص 26 .

3 السخاوي ، المقاصد الحسنة: ص 161 ، وينظر : اللآئ المصنوعة : ج 2 / ص 64 .

4 الملا علي القاري ، الأسرار المرفوعة في الأخبار المرفوعة: ج 1 / ص 437 .

5 أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط: ر 6117 ، ج 6 / ص 176؛ وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني في أخبار أصبهان: ر 518 ، ج 2 / ص 242 .

6 أخرجه تمام الرازي في الفوائد : ر 1489 ، ج 2 / ص 187 .

7 أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء: ج 3 / ص 156 .

8 أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير: ج 2 / ص 138 .

9 أخرجه الخرائطي في أعتلال القلوب: ر 334 ، ج 1 / ص 357 .

10 العقيلي ، الضعفاء الكبير: ر 628 ، ج 2 / ص 138 .

11 الذهبي ، المغني في الضعفاء: ر 2615 ، ج 1 / ص 282 .

هكذا رواه جماعة عن جبرة؛ منهم :

1- إسماعيل بن عياش¹ 2- وخالد بن عبد الرحمن المخزومي² 3- وعبد الله بن عبد العزيز³ 4- وعبد الرحمن بن أبي بكر المليكي⁴ 5- وعبد الله بن عبد العزيز⁵.

فجبرة بنت محمد من أتباع التابعين كما نقل ذلك ابن حجر، وهي من المشهورات⁶؛ وقد اختلف على جبرة بنت محمد؛ فرواه إسماعيل بن عياش، عن جبرة، عن أبيها، عن عائشة به .

ومرة روى عن جبرة، عن إبنها، عن عائشة بت؛ ومرة عن أمها، عن عائشة به ؛ وهذا مما سبب في اضطراب الرواية؛ وإسماعيل بن عياش هذا، قال أحمد بن حنبل : " في روايته عن أهل العراق، وأهل الحجاز : بعض الشيء؛ وروايته عن أهل الشام كأنه أثبت وأصح"⁷.

وقال أيضا العقيلي في ترجمته : " إذا حدث عن غير أهل الشام اضطرب وأخطأ"⁸.

وأما رواية خالد بن عبد الرحمن المخزومي ، عن جبرة به . ضعيفه ، لضعف خالد ، قال أبو حاتم الرازي فيه : " ذاهب الحديث ، تركوا حديثه"⁹.

ونقل العقيلي عن البخاري فيه : مكي ذاهب¹⁰ . وهكذا بقية الرواية لا تصح .

ثالثا : ما رواه طلحة بن عمرو، عن عطاء، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ، قال : " اطلبوا الخير عند حسان الوجوه ".

هكذا رواه جماعة عن عطاء، منهم : 1- صفوان بن عيسى¹¹ 2- وزيد بن الحباب¹² 3- وسفيان الثوري¹³ .

واختلف على طلحة، فرواه عن عطاء، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ، قال : " اطلبوا الخير عند حسان الوجوه ".

1 ذكره البخاري في التاريخ الكبير : 106 ، ج 1 / ص 51 ، وأحمد بن حنبل في فضائل الصحابة : 1246 ، ج 2 / ص 726 ، وأبو يعلى الموصلي في مسنده : 4759 ، ج 8 / ص 199 ، والبيهقي في شعب الإيمان : 3263 ، ج 5 / ص 176 ، والخرائطي في أعتلال القلوب : 333 ، ج 1 / ص 356 .
2 أخرجه أبو بكر الكلاباذي في معاني الأخبار : ج 1 / ص 91 ، والبيهقي في شعب الإيمان : 3264 ، ج 5 / ص 176 .
3 البخاري ، التاريخ الكبير : 468 ، ج 1 / ص 157 .
4 أخرجه ابن أبي الدنيا في قضاء الحوائج : 51 ، ص 57 .
5 أخرجه البيهقي في شعب الإيمان : رت 3264 ، ج 5 / ص 176 .
6 ينظر : ابن حجر ، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه : ج 1 / ص 236 .
7 ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل : رت 650 ، ج 2 / ص 192 .
8 العقيلي ، الضعفاء الكبير : رت 102 ، ج 1 / ص 89 .
9 ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل : رت 1541 ، ج 3 / ص 342 .
10 العقيلي ، الضعفاء الكبير : رت 409 ، ج 2 / ص 8 .
11 أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط : 3787 ، ج 4 / ص 129 ، وكذا في المعجم الكبير : 757 ، ج 19 / ص 309 .
12 أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في أمثال الحديث : 62 ، ج 1 / ص 26 .
13 تمام الرازي ، الفوائد : 1798 ، ج 2 / ص 298 .

فمنهم : 1- عيسى بن يونس¹ 2- وحفص بن عمر² 3- وسفيان الثوري³ 4- وأبو داود الطيالسي⁴.

وهذا الحديث إسناده ضعيف: لأنَّ طلحة بن عمرو المكي الحزرمي ضعيف؛ وهو متفق على تضعيفه، فقد ضعفوه وكان واسع الحفظ⁵، قال يحيى بن معين فيه : ليس بشيء⁶؛ وقال أبو حاتم الرازي، فيه : ليس بالقوي، لين الحديث⁷، وقال البخاري : هو لين عندهم⁸.

رابعاً : ما رواه الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ: " اطلبوا الحاجات إلى حسان الوجوه ".

هكذا رواية جماعة عن الزهري، منهم : 1- ابن أبي ذئب⁹ 2- عثمان بن عبد الرحمن¹⁰.

وسند الحديث ضعيف ، وآفته عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي ، فهو : متروك الحديث ، ذاهب الحديث كذاب ، كما نقل ذلك أبو حاتم الرازي¹¹، وكذا ابن حجر قال في " التقريب " : متروك الحديث¹².

خامساً : ما رواه الحجاج بن منهال، عن محمد بن عبد الرحمن، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، أنه قال : " اطلبوا الخير عند حسان الوجوه ".

أخرجه العقيلي في " الضعفاء الكبير " ¹³، ثم قال عقب الرواية : " الرواية في هذا الباب فيه لين " ¹⁴.

ونقل العقيلي عن يحيى بن معين، عن محمد بن عبد الرحمن بن المجرى بصري، قوله : ليس بشيء، سكتوا عنه¹⁵. والحديث ضعيف، لضعف محمد بن عبد الرحمن بن المجرى، قال أبو زرعة فيه : واهي الحديث¹⁶، وقال النسائي : متروك الحديث¹⁷، وقال ابن حبان : " ممن ينفرد بالمعضلات عن الثقات، ويأتي بأشياء منكرا عن أقوام مشاهير، لا يحتج به " ¹⁸.

خلاصة الأمر : هناك روايات أخرى كلها لا ترتقي إلى درجة الصحة أو الحسن ، فأغلبها ضعيفة ولا تصلح للاحتجاج ؛ وقد حكم ابن الجوزي على أغلب الروايات بأنها موضوعة ، وقد قال ابن القيم الجوزية في " روضة المحبين " : " حديث : اطلبوا

1أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه : 26802، ج 9 / ص 10 ؛ وكذا في الأدب ، باب : ما جاء في طلب الحوائج عند حسان الوجوه : ر 49، ص 151 . .

2أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في أخبار أصبهان : ر 518، ج 2 / ص 242 .

3تمام الرازي ، الفوائد : ر 865، ج 1 / ص 340 .

4أخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان : ر 1414، ج 8 / ص 25 .

5الذهبي ، الكاشف: ر 2478، ج 1 / ص 514 .

6ينظر : البخاري ، التاريخ الأوسط: ر 758، ج 3 / ص 506 .

7ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل : ر 2097، ج 4 / ص 478 .

8البخاري ، التاريخ الكبير: ر 3104، ج 4 / ص 351 .

9أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه: ر 26803، ج 9 / ص 10، وكذا أخرجه في كتاب الأدب: ر 50، ص 22.

10أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في أمثال الحديث: ر 61، ص 25 .

11ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: ر 865، ج 6 / ص 157 .

12ابن حجر ، تقريب التهذيب: ر 4493، ج 2 / ص 385 .

13العقيلي ، الضعفاء الكبير: ر 1658، ج 4 / ص 102 .

14المصدر السابق .

15العقيلي ، الضعفاء الكبير : ر 1658، ج 4 / ص 102 .

16ابن الجوزي ، الضعفاء والمتروكين: ر 3073، ج 3 / ص 77 .

17النسائي ، الضعفاء والمتروكين: ص 215 .

18ابن حبان ، المجروحين: ج 2 / ص 263 .

الخير من حسان الوجوه ؛ فهذا وإن كان قد روي بإسناد إلا أنه باطل ، لم يصح عن رسول الله ، ولو صح لم يكن فيه حجة لهذه الطائفة، فإنه إنما أمر بطلب الخير منهم لا بطلب وصالهم ونيل المحرم منهم"¹ . انتهى كلامه رحمه الله .

المبحث الرابع

في باب " إياكم وأبناء الملوك، فإن لهم شهوة كشهوة العذارى"

ذكر ابن بدر الموصلي، أنه قال : "لا يصح في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ"²، ورد الحديث من حديث أبي هريرة، وأنس بن مالك رضي الله عنه.

أولا : حديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ أخرجه تمام الرازي في " الفوائد"³، من طريق عمر بن عمرو العسقلاني، عن سفيان الثوري، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ: " لا تجالسوا أبناء الملوك، فإن لهم فتنة كفتنة العذارى". وهذا سند ضعيف؛ فيه عمر بن عمرو العسقلاني، متهم بالوضع، قال ابن عدي، فيه : " حدث بالبواطيل عن الثقات، وهو في عداد من يضع الحديث وعامة ما يرويه موضوع"⁴.

وقال أيضا: "وهذا باطل موضوع على سفيان الثوري بهذا الإسناد لم يروه غير عمر بن عمرو هذا"⁵. وقال الذهبي في " ميزان الاعتدال"⁶، وكذا ابن حجر، قال في " لسان الميزان"⁷ : " ومن بلاياه عن سفيان، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رفعه ... الحديث".

ثانيا : حديث أنس بن مالك رضي الله عنه؛ أخرجه الخطيب البغدادي في " تاريخ بغداد"⁸، ومن طريقه ابن الجوزي في " العلل المتناهية"⁹، من طريق عبد الرحمن بن واقد، عن عمرو بن أزهر، عن أبان، عن أنس، قال : قال رسول الله ﷺ: " لا تجالسوا أبناء الملوك، فإن الأنفس تشتاق إليهم ما لا تشتاق إلى الجواري العواتق ". وهذا الحديث منكر، لنكارة عبد الرحمن بن واقد . وقد حكم الفتني في " التذكرة"، على الحديث بأنه حديث منكر¹⁰.

والحديث له ثلاث وجوه : الوجه الأول : نكارة عبد الرحمن بن واقد بن مسلم العطار البصري، قال أبو حاتم الرازي ، فيه : شيخ¹¹؛ ولكن ابن عدي، قال فيه : حدث بالمنكائر عن الثقات، وكان يسرق الحديث¹²؛ وذكره ابن حبان في " الثقات"¹، وقال

1 ابن القيم الجوزية ، روضة المحبين: ص123 ، ص124 .

2 ابن بدر الموصلي ، المغني عن الحفظ والكتاب: ص433 .

3 تمام الرازي ، الفوائد: ر282 ، ج1 / ص124 .

4 ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال: ج5 / ص66 .

5 المصدر السابق .

6 الذهبي ، ميزان الاعتدال: رت 6177 ، ج3 / ص215 ، وينظر : المغني في الضعفاء: رت 4517 ، ج2 / ص471 .

7 ابن حجر ، لسان الميزان: رت 5661 ، ج6 / ص127 .

8 الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد: ر1865 ، ج6 / ص437 .

9 ابن الجوزي ، العلل المتناهية: ر1285 ، ج2 / ص771 .

10 ينظر : الفتني ، تذكرة الموضوعات: ص181 .

11 ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: رت 1406 ، ج5 / ص296 .

12 ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال: رت 1150 ، ص513 .

: " يروي عن معن بن يزيد المقاطيع، وروى عنه البصريون". ولذا حكم عليه ابن حجر في " التقريب"، بأنه : صدوق يغلط².

والوجه الثاني : شدة ضعف عمرو بن الأزهر العتكي الواسطي أبي سعيد : يكذب ويضع الحديث.

قال يحيى بن معين : ليس بثقة³، وقال أحمد بن حنبل : كان يضع الحديث⁴، وقال البخاري : يرمى بالكذب⁵، وقال أبو حاتم الرازي⁶، والنسائي⁷ : متروك . وقال ابن حبان البستي : " يضع الحديث على الثقات ، ويأتي بالموضوعات عن الثقات الأثبات، لا يحل ذكره إلا بالقدح فيه"⁸ . وقال الدارقطني : كذاب⁹ ؛ وكذا الذهبي¹⁰، وقال ابن عدي : أحاديثه غير محفوظة¹¹؛ وقال أيضا : وهو مع ضعفه يكتب حديثه¹².

والوجه الثالث : فيه أبان بن فيروز بن أبي عياش العبدي ، البصري ، أبو إسماعيل ؛ قال البخاري فيه: " كان شعبة سيء الرأي فيه"¹³، وقال أبو حاتم الرازي¹⁴، وأحمد¹⁵، والنسائي¹⁶، والدارقطني¹⁷، وابن حجر العسقلاني: متروك الحديث¹⁸. وقال الجوزجاني : ساقط¹⁹. وقال أبو داود : لا يكتب حديثه²⁰، وقال ابن عدي: "عامة ما يرويه لا يتابع عليه ، وهو بين الأمر في الضعف"²¹، وذكره أبو جعفر العقيلي في " الضعفاء"²².

-
- 1 ابن حبان ، الثقات: رت 9106 ، ج 7 / ص 83 .
 - 2 ابن حجر ، تقريب التهذيب: رت 4036 ، ج 2 / ص 352 .
 - 3 ينظر : ابن الجوزي ، الضعفاء والمتروكين: رت 2544 ، ج 2 / ص 222 .
 - 4 ينظر : الذهبي ، المغني في الضعفاء: رت 4629 ، ج 2 / ص 481 ، وينظر : ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين: رت 2544 ، ج 2 / ص 222 ، وينظر : ابن شاهين في أسماء الضعفاء والكذابين، ر 440 ، ج 1 / ص 139 .
 - 5 البخاري ، التاريخ الكبير: رت 2507 ، ج 6 / ص 316 .
 - 6 ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: رت 1226 ، ج 6 / ص 221 .
 - 7 النسائي ، الضعفاء والمتروكين: رت 454 ، ص 186 .
 - 8 ابن حبان ، المجروحين: ج 2 / ص 78 .
 - 9 الدارقطني ، الضعفاء والمتروكين: رت 395 ، ص 30 .
 - 10 ينظر : الذهبي ، المغني في الضعفاء: رت 4629 ، ج 2 / ص 481 .
 - 11 ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال: ج 5 / ص 134 .
 - 12 المصدر السابق : ج 5 / ص 133 .
 - 13 البخاري ، التاريخ الصغير: ج 2 / ص 50 ؛ وينظر : التاريخ الأوسط: ج 3 / ص 401؛ و الضعفاء الصغير: ر 33 ، ص 29 ، للإمام البخاري رحمه الله تعالى . وقد ذكر ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: ر 7 ، ج 1 / ص 134 ؛ قال شعبة : " لولا الحياء ما صليت على أبان ابن أبي عياش عندما مات" .
 - 14 ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: رت 1087 ، ج 2 / ص 295 .
 - 15 ابن حنبل ، العلل ومعرفة الرجال: رت 872 ، ج 1 / ص 412 .
 - 16 النسائي ، الضعفاء والمتروكين: ر 21 ، ج 1 / ص 45 .
 - 17 الدارقطني ، سنن الدارقطني: ر 75 ، ج 1 / ص 45 .
 - 18 ابن حجر ، تقريب التهذيب: رت 142 ، ج 1 / ص 87 .
 - 19 الجوزجاني ، أحوال الرجال: رت 157 ، ج 1 / ص 103 .
 - 20 سؤالات أبي عبيد الآجري آبا داود السجستاني في الجرح والتعديل: ج 7 / ص 11 .
 - 21 ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال: ج 1 / ص 387 .
 - 22 العقيلي ، الضعفاء الكبير: رت 22 ، ج 1 / ص 38 .

خلاصة الأمر: أن الحديث لا يثبت ، وهو كما قال ابن بدر الموصلي : " لا يصح في هذا الباب شيء"¹؛ وقد حكم ابن عدي²، والبيهقي³، والشوكاني⁴؛ على هذه الأحاديث بأنها موضوعة، وعللوا ذلك بعمرو بن الأزهر، وقد ذكرت أقوال النقاد فيه، وقد ذكر الفتني في " تذكرة الموضوعات"⁵: بأن الحديث منكر .

المبحث الخامس

في باب " إن السخي قريب من الله، والبخيل بعيد من الله ."

نقل ابن الجوزي رحمه الله في " الموضوعات"⁶، عن الإمام الدارقطني عن حديث : " إن السخي قريب من الله ، والبخيل بعيد من الله " ؛ قال : لهذا الحديث طرق لا يثبت منها شيء بوجه .

ولذلك ذهب ابن الجوزي إلى أن الحديث موضوع ؛ وقد تعقبه السيوطي في " النكت البديعات على الموضوعات"⁷؛ بأن الحديث أقل درجته أنه ضعيف .

وورد الحديث من حديث أبي هريرة ، وعائشة ، وابن عباس رضي الله عنهم . وإليك بيان ذلك :

أولا : حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

ما رواه سعيد بن محمد الوراق ، قال : نا يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن عبد الرحمن الأعرج ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ: " السخي قريب من الله، قريب من الناس، قريب من الجنة، بعيد من النار ، والبخيل بعيد من الله ، بعيد من الجنة ، بعيد من الناس، قريب من النار، وجاهل سخي أحب إلى الله من عابد بخيل".

1 ابن بدر الموصلي ، المغني عن الحفظ والكتاب: ص 433 .

2 ينظر : ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال: ج 5 / ص 66 .

3 ينظر : الفتني ، تذكرة الموضوعات : ص 181 .

4 ينظر : الشوكاني ، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: ص 206 .

5 الفتني ، تذكرة الموضوعات: ص 181 .

6 ابن الجوزي ، الموضوعات: ج 2 / ص 180 .

7 السيوطي ، تعقبات السيوطي على موضوعات ابن الجوزي: ص 291 .

فقد رواه جماعة عن سعيد بن محمد بن الوراق ، منهم :

- 1- الحسن بن عرفة¹ . 2- ومحمد بن حرب الواسطي² . 3- والفضل بن إسحاق³ . 4- وعمر بن عبد الله بن عمر الهجري⁴ . 5- وإبراهيم بن سعد الوراق⁵ . 6- والحسن بن البزار⁶ .

قال الترمذي بعد أن أخرج الحديث : " هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث يحيى بن سعيد عن الأعرج عن أبي هريرة إلا من حديث سعيد بن محمد وقد خولف سعيد بن محمد في رواية هذا الحديث عن يحيى بن سعيد إنما يروي عن يحيى بن سعيد عن عائشة شيء مرسل"⁷ .

وأخرجه البيهقي في " شعب الإيمان"⁸ ، من طريق عمرو بن زرارة ، عن سعيد بن محمد الوراق ، عن يحيى بن سعيد ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة به .

ففي رواية البيهقي هذه زاد راوي وهو " أبو الزناد" ، ما بين يحيى ، والأعرج ، على خلاف الروايات التي سبقت . وخالفهم محمد بن بكار في روايته كما عند الطبراني في " المعجم الأوسط"⁹ ، فرواه عن سعيد بن محمد الوراق ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث ، عن إبراهيم بن الحارث ، عن عائشة ... الحديث . ورغم ذلك فالحديث ضعيف ، وآفته سعيد بن محمد الوراق الثقفي أبو الحسن ، وقد ضعفه جل العلماء ، فقد نقل البخاري عن ابن معين¹⁰ ، قوله : ليس بشيء ، وكذا النسائي في " الضعفاء والمتروكين"¹¹ . وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن سعيد بن محمد الوراق ، فقال : ليس بقوي¹² .

وقال العقيلي : " ليس بشيء ، ضعيف مدلس"¹³ . وذكره الذهبي في " المغني في الضعفاء"¹⁴ ، وقال : " ضعفه بالمرّة" ، وقال ابن حجر في " التقریب" : ضعيف¹⁵ . ولكن هناك من ذهب إلى توثيقه ، فقد وثقه الحاكم¹⁶ ، وابن حبان البستي¹⁷ .

1أخرجه الترمذي في جامعه ، كتاب البر والصلة ، باب ما جاء في السخاء : ر 1961 ، ج 4 / ص 342 ، وأخرجه الخرائطي في مكارم الأخلاق : ر 308 ، ص 53 ، وابن حبان في روضة العقلاء ، باب الحث على لزوم السخاء ومجانبة البخل : ر 109 ، ج 1 / ص 235 ، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال : ج 3 / ص 403 .

2أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير : ر 673 ، ج 3 / ص 279 ، ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات : ج 2 / ص 180 ، والسيوطي في اللآلئ المصنوعة : ج 2 / ص 77 .

3أخرجه الطبري في تهذيب الآثار ، مسند عمر بن الخطاب : ر 163 ، ج 1 / ص 100 .

4أخرجه أبو بكر الجرجاني في معجم أسامي شيوخ أبي بكر الأسماعيلي : ر 357 ، ج 2 / ص 26 .

5أخرجه البغوي في معالم التنزيل : ج 2 / ص 105 .

6أخرجه أبو القاسم الأصبهاني في الترغيب والترهيب : ر 551 ، ج 1 / ص 327 .

7 الترمذي ن جامع الترمذي ، كتاب البر والصلة ، باب ما جاء في السخاء : ر 1961 ، ج 4 / ص 342 .

8البيهقي ، شعب الإيمان : ر 10356 ، ج 13 / ص 293 .

9 الطبراني ، المعجم الأوسط : ر 2363 ، ج 3 / ص 27 .

10 البخاري ، التاريخ الأوسط : ر 1352 ، ج 4 / ص 859 ، وينظر : التاريخ الصغير : ج 2 / ص 255 .

11 ينظر : النسائي ، الضعفاء والمتروكين : ر 273 ، ص 128 .

12 ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل : ر 260 ، ج 4 / ص 59 .

13العقيلي ، الضعفاء الكبير ، ترجمة سعيد بن محمد الوراق : ر 591 ، ج 2 / ص 117 .

14الذهبي ، المغني في الضعفاء : ر 2448 ، ج 1 / ص 265 .

15 ابن حجر ، تقريب التهذيب : ر 2387 ، ج 1 / ص 240 .

16 ينظر : الحاكم في المستدرک : ر 7293 ، ج 4 / ص 163 ، حيث قال : " وسعيد بن محمد هو الوراق : ثقة مأمون" .

17 ينظر : ابن حبان في الثقات : ر 8166 ، ج 6 / ص 374 .

وجملة القول : إنّ الحديث ضعيف جدا ، وهو لا يصلح للاحتجاج ، وكما قال العقيلي : " ليس لهذا الحديث أصل من حديث يحيى ولا غيره"¹ .

وقد سئل أبو حاتم عن رواية سعيد بن محمد الوراق ، عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن عبد الرحمن الأعرج ، عن أبي هريرة ... الحديث ؛ قال : هذا الحديث منكر² .

ونقل السخاوي عن الحافظ ابن حجر قوله: " إنّ الحديث ضعيف، والحكم عليه بالوضع ليس بجيد"³ .
ورد السيوطي في كتابه ، ابن الجوزي بأن جعل الحديث في الموضوعات؛ وقال : " وأورده ابن الجوزي في الموضوعات فلم يصب"⁴ .

ولهذا قال ابن حبان : الحديث غريب، لكن البيهقي قال بعد أن أخرج الحديث⁵؛ قال : " تفرد به سعيد، وهو ضعيف " .
لكن لم ينفرد به سعيد بن محمد الوراق؛ بل تابعة عبد العزيز بن حازم ، عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن عائشة ؛ بلفظ : " السخي الجهول أحب إلى الله من العابد البخيل "⁶ .

وهذه المتابعة ضعيفة ولا تصلح للاحتجاج ؛ لضعف ما دون عبد العزيز بن أبي حازم، وهو رواد بن الجراح بن معدان .

قال أبو جعفر العقيلي : حدث منّا كبر⁷ . وقال النسائي : ليس بالقوي؛ روى غير حديث منكر، وكان قد اختلط⁸ .

ثانيا : حديث عائشة رضي الله عنها :

أخرجه ابن شاهين في " الترغيب"⁹ ، وأبو نعيم الأصبهاني في " أخبار أصبهان"¹⁰ ، من طريق جعفر بن محمد بن المرزبان ، قال : نا خلف بن يحيى القاضي ، عن عنبة بن عبد الواحد القرشي، عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن سعيد بن المسيب، عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : " السخي قريب من الله، قريب من الخير ... الحديث " .

والحديث إسناده ضعيف، لضعف خلف بن يحيى، فهو كذاب، قال ابن أبي حاتم ، سألت أبي عنه، فقال : " متروك الحديث، كان كذابا لا يشتغل به، ولا بحديثه"¹¹ .

ثالثا : حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما :

أخرجه تمام الرازي في " الفوائد"¹² ، من طريق محمد بن زكريا الغلابي، قال : حدثنا العباس بن بكار، قال : حدثنا محمد بن زياد، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس مرفوعا : " شاب سفيه سخي أحب إلي من شيخ بخيل عابد، إن السخي قريب من الله، قريب من الجنة، بعيد من النار، وإن البخيل بعيد من الجنة ، قريب من النار " .

11العقيلي ، الضعفاء الكبير ، ترجمة سعيد بن محمد الوراق : ر 591 ، ج 2 / ص 117 .

2ابن أبي حاتم ، علل الحديث: ر 2353 ، ج 2 / ص 283 .

3السخاوي ، المقاصد الحسنة: ج 1 / ص 386 .

4السيوطي ، جامع الأحاديث: ج 13 / ص 370 .

5أخرجه البيهقي في شعب الإيمان: ر 10356 ، ج 13 / ص 293 .

6أخرجه السيوطي في اللآلئ المصنوعة: ج 2 / ص 79 .

7العقيلي ، الضعفاء الكبير: ر 513 ، ج 2 / ص 68 ، ص 69 .

8النسائي ، الضعفاء والمتروكين: ر 194 ، ص 104 .

9ابن شاهين ، الترغيب في فضائل الأعمال: ر 266 ، ج 1 / ص 297 .

10أبو نعيم الأصبهاني ، أخبار أصبهان: ر 795 ، ج 1 / ص 294 .

11ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: ر 1697 ، ج 3 / ص 372 .

12تمام الرازي ، الفوائد: ر 285 ، ج 1 / ص 125 .

فالحديث ضعيف جدا، وآفته محمد بن زكريا الغلابي، والعباس بن بكار، ومحمد بن زياد اليشكري الجزري؛ فكلهم متروكون .

فمحمد بن زكريا : قال الدارقطني فيه : بصري يضع¹ .

والعباس بن بكار : قال ابن عدي، فيه : " منكر الحديث عن الثقات وغيرهم"²، وقال الدارقطني، فيه : كذاب³ .
ومحمد بن زياد اليشكري الجزري، فقد تكلموا فيه كلاما شديدا، قال أحمد بن حنبل، فيه : " كذاب خبيث أعور يضع الحديث"⁴، وقال البخاري : متهم بوضع الحديث⁵ . وقال الجوزجاني : " كان كذابا يحمل عن ميمون بن مهران"⁶ .

خلاصة الأمر :

وفي خلاصة الحديث أنقل أقوال العلماء الذين ضعفوا هذا الحديث ، وتحققوا في أن لا يصح في هذا الباب شيء عن رسول الله ﷺ.

1- قال الحافظ ابن حجر العسقلاني : "الحديث ضعيف والحكم عليه بالوضع ليس بجيد"⁷ .

2- ذهب محمد بن طاهر الفتني في " تذكرة الموضوعات": بأن الحديث ضعيف⁸ .

3- قال المناوي : " روي بأسانيد ضعيفة يقوي بعضها بعضا"⁹؛ وقال أيضا : "لكن هذا لا يوجب الحكم بوضعه كما ظنه ابن الجوزي"¹⁰ .

4- قال الشوكاني في " الفوائد المجموعة": " وقد روى هذا الحديث من طرق لا تقوم بها الحجة"¹¹ .

المبحث السادس

في باب " موت الفجاءة، راحة للمؤمن، أخذة أسف على الفاجر"

نقل ابن بدر الموصلي في " المغني عن الحفظ والكتاب"¹²، عن الأزدی، قوله : " له طرق في كل منها مقال، ولم يصح منها حديث"، وكذا نقل ذلك أيضا عنه، المناوي كما في " فيض القدير"¹³ .

1 الدارقطني، الضعفاء والمتروكين : ر 483، ج 1 / ص 35، وينظر : الذهبي ، المغني في الضعفاء : ر 5512، ج 2 / ص 851 .

2 ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال : ر 1184، ج 6 / ص 6 .

3 ينظر : الذهبي، المغني عن الضعفاء : ر 3067، ج 1 / ص 328، وينظر : ابن حجر في لسان الميزان: ر 1052، ج 3 / ص 237 .

4 ابن حنبل ، العلل ومعرفة الرجال : ر 5322، ج 3 / ص 297 .

5 البخاري ، التاريخ الكبير: ر 227، ج 1 / ص 83 .

6 الجوزجاني ، أحوال الرجال : ر 363، ج 1 / ص 198 .

7 ينظر : العجلوني ، كشف الخفاء: ج 1 / ص 450 .

8 الفتني ، تذكرة الموضوعات: ص 63، ص 64 .

9 المناوي ، التيسير بشرح الجامع الصغير: ج 2 / ص 137 .

10 المناوي ، فيض القدير شرح الجامع الصغير: ر 4804، ج 4 / ص 183 .

11 الشوكاني ، الفوائد المجموعة: ر 38، ج 1 / ص 78 .

12 ابن بدر الموصلي ، المغني عن الحفظ والكتاب: ص 525 .

13 ينظر : المناوي ، فيض القدير شرح الجامع الصغير: ج 6 / ص 320 .

وقال الفيروزآبادي : "باب موت الفجأة لم يصح فيه شيء، وحديث : " أنه راحة للمؤمن أخذه أسف للكافر "، لم يثبت"¹.

ورد الحديث من حديث عائشة رضي الله عنها ، وعبد الله بن مسعود ، عبيد الله بن خالد السلمى رضي الله عنهم أجمعين .

أولا حديث عائشة رضي الله عنها : أخرجه أحمد بن حنبل في " مسنده"²، والبيهقي في " السنن الكبرى"³، وكذا في " شعب الإيمان"⁴، من طريق عبيد الله بن الوليد ، عن عبد الله بن عبيد بن عمير ، قال : سألت عائشة رضي الله عنها ، عن موت الفجأة أيكره ؟ قالت : لأي شيء يكره ؟ سألت رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال : " راحة للمؤمن ، وأخذ أسف للفاجر " .

حكم الحافظ العراقي في تخريجه لإحياء علوم الدين، بأن رواية أحمد سندته صحيح⁵ ، بينما الهيتمي في " مجمع الزوائد"⁶، أعله بعبيد الله بن الوليد الوصافي ، وقال : هو متروك، وسيأتي ترجمته لاحقا . بينما البيهقي رجح الموقف على عائشة رضي الله عنها ، كما في " سننه"⁷.

والحديث لا يصح من جهة إسناده، ففيه علتان : فأما العلة الأولى : لضعف عبيد الله بن الوليد الوصافي؛ قال أبو حاتم الرازي فيه : ضعيف الحديث⁸، ونقل عن يحيى بن معين ، قال : ضعيف الحديث⁹ ؛ ومرة قال : ليس بشيء¹⁰ ، وقال أحمد بن حنبل : ليس بمحكم الحديث ، يكتب حديثه للمعرفة¹¹، وقال النسائي : متروك الحديث¹² . وكذا ابن حبان وزاد " منكر الحديث جدا"¹³؛ وكذا الدارقطني¹⁴، وقال العقيلي : في حديثه مناكير لا يتابع على كثير من حديثه¹⁵، وقال ابن عدي الجرجاني : ضعيف الحديث جدا¹⁶؛ وكذا ابن شاهين¹⁷، وقال الذهبي : ضعفه¹⁸ .

1الفيروزآبادي ، رساله في بيان ما لم ثبت فيه حديث من الأبواب: ج 40 .

2ابن حنبل ، مسند أحمد بن حنبل: ر 25086 ، ج 6 / ص 136 .

3البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الجنائز ، باب في موت الفجأة : ر 6811 / ج 3 / ص 379 .

4البيهقي ، شعب الإيمان، باب في الصبر على المصائب : ر 9740 ، ج 12 / ص 456 .

5ينظر : إحياء علوم الدين ومعه تخريج الحافظ العراقي: ج 7 / ص 161 .

6الهيتمي ، مجمع الزوائد: ر 3883 ، ج 2 / ص 375 .

7ينظر : البيهقي ، سنن البيهقي : ر 6811 ، ج 3 / ص 379 .

8ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: ر 1591 ، ج 5 / ص 337 .

9المصدر السابق .

10ينظر : ابن الجوزي ، الضعفاء والمتروكين: ر 2247 ، ج 2 / ص 164 .

11ينظر : ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: ر 1591 ، ج 5 / ص 337 .

12النسائي ، الضعفاء والمتروكين: ر 353 ، ص 155 .

13ابن حبان ، المجروحين: ج 2 / ص 63 .

14ينظر : الدارقطني ، الضعفاء والمتروكين: ر 325 ، ص 25 .

15العقيلي ، الضعفاء الكبير: ر 1113 ، ج 3 / ص 128 .

16ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال: ر 1156 ، ج 5 / ص 522 .

17ينظر : ابن شاهين ، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: ر 494 ، ج 1 / ص 151 .

18الذهبي ، الكاشف: ر 3598 ، ج 1 / ص 688 ، وينظر : المغني في الضعفاء: ر 3953 ، ج 2 / ص 418 .

وأما العلة الثانية : أن عبد الله بن عبيد الله بن عمير لم يسمع من عائشة¹ ؛ وبهذا يكون الحديث منقطع ؛ ولا يصح سنده فهو واه .

وهناك من تابع عبيد الله بن الوليد ، وهو ما أخرجه الطبراني في " المعجم الكبير"² ، وكذا في " المعجم الأوسط"³ ، من طريق صالح بن موسى الطلحي ، عن عبد الملك بن عمير ، عن موسى بن طلحة ، قال : بلغ عائشة ، أن ابن عمر ، يقول : إن موت الفجأة سخط على المؤمنين ، فقالت : يغفر الله لابن عمر ، إنما قال رسول الله ﷺ : موت الفجأة تخفيف عن المؤمنين ، وسخط على الكافرين " .

ثم قال الطبراني : " لم يرو هذا الحديث عن عبد الملك إلا صالح ابن عمر"⁴ . وسند هذه المتابعة ضعيفة ، وآفته صالح بن موسى ؛ قال يحيى بن معين ، فيه : ليس حديثه بشي⁵ ، وقال النسائي : متروك الحديث⁶ . وقال الجوزجاني : ضعيف الحديث⁷ ، وقال ابن حبان : " يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات ، حتى شهد لها أنها معمولة"⁸ .

يتضح لنا أن الحديث بهذا الإسناد ضعيف ، وقد نقل المناوي عن حكم ابن حجر على الحديث فقال : حديث غريب ؛ وأعله بصالح بن موسى ، وقد ترجمنا له آنفا .

ثانيا : حديث عبيد بن خالد السلمي رحمته الله : أخرجه أبو داود في " سننه"¹⁰ ، وأحمد في " مسنده"¹¹ ، وابن قانع في " معجم الصحابة"¹² ، والبيهقي في " السنن الكبرى"¹³ ، وابن عدي في " الكامل"¹⁴ ، كلهم من طريق شعبة ، عن منصور ، عن تميم بن سلمة ، أو سعد بن عبيدة ، عن عبيد بن خالد السلمي - رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم - قال مرة ، عن النبي ﷺ ، قال : " موت الفجأة أخذه أسف " .

والحديث إسناده صحيح ؛ وقد روي عن عبيد بن خالد مرفوعا مرة ؛ وموقوفا مرة أخرى ، وقد صححه غير واحد من أهل العلم ؛ كالنووي في " خلاصة الأحكام"¹⁵ ، قال : " إسناده صحيح رجاله الثقات " ، وابن حجر العسقلاني ، وقواه المنذري ، وصححه العراقي ، والسخاوي ، والعجلوني عن عائشة ؛ وأن الاختلاف في الرفع والوقف لا يؤثر في صحة الحديث وثبوته¹⁶ .

1 ينظر : ابن حنبل ، مسند أحمد بن حنبل : ج 6 / ص 136 .

2 الطبراني ، المعجم الكبير : ر 403 ، ج 11 / ص 216 .

3 الطبراني ، المعجم الأوسط : ر 3129 ، ج 3 / ص 275 .

4 الطبراني ، المعجم الكبير : ر 403 ، ج 11 / ص 216 .

5 تاريخ ابن معين - رواية الدوري : ر 1054 ، ج 3 / ص 225 .

6 النسائي ، الضعفاء والمتروكين : ر 298 ، ص 136 .

7 الجوزجاني ، أحوال الرجال : ر 91 ، ص 73 .

8 ابن حبان ، المجروحين : ج 1 / ص 369 .

9 ينظر : المناوي ، فيض القدير : ج 6 / ص 320 .

10 أبو داود ، سنن أبي داود ، كتاب الجنائز ، باب موت الفجأة : ر 3112 ، ج 3 / ص 156 .

11 ابن حنبل ، مسند أحمد بن حنبل : ر 15535 ، ج 3 / ص 424 .

12 ابن قانع ، معجم الصحابة : ر 671 ، ج 2 / ص 182 .

13 البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الجنائز ، باب في موت الفجأة : ر 6809 ، ج 3 / ص 378 .

14 ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال : ج 2 / ص 533 .

15 النووي ، خلاصة الأحكام : ر 3199 ، ج 2 / ص 903 .

16 ينظر : الشنقيطي ، شرح الترمذي : ج 64 / ص 14 .

وقد وقفت على كلام الخطيب ما يؤيد صحة ما قلناه ؛ حيث قال : " اختلاف الروايتين في الرفع والوقف لا يؤثر في الحديث ضعفاً ؛ لجواز أن يكون الصحابي يسند الحديث مرة ويرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ويذكره مرة أخرى على سبيل الفتوى ولا يرفعه، فحفظ الحديث عنه على الوجهين جميعاً ؛ وإنما لم يكن هذا مؤثراً في الحديث ضعفاً . . . لأن إحدى الروايتين ليست مكذوبة للأخرى، والأخذ بالمرفوع أولى؛ لأنه أزيد"¹.

الثالث : عبد الله بن مسعود: أخرجه ابن أبي شيبة في " مصنفه"²، والطبراني في " المعجم الكبير"³، وأبو نعيم الأصبهاني في " حلية الأولياء"⁴، والبيهقي في " السنن الكبرى"⁵، كلهم من طريق الأعمش، عن زبيد، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود، وعائشة : قالاً : قال رسول الله ﷺ: " موت الفجأة رافة بالموءن، وأسف على الفاجر". قال الزركشي في " التذكرة"⁶، بعد ما أورد الحديث ، وقال : " لم أجده مرفوعاً، وإنما رواه وكيع في كتاب الزهد، له موقوفاً على عبد الله بن مسعود ، وأورده على هذا شاهداً له حديث عائشة : " من أحب لقاء الله، أحب الله لقاءه"؛ كأنه أيد الموقوف على عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

خلاصة الأمر: يتضح لنا من كلام العلماء كالخطيب وغيره، أن حديث عائشة قد صح من حيث متابعة الحديث، وكذا ذهب إلى تقوية الحديث ابن حجر والمنذري، وصححه الحافظ العراقي؛ وقد رجح البيهقي في " السنن"، الموقوف؛ وهو الراجح في المسألة⁷، وقد ذهب أبو زكريا محي الدين الدمشقي الشافعي، أن حديث عائشة المرفوع : إسناده ضعيف جداً⁸.

المبحث السابع

في باب حديث " أن موت الغريب شهادة "

قال ابن القيم الجوزية في " مدارج السالكين" : " هذا الحديث لا يثبت - عن النبي ﷺ - وقد روي من طرق لا يصح منها شيء"⁹. وقد ذكر المنذري في " الترغيب والترهيب" : " أن حديث " موت الغريب شهادة "؛ جاء في جملة من الأحاديث لا يبلغ شيء منها درجة الحسن"¹⁰.

أولاً : ما رواه الهذيل بن الحكم، عن عبد العزيز بن أبي رواد، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، قال : " موت الغريب شهادة ". هكذا رواه جماعة عن الهذيل بن الحكم ، منهم : 1- أبو بكر عبد الله بن أبي شيبة¹¹ 2- محمد بن كثير

1 الخطيب البغدادي ، الكفاية في علم الرواية: ص 417 .

2 ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة: ر 12132 ، ج 3 / ص 370 .

3 الطبراني ، المعجم الكبير: ر 8774 ، ج 8 / ص 90 .

4 أبو نعيم الأصبهاني ، حلية الأولياء: ج 9 / ص 56 .

5 البيهقي ، السنن الكبرى: ر 6365 ، ج 3 / ص 379 .

6 الزركشي ، التذكرة في الأحاديث المشتهرة: ص 124 .

7 ينظر: تحقيق وتعليق علي الحجوري على كتاب " رساله في بيان ما لم يثبت فيه حديث من الأبواب"، للفيروزآبادي، ص 40 .

8 ينظر : النووي ، يحيى بن مري أبو زكريا الدمشقي الشافعي ، (ت 676هـ) . خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، تحقيق : حسين إسماعيل الجمل : ر 3201 ، ج 2 / ص 904 ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط 1 ، (1418هـ - 1997م) .

9 ابن القيم الجوزية ، مدارج السالكين: ج 3 / ص 201 .

10 المنذري ، الترغيب والترهيب: ر 4739 ، ج 4 / ص 44 .

11 أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده: ر 2381 ، ج 4 / ص 269، والبيهقي في شعب الإيمان: ر 2168 ، ج 9 / ص 201 .

العبدى¹ 3- مولى بن أسد العمى² 4- حفص بن عمرو الربالي³ 5- هارون بن سليمان⁴ 6- عقبة بن مكرم العمى⁵ 7- محمد بن أبان⁶ 8- محمد بن صدران⁷.

أورد البخاري هذا الحديث في " التاريخ الأوسط"⁸، في ترجمة الهذيل بن الحكم، ثم أشار إلى تفردده، وقال، فيه: هو منكر الحديث، ومن المعلوم أن البخاري من قال فيه هذه المقولة، أنه لا يحل الرواية عنه؛ وقال ابن حبان في " المجروحين"، في ترجمته أيضا: " لهذيل بن الحكم أبي المنذر: شيخ يروى عن عبد العزيز بن أبي رواد؛ روى عنه أهل العراق، منكر الحديث جدا، فلست أدري السبب الموجب للمناكير في حديثه؛ كان منه أو من عبد العزيز بن أبي رواد؟ لأن عبد العزيز ليس في الحديث بشئ"⁹. انتهى كلامه. ولذا قد قال الألباني: " كل طرق هذا الحديث وشواهده معلولة، وبعضها أشدّ ضعفا من بعض فلا يستفيد الحديث منها إلا الضعف فقط"¹⁰؛ وقال ابن الجنيّد: سألت يحيى بن معين، عن الهذيل بن الحكم، فقال: " قد رأيته بالبصرة، وكتبت عنه، ولم يكن به بأس؛ قلت: ما روى عن عبد العزيز بن أبي رواد، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم... الحديث؛ قال يحيى: " هذا حديثه الذي كان يسأل عنه، ليس هذا الحديث بشيء، هذا حديث منكر"¹¹. وهذا الحديث هو من مناكير ابن الهذيل، فلا يصحّ سنده، وهو كما قال الحافظ ابن حجر في " التلخيص": "إسناده ضعيف"¹²؛ وكما أوضحت ذلك من أقوال أهل العلم أيضا، وظن عبد الحق الإشبيلي في " الأحكام"¹³ في أن الدارقطني قد صحح الحديث؛ وهذا غير صحيح. الردّ على هذه الإشكالية: هو ما أجاب الحافظ في " التلخيص" قوله:

-
- 1أخرجه الطبراني في المعجم الكبير: ر 11463، ج 9 / ص 444، والعقيلي في الضعفاء الكبير: ر 2168، ج 9 / ص 201، والبيهقي في شعب الإيمان: ر 9426، ج 12 / ص 297.
 - 2أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير: ر 2169، ج 9 / ص 202.
 - 3أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير: ر 2041، ج 8 / ص 434، في ترجمة هذيل بن الحكم أبو المنذر، وأخرجه الآجري في الغرباء: ر 50، ص 70.
 - 4أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء: ج 8، ص 201.
 - 5أخرجه أبو طاهر الباسي في جزء ابن فيل: ر 44، ص 164.
 - 6أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال: ر 2041، ج 8 / ص 434.
 - 7المصدر السابق.
 - 8 ينظر: البخاري، التاريخ الأوسط: ر 923، ج 3 / ص 601.
 - 9ابن حبان، المجروحين: ج 3 / ص 95.
 - 10الألباني، السلسلة الضعيفة: ج 1 / ص 615.
 - 11سؤالات ابن الجنيّد لأبي زكريا يحيى بن معين: ر 218، ج 1 / ص 328.
 - 12ابن حجر، تلخيص الحبير: ج 2 / ص 149.
 - 13عبد الحق الأشبيلي، الأحكام الوسطى، كتاب الجنائز: ج 2 / ص 154.

" وذكر الدارقطني في "العلل"؛ الخلاف فيه على الهذيل هذا، وصحح قول من قال عن الهذيل عن عبد العزيز عن نافع عن ابن عمر، واغتر عبد الحق بهذا وادعى أن الدارقطني صححه من حديث ابن عمر وتعقبه ابن القطان فأجاد²1.

وجملة القول : إن الحديث ضعيف جدا وهو منكر عند الجميع من ضعف الهذيل، ومن قواه والذي قواه هو ابن معين ، ولم يمنعه من استنكار الحديث كون المتفرد ليس به بأس عنده .

ثانيا : ما رواه إبراهيم بن بكر السكسكي، عن عبد العزيز بن أبي رواد، عن عكرمة، عن ابن عباس ... الحديث. هذا الطريق أخرجه ابن الأعرابي في " معجم الصحابة"³، وأخرجه ابن عدي في " الكامل"⁴ والقضاعي في " مسند الشهاب"⁵

وابن عساكر في " تعزية المسلم عن أخيه"⁶، وابن الجوزي في " العلل المتناهية"⁷ والسيوطي في " اللآلئ المصنوعة"⁸، وقال : لا يصح ، كلهم من طريق إبراهيم ، عن عبد العزيز بن أبي رواد به .

ورواه إبراهيم بن بكر السكسكي، عن عمر بن ذر، عن عكرمة، عن ابن عباس به، وهذا الطريق أخرجه أبو نعيم في " حلية الأولياء"⁹، وابن الجوزي في " العلل المتناهية"¹⁰.

هذان الروايتان ضعيفتان ، لضعف إبراهيم بن عمرو بن بكر السكسكي ، نقل ابن الجوزي عن تضعيف العلماء له، فقال : " قال الدارقطني متروك وقال ابن حبان يروي عن أبيه الأشياء الموضوعة لا تعرف من حديث أبيه وأبوه أيضا لا شيء فلسنا أدري أهو الجاني على أبيه أو أبوه الذي كان يخصه بهذه الأشياء الموضوعة"¹¹ .

ثالثا : ما رواه حجاج بن عمران السدوسي ، قال : حدثنا عمرو بن الحصين العقيلي، قال : حدثنا محمد بن عبد الله بن علاثة، عن الحكم بن أبان، عن وهب بن منبه، عن ابن عباس، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " موت الغريب شهادة".

1قال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام : ر 264 ، ج 2 / ص 262 ، 263 ، فقال: وذكر أيضا من طريق الدارقطني حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "موت الغريب شهادة". ثم قال: ذكره في كتاب "العلل" في حديث ابن عمر وصححه انتهى كلامه. وينبغي أن نشرحه، فقد رأيت مفسرا في بعض النسخ، وذلك أن الدارقطني لم يجعل في كتاب "العلل" لابن عباس رسما، ولا ذكر من حديثه إلا ما عرض في باب غيره من الصحابة، إما لم يبلغه عمله، وإما لم تحتل عنده ما صنع في الكتاب المذكور. فهذا الحديث إنما عرض له، ذكره في حديث ابن عمر. قال: وسئل عن حديث يروي عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "موت الغريب شهادة"؟ فقال: يرويه عبد العزيز بن أبي رواد، واختلف عنه، فرواه هذيل بن الحكم، واختلف عنه، حدث به يوسف بن محمد العطار، عن محمود بن علي عن هذيل بن الحكم عن عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر. والصحيح ما حدثناه إسماعيل الوراق أخبرنا حفص بن عمرو وعمر بن شبة قالوا: أخبرنا الهذيل بن الحكم عن عبد العزيز بن أبي رواد عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "موت الغريب شهادة" انتهى ما ذكر الدارقطني ، وليس فيه تصحيح الحديث لا من رواية ابن عمر ولا من رواية ابن عباس، وإنما فيه تصحيحه عن هذيل بن الحكم من طريق ابن عباس لا من طريق ابن عمر، وهو إذ قال: الصحيح عن هذيل بن الحكم أنه عنده عن ابن عباس لا عن ابن عمر، بمثابة ما لو قال: الصحيح عن ابن لهيعة أو عن محمد بن سعيد المصلوب أو عن الواقدي، فإن ذلك لا يقضي بصحة ما روي، لكن ما روي عنهم، إلى آخر ما قال. أ.هـ .

2ابن حجر ، تلخيص الحبير: ج 2 / ص 323 .

3 ابن الأعرابي ،معجم الصحابة: ر 1956 ، ج 4 / ص 415 .

4ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال: ج 1 / ص 416 .

5القضاعي ،مسند الشهاب: ر 81 ، ج 1 / ص 134 .

6ابن عساكر ، تعزية المسلم عن أخيه: ر 83 ، ص 63 .

7ابن الجوزي ، العلل المتناهية: ر 1486 ، ج 2 / ص 891 .

8السيوطي ، اللآلئ المصنوعة: ج 2 / ص 111 .

9أبو نعيم الأصبهاني ، حلية الأولياء: ج 5 / ص 119 .

10ابن الجوزي ، العلل المتناهية: ر 1485 ، ج 2 / ص 890 .

11ابن الجوزي ،الضعفاء والمتروكين: ر 96 ، ج 1 / ص 45 .

أخرجه الطبراني في " المعجم الكبير"¹. وسند الحديث ضعيف؛ وآفته عمرو بن الحصين العقيلي الكلابي، وكذا محمد بن عبد الله بن علاثة .

فأما الأول : نقل ابن الجوزي تضعيف العلماء فيه، فقال : " قال أبو حاتم الرازي :ذهب الحديث ليس بشيء؛ وقال أبو زرعة : واهي الحديث؛ وقال الأزدی : ضعيف جدا يتكلمون فيه؛ وقال ابن عدي : حدث عن الثقات بغير حديث منكر وهو متروك الحديث"²، وقال الدارقطني، فيه : متروك³.

وأما الثاني : محمد بن عبد الله بن علاثة؛ وقد اختلف أهل العلم ما بين موثق له، ومضعف لحديثه

وقد وثقه : يحيى بن معين⁴، وقال أبو حاتم الرازي فيه : يكتب حديثه ولا يحتج به⁵؛ وقال أبوزرعة: صالح⁶؛ وقال ابن عدي : حسن الحديث وأرجو أنه لا بأس به⁷.

والذين ذهبوا إلى تضعيفه هم : البخاري قال فيه : في حفظه نظر⁸، وقال الدارقطني : متروك⁹. وقال ابن حبان البستي : " يروي الموضوعات عن الثقات"¹⁰. وذكره العقيلي في الضعفاء¹¹، وقال ابن حجر : صدوق يخطئ¹².

رابعاً : ما رواه أبو رجاء الخرساني ، عن هشام بن حسان ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " موت الغريب شهادة" .

أخرجه العقيلي في " الضعفاء الكبير"¹³، وأبو بكر الآجري في " الغرباء"¹⁴، وابن الجوزي في " العلل المتناهية"¹⁵.

فالحديث ضعيف ، لنكارة أبي رجاء الخرساني ، وهو عبد الله بن المفضل .

قال العقيلي ، فيه : منكر الحديث¹⁶، وقال الذهبي : " أبو رجاء الخرساني، عن هشام بن حسان ؛ له حديث منكر"¹⁷.

وذكر ابن حجر في " لسان الميزان" : " عبدالله بن الفضل المديني أبو رجاء الخرساني ، عن هشام بن حسان منكر الحديث، ذكره النباقي في تذييله على كامل بن عدي"¹⁸.

1الطبراني ، المعجم الكبير: ر 10871 ، ج 9 / ص 270 .

2ابن الجوزي ، الضعفاء والمتروكين: رت 2552 ، ج 2 / ص 224 .

3الدارقطني ، " الضعفاء والمتروكين: رت 388 ، ص 29 .

4ينظر : تاريخ ابن معين - رواية الدوري: رت 785 ، ج 3 / ص 176 .

5ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: رت 1638 ، ج 7 / ص 302 .

6المصدر السابق .

7ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال: ج 6 / ص 223 .

8البخاري ، التاريخ الكبير: رت 399 ، ج 1 / ص 132 ، ص 133 .

9ابن الجوزي ، الضعفاء والمتروكين: رت 3096 ، ج 3 / ص 80 .

10ابن حبان ، المجروحين: ج 2 / ص 279 .

11ينظر : العقيلي ، الضعفاء الكبير: رت 1645 ، ج 4 / ص 92 .

12ابن حجر ، تقريب التهذيب: رت 6040 ، ج 2 / ص 489 .

13العقيلي ، الضعفاء الكبير: ر 859 ، ج 2 / ص 288 ، من طريق عبد الرحمن بن نافع ، عن أبي رجاء الخرساني به : ر 984 ، ج 4 / ص 365 ، من طريق عبد الله بن نافع عن أبي رجاء الخرساني به .

14أبو بكر الآجري ، الغرباء: ر 51 ، ص 72 .

15ابن الجوزي ، العلل المتناهية: ر 1487 ، ج 2 / ص 891 ، من طريق عبد الله بن نافع ، عن أبي رجاء الخرساني به .

16العقيلي ، الضعفاء الكبير: رت 859 ، ج 2 / ص 288 .

17الذهبي ، المغني في الضعفاء: رت 7455 ، ج 2 / ص 784 .

18ابن حجر ، لسان الميزان: رت 4366 ، ج 4 / ص 543 .

وأما تلميذه : عبد الله بن نافع العدوي، كما عند رواية العقيلي، وابن الجوزي، كما مرّ بنا سابقا. فهو منكر الحديث¹، كما قال أبوزرعة فيه؛ ولذا ذهب ابن الجوزي في "العلل"، إلى عدم صحة هذه الرواية، ونقل قول أحمد، قوله : حديث منكر²، ولهذا أغلب هذه الأحاديث وشواهد، لا تصلح لما فيها من ضعف ونكارة، ولذلك تكلم العلماء في ضعف هذا الحديث، وإليك ذلك :

- 1- قال السيوطي في "اللائئ المصنوعة" : حديث لا يصح³.
 - 2- وحكم عليه ابن الجوزي وجعله في "الموضوعات"⁴.
 - 3- ذكره الفتني في "الموضوعات"⁵، وحكم عليه.
 - 4- قال المنذري في "الترغيب والترهيب"⁶ : " لا يبلغ شيء منها درجة الحسن، ومن خلال تخريجنا يتضح لنا أن الحديث ضعيف، وليس موضوعا؛ وكما قال الشوكاني : " وله طرق تدفع دعوى من ادعى وضعه"⁷.
 - 5- وقال إبراهيم بن عبد الله، وهو من المعاصرين : " فهذا الحديث منكر عند الجميع من ضعف الهذيل، ومن قواه، والذي قواه هو : ابن معين، ولم يمنعه من استنكار الحديث كون المنفرد ليس به بأس عنده"⁸.
- خلاصة الأمر:** القول بأن موت الغريب شهادة ليس له حديث صحيح. وثبت في الصحيح أن الشهيد هو الذي يقتل في سبيل الله، وهو الذي يقاتل لتكون كلمة الله هي العليا.

وإليك نص الأحاديث: 1- قال النبي ﷺ: "والذي نفسي بيده، لا يُكَلِّمُ أحدٌ في سبيل الله - والله أعلم بمن يُكَلِّمُ في سبيله- إلا جاء يوم القيامة واللون لون الدَّمِّ والريح ريحُ المسك"⁹.

والشهادة لا تُنال إلا بنية صادقة، والنية الصادقة هي ما بينه رسول الله ﷺ حين سئل عن الرجل يقاتل حَمِيَّةً، ويقاثل شجاعة، ويقاثل لِيَرَى مكانه أي ذلك في سبيل الله؟ فقال: "من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله"¹⁰.

2- وقد روي عن عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- بسند حسن أنه قال: "إنكم تقولون: فلان شهيد وفلان شهيد، ولعله يكون قد أقر رحلته، ولكن قولوا: من مات أو قتل في سبيل الله فهو شهيد"¹¹؛ أي على سبيل العموم هذا بالنسبة للحكم عليه بالشهادة في الآخرة أما الحكم عليه بالشهادة في الدنيا فإن هذا هو الأصل أي أن نعامل هذا الذي يقاتل في قتال يظهر منه أنه لإعلاء كلمة الله هو أن نعامله معاملة الشهداء في أنه لا يغسل ولا يكفن ولا يصلى عليه وإنما يدفن

1 البرذعي، سؤالات البرذعي: رت 174، ج 2 / ص 630.

2 ينظر : ابن الجوزي، العلل المتناهية: ر 1487، ج 2 / ص 891.

3 السيوطي، اللائئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: ج 2 / ص 111.

4 ينظر : ابن الجوزي، الموضوعات: ج 2 / ص 221.

5 ينظر : الفتني، الموضوعات: ج 1 / ص 122.

6 ابن المنذر، الترغيب والترهيب: ر 4739، ج 4 / ص 44.

7 الشوكاني، الفوائد المجموعة: ج 1 / ص 209.

8 إبراهيم بن عبد الله اللاحم، تفرد الثقة بالحديث: ص 34.

9 البخاري، صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب من يجرح في سبيل الله عز وجل: ر 2803، ج 4 / ص 22، و مسلم في صحيح مسلم، كتاب الإمامة، باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله : ر 4970، ج 6 / ص 34.

10 البخاري، صحيح البخاري، كتاب العلم، باب من سأل وهو قائم عالما جالسا : ر 123، ج 1 / ص 42.

11 سنن سعيد بن منصور، كتاب النكاح، باب ما جاء في الصداق : ر 595، ج 1 / ص 165.

في ثيابه على ما هو عليه مع المسلمين؛ وأما بالنسبة للسؤال في القبر: فإنه قد ورد أن النبي ﷺ: "أن الشهداء الذين قتلوا في سبيل الله لا يفتنون في قبورهم، وقال كفى ببارقة السيف على رأسه فتنه"¹.

المبحث الثامن

في باب لولا كذب السائل ما أفلح من ردّه

قال العقيلي: "ولا يصح في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ"². ووافقه ابن القيم الجوزية في "المنار المنيف"³. وإليك بيان تخريج الحديث: أولاً: ما رواه عبد الأعلى بن حسين بن ذكوان المعلم، عن أبيه، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه، قال: قال رسول الله ﷺ: "لو صدق المساكين ما أفلح من ردّهم"⁴.

والحديث سنده ضعيف، وعلته عبد الأعلى بن حسين بن ذكوان المعلم؛ قال العقيلي، فيه: "منكر الحديث، حديثه غير محفوظ"⁵.

لكن ابن حبان ذكره في "الثقات"⁶؛ ولا يعتد بما ذكره ابن حبان لأنه معروف لدى أهل الاختصاص بتوثيقه للمجاهيل. والله أعلم.

ثانياً: ما رواه عبد الله بن عبد الملك بن عثمان بن كرز، عن يزيد بن رومان، عن عروة، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: "لولا أن السّوال يكذبون، ما أفلح من ردّهم".

1النسائي، السنن الكبرى، كتاب الجنائز، باب الشهيد: ر 2191، ج 2 / ص 474.

2العقيلي، الضعفاء الكبير: ج 3 / ص 59.

3ابن القيم الجوزية، المنار المنيف: ر 281، ص 125.

4أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير: ر 1171، ج 5 / ص 223، ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات: ج 2 / ص 155، وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد، من طريق عمر بن راشد، عن مالك بن أنس، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده ... الحديث. وقال ابن عبد البر: "هذا حديث منكر، لا أصل له في حديث مالك، ولا يصح عنه، ومما يشبه هذا المعنى موضوع".

قلت: وهذا الطريق الذي ذكرته، ضعيف، وعلته: عمر بن راشد، وقد بينت في مناسبة سابقة ضعف هذا الراوي ولا بأس أن أذكر أقوال النقاد فيه: 1- قال أبو أحمد الحاكم، وأبو بكر البزار: منكر الحديث.

2- قال أحمد بن حنبل: لا يساوي حديثه شيئاً، "أحوال الرجال": ر 199، ج 1 / ص 121.

3- وقال أبو زرعة عنه: لين الحديث، "سؤالات البرذعي": ج 2 / ص 513.

4- ونقل العقيلي عن يحيى قوله فيه: أنه ضعيف "الضعفاء الكبير": ر 1146، ج 3 / ص 157.

5- قال النسائي: ليس بثقة؛ الضعفاء والمتروكين: ر 474، ص 191.

6- وقال أبو داود السجستاني: ضعيف، وفي رواية: ليس به بأس؛ وقال ابن حجر في "التقريب": ضعيف.

7- قال يعقوب بن سفيان الفسوي: في حديثه لين؛ وكذا أبو زرعة الرازي قال: لين الحديث. والحديث أخرجه السيوطي في "الآلئ المصنوعة": ج 2 / ص 62.

5العقيلي، الضعفاء الكبير: ر 1021، ج 3 / ص 59.

6ابن حبان، الثقات: ر 14126، ج 8 / ص 408.

هكذا رواه جماعة عن عبد الله بن عبد الملك ، منهم:

1- شريح بن النعمان¹ . 2- عبد الصمد بن النعمان² .

وسند الحديث فيه ضعف ؛ قال العقيلي : " عبد الله بن عبد الملك بن كرز القرشي : منكر الحديث"³.

وقال ابن حبان في المجروحين : " يروي عن يزيد بن رومان ، وأهل المدينة العجائب ، لا يشبه حديثه الثقات"⁴ .

وذكره ابن الجوزي في " الضعفاء والمتروكين"⁵ .

ثالثا : ما رواه محمد بن عمر بن حفص ، قال ثنا الحجاج بن يوسف بن قتيبة ، قال : ثنا بشر بن الحسين ، عن الزبير بن عدي ، عن أنس بن مالك مرفوعا ... الحديث⁶ .

وأيا هذا الشاهد من الحديث لا يخلوا من مقال ؛ فيه بشر بن الحسين أبو محمد الأصبهاني :

قال عنه البخاري في " التاريخ الكبير"⁷ : فيه نظر .

وقال ابن أبي حاتم : سئل أبي عن بشر بن حسين الأصبهاني ، فقال : لا أعرفه ؛ وذكر له عدة أحاديث بسنده ، فقال أبو حاتم الرازي : هي أحاديث موضوعة⁸ ، وذكره ابن الجوزي في " الضعفاء والمتروكين"⁹ ؛ وقال : " يروي عن الزبير بن عدي بواسطيل". وقال الدارقطني عنه : متروك ، وقال ابن عدي¹⁰ : ضعيف عامة حديثه ليس بمحفوظ". وقال ابن حبان البستي : " يروي عن الزبير ابن عدي نسخة موضوعة"¹¹ .

رابعا : ما رواه جعفر بن الزبير ، عن القاسم ، عن أبي أمامة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : " لولا أن المساكين يكذبون ما أفلح من ردهم " .

هكذا رواه جماعة عن جعفر بن الزبير ، منهم :

1- إبراهيم بن طهمان¹² . 2- عبد الله بن مسعر¹³ .

1أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير: ر 962، ج 4 / ص 324 ؛ ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات : ج 2 / ص 156 .

2أخرجه ابن عبد البر في التمهيد : ج 5 / ص 296 ، بلفظ : " إن السُّؤال لو صدقوا ما أفلح من ردهم " .

3العقيلي ، الضعفاء الكبير: ر 839 ، ج 2 / ص 275 .

4ابن حبان ، المجروحين: ج 2 / ص 17 .

5ينظر : ابن الجوزي ، الضعفاء والمتروكين: ر 20680 ، ج 2 / ص 131 .

6 أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير: ر 242 ، ج 1 / ص 423 ، وأبو نعيم الأصبهاني في أخبارأصبهان: ر 40592 ، ج 7 / ص 244 .

7البخاري ، التاريخ الكبير: ر 1726 ، ج 2 / ص 71 .

8ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: ر 1350 ، ج 2 / ص 355 .

9ابن الجوزي ، الضعفاء والمتروكين: ر 522 ، ج 1 / ص 142 .

10ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال: ج 2 / ص 10 .

11ابن حبان ، المجروحين: ج 1 / ص 190 .

12أخرجه الطبراني في المعجم الكبير: ر 7894 ، ج 7 / ص 283 .

13أخرجه الطبراني في المعجم الكبير: ر 7895 ، ج 7 / ص 283 ، وأخرجه ابن مردويه في جزء فيه أحاديث ابن حبان: ر 84 ، ص 165 .

أورد هذا الحديث الهيثمي ، وأعله بجعفر بن الزبير ، وهو ضعيف¹ ، وقد قال ابن حجر في " التقريب " : " جعفر ابن الزبير الحنفي أو الباهلي الدمشقي ، نزيل البصرة: متروك الحديث ، وكان صالحا في نفسه"² . وقال الجوزجاني : " محمد بن جعفر نبذوا حديثه"³ .

خامسا : ما رواه يحيى بن عثمان ، قال حدثنا بقية ، قال حدثنا عمر بن موسى ، عن القاسم ، عن أبي أمامة ، قال : قال رسول الله ﷺ : " لولا أن المساكين يكذبون ما أفلح من ردهم "⁴ .

وفي سند الحديث عمر بن موسى الوجيهي ، قال عنه البخاري : فيه نظر ؛ وقال النسائي : متروك الحديث⁵ ، وقال ابن حبان عنه : كان يروي الموضوعات⁶ . وقال ابن عدي : " عمر بن موسى الوجيهي يضع الحديث "⁷ .

وقد تابعه عبد العزيز بن بحر، عن هياج بن بسطام، عن جعفر بن الزبير، عن القاسم ... الحديث. وهذه المتابعة لا تصلح ؛ لأن هياج وشيخه عبد العزيز بن بحر متروكان؛ قاله السيوطي في " اللآلئ المصنوعة "⁸ .

خلاصة الأمر : إنَّ الحديث ضعيف جدا من جميع طرقه ، وبعضها أشد من بعض . وأنقل أقوال العلماء في حديث الباب :

1- قال السبكي في " طبقات الشافعية "⁹ : وروى الحاكم أبو عبد الله بسنده في كتاب " مزي الأخبار " ؛ أن عبد الله بن علي ابن المديني ، قال : سمعت أبي يقول : خمسة أحاديث لا أصل لها عن رسول الله ﷺ ؛ وذكر من ضمنها حديث : " لو صدق السائل ما أفلح من ردّه " .

1 ينظر : الهيثمي ، مجمع الزوائد : ر 4566 ، ج 3 / ص 138 .

2 ابن حجر ، تقريب التهذيب: رت 939 ، ج 1 / ص 140 .

3 الجوزجاني ، أحوال الرجال : رت 177 ، ج 1 / ص 111 .

4 أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال: ر 1187 ، ج 9 ، ص 5 .

5 النسائي ، الضعفاء والمتروكين : رت 463 ، ج 1 / ص 189 .

6 ابن حبان ، المجروحين: ج 2 / ص 86 .

7 ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال: ج 7 / ص 83 .

8 السيوطي ، اللآلئ المصنوعة : ج 2 / ص 62 .

9 السبكي . تاج الدين بن علي بن عبد الكافي (ت 771 هـ) ، " طبقات الشافعية الكبرى " تحقيق : د. محمود محمد الطناحي ، د . عبد الفتاح محمد الحلو : ج 2 / ص 149 ، دار هجر للطباعة ، ط 2 ، 1413 هـ .

2- قال أحمد بن حنبل : لا أصل له ؛ ذكره الزركشي¹ ، وقال الفتني في " تذكرة الموضوعات"²: لا يصح ، ومعنى ذلك أنه لا يصح مرفوعا عن النبي ﷺ ، وذلك واضح من تخريجنا للأحاديث التي أوردناها في الباب .

3- قال ابن عبد البر في " الاستذكار"³: وهذه أحاديث ليست بالقوية .

3- وذكر ابن قتيبة في " تأويل مختلف الحديث"⁴: أحاديث قال عنها : هي موجودة على السنة ليس لها أصل ؛ ومن ضمن هذه الأحاديث ذكر حديث الباب .

4- وحكم ابن الجوزي بوضعه في " الموضوعات"⁵؛ وكذا الصغاني⁶ .

المبحث التاسع

في باب " النهي عن سبِّ البراغيث"

قال العقيلي في " الضعفاء" : " ولا يصح في البراغيث عن النبي ﷺ شيء"⁷ .

ونقل ذلك عنه ابن القيم الجوزية⁸ ؛ والملا علي القاري⁹ ؛ ووافقه العجلوني في " كشف الخفاء"¹⁰ .

طرق الحديث :

أولا : ما رواه سويد أبو حاتم ، عن قتادة ، عن أنس : " أن رجلا لعن برغوثا عند النبي ﷺ ، فقال: " لا تلعنه، فإنه أيقظ نبيا من الأنبياء للصلاة " .

هكذا رواه جماعة عن سويد ، منهم :

1- طالوت بن عباد¹¹ . 2- صفوان بن عيسى¹² . 3- أبو الحجاج النضر بن طاهر¹³ .

1 ينظر : الزركشي ، التذكرة في الأحاديث المشتهرة : ص 31 .

2 ينظر : الفتني ، تذكرة الموضوعات : ج 1 / ص 61 .

3 ابن عبد البر ، الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار : ج 8 / ص 600 .

4 ابن قتيبة ، عبد الله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد الدينوري ، (ت 276هـ) ، تأويل مختلف الحديث ، تحقيق : محمد زهري النجار : ص 75 ، دار الجيل - بيروت ، (1393هـ - 1972م) .

5 ينظر : الموضوعات ، الموضوعات : ج 2 / ص 155 .

6 ينظر : الصغاني ، الموضوعات : ج 1 / ص 55 .

7 العقيلي ، الضعفاء الكبير ، في ترجمة سويد بن إبراهيم أبو حاتم ، بصري : ر 740 ، ج 3 / ص 418 .

8 ينظر : ابن القيم الجوزية ، نقد المنقول : ر 302 ، ص 134 .

9 ينظر : علي القاري ، الأسرار المرفوعة : ج 1 / ص 490 .

10 ينظر : العجلوني ، كشف الخفاء : ج 2 / ص 422 .

11 أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير : ر 740 ، ج 3 / ص 418 ، ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية : ر 1189 ، ج 2 / ص 713 .

12 أخرجه البخاري في الأدب المفرد : ر 1237 ، ص 424 ، والبزار في مسنده : ر 7233 ، ج 13 / ص 457 ، والبيهقي في شعب الإيمان : ر 4816 ، ج 7 / ص 159 .

13 أخرجه البيهقي في شعب الإيمان : ر 4817 ، ج 7 / ص 160 ، وابن الجوزي في العلل المتناهية : ر 1190 ، ج 2 / ص 714 .

4- عمار بن هارون المستملي¹ .

ورواه سعيد بن بشير ، عن قتادة ، عن أنس بن مالك قال : " ذكرت البراغيث عند النبي ﷺ ؛ فقال : إنها توقظ للصلاة " ² .

قال الطبراني عقب الرواية : " لم يروه عن قتادة إلا سعيد ، تفرد به الوليد " ³ .

والرواية الأولى ، التي أخرجناها معلولة ؛ فيها أكثر من وجه ، فأليك ذلك :

الوجه الأول : أوضحها ابن عدي ، فقال : هذا الحديث يعرف بحديث صفوان بن عيسى ، عن سويد ، فسرقه النضر بن طاهر منه ؛ والنضر معروف ، فيمن يسرق الحديث ⁴ .

الوجه الثاني : أن سويدا : هو ابن إبراهيم أبو حاتم ؛ ضعيف الحديث ، قال ابن أبي حاتم البستي : يروي الموضوعات عن الأثبات ، وهو صاحب حديث البرغوث ⁵

الوجه الثالث : هو ما فوق سويد ، وهو النضر بن طاهر أبو الحجاج ؛ قال ابن عدي الجرجاني : " ضعيف الحديث جدا ، يسرق الحديث ، ويحدث عن من لم يره " ⁶ . ونقل ابن الجوزي عن الأزدي ، أنه قال : ليس بشيء ⁷ .

والرواية الثانية ؛ فيها سعيد بن بشير ؛ منكر الحديث ؛ قال ابن معين : ليس بشيء ⁸ ، وضعفه أبو داود ⁹ ، والنسائي ¹⁰ ، وابن حجر في " التقريب " ¹¹ .

ثانيا : ما رواه سعد بن طريف ، عن الأصبغ بن نباته ، عن علي بن أبي طالب ، قال : نزلنا فأذنتا البراغيث فسببناها ، فقال رسول الله ﷺ ، " لا تسبوها فنعمت الدابة فإنها أيقظتكم لذكر الله "

هكذا رواه جماعة عن سعد بن طريف ، منهم : 1- أبو يوسف القاضي ¹² . 2- يعقوب بن إبراهيم ¹³ .

أورد الحديث الهيثمي في " مجمع الزوائد " ، وأعله بسعد بن طريف ¹⁴ ؛ لأن سعد بن طريف تالف ، وقد أجمعوا على تضعيفه ؛ وإليك أقوال أهل العلم فيه :

1 أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده: ر 2959 ، ج 5 / ص 333 .

2 أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط : ر 5732 ، ج 6 / ص 40 ، وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان : ر 4815 ، ج 7 / ص 159 .

3 الطبراني ، المعجم الأوسط: ر 5732 ، ج 6 / ص 40 .

4 ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال : ج 3 / ص 422 .

5 ابن حبان ، المجروحين: ج 1 / ص 350 .

6 ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال : ج 7 / ص 27 ، وكذا الذهبي في المغني في الضعفاء : ر 6637 ، ج 2 / ص 697 .

7 ابن الجوزي ، الضعفاء والمتروكين : ر 3527 ، ج 3 / ص 161 .

8 تاريخ ابن معين - رواية الدوري : ر 3319 ، ج 4 / ص 94 .

9 سؤالات أبي عبيد الآجري : ر 335 ، ج 3 / ص 29 .

10 ينظر : النسائي في الضعفاء والمتروكين : ر 266 ، ج 1 / ص 126 .

11 ابن حجر ، تقريب التهذيب : ر 2276 ، ج 1 / ص 234 .

12 أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط: ر 9318 ، ج 9 / ص 126 ، والعسقلاني في المطالب العالية: ر 2803 ، ج 8 / ص 111 .

13 أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير : ر 598 ، ج 2 / ص 120 ، ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية: ر 1188 ، ج 2 / ص 713 .

14 الهيثمي ، مجمع الزوائد ، (رقم 13043) ، (ج 7، ص 394) .

قال البخاري : سعد بن طريف ؛ عن الأصبغ ابن نباتة ، ليس بالقوي عندهم¹ . وقال يحيى بن معين : ليس بشيء² . وقال أيضا : ليس يحل لأحد بأن يروي عنه³ . وقال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول : سعد بن طريف : منكر الحديث ، ضعيف الحديث⁴ ، وسئل أبو داود فقال : ضعيف⁵ . وقال الجوزجاني : مذموم⁶ ، وقال العقيلي : " كان فيه غلو في التشيع"⁷ ، وقال العجلي : سعد بن طريف كوفي ضعيف الحديث⁸ ، وقال ابن الجوزي : " وقال أحمد ، وعمرو بن علي ، والرازي : ضعيف الحديث ؛ وقال النسائي والدارقطني ، والأزدي : متروك الحديث"⁹ .

وكذا أصبغ بن نباتة أبو القاسم الحيطلي التميمي المجاشعي الدارمي الكوفي¹⁰ ، مثله أيضا في الضعف ، قال ابن أبي حاتم : سألت أبي ؛ فقال : لين الحديث¹¹ .

وقال ابن معين : ليس بثقة¹² ؛ وتركه النسائي¹³ ، وقال ابن حبان : " يروي عن علي بن أبي طالب ، روى عنه أهل الكوفة ، وهو ممن فتن بحب علي ، أتى بالطامات في الروايات فاستحق من أجلها الترك"¹⁴ ، وكذبه أبو بكر بن عياش¹⁵ .

ومن هذا التخريج يتبين أن الحديث ضعيف جدا ؛ وقال الطبراني بعد أن أورده في " المعجم الأوسط " : " لا يروي هذا الحديث عن علي إلا بهذا الإسناد ؛ تفرد به آدم"¹⁶ .

وخلاصة المسألة : أنه لا يصح في البراغيث عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء¹⁷ ؛ وقد عرفنا أن الأحاديث ضعيفة جدا ، ولا ترتقي لدرجة الصحة أو الحسن ؛ بل هناك بعض العلماء من جعل الحديث من الموضوعات ؛ لشدة ضعف الرواة .

وقد أفرد ابن حجر بجزء سُمّاه " البسط المبتوث في خبر البرغوث " ؛ واختصره السيوطي في " الطرثوث في خبر البرغوث " . ولا يصح في ذلك شيء .

1 البخاري ، التاريخ الأوسط : ر 647 ، ج 3 / ص 430 ؛ وكذا في التاريخ الكبير : ر 1956 ، ج 4 / ص 59 .

2 تاريخ ابن معين - رواية الدوري : ر 2227 ، ج 3 / ص 453 .

3 العقيلي ، الضعفاء الكبير : ر 598 ، ج 2 / ص 120 .

4 ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل : ر 379 ، ج 4 / ص 87 .

5 سؤالات أبي عبيد الآجري : ج 8 / ص 25 .

6 الجوزجاني ، أحوال الرجال : ر 51 ، ج 1 / ص 58 .

7 العقيلي ، " الضعفاء الكبير " ، (رقم 598) ، (2 : 120) .

8 العجلي ، الثقات : ر 566 ، ج 1 / ص 391 .

9 ابن الجوزي ، الضعفاء والمتروكين : ر 1356 ، ج 1 / ص 312 .

10 كذا ذكره البخاري في التاريخ الكبير : ر 1595 ، ج 2 / ص 35 .

11 ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل : ر 1213 ، ج 2 / ص 320 .

12 المصدر السابق .

13 النسائي ، الضعفاء والمتروكين : ر 64 ، ج 1 / ص 58 .

14 ابن حبان ، المجروحين : ج 1 / ص 174 .

15 ينظر : الذهبي ، ميزان الاعتدال : ج 1 / ص 271 .

16 الطبراني ، المعجم الأوسط : ر 9318 ، ج 9 / ص 126 .

17 ينظر : العقيلي ، الضعفاء الكبير : ج 3 / ص 418 .

المبحث العاشر

في باب تحريم اللعب بالشطرنج

قال ابن بدر الموصلي : " لا يصح في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ¹ ؛ وكذا ابن القيم الجوزية في " المنار المنيف"² قال :
أحاديث اللعب بالشطرنج إباحة وتحريما كلها كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنما يثبت فيه المنع عن
الصحابة . وقال الفيروزآبادي : " ليس فيه حديث صحيح"³ .

وقال السخاوي : " لم يثبت من المرفوع في هذا الباب شيء"⁴ .

وإليك تخريج الأحاديث :

أولا : ما رواه ابن جريج ، عن حبة بن مسلم: أن رسول الله ﷺ ، قال: "الشطرنج ملعونة ملعون من لعب بها، والناظر
إليها كآكل لحم الخنزير" .

هكذا رواه جماعة عن ابن جريج ، منهم :

1- عبد المجيد بن أبي داود⁵ . 2- أسد بن موسى⁶ .

أعل الحديث ابن حزم في " المحلى " ؛ بحبة بن مسلم، وأسد بن موسى .

فأما حبة ؛ فقد قال ابن حجر في " الإصابة"⁷ : أنه لا يعرف، والإسناد منقطع .

وأما أسد بن موسى؛ فقد وثقه غير واحد من أهل العلم : قال البخاري : مشهور الحديث، يقال له أسد السنة .

وقال النسائي : ثقة ، ولو لم يصنف كان خيرا له⁸ .

فلم يصب ابن حزم في تضعيف حبة بن مسلم ؛ وإسناد الحديث مرسل ، وهناك انقطاع ما بين حبة والنبي صلى الله
عليه وسلم .

ثانيا : ما رواه فضيل بن مرزوق ، عن ميسرة النهدي ، قال : مرّ علي على قوم يلعبون بالشطرنج، فقال : " ما هذه التماثيل
التي أنتم لها عاكفون" .

1 ابن بدر الموصلي ، المغني عن الحفظ والكتاب : ص 505 .

2 ابن القيم الجوزية ، المنار المنيف : ص 134 .

3 الفيروزآبادي ، رساله في بيان ما لم يثبت فيه حديث من الأبواب : ص 37 .

4 السخاوي ، المقاصد الحسنة : ر 1175 ، ج 1 / ص 669 .

5 أخرجه ابن الأثير في أسد الغابة ، في ترجمة حبة بن مسلم : ج 1 / ص 233 .

6 أخرجه ابن حزم في المحلى : ج 9 / ص 61 .

7 ابن حجر ، الإصابة : ر 2061 ، ج 2 / ص 201 ، وينظر : في لسان الميزان : ر 2105 ، ج 2 / ص 541 .

8 ينظر: المزي ، تهذيب الكمال: ر 400 ، ج 2 / ص 512 .

هكذا رواه جماعة عن فضيل بن مرزوق ، منهم :

1- وكيع بن الجراح¹ . 2- أبو أسامة² . 3- عبيد الله بن موسى³ . 4- شابة بن سوار⁴ .

والحديث موقوف على علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، والحديث صحيح ، رجاله ثقات.

ورواه الربيع بن سليمان ، أنا ابن وهب ، أنا سليمان بن بلال ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن علي أنه كان يقول : "

الشطرنج هو ميسر الأعاجم"⁵ .

وخلاصة الأمر :

إنَّ الحديث لا يصح مرفوعاً إلى النبي ﷺ، وما ثبت فقط الموقوف ، وهو ما صرح به ابن القيم الجوزية ، كما في " المنار المنيف"⁶ .

المبحث الحادي عشر

في باب ذم السَّماع

سماع الملاهي مذموم بلا شك، وأدلة ذلك في النهي عن السماع كثيرة جداً⁷ ، وقد أجمعت المذاهب الأربعة على تحريم الأغاني والموسيقى ، ومعنى المعازف : اسم لآلات اللهو والطرب.

لكن ذهب ابن بدر الموصلي في " المغني عن الحفظ والكتاب" : " لا يصح في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ"⁸ .

وكذا الفيروزآبادي ، قال : لم يرد فيه حديث صحيح⁹ .

وكلاهما مردود فقد صحَّ عن النبي صلى الله عليه وسلم، في ذمَّ سماع اللهو والطرب، فقد أخرج البخاري في " صحيحه"¹⁰ ، محتجاً به وعلقه تعليقا مجزوماً به فقال : " باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه" ، فقال البخاري : قال هشام ابن عمار، قال : حدثنا صدقة بن خالد، قال : حدثنا عبدالرحمن بن يزيد بن جابر ، قال : حدثنا عطية بن قيس الكلابي ، قال : حدثني عبدالرحمن بن غنم الأشعري ، قال : حدثني أبو عامر أو أبو مالك الأشعري، والله ما كذبتني أنه سمع من أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف" .

1أخرجه أحمد في مسنده ، ومن طريقه المقدسي في الأحاديث المختارة: ر2، وابن أبي شيبة في مصنفه: ر26682، ج8 / ص550 ، والخلال في الأمر بالعرف : ر15 / ص190 .

2أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى: ر7881، ج6 / ص224 .

3أخرجه أبو بكر الآجري في الترد والشطرنج والملاهي: ر25، ص32.

4أخرجه البيهقي في السنن الكبرى: ر21457، ج10 / ص212 .

5أخرجه البيهقي في السنن الصغرى: ر4311، ج9 / ص170 .

6ينظر : ابن القيم الجوزية ، المنار المنيف: ص134 .

7 ينظر: كلام الحويني في " جنة المرتاب"، ص503 .

8ابن بدر الموصلي ، المغني عن الحفظ والكتاب: ص503 .

9الفيروزآبادي ، رساله في بيان ما لم يثبت فيه حديث من الأبواب: ص37 .

10البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الأشربة ، باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه : ر5590، ج7 / ص138 .

والحديث أيضا أخرجه ابن حبان في " صحيحه"¹، من طريق الحسين بن عبد الله القطان، وأخرجه الطبراني في " مسند الشاميين"²، من طريق محمد بن يزيد، وأخرجه البيهقي في " السنن الكبرى"³، وكذا في " السنن الصغرى"⁴، من طريق الحسن بن سفيان، كلهم من حديث هشام بن عمار به .

زعم ابن حزم أن الحديث منقطع ما بين البخاري وصدقة بن خالد، وهذا الكلام لا دليل عليه، وقد أجاب ابن القيم الجوزية في " إغاثة اللهفان"، في ردّ دعوى ابن حزم، فقال: "أحدها: أن البخاري قد لقي هشام بن عمار في الصحيح وسمع منه، فإذا قال: قال هشام فهو بمنزلة قوله عن هشام .

والثاني: أنه لو لم يسمع منه فهو لم يستجز الجزم به عنه إلا وقد صح عنه أنه حدث به وهذا كثيرا ما يكون لكثرة من رواه عنه عن ذلك الشيخ وشهرته، فالبخاري أبعد خلق الله من التدليس

والثالث: أنه أدخله في كتابه المسمى بالصحيح محتجا به فلولا صحته عنده لما فعل ذلك .

والرابع: أنه علقه بصيغة الجزم دون صيغة التمرّض فإنه إذا توقف في الحديث أو لم يكن على شرطه يقول: ويروى عن رسول الله ﷺ، ويذكر عنه ونحو ذلك: فإذا قال: قال رسول الله ﷺ، فقد جزم وقطع بإضافته إليه .

والخامس: أنا لو أضربنا عن هذا كله صفحا فالحديث صحيح متصل عند غيره"⁵. انتهى كلامه .

والحديث قد أوصله أبو داود في " سننه"⁶، وابن حبان في " صحيحه"⁷، والبيهقي في " السنن الكبرى"⁸، والطبراني في " المعجم الكبير"⁹.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في " تغليق التعليق"¹⁰: " وهذا حديث صحيح لا علة له ولا مطعن له وقد أعله أبو محمد بن حزم بالانقطاع بين البخاري وصدقة بن خالد، وبالاختلاف في اسم أبي مالك وهذا كما تراه قد سقته من رواية تسعة عن هشام متصلا فيهم مثل الحسن بن سفيان وعبدان وجعفر الفريابي وهؤلاء حفاظ أثبات وأما الاختلاف في كنية الصحابي فالصحابة كلهم عدول ... "

1 ابن حبان، صحيح ابن حبان، باب إخباره صلى الله عليه وسلم عما يكون في أمته من الفتن والحوادث: ر 6754، ج 15 / ص 154 .
2 الطبراني، مسند الشاميين: ر 588، ج 1 / ص 334 .
3 البيهقي، السنن الكبرى: ر 21516، ج 10 / ص 221 .
4 البيهقي، السنن الصغرى: ر 4320، ج 9 / ص 174 .
5 ابن القيم الجوزية . محمد بن أبي بكر أبو عبد الله (ت 751هـ)، إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، تحقيق: محمد حامد الفقي: ج 1 / ص 259، ص 260، دار المعرفة - بيروت، ط 2، (1395هـ، 1975م) .
6 أبو داود، سنن أبي داود: ر 4039، ج 4 / ص 46 .
7 ابن حبان، صحيح ابن حبان، باب إخباره صلى الله عليه وسلم عما يكون في أمته من الفتن والحوادث: ر 6754، ج 15 / ص 154 .
8 البيهقي، السنن الكبرى: ج 3 / ص 272 .
9 الطبراني، المعجم الكبير: ر 3417، ج 3 / ص 282 .
10 ابن حجر، تغليق التعليق: ج 5 / ص 22 .

وختلاصة الأمر في الباب :

فالحديث صحيح كما بينا ذلك ، ولا يلتفت إلى ما قاله ابن حزم رحمه الله ، وللعلماء كلام في تحريم الغناء والموسيقى ، وأنقل بعضا منها :

- 1- قال الإمام أبو بكر الآجري : " مقدمة كتابه ؛ أما بعد: فإن سائلاً سأل عن هذه الملاهي التي يلهو بها كثير من الناس ويُلعب بها، مثل: النرد والشطرنج والزمارة والصفارة والصنج والطبل والعود والطنبور .. الجواب وبالله التوفيق: جميع ما سأل عنه السائل والعمل به واللعب به باطل وحرام العمل به، وحرام استماعه بدليل من كتاب الله عز وجل، وسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقول الصحابة رضي الله عنهم" ¹ .
- 2- وقال الحافظ ابن رجب : " وأما استماع آلات الملاهي المطربة المتلفاة من وضع الأعاجم ، فَمَحَرَّمٌ مُجْمَعٌ على تحريمه ، ولا يُعَلَمُ عن أحد منه الرخصة في شيء من ذلك ، وَمَنْ نقل الرخصة فيه عن إمام يُعْتَدُّ به فقد كَذَبَ وافترى" ² .
- وقال الحافظ ابن رجب أيضا: " ولا خلاف بين العلماء المعترين في كراهة الغناء وذمه وذم استماعه ، ولم يرخص فيه أحد يعتد به ؛ وقد حكيت الرخصة فيه على بعض المدنيين ؛ وقد روى الإمام أحمد ، عن إسحاق الطباع ، أنه سأل مالكا عما يرخص فيه أهل المدينة من الغناء ؟ فقال : إنما يفعلونه عندنا الفساق" ³ .
- 3- وقال الإمام ابن القيم: " قال القاضي أبو الطيب: وأما العود والطنبور، وسائر الملاهي فحرام ومستمعه فاسق ، وأتباع الجماعة أولى" ⁴ .

المبحث الثاني عشر

في باب " إذا وجد القتل بين قريتين ضمّن أقربهما "

هذا الباب جاء بلفظ حديث : " إذا وجد القتل بين قريتين ضمّن أقربهما" ، ذكر العقيلي في " الضعفاء الكبير" ، حول هذا الحديث ، بأنه : " ليس هذا الحديث له أصل" ⁵ .

وقال الفيروزآبادي ، أيضا : " لم يثبت فيه شيء" ⁶ ؛ والحديث أخرجه أحمد في " مسنده" ⁷ ، والعقيلي في " الضعفاء الكبير" ⁸ ، وابن حزم في " المحلى" ⁹ ، وابن عدي في " الكامل" ¹⁰ ، وابن الجوزي في " الموضوعات" ¹¹ ، من طريق أبي إسرائيل الملائي ، قال حدثني عطية ، عن أبي سعيد الخدري ، قال : " وجد قتل بين قريتين ، فأمر النبي عليه السلام ، فقيس إلى أيهما كان أقرب فوجده أقرب إلى أحدهما بشبر ، قال : فكأنني أنظر إلى شبر رسول الله ﷺ ، فضمن النبي عليه السلام من كانت أقرب إليه" .

1 أبو بكر الآجري ، تحريم النرد والشطرنج: ج 1 / ص 2 .

2 ابن رجب الحنبلي ، فتح الباري شرح صحيح البخاري: ج 6 / ص 83 .

3 المصدر السابق .

4 ابن القيم الجوزية ، إغاثة اللهفان: ج 1 / ص 230 .

5 العقيلي ، الضعفاء الكبير ، في ترجمة إسماعيل بن أبي إسحاق أبو إسرائيل الملائي : ج 1 / ص 75 ، ص 76 .

6 الفيروزآبادي ، رساله في بيان ما لم يثبت فيه حديث من الأبواب: ص 38 .

7 ابن حنبل ، مسند أحمد بن حنبل: ر 11863 ، ج 3 / ص 89 .

8 العقيلي ، الضعفاء الكبير ، في ترجمة إسماعيل بن أبي إسحاق أبو إسرائيل الملائي : ج 1 / ص 75 ، ص 76 .

9 ابن حزم ، المحلى: ر 1405 ، ج 11 / ص 316 .

10 ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال: ج 4 / ص 91 ، من طريق الصبي بن الأشعث بن سالم السلولي ، عن عطية العوفي ، عن أبي سعيد الخدري به .

11 ابن الجوزي ، الموضوعات ، باب وجود القتل بين قريتين : ج 3 / ص 129 .

وهذا الحديث أخرجه العقيلي في ترجمة إسماعيل بن أبي إسحاق أبي إسرائيل الملائي ، وقال فيه: " في حديثه وهم واضطراب ، وله مع ذلك مذهب سوء"¹ .

والحديث لا يصح لوجود عدة علل ، نذكرهما : **العلة الأولى** : أبو إسرائيل ؛ وهو إسماعيل بن أبي إسحاق العبسي الملائي الكوفي² : قال ابن المبارك : " لقد منّ الله على المسلمين بسوء حفظ أبي إسرائيل .

وسئل أبو زرعة عنه، قال : صدوق، كوفي إلا أنه كان في رأيه غلو ؛ وقال أبو حاتم : حسن الحديث، له أغاليط لا يحتج بحديثه"³ .

وترجم له العقيلي في " الضعفاء"، وقال : في حديثه وهم واضطراب، وله مع ذلك مذهب سوء"⁴ .

وقال النسائي فيه : ليس بثقة⁵ . وذكر الجوزجاني أنه : مفتر زائغ⁶ . وذكره الدارقطني في " الضعفاء والمتروكين"⁷ ؛ وقال ابن حجر في " التقريب"⁸ : سيء الحفظ .

والعلة الثانية : إسماعيل بن أبان؛ وهو ضعيف، قال أحمد بن حنبل : حدث أحاديث موضوعة⁹ .

وقال يحيى بن معين : كذاب¹⁰ ، وقال البخاري¹¹ ، وكذا والنسائي¹² ، الدارقطني¹³ : متروك . وقال ابن حبان : يضع الحديث على الثقات¹⁴ .

والعلة الثالثة : عطية بن سعيد العوفي : قال أبو حاتم الرازي ، فيه : ضعيف الحديث¹⁵ .

وأما الأثر الذي ورد، فقد أخرجه البيهقي في " السنن الكبرى"¹⁶ ، وكذا في " معرفة السنن والآثار"¹⁷ ، وابن أبي شيبه في " مصنفه"¹⁸ ، وابن حجر في " تلخيص الحبير"¹⁹ ، من طريق سفيان، عن منصور، عن الشعبي، أن عمر كتب في قتيل وجد بين خيوان أن يقاس ما بين القريتين ... الحديث.

قال الشافعي : ليس بثابت ، إنما رواه الشعبي عن الحارث الأعور²⁰ ، وقال ابن القيم : وأما الأثر فمرسل ، لا تقوم به حجة²¹ .

1الضعفاء الكبير ، للعقيلي : ج 1 / ص 75 .

2ينظر : البخاري ، التاريخ الكبير: رت 1091 ، ج 1 / ص 346 .

3ينظر : ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: رت 559 ، ج 2 / ص 167 .

4العقيلي ، الضعفاء الكبير : رت 80 ، ج 1 / ص 75 .

5النسائي ، الضعفاء والمتروكين: رت 43 ، ص 52 .

6الجوزجاني ، أحوال الرجال: رت 34 ، ص 52 .

7ينظر : الدارقطني ، الضعفاء والمتروكين: رت 73 ، ج 1 / ص 9 .

8ابن حجر ، تقريب التهذيب : رت 440 ، ج 1 / ص 107 .

9ابن الجوزي ، الموضوعات : ج 3 / ص 129 .

10المصدر السابق .

11البخاري ، الضعفاء الصغير: رت 16 ، ص 19 .

12النسائي ، الضعفاء والمتروكين: رت 31 ، ص 48 .

13الدارقطني ، الضعفاء والمتروكين: رت 74 ، ص 9 .

14ابن حبان ، المجروحين: ج 1 / ص 128 .

15ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: رت 2125 ، ج 6 / ص 382 .

16البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الديات ، باب القسامة : ج 8 / ص 124 .

17البيهقي ، معرفة السنن والآثار: ج 6 / ص 264 .

18ابن أبي شيبه ، مصنف ابن أبي شيبه ، كتاب الديات ، باب القتل يوجد بين الحيين : ر 27851 ، ج 5 / ص 445 .

19ابن حجر ، تلخيص الحبير : ج 4 / ص 108 .

20ينظر : المصدر السابق .

21ابن القيم الجوزية ، زاد المعاد ، فصل : في قضائه صلى الله عليه وسلم في القتل يوجد بين قريتين : ج 5 / ص 15 ، ص 16 .

خلاصة الأمر : إن الحديث لم يثبت وليس له أصل كما قال العقيلي ؛ ومع هذا فقد اختلف الفقهاء فيما بينهم ، فذهب والشافعي والليث بن سعد إلى أنه إذا وجد قتيل في محلة قوم أو فنائهم لم يستحق عليهم بوجوده حتى تكون الأسباب التي شرطوها في وجوب القسامة .

وجماعة قد أوجب قوم من العلماء فيه القسامة منهم الزهري وغيره وجماعة من التابعين¹ .

والخلاف واسع بين الفقهاء ، وهو موجود في كتب الفقه .

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وله الحمد في الأولى والآخرة، والصلاة والسلام على خاتم النبيين محمد عليه الصلاة والسلام، الذي قال: "إنما الأعمال بالخواتيم"، أكمل صلاة وأزكى سلام، وعلى آله وصحبه الكرام، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد :

فهذا ما يسر الله تعالى لي من جمع الأبواب التي قيل إنه لم يصح في الباب حديث، من دراسة نقدية لأقوال بعض العلماء ممن ذهبوا إلى أنه لا يصح في ذلك الباب شيء، وفي خاتمة الأطروحة العلمية، وما جاء في ثناياها من دراسات متنوعة للأحاديث النبوية، من خلال جمع طرق الأحاديث التي وردت في الباب وتخريجه تخريجا علميا، مما كان له الأثر الكبير في نفسي وفي تحصيلي العلمي، بما يسر الله تعالى لي من استقراء للموضوع ونقدي لبعض أقوال العلماء مع إجلالي واحترامي، فهم أهل الفضل والسبق في هذا العلم الجليل؛ فقد توصلت إلى عدة نتائج بفضل الله تعالى.

ويمكن أن نلخصها بالنتائج الآتية:

1- أحصيت في هذه الأطروحة على ستة وثمانين حديثاً في الأبواب التي قيل إنه لا يصح فيها حديث، وقد قسمتها على الأبواب الفقهية.

2- وجدت أن عبارات العلماء قد تنوعت في إطلاق تلك المصطلحات في الأبواب التي قيل إنه لا يصح فيها حديث، وقد جمعت تلك العبارات، وهي على النحو الآتي:

عبارة: "لا يصح في هذا الباب حديث"، و"لا يصح في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ"، و"لا يصح في هذا شيء عن النبي ﷺ"، و"لا يثبت عن النبي ﷺ فيه شيء"، و"لا يثبت عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء"، و"لا أعلم حديثاً ثابتاً"، و"لم يثبت عنه ﷺ"، و"ليس في هذا الباب ما يصح"، و"لم يصح فيه شيء"، و"ليس في الماء المشمس شيء يصح مسند"، و"الرواية في هذا الباب ليس فيها شيء صحيح"، و"وليس في فضل كذا؛ حديث مرفوع".

¹ ينظر : ابن عبد البر، الأستذكار لجامع الفقهاء والأمصار : ج 9 / ص 139 .

3- وجدت خلال هذا البحث أن ليس كل من أطلق عبارة: "لا يصح في الباب شيء"، يُسَلَّم له، بل هناك أحاديث قد صحت في الباب، فإذاً إطلاق مثل تلك العبارات ليس على الإطلاق في بعض الأحاديث.

4- نسبة إطلاق العلماء في مصطلح الباب متفاوتة بين واحد وآخر، وذلك أن بعضهم قد جانب الصواب في حكمه على الباب بأكمله بأنه لا يصح أو لا يثبت فيه إطلاقاً، لأنَّ بعض الأحاديث قد صحت من بعض طرقها.

5- اختلف منهج المحدثين في العبارات، فقد وجدت خلال بحثي أن هذا المصطلح قد يطلقه العالم ويراد منه أنه ضعيف عنده لم يثبت من طرق الحديث، وقد يثبت عند البعض الآخر ويصحح الحديث، كما في حديث التسمية على الوضوء؛ فقد ذهب الإمام أحمد أنه ليس فيه شيء يثبت، بينما ذهب العقيلي إلى أن أغلب أحاديث التسمية فيها لين، واختلف العلماء في ذلك، ولكن هناك من صحح الحديث، كابن الملقن، حيث قال: "بل وجد في التسمية حديث صحيح من غير شك ولا مرية، لكن ليس بصريح بل يستدل بعمومه".

6- هناك فرق بين الباب والحديث، فبعض النقاد يطلقوا مصطلح "لا يصح"، أو "لا يثبت"، على الأبواب ومرادهم أنه لم يثبت في هذا الباب بأكمله حديثاً صحيحاً، أي جميع طرق هذا الحديث لا ترتقي إلى درجة الصحة أو الحسن؛ وبعضهم يطلق على الباب ولكنه يريد حديثاً واحداً فقط بأنه ضعيف وليست الأحاديث التي وردت في الباب، وحديث: "أن للوضوء شيطاناً، يقال له الولهان" خير دليل على ذلك.

7- بعض العلماء قد اطلقوا مصطلح لا يثبت أو لا يصح، على الحديث الضعيف، مقابل ذلك هناك من العلماء من حسنه، والحديث قد يُحسَّن بمجموع طرقه، والله أعلم.

8- هناك أحاديث قد صحت بمجموع طرقها أو أنَّ الحديث قد ورد في الصحيحين، ولكن بعض العلماء قد أطلقوا عليها أنها لا تثبت أو لا تصح.

9- قد يُطلق بعض العلماء مصطلحاً في الأبواب التي قيل إنه لم يصح فيها حديث، ويريدوا بذلك أنها موضوعة، بل مكذوبة على النبي ﷺ، وهي كثيرة في هذه الأطروحة.

10- ظهر من خلال البحث أن أغلب العلماء الذين أطلقوا تلك المصطلحات، وأكثرها منها؛ هم:

الترمذي، وأحمد بن حنبل، والعقيلي، والدارقطني، والبيهقي، وابن الجوزي، وابن بدر الموصلي، وابن قيم الجوزية، والفيروزآبادي، والعجلوني.

11- هناك بعض العلماء قد حكموا على الباب أنه لم يصح فيه حديث، وقد أرادوا بت أن الحديث موضوع كابن الجوزي في بعض الأحيان، بينما ذهب البعض الآخر إلى أن الأحاديث ضعيفة وليست موضوعة، ولذا أطلقوا "لم يصح في الباب شيء" أو "لم يثبت في الباب شيء".

12- قد أصاب بعض العلماء الذين أطلقوا مصطله "لم يصح" أو "لم يثبت"، في حكمهم على الباب أو الحديث، فقد تبين ذلك من خلال دراستي للأحاديث وتخريجها.

13- هناك بعض الأحاديث قد ثبت ضعفها عند المحدثين ولذا قالوا عنها أنه لم يصح في هذا الباب شيء، ولكن هذه الأحاديث التي هي ضعيفة عند المحدثين قد احتج بها بعض الفقهاء وبنوا عليها أحكامهم الفقهية.

14- توصلت خلال بحثي إلى أن بعض المصطلحات يُراد به الضعف مطلقا، وليس الوضع.

والحمد لله رب العالمين ...

فهرس الآيات القرآنية حسب السور

م	الآية
١	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ البقرة: ٢٦٧
٢	﴿أَوَلَمْ نَسْخِمْ الْإِنسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ النساء: ٤٣
٣	﴿يَبْنَى ءَادَمُ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ الأعراف: ٣١
٤	﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلِّيِّ الْعَلِيِّ وَالشَّهَادَةِ فَيُنشِئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ التوبة: ١٠٥
٥	﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ الإسراء: ٧
٦	﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي ءَادَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ الإسراء: ٧٠
٧	﴿وَمِنْ ءَايَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ الروم: ٢١
٨	﴿وَقَالَ رَبِّ ارْزُقْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَلَدِي وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ النمل: ١٩
٩	﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ الأحزاب: ٢١
١٠	﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ الملك: ١٥

المصادر والمراجع

- 1- القرآن الكريم .
- 2- ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس القرشي (ت 281هـ)، التهجد وقيام الليل، تحقيق: مصلح بن جزاء بن فدغوش الحارثي، مكتبة الرشيد - الرياض ، الطبعة الأولى، 1998م.
- 3- ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي (ت 281هـ)، إصلاح المال.
- 4- ابن أبي الدنيا، عبد الله بن محمد بن عبيد أبو بكر (ت 281هـ)، قضاء الحوائج، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن - القاهرة.
- 5- ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت 327هـ)، الجرح والتعديل، تحقيق : محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ، بيروت، 1408هـ - 1988م.
- 6- ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت 327هـ)، علل الحديث، دار المعرفة، بيروت، 1985م.
- 7- ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد العبسي الكوفي (ت 235هـ)، مصنف ابن أبي شيبة، تحقيق: محمد عوامة، طبعة دار القبلة.
- 8- ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت 235هـ)، مصنف ابن أبي شيبة ، تحقيق : كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ، 1409هـ .
- 9- ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن غلد الواحد الشيباني الجزري (ت 630هـ)، أسد الغابة.
- 10- ابن الأثير، مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن الجزري ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، دار الفكر، لبنان، الطبعة الثانية، 1399هـ.
- 11- ابن الأعرابي، أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد (ت 340هـ) ، معجم ابن الأعرابي.
- 12- أبو إسحاق الحويني، جنة المرباب بنقد المغني عن الحفظ والكتاب، الطبعة الثانية، 1414هـ - 1994م.
- 13- أبو إسحاق الحويني، فصل الخطاب بنقد كتاب المغني عن الحفظ والكتاب، دار الكتب العلمية، 1405هـ - 1985م.
- 14- ابن التزكمان، علاء الدين علي بن عثمان بن إبراهيم بن مصطفى المارديني (ت 750هـ)، الجوهر النقي.
- 15- ابن الجنيد، أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله الختلي، سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين.
- 16- ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت 597هـ)، تلبيس إبليس، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت، 1421هـ - 2001م.
- 17- ابن الجوزي، جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، (ت 597هـ)، الموضوعات، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1386هـ - 1966م.
- 18- ابن الجوزي، جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، (ت 597هـ)، كشف المشكل من حديث الصحيحين، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن - الرياض، 1418هـ - 1997م.

- 19- ابن الجوزي، جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي (ت 597هـ)، **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية** ، حقق : إرشاد الحق الأثري وقدم له خليل الميس، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى .
- 20- ابن الخراط ، عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين الأندلسي الإشبيلي (ت 581هـ)، **الأحكام الشرعية الكبرى**، المحقق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد السعودية - السعودية، 1422هـ - 2001م.
- 21- حسام الدين الكوثري، **انتقاد المغني عن الحفظ والكتاب**، مطبعة الترقى، 1925م.
- 22- ابن الدمياطي، الحافظ أبي الحسين أحمد بن أبيك بن عبد الله الجسامي (ت 749هـ)، **المستفاد من ذيل تاريخ بغداد للحافظ ابن النجار البغدادي**، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- 23- ابن السني، أبوبكر أحمد بن محمد الدينوري المعروف بابن السني، **عمل اليوم والليلة**، تحقيق بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان، دمشق، الطبعة الأولى، 1407هـ.
- 24- ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوي (ت 643هـ)، **علوم الحديث**، المعروف : " مقدمة ابن الصلاح"، تحقيق : نور الدين عتر، دار الفكر، الطبعة الثالثة، 1404هـ - 1984م.
- 25- ابن العربي المالكي (ت 543هـ)، **عارضة الأحوذى شرح جامع الترمذي**، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 26- عمرو عبد المنعم سليم، **تحصيل ما فات التحديث بما لا يصح فيه حديث**، مكتبة العمرين العلمية، الطبعة الأولى، 2000م.
- 27- ابن القطان، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الفاسي، **بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام**، تحقيق حسين آيت سعيد، دار طيبة، الطبعة الأولى، 1418هـ.
- 28- ابن المديني، علي بن المديني (ت 234هـ) ، **العلل** ، تحقيق : محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي ، 1972م .
- 29- ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي المصري الشافعي (ت 804هـ)، **البدر المنير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، تحقيق : مصطفى أبو الغيث وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر، الرياض - السعودية، الطبعة الأولى، 1425هـ - 2004م.
- 30- ابن المنذر، أبو بكر محمد بن إبراهيم النيسابوري (ت 319هـ)، **الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف**، تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد بن حنيف، الطبعة الأولى، دار طيبة - الرياض - السعودية، 1405هـ - 1985م.
- 31- ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام، **فتح القدير على الهداية شرح بداية المبتدي**، ومعه الهداية شرح بداية المبتدي، لبرهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني، ومعه شرح العناية على الهداية، لأكمل الدين محمد بن محمود البابرتي، وحاشية المحقق سعد الله بن عيسى الشهيري وسعدي جلبي، دار الفكر، الطبعة الثانية، 1397هـ.
- 32- ابن بدر الموصلي، أبو حفص عمر بن بدر سعيد الموصلي الوراني، **المغني عن الحفظ والكتاب**، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1407هـ .
- 33- ابن بطل، أبو الحسن بن علي بن خلف بن عبد الملك ، **شرح صحيح البخاري**، تحقيق : أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد - السعودية، الطبعة الثانية، 1423هـ - 2003هـ.

- 34- ابن بطال، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك البكري القرطبي (ت 449هـ)، شرح صحيح البخاري، تحقيق: أبو نعيم ياسر بن إبراهيم، الطبعة الثانية، مكتبة الرشد - السعودية / الرياض، 1423هـ - 2003م.
- 35- ابن بكير، أبو عبد الله بن بكير (ت 388هـ)، سؤالات أبي عبد الله بن بكير وغيره، دراسة وتحقيق: علي حسن علي عبد الحميد، دار عمار، عمان، الطبعة الأولى، 1408هـ - 1988م.
- 36- بكر أبو زيد، التحديث بما قيل لا يصح فيه حديث، الطبعة الأولى، 1412هـ - 1991م.
- 37- ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم الحراني الدمشقي (ت 728هـ)، شرح العمدة في الفقه، تحقيق: د. سعود صالح العطيشان، مكتبة العبيكان - الرياض، الطبعة الأولى، 1413هـ.
- 38- ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم الحراني الدمشقي (ت 728هـ)، قاعدة جلية في التوسل والوسيلة، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الطبعة الأولى، مكتبة الفرقان - عجمان، 1422هـ - 2001م.
- 39- ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية الحراني الدمشقي (ت 728هـ)، الفتاوى الكبرى، قدّم له وعرف به حسين محمد مخلوف، دارالمعرفة، بيروت، لبنان.
- 40- ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية الحراني الدمشقي (ت 728هـ)، منهاج السنة النبوية، تحقيق محمد رشاد سالم، طبع ونشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، 1406هـ - 1986م.
- 41- ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية الحراني الدمشقي (ت 728هـ)، إقامة الدليل على إبطال التحليل .
- 42- ابن تيمية، مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن تيمية، بستان الأخبار مختصر نيل الأوطار.
- 43- ابن حبان البستي (ت 354هـ)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، دار العربي، حلب، الطبعة الأولى، 1396هـ.
- 44- ابن حبان البستي، الثقات، تحقيق: شرف الدين أحمد، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 1975م.
- 45- ابن حبان، صحيح ابن حبان، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1407هـ - 1987م.
- 46- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني (ت 852هـ)، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة - بيروت.
- 47- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني (ت 852هـ)، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 1984هـ.
- 48- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني (ت 852هـ)، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، الطبعة الأولى، دار العاصمة، دار الغيث - السعودية، 1419هـ.
- 49- ابن حجر، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق ربيع بن هادي عمير، مطبوعات الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1404هـ.
- 50- ابن حجر، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداوي ومحمد أحمد عبدالعزيز، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 51- ابن حجر، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تقريب التهذيب، تقديم محمد عوامة، دار الرشيد، حلب، سوريا، طبعة دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثانية، 1408هـ - 1983م.

- 52- ابن حجر، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تحقيق وتعليق شعبان محمد إسماعيل، الناشر مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
- 53- ابن حجر، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تغليقا لتعليق علي صحيح البخاري، المحقق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، عمان - الأردن، 1405هـ.
- 54- ابن حجر، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، لسان الميزان، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الكائنة بالهند 1329هـ الطبعة الثانية، 1390هـ.
- 55- ابن حجر، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ترقيم وتبويب محمد فؤاد عبد الباقي، تصحيح محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت.
- 56- ابن حجر، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني (ت 852هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى، دار الجيل - بيروت، 1412هـ.
- 57- ابن حجر، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني (ت 852هـ)، القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، تحقيق: مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، 1401هـ.
- 58- ابن حجر، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني (ت 852هـ)، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، تحقيق: محمد علي النجار - مراجعة علي محمد البجاوي، المكتبة العلمية - بيروت.
- 59- ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني (ت 852هـ)، تبين العجب بما ورد في فضل رجب.
- 60- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت 456هـ)، المحلى، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار التراث، القاهرة.
- 61- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت 456هـ)، المحلى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- 62- ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت 241هـ)، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله محمد عباس، المكتب الإسلامي، دار خاني، بيروت، الرياض، الطبعة الأولى، 1988م.
- 63- ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت 241هـ)، علل أحمد بن حنبل، برواية المروذي، تحقيق: الشيخ صبحي السامرائي، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، الرياض، 1989م.
- 64- ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت 241هـ)، مسند الإمام أحمد، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث - القاهرة، الطبعة الأولى، 1416هـ - 1995م.
- 65- ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت 241هـ)، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله بن محمد بن عباس، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي، دار الخاني - بيروت، الرياض، 1408هـ - 1988م.
- 66- ابن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني (ت 241هـ)، فضائل الصحابة، المحقق: د. وصي الله محمد عباس، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة - بيروت، 1403هـ - 1983م.

- 67- ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري، **صحيح ابن خزيمة**، حققه وعلّق عليه وخرّج أحاديثه وقَدّم له محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1399هـ.
- 68- ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، 1948هـ.
- 69- ابن دقيق العيد، **الأقتراح في بيان الاصطلاح**، دراسة وتحقيق: قحطان عبد الرحمن الدوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1402هـ - 1982م.
- 70- ابن دقيق العيد، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب، (ت 702هـ)، **إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام**، تحقيق: مصطفى شيخ مصطفى ومدثر سندس، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1426هـ - 2005م.
- 71- ابن راهويه، إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه الحنظلي، **مسند إسحاق بن راهويه**، تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، الطبعة الأولى، مكتبة الإيمان - المدينة المنورة، 1412هـ - 1991م.
- 72- ابن رشد الحفيد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي (ت 595هـ)، **بداية المجتهد ومهية المقتصد**، الطبعة الرابعة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر، 1395هـ - 1975م.
- 73- ابن زنجويه، حميد بن زنجويه (ت 251هـ)، **الأموال**، تحقيق: شاهر ذيب فياض، مركز فيصل للبحوث.
- 74- ابن سعد، محمد بن سعد أبو عبد الله البصري (ت 230هـ)، **الطبقات الكبرى**، المحقق: إحسان عباس، الطبعة الأولى، دار صادر - بيروت، 1968م.
- 75- ابن سلام، أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت 224هـ)، **الأموال**، المحقق: خليل محمد هراس، دار الفكر - بيروت.
- 76- ابن سلام، أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت 224هـ)، **الطهور**، تحقيق: صالح محمد فهد، مطبعة المدني - دار الكتب العلمية، القاهرة - بيروت.
- 77- ابن سلام، أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت 224هـ)، **غريب الحديث**، الطبعة الأولى، مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد - الهند، 1384هـ - 1964م.
- 78- ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد، (ت 385هـ)، **الترغيب في فضائل الأعمال**، ثواب ذلك.
- 79- ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان (ت 385هـ)، **المختلف فيهم**.
- 80- ابن طاهر، أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت بعد 355هـ)، **أطراف الغرائب والأفراد**، دار الكتب العلمية - بيروت.
- 81- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف النمرى (ت 463هـ)، **الإنصاف**.
- 82- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمرى القرطبي، **الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار**، تحقيق: عبد المعطي أمين قلججي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1413هـ - 1993م.
- 83- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمرى القرطبي، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، مؤسسة قرطبة.
- 84- ابن عبد الهادي الحنبلي (ت 744هـ)، **تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق**، دراسة وتحقيق وتخرّيج: الدكتور عامر حسن صبري، نشر المكتبة الحديثة، الإمارات، الطبعة الأولى، 1409هـ - 1989م.
- 85- ابن عثيمين، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت 1421هـ)، **الشرح الممتع على زاد المستنقع**، ترتيب سليمان بن عبد الله حمود أبا الخيل وخالد بن علي بن محمد المشيقح، مؤسسة آسام.

- 86- ابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت 365هـ)، **الكامل في ضعفاء الرجال**، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، 1418هـ - 1997م.
- 87- ابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، 1405هـ، 1985م.
- 88- ابن عساكر، القاسم بن علي بن الحسن بن هبة الله، **تعزية المسلم عن أخيه**، تحقيق: مجدي فتحي السيد، الطبعة الأولى، مكتبة الصحابة - جدة، 1411هـ.
- 89- ابن عساكر، **تاريخ مدينة دمشق**، تحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت .
- 90- ابن قانع، أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي (ت 351هـ)، **معجم الصحابة**.
- 91- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد الدينوري، **تأويل مختلف الحديث**، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الجيل - بيروت، 1393هـ - 1972م.
- 92- ابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، **المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني**، الطبعة الأولى، دار الفكر - بيروت، 1405هـ.
- 93- ابن قيم الجوزية، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية الدمشقي (ت 751هـ)، **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**، تحقيق محمود مهدي إستانبولي.
- 94- ابن قيم الجوزية، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الحنبلي الدمشقي (ت 751هـ)، **زاد المعاد في هدي خير العباد**، مؤسسة الرسالة - بيروت - مكتبة المنار الإسلامية - حلب، الطبعة السابعة والعشرون، 1415هـ - 1994م .
- 95- ابن قيم الجوزية، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية الدمشقي (ت 751هـ)، **إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان**، تحقيق محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.
- 96- ابن قيم الجوزية، شمس الدين محمد بن أبي بكر الحنبلي الدمشقي (ت 751هـ)، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل - بيروت، 1973م.
- 97- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر (ت 751هـ)، **روضة المحبين ونزهة المشتاقين**، دار الكتب العلمية - بيروت، 1412هـ - 1992م.
- 98- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر (ت 751هـ)، **نقد المنقول**، تحقيق: حسن السماعي سويدان، الطبعة الأولى، دار القادري - بيروت، 1411هـ - 1990م.
- 99- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر (ت 751هـ)، **تهذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته**.
- 100- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت 774هـ)، **تفسير القرآن العظيم**، المحقق: سامي بن محمد سلامة، الطبعة الثانية، دار طيبة للنشر والتوزيع، 1420هـ - 1999م.
- 101- ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت 273هـ)، **سنن ابن ماجه**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمد كامل قره بللي - عبد اللطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، 1430هـ - 2009م.
- 102- ابن معين، **تاريخ بن معين - رواية الدارمي**، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث - دمشق، 1400هـ.

- 103- ابن معين، تاريخ بن معين - رواية الدوري، يحيى بن معين، دراسة وترتيب وتحقيق: أحمد نور سيف، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1399هـ.
- 104- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي الأنصاري الإفريقي ثم المصري (ت 711هـ)، لسان العرب، دار صادر- بيروت، الطبعة الثالثة، 1414هـ.
- 105- ابن نجيم المصري، زين الدين بن إبراهيم بن نجيم (ت 970هـ)، البحر الرائق شرح كنزالدقائق، دار البعثة - بيروت.
- 106- الأبناسي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن أيوب برهان الدين الشافعي (ت 802هـ)، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، تحقيق: صلاح فتحي هلال، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، 1418هـ - 1998م.
- 107- أبو الطيب آبادي، عون المعبود شرح سنن أبي داود، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر، بيروت، الدار السلفية، 1979م.
- 108- أبو الفضل العراقي، (ت 806هـ)، المغني عن حمل الأسفار، تحقيق: أشرف عبد المقصود، مكتبة طبرية، 1415هـ - 1995م.
- 109- أبو بكر الشيباني، أحمد بن عمرو بن الضحاك (ت 287هـ)، الأحاد والمثاني، المحقق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، الطبعة الأولى، دار الراية - الرياض، 1411هـ - 1991م.
- 110- أبو بكر الكلاباذي، محمد بن أبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب البخاري (ت 384هـ)، بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار، المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل وأحمد فريد المزيدي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، 1420هـ - 1999م.
- 111- أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو السجستاني، (ت 275هـ)، المراسيل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1408هـ - 1988م.
- 112- أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو السجستاني، (ت 275هـ)، سنن أبي داود، إعداد وتعليق عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، ومعه معالم السنن للخطابي، دار الحديث للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1388هـ.
- 113- أبو شجاع شيرويه، ابن شهردار بن شيرويه الديلمي الهمداني الملقب إلكيا (ت 509هـ)، الفردوس بمأثور الخطاب، تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت، 1406هـ - 1986م.
- 114- أبو عوانه الإسفرائيني (ت 316هـ)، مسند أبي عوانه، تحقيق: أيمن عارف الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، 1998م.
- 115- أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران (ت 430هـ)، المسند المستخرج عن صحيح الإمام مسلم، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1417هـ - 1996م.
- 116- أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران (ت 430هـ)، معرفة الصحابة، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1998م.
- 117- أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله (ت 430هـ)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، الطبعة الرابعة، دار الكتاب العربي - بيروت، 1405هـ.

- 118- أبو يعلى ، أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي (ت 307هـ) ، مسند أبي يعلى ، تحقيق وتخرىج : حسين سليم أسد ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، الطبعة الأولى، 1404هـ - 1984م .
- 119- الأثرم، أبو بكر أحمد بن محمد بن هانئ (ت بعد 260هـ)، ناسخ الحديث ومنسوخه، المحقق: عبد الله بن حمد المنصور، الطبعة الأولى، 1420هـ - 1999م.
- 120- الآجري، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله البغدادي (ت 360هـ)، تحريم الزدوالشطرنج.
- 121- الآجري، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله البغدادي (ت 360هـ)، فضل قيام الليل والتهجد.
- 122- الأزدي، محمد بن الحسين بن أحمد أبو الفتح الأزدي (ت 374هـ)، المخزون في علم الحديث.
- 123- الإشبيلي، أبو محمد عبدالحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الأزدي الإشبيلي (ابن الخراط)، الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ، تحقيق حمدي السلفي و صبحي السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض، 1416هـ.
- 124- الألباني ، محمد ناصر الدين الألباني (ت 1420هـ)، سلسلة الأحاديث الضعيفة وأثرها السيء على الأمة، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1399هـ.
- 125- الألباني، محمد ناصر الدين (ت 1420هـ)، أحاديث منار السبيل، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي - بيروت، 1405هـ - 1985م.
- 126- الألباني، محمد ناصر الدين (ت 1420هـ)، أصل صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض، 1427هـ - 2006م.
- 127- الألباني، محمد ناصر الدين الألباني (ت 1420هـ)، أحكام الجنائز وبدعها، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1388هـ.
- 128- الألباني، محمد ناصر الدين الألباني (ت 1420هـ)، آداب الزفاف في السنة المطهرة، المكتبة الإسلامية عمّان، الأردن، الطبعة الأولى، 1409هـ.
- 129- الألباني، محمد ناصر الدين الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1979م .
- 130- الألباني، محمد ناصر الدين (ت 1420هـ)، صحيح أبي داود، الطبعة الأولى، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع - الكويت، 1423هـ - 2002م.
- 131- الألباني، محمد ناصر الدين، (ت 1420هـ)، السلسلة الصحيحة.
- 132- الباجي، سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الباجي (ت 474هـ)، المنتقى شرح الموطأ.
- 133- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة (ت 256هـ)، جزء القراءة خلف الإمام، تحقيق: الأستاذ فضل الرحمن الثوري، راجعه: الأستاذ محمد عطا الله خليف الفوحباني، المكتبة السلفية، الطبعة الأولى، 1400هـ - 1980م.
- 134- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة (ت 256هـ)، الأدب المفرد ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت، الطبعة الثالثة ، 1989م .
- 135- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة (ت 256هـ)، التاريخ الصغير ، تحقيق : محمد إبراهيم زايد ، دار الوعي ، حلب ، 1397هـ.

- 136- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة (ت 256هـ)، التاريخ الكبير ، تحقيق : السيد هاشم الندوي ، دار الفكر ، بيروت .
- 137- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة (ت 256هـ) ، الجامع الصحيح المختصر، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، 1422هـ.
- 138- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة (ت 256هـ)، رفع اليدين في الصلاة، تحقيق: أحمد الشريف، الطبعة الأولى، دار الأرقم - الكويت، 1404هـ - 1983م.
- 139- البرقاني، علي بن عمر الدارقطني، سؤالات البرقاني، تحقيق عبد الرحيم القشقري، لاهور باكستان، الطبعة الأولى، 1404هـ.
- 140- البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتيكي البزار، البحر الزخار المعروف بمسند البزار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت.
- 141- البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء، شرح السنة، تحقيق زهير الشاويش وشعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1390هـ 1971م.
- 142- البغوي، الحسين بن مسعود البغوي، معالم التنزيل (تفسير البغوي)، تحقيق خالد عبد الرحمن العك، ومروان سوار، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، 1406هـ.
- 143- البوصيري، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر (ت 840هـ)، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة.
- 144- البوصيري، الشهاب أحمد بن أبي بكر البوصيري، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، تحقيق موسى محمد علي وعزت علي عطية، دار الكتب الحديثة، مصر.
- 145- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، معرفة السنن والآثار، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1412هـ 1991م.
- 146- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين (ت 458هـ) ، الدعوات الكبير ، تحقيق : بدر بن عبد الله البدر ، منشورات مركز المخطوطات - الكويت ، 1414هـ - 1993م .
- 147- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ، دلائل النبوة، تحقيق عبد المعطي قلعه جي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ.
- 148- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، السنن الكبرى، وفي ذيله «الجواهر النقي» لابن التركماني، دار الفكر، بيروت، لبنان.
- 149- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي (ت 458هـ)، الزهد الكبير.
- 150- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي (ت 458هـ)، فضائل الأوقات، تحقيق: عدنان عبد الرحمن مجيد القيسي، الطبعة الأولى، مكتبة المنارة - مكة المكرمة، 1410هـ.
- 151- البيهقي، أبو بكر البيهقي، شعب الإيمان، تحقيق أبوهاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 152- التبريزي، محمد بن عبد الله الخطيب العمري أبو عبد الله ولي الدين (ت 741هـ)، مشكاة المصابيح، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1405هـ.

- 153- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى (ت279هـ)، **الجامع الكبير**، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1996م.
- 154- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، (ت279هـ)، **علل الترمذي الكبير**، ترتيب أبوطالب القاضي، تحقيق: الشيخ صبحي السامرائي والسيد أبو المعاطي النوري ومحمود محمد خليل الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1405هـ، 1985م.
- 155- تقي الدين، أبو بكر بن محمد الحصريي الدمشقي الشافعي، **كفاية الأخيار حل غاية الإختصار**، تحقيق: علي عبد الحميد بلطجي، ومحمد وهبي سليمان، دار الخير، 1994م.
- 156- التكلة، محمد زياد عمر التكلة، **من فضائل وأخبار معاوية دراسة حديثة**.
- 157- تمام الرازي، أبو القاسم بن محمد (ت414هـ)، **الفوائد**، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد - الرياض، 1412هـ.
- 158- التميمي، محمد بن عبد الوهاب بن سليمان (ت1206هـ)، **مجموعة على أبواب الفقه**، المحقق: خليل إبراهيم ملا خاطر، جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض - السعودية.
- 159- الجارودي، محمد بن الحسين بن أحمد (ت317هـ)، **علل الجارودي**، تحقيق: علي الحلبي، دار الهجرة، الرياض، الطبعة الأولى، 1991م.
- 160- الجديع، عبد الله بن يوسف الجديع أبو محمد، **تحرير علوم الحديث**.
- 161- الجرجاني، أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس الإسماعيلي (ت371هـ)، **معجم أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي**.
- 162- الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب أبو إسحاق (ت259هـ)، **أحوال الرجال**، تحقيق: صبحي البديري السامرائي، مؤسسة الرسالة، 1405هـ.
- 163- الجوزقاني، الحسين بن إبراهيم الهمداني، **الأبائيل والمناكير والصحاح والمشاهير**، الطبعة الأولى، دار الصمعي - الرياض، 1422هـ.
- 164- الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (ت405هـ)، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، مع الكتاب: تعليقات الذهبي في التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1411هـ - 1990م.
- 165- الخرائطي، أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاعر (ت327هـ)، **اعتلال القلوب**.
- 166- الخطابي، أبو سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي (ت388هـ)، **معالم السنن (شرح سنن أبي داود)**، ومعه مختصر السنن للمنذري، وتهذيب السنن لابن القيم، تحقيق محمد حامد الفقي، وأحمد محمد شاعر، دار المعرفة، 1400هـ.
- 167- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (ت463هـ)، **الجامع لأخلاق الراوي وأدب السامع**، تحقيق: الدكتور الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، 1403هـ.
- 168- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (ت463هـ)، **موضح أوهام الجمع والتفريق**، تحقيق: المعلمي اليماني، دار المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند.

- 169- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (ت 463هـ)، تاريخ بغداد، تحقيق : د . بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ، 2000م .
- 170- الخلال، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد (ت 311هـ)، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- 171- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي (ت 385هـ)،
العلل الواردة في الأحاديث النبوية ، تحقيق وتخريج : محفوظ الرحمن زين الله السلفي ، دار طيبة ، السعودية ،
الطبعة الأولى ، 1405هـ .
- 172- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي (ت 385هـ)،
سنن الدارقطني ، تحقيق : السيد عبد الله هاشم المدني، دار المعرفة، بيروت ، 1969م .
- 173- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي (ت 385هـ)،
الضعفاء والمتروكون، تحقيق: عبد الرحيم محمد القشقري.
- 174- الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام (ت 255هـ)، مسند الدارمي المعروف بسنن
الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1412هـ -
2000م.
- 175- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت 748هـ) ، تذكرة الحفاظ ، دار
إحياء التراث العربي ، بيروت .
- 176- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت 748هـ)، ميزان الاعتدال، تحقيق : علي
محمد البجاوي، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الأولى، 1382هـ .
- 177- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت 748هـ) ، تنقيح التحقيق في أحاديث
التعليق ، تحقيق : مصطفى أبو الغيط عبد الحي عجيب ، دار الوطن - الرياض ، الطبعة الأولى ، 1421هـ - 2000م .
- 178- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت 748هـ)، تلخيص كتاب الموضوعات
لابن الجوزي، طبعة مكتبة الرشد.
- 179- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت 748هـ)، المقتنى في سرد الكنى،
تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد، الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، 1408م.
- 180- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت 748هـ)، الكاشف في معرفة من له
رواية في الكتب الستة ، تحقيق : عزت علي عبد عطية وموسى محمد علي الموشي ، دار الكتب الحديثية ، الطبعة
الأولى .
- 181- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت 748هـ) ، سير أعلام النبلاء ، مؤسسة
الرسالة ، بيروت ، 1401هـ .
- 182- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدمشقي (ت 748هـ)، المغنى في الضعفاء، كتبه نور
الدين عتر، إدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر.
- 183- الروياني، أبو بكر محمد بن هارون الروياني (ت 307هـ)، مسند الروياني، المحقق: أيمن علي أبو يمان، الطبعة الأولى،
مؤسسة قرطبة - القاهرة، 1416هـ.

- 184- الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني أبو الفيض (ت 1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- 185- الزرقاني، محمد بن عبد الباقي بن يوسف ، (ت 1122هـ) ، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك ، دار الكتب العلمية ، 1411هـ .
- 186- الزرقاني، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني(ت 1122هـ)، شرح الزرقاني علموطاً للإمام مالك، دار الكتب العلمية، 1411هـ.
- 187- الزركشي، بدر الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي السبكي الحنبلي(ت 794هـ)، اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة (المعروفة بالتذكرة في الأحاديث المشتهرة)، تحقيق عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1406هـ - 1986م.
- 188- الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الحنفي، (ت 762هـ)، نصب الراية لأحاديث الهداية ، تحقيق : محمد يوسف البنوري ، دار الحديث ، مصر ، 1357هـ .
- 189- السبكي، تاج الدين بن علي بن عبد الكافي(ت 771هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، الطبعة الثانية، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1413هـ.
- 190- السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي القاهري الشافعي، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، دراسة وتحقيق محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1405هـ - 1985م.
- 191- سعيد بن منصور، (ت 227هـ) ، سنن سعيد بن منصور، تحقيق : الدكتور سعد بن عبد الله ال حميد ، دار العصيمي ، الطبعة الأولى ، 1414هـ .
- 192- السلمي، محمد بن الحسين بن محمد بن موسى الأزدي(ت 412هـ)، سؤالات السلميللدارقطني، المحقق: طلال آل حيان.
- 193- السمعاني، التحرير في المعجم الكبير ، وضع حواشي خليل المنصور، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ، 1997م .
- 194- السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني ، الأنساب، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، بحيدرآباد الدكن الهند، الطبعة الأولى، 1382هـ - 1962م.
- 195- السندي، محمد بن عبد الهادي ، (ت 1138هـ) ، حاشية السندي على سنن ابن ماجه .
- 196- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت 911هـ)، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، دار الكتب العلمية.
- 197- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت 911هـ)، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، 1403هـ.
- 198- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت 911هـ)، تحفة الأبرار بنكت الأذكار النووية .
- 199- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت 911هـ)، الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة.
- 200- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر أبو الفضل(ت 911هـ)، شرح السيوطي لسنن النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الثانية، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب ، 1406هـ - 1986م.

- 201- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين (911هـ)، **أسماء المدلسين**، المحقق: محمود محمد محمود حسن نصار، الطبعة الأولى، دار الجيل - بيروت.
- 202- الشاشي، **مسند الشاشي**، تحقيق: الدكتور محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1410هـ.
- 203- الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس (ت 204هـ)، **مسند الشافعي**، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 204- الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت 204هـ)، **الأم**، دار المعرفة، بيروت، تصوير، 1381هـ.
- 205- الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس (ت 204هـ)، **إختلاف الحديث**، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، 1985م.
- 206- الشافعي، محمد بن إدريس أبو عبد الله الشافعي (ت 204هـ)، **مسند الشافعي**، دار الكتب العلمية - بيروت.
- 207- الشهود، علي بن نايف الشهود، **المفصل في شرح حديث من بذل دينه فاقتلوه**.
- 208- الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي (ت 1393هـ)، **شرح زاد المستقنع**.
- 209- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت 1250هـ)، **نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار**، دار الجيل، بيروت، طبعة 1973م، عن الطبعة المنيرية.
- 210- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت 1250هـ)، **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**، تحقيق: عبد الرحمن يحيى المعلمي، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثالثة، 1407هـ.
- 211- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت 1250هـ)، **السييل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار**، دار ابن حزم، الطبعة الأولى.
- 212- الشيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف أبو إسحاق (ت 476هـ)، **المهذب في فقه الإمام الشافعي**.
- 213- الصغاني، الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي العمري الصاغاني (ت 650هـ)، **موضوعات الصغاني**.
- 214- الصنعاني، الحافظ عبد الرزاق بن همام الصنعاني أبو بكر (ت 211هـ)، **مصنف عبد الرزاق**، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، جنوب أفريقيا، 1390هـ - 1970م.
- 215- الصنعاني، الحسن بن أحمد بن يوسف بن محمد بن أحمد الرباعي (ت 1276هـ)، **فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار**، تحقيق: مجموعة بإشراف الشيخ علي العمران، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، 1427هـ.
- 216- الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير الكحلاني الصنعاني اليمني (ت 1182هـ)، **سبل السلام شرح بلوغ المرام**، الطبعة الرابعة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، 1379هـ - 1960م.
- 217- الصنعاني، محمد بن إسماعيل (ت 1182هـ)، **منظومة بلوغ المرام من أدلة الأحكام**.
- 218- الضياء المقدسي، الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي (ت 643هـ)، **الأحاديث المختارة**، المحقق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة، 1410.
- 219- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب (ت 360هـ)، **مسند الشاميين**، تحقيق: حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1984م.
- 220- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب (ت 360هـ)، **المعجم الصغير**، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج، المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، عمان، الطبعة الأولى، 1405هـ - 1985م.

- 221- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي (ت 360هـ)، **المعجم الكبير**، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة الثانية، 1415هـ - 1994م.
- 222- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي (ت 360هـ)، **المعجم الأوسط**، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين - القاهرة، 1415هـ.
- 223- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن غالب (ت 310هـ)، **تهذيب الآثار**، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، 1404هـ.
- 224- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي (ت 310هـ)، **جامع البيان في تفسير القرآن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1420هـ - 2000م.
- 225- الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي (ت 310هـ)، **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، 1420هـ - 2000م.
- 226- الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة، (ت 321هـ)، **شرح معاني الآثار**، حققه وضبطه ونسقه وصححه محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1399هـ.
- 227- الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة، (ت 321هـ)، **شرح مشكل الآثار**، مؤسسة قرطبة، القاهرة.
- 228- الطرابلسي، إبراهيم بن محمد بن سبط ابن العجمي أبو الوفا الحلبي، **الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث**، تحقيق: صبحي السامرائي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت، 1407هـ - 1987م.
- 229- الطرابلسي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي المعروف بالحطاب الرعيني (ت 954هـ)، **مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل**، تحقيق: زكريا عميرات، طبعة خاصة، دار عالم الكتب، 1423هـ - 2003م.
- 230- الطوسي، أبو علي الحسن بن علي بن نصر (ت 312هـ)، **مستخرج الطوسي على جامع الترمذي**، المحقق: أنيس بن أحمد، الطبعة الأولى، مكتبة الغرباء الأثرية، 1415هـ.
- 231- الطيالسي، أبو داود، سليمان بن داود الطيالسي (ت 204هـ)، **مسند الطيالسي**، دار المعرفة، بيروت.
- 232- العباد، عبد المحسن العباد، **شرح سنن أبي داود**.
- 233- عبد بن حميد، أبو محمد عبد بن حميد بن نصر (ت 249هـ)، **المنتخب من مسند عبد بن حميد**.
- 234- العجلوني، إسماعيل بن محمد الجراحي (ت 1162هـ)، **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**، دار إحياء التراث العربي.
- 235- العراقي، **تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد**، تحقيق: عبد القادر محمد، دار الكتب العلمية.
- 236- العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين (ت 806هـ)، **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، دراسة وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الطبعة الأولى، المكتبة السلفية - المدينة المنورة، 1389هـ - 1969م.
- 237- عصام بن عبد الله السناني، **جني الثمر بشرح نخبة الفكر**.
- 238- العظيم آبادي، أبو الطيب محمد شمس الحق، **عون المعبود شرح سنن أبي داود**، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية - المدينة المنورة، الطبعة الثانية، 1388هـ - 1968م.
- 239- العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي، (ت 322هـ)، **الضعفاء الكبير**، تحقيق: عبد المعطي أمين قلججي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1404هـ - 1984م.

- 240 العلوان، سليمان بن ناصر العلوان، شرح كتاب الصيام من سنن الترمذي.
- 241 علوش، أبو بكر ماهر بن عبد الوهاب علوش، الأحاديث التي استنكرها الحافظ العراقي علاءالغزالي.
- 242 علي القاري، علي بن سلطان محمد القاري الهروي، المصنوع في معرفة الحديث الموضع، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية.
- 243 علي القاري، علي بن سلطان محمد القاري الهروي، مرقاة المفاتيح شرح مشكوة المصابيح، مكتبة امدادية ملتان، باكستان.
- 244 العيني، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد أبو محمد بدر الدين العيني الحنفي (ت 855هـ)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري.
- 245 الغزالي، أبو حامد محمد الغزالي، مع حاشية العراقي بتخريجه، إحياء علوم الدين، دار الكتاب العربي.
- 246 الفاكهي، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس المكي (ت 272هـ)، أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، المحقق: د. عبد الملك عبد الله دهيش، الطبعة الثانية، دار خضر - بيروت، 1414هـ.
- 247 الفوزان، عبد الله بن صالح الفوزان، منحة العلام شرح بلوغ المرام.
- 248 الفيروزآبادي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي، المهذب في فقه الإمام الشافعي، وبهامشه "النظم المستعذب في شرح غريب المهذب" لمحمد بن أحمد الركابي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1396هـ.
- 249 الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1406هـ.
- 250 القاضي عياض، (ت 544هـ) الإلماع الى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ، تحقيق: أحمد صقر ، دار التراث ، القاهرة ، 1398هـ - 1978م .
- 251 القرطبي، محمد بن أحمد ابن رشد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، طبع دار المعرفة، الطبعة الرابعة، 1398هـ.
- 252 القضاءي، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون المصري (ت 454هـ)، مسند الشهاب القضاءي.
- 253 القنوجي، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي الحسيني البخاري (ت 1307هـ)، الروضة الندية شرح الدرر البهية، دار المعرفة.
- 254 قوام السنة، أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني (ت 535هـ)، الترغيب والترهيب، المحقق: أيمن بن صالح بن شعبان، الطبعة الأولى، دار الحديث - القاهرة، 1414هـ - 1993م.
- 255 الكنائي، أبو الحسن علي بن محمد بن العراق الكنائي، تنزيه الشريعة المرفوعة، المحقق: عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، 1981م.
- 256 الكنائي، أحمد بن بكر بن إسماعيل (ت 840هـ)، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية - بيروت، 1403هـ.
- 257 اللاحم، إبراهيم بن عبد الله اللاحم، تفرد الثقة بالحديث.

- 258- اللكنوي، أبو الحسنات محمد عبدالحى اللكنوي الهندي، **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**، حققه وخرّج نصوصه وعلّق عليه عبدالفتاح أبوغدة، دار البشائر الإسلامية، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثالثة، 1407هـ.
- 259- مالك بن أنس (ت 179هـ)، **الموطأ**، برواية يحيى بن يحيى الليثي، دار إحياء التراث العربي، مصر.
- 260- المالكي، محمد الأمير الكبير المالكي (ت 1228هـ)، **النخبة البهية في الأحاديث المكذوبة عليخبر البرية**، طبعة المكتب الإسلامي.
- 261- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي (ت 450هـ)، **الحاوي في فقه الشافعي**، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، 1414هـ - 1994م.
- 262- المباركفوري، أبو الحسن عبيد الله بن محمد بن عبد السلام، (ت 1414هـ)، **مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، الطبعة الثالثة، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء - الجامعة السلفية - بنارس الهند، 1404هـ - 1984م.
- 263- المباركفوري، محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم أبو العلا، **تحفة الأحوذى بشرحجامع الترمذي**.
- 264- المرادوي، علي بن سليمان بن أحمد المرادوي الحنبلي (ت 885هـ)، **الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل**، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث، 1419هـ.
- 265- المروزي، أبو عثمان سعيد بن منصور الخرساني المروزي، **السّنن**، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1985م.
- 266- المروزي، محمد بن نصر بن الحجاج أبو عبد الله (ت 294هـ)، **السّنّة**، تحقيق: أحمد سالم السلفي، الطبعة الأولى، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، 1408هـ.
- 267- المزني (ت 742هـ)، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1998م.
- 268- المزني، **تحفة الإشراف بمعرفة الأطراف**، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1999م.
- 269- مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت 261هـ)، **صحيح مسلم**، حقق نصوصه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1955م.
- 270- مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت 261هـ)، **التمييز**، تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي مع مقدمة في النقد، نشر جامعة الرياض.
- 271- مسلم، مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري أبو الحسين (ت 261هـ)، **الكنى والأسماء**، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشيري، الطبعة الأولى، الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، 1404هـ.
- 272- الملا علي القاري، نور الدين علي بن محمد بن سلطان (ت 1014هـ)، **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة**، تحقيق: محمد الصباغ، دار الأمانة - مؤسسة الرسالة، 1391هـ - 1971م.
- 273- المناوي، الإمام الحافظ زين الدين عبد الرؤوف (ت 1031هـ)، **التييسير بشرح الجامع الصغير**، الطبعة الثالثة، مكتبة الإمام الشافعي - الرياض، 1408هـ - 1988م.

- 274- المناوي، محمد عبدالرؤوف المناوي، **فتح القدير شرح الجامع الصغير**، دار إحياء السنة النبوية للطباعة والنشر والتوزيع.
- 275- المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي أبو محمد، **الترغيب والترهيب**، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1417هـ.
- 276- المهرواني، الشيخ أبي القاسم يوسف بن محمد، **الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب (المهراونيات)**، المحقق: خليل بن محمد العربي، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع - السعودية / الرياض - جدة، 1419هـ - 1998م.
- 277- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (ت 303هـ)، **سنن النسائي**، دار الحديث، القاهرة، 1987م.
- 278- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي الخرساني (ت 303هـ)، **الضعفاء والمتروكين**، تحقيق: بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، 1405هـ - 1985م.
- 279- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي الخرساني (ت 303هـ)، **السنن الكبرى**، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروى حسن، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 280- النوري، السيد أبو المعاطي (ت 1401هـ)، **موسوعة أقوال أحمد بن حنبل في الجرح والتعديل**.
- 281- النووي، أبو زكريا محيي الدين دمشقي الشافعي (ت 676هـ)، **خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام**، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة - بيروت، 1418هـ - 1997م.
- 282- النووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف (ت 676هـ)، **تهذيب الأسماء واللغات**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا .
- 283- النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (ت 676هـ)، **الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار**، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 284- النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (ت 676هـ)، **المجموع شرح المهذب**، بهامشه «فتح العزيز شرح الوجيز» لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الزافعي، و«تلخيص الحبير» لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكر.
- 285- النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (ت 676هـ)، **شرح صحيح مسلم**، المطبعة المصرية بالأزهر، الطبعة الأولى، 1347هـ، 1929م.
- 286- الهروي، أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري (ت 481هـ)، **ذم الكلام وأهله**، تحقيق: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، 1418هـ - 1998م.
- 287- الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان (ت 807هـ)، **كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة**، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1984م.

- 288- الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان (ت 807هـ)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحرير الحافظين العراقي وابن حجر، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1402هـ - 1982م.
- 289- الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان (ت 807هـ)، موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني - عبده علي الكوشك، دار الثقافة العربية، دمشق، الطبعة الأولى، 1412هـ - 1992م.
- 290- الهيثمي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر أبو العباس، الإفصاح عن أحاديث النكاح، تحقيق: محمد شكور أمير الميادين، الطبعة الأولى، دار عمار - عمان، 1406هـ.
- 291- الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر (ت 807هـ)، بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث بن أبي أسامة، تحقيق: د. حسين أحمد صالح الباكري، الطبعة الأولى، مركز خدمة السنة النبوية والسيرة النبوية - المدينة المنورة، 1413هـ - 1992م.
- 292- الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد النيسابوري (ت 468هـ)، أسباب نزول القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، دار القبلة للثقافة، جدة، السعودية، الطبعة الثانية، 1404هـ.